

لقد قام الباحث بعمل التدريبات (لهذه)

د. رضا بن صالح الحم

لـ

د. محمود مهران د. ربيع الروبي

مسؤل

ج

جامعة القرى

جامعة القرى

١٤٢٣/٧/٢٠

النقطة للتنمية

شعبة الاقتصاد الإسلامي (بها بحث)

ج

ج

قسم الدراسات العليا الشرعية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة أم القرى

وزارة التعليم العالي

المملكة العربية السعودية

الاقتصادية وموافق الإسلام

عنوان

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب

محمد بن سعيد ناجي الغامدي



٢٠١٠٢٠٠٠٠١٩٢٢

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود بلال مهران

الأستاذ الدكتور

ربيع محمود الروبي

الجزء الأول

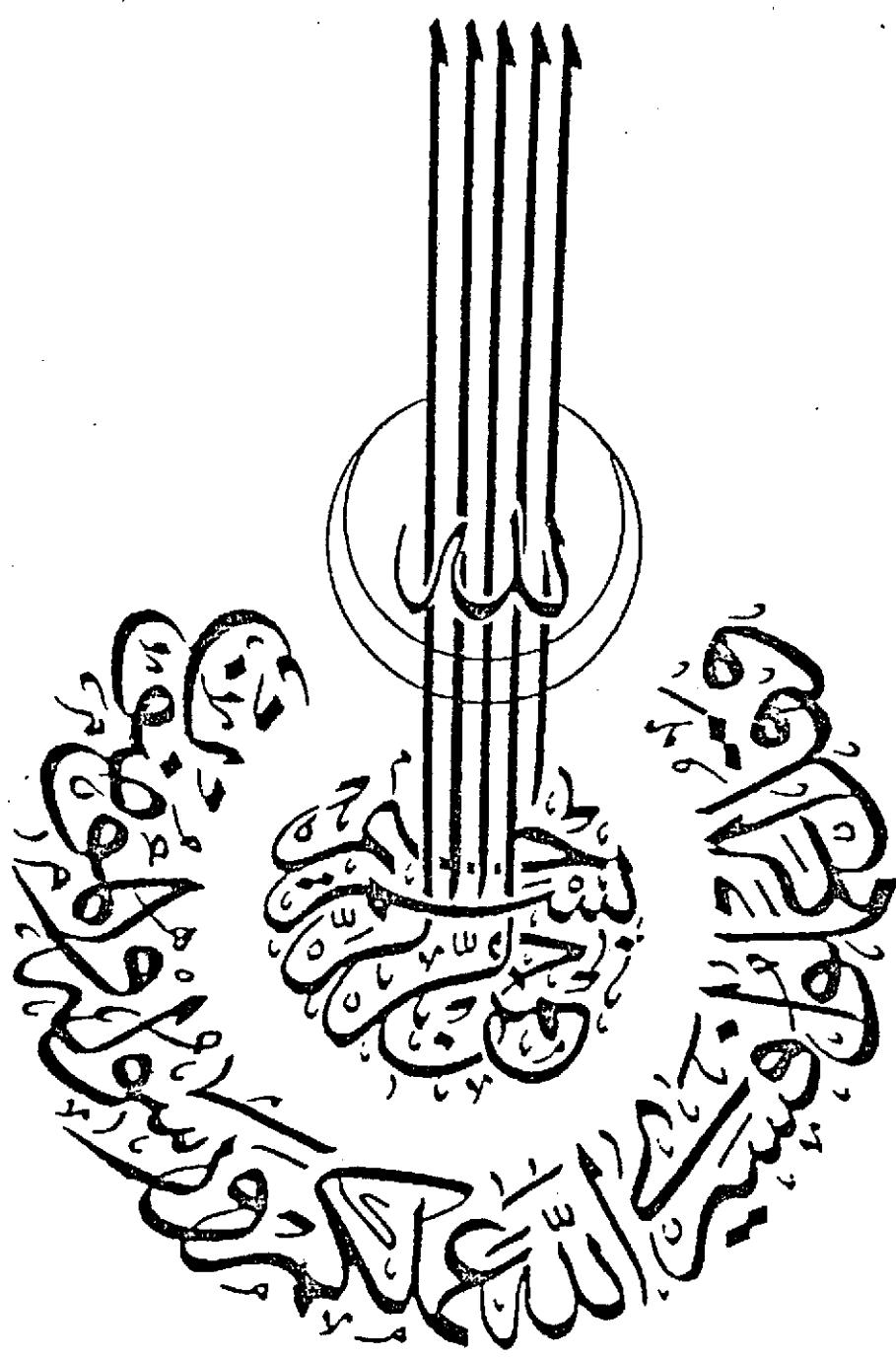
العام الجامعي

١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م



١٩٩٢

١٤١٢



مستخلص رسالة دكتوراه

الحمد لله رب العالمين، والسلام على نبيه الكريم، وبعد: فقد أضحي تخطيط التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة، وحاجة أساسية للدول الإسلامية في العصر الحاضر، يجسد ذلك الهيكل المتشابك من خصائص التخلف؛ والتي تجعل تلك الدول عاجزة عن الإفلات منها، في غياب أسلوب تخطيط التنمية في بعده الإسلامي؛ فهو الذي يضمن لتلك الدول كسر إطار التخلف، وتحقيق المزيد من التنمية والنمو الاقتصادي، وتدعيم الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، وتخطيط المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة، وفق الأولويات الإسلامية وغير ذلك.. لذلك فقد كان عنوان هذه الرسالة هو:

"التخطيط للتنمية الاقتصادية و موقف الإسلام منه"

ويتكون هذا البحث من باب تمهيدي، وثلاثة أبواب رئيسية يسبقها مقدمة ويسعقبها خاتمة، وتعمل جميعها على دراسة الجوانب المختلفة للتخطيط التنمية الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية كما يلي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، ومشكلته، ومنهجه، والأسلوب المتبع في دراسته.

الباب التمهيدي: ويتضمن دراسة مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية ومشروعاته وحاجة الدول الإسلامية إليه، وذلك في ثلاثة فصول.

الباب الأول: ويتضمن دراسة أهم تجارب التجارب للتخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها، وذلك في ثلاثة فصول.

الباب الثاني: ويتضمن دراسة محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الإسلام، وذلك في خمسة فصول.

الباب الثالث: ويتضمن دراسة تصور لخطة تنمية اقتصادية في الإسلام ولكيفية تنفيذها وتقويمها، وذلك في ثلاثة فصول.

أما الخاتمة فتشتمل على أهم نتائج البحث ومنها:

١- مفهوم التخطيط بعمومه وإنماه يرجع إلى تاريخ سحيق؛ فقد وجد في شرع من قبلنا وفي الإسلام، ويجد السندي الكافي له من الكتاب والسنة، وآثار الصحابة، والقواعد الفقهية، والمصالح المرسلة.

٢- يقع التاريخ الإسلامي بالكثير من تجارب التخطيط الاقتصادي في كافة المجالات من: زراعة وصناعة وبناء وتشييد.

٣- للإسلام موقف متميز من أسلوبه، التخطيط الاشتراكي، والرأسمالي.

٤- إن نماذج المشكلات وطبيعة أهداف الدول المتقدمة أقل إلحاحاً من تلك التي تمر بها الدول الإسلامية، وهو ما يعمل على تضليل أسلوب تخطيط التنمية في الأولى، وشدته في الثانية.

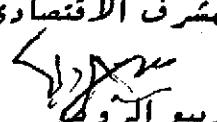
٥- عدم توفر التمويل الكافي لمعظم الدول الإسلامية يؤثر سلباً على أهداف الخطة ونجاحها.

٦- تتحدد صورة التخطيط للتنمية في الإسلام؛ بأنه مفهوم متفرد على ما عداه، ويهدف إلى تحقيق مفهوم الخلافة كهدف عريض يتفرع عنه عدد من الأهداف، كالعمارة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، والتوازن، والاعتماد على الذات، وينفذ من خلال جهاز تخطيطي، يتفق ويتوافق مع صورة التخطيط للتنمية في الإسلام.

٧- خرجت الدراسة التقويمية بالعديد من المعايير مستقاة من أهداف الخطة، ووضعت لها مقاييس معينة، واعتبرت جميعها بمثابة ميزان وضفت فيه خطط التنمية في الدول التي تمت دراستها، ومن ثم تقويمها.

الطالب

م. سعيد الغامدي

المشرف الفقهي

د. محمود بلال
د. ربيع الروبي

جامعة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

١٤٢١

د. عابد السفياني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

امثلاً لقوله تعالى: * (وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرْ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْهُ) ^(١) . وقوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ) ^(٢) . أرفع الشكر إلى مستحقيه؛ فأتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مقام جامعة أم القرى، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وقسم الدراسات العليا الشرعية، وشبكة الاقتصاد الإسلامي، على ما يبذلوه من خدمات جليلة في سبيل العلم وطلابه.

كما أتوجه بعميق الشكر والعرفان، وخاص الود والدعاء، إلى أستاذ الفاضلين الكريمين، الأستاذ الدكتور / ربيع الروبي المشرف الاقتصادي على هذه الرسالة؛ والذي بذل الجهد الكبير، والوقت الوفير، والتوجيه السديد، في مراحل البحث المختلفة. والأستاذ الدكتور / محمود بلال مهران، الذي بذل جهداً يشكر عليه، ووقتاً يشابه عليه في سبيل دفع الخلل والخطل في الجانب الفقهـي من هذا البحث. فلهما مني خالص الشكر وصادق الدعاء، في أن يجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم، وأن يغفر لهما ويشملهما بعونه ورعايته وتوفيقه؛ فلهما بعد الله تعالى الفضل والمنة في إيجابيات هذا البحث، وعلى وحدى تقع سلبياته .

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأسرتي العزيزة، التي وقفت معي وآزرتني بإبان إعدادهـذا البحث، أمـا، وإخوة، وأبناء، وزوجة، وما ذلك إلا غير من فيضـولـكـافةـأـسـاتـذـيـوزـمـلـائـيـعـلـىـامـتدـادـمـراـحلـتـعـلـيمـيـ،ـوـأـخـصـبـالـذـكـرـأـسـاتـذـيـفـيـشـبـعـةـالـاـقـتـصـادـالـإـسـلـامـيـ،ـفـلـكـلـهـؤـلـاءـمـنـيـالـشـكـرـوـالـتـقـدـيرـوـالـعـرـفـانـ.ـوـالـلـهـمـنـوـرـاءـالـقـدـصـ.

(١)-سورة لقمان ، من الآية رقم ١٢ .

(٢)-الترمذـيـ،ـأـبـوـعـيـسـيـمـحـمـدـبـنـعـيـسـيـ،ـالـجـامـعـالـصـحـيـحـالـمـعـرـوفـبـسـنـالـتـرـمـذـيـ،ـتـحـقـيقـعـبـدـالـرـحـمـنـمـحـمـدـعـثـمـانـ،ـدـارـالـفـكـرـ،ـبـيـرـوـتـ،ـالـطـبـعـةـالـثـانـيـةـ،ـجـ٥ـ،ـصـ٢٢٨ـ،ـجـ٣ـ،ـكـتـابـالـبـرـوـالـصـلـةـ،ـبـابـمـاجـاءـفـيـالـشـكـرـلـمـنـأـحـسـنـإـلـيـكـ،ـحـدـيـثـرـقـمـ٢٠٢٠ـ،ـوـقـالـحـدـيـثـصـحـيـحـالـسـيـوطـيـ،ـجـلـالـالـدـينـ،ـالـجـامـعـالـصـفـيـرـفـيـاحـادـيـثـالـبـشـيرـالـنـذـيرـ،ـدـارـالـفـكـرـ،ـبـيـرـوـتـ،ـالـطـبـعـةـالـرـابـعـةـ،ـبـدـوـنـتـارـيـخـ،ـجـ٢ـ،ـصـ٦٥٥ـ،ـحـدـيـثـرـقـمـ٩٠٩٦ـ،ـ

- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي:

المقدمة

(ب)

المقدمة

الحمد لله المتفرد بتصريف الأحوال على الدوام، خلق كل شيء فقدرة تقديرًا، لا إله إلا هو مدبر الأمر من السماء إلى الأرض، أحمده حمدًا لا يحده شكرًا لا يعده. والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة وكشف الغمة، وجاه في الله حق جهاده حتى اتاه اليقين، وعلى الله وصيحيه ومن اهتدى بهديه واستن بسننه، واتبع نهجه وطريقته إلى يوم الدين وبعد:

فإن الدول الإسلامية في العصر الحاضر تعاني من مظاهر التخلف، وتتجدد في سبيل النهوض باقتصadiاتها أسلوبين لتحقيق التقدم هما: الأسلوب التقليدي، أو ما يعرف بالنمو؛ الذي يعتمد على جهود رجال الأعمال والمنظرين في سعيهم للحصول على الربح بما لا يقتضي تدخلاً كبيراً من جانب الدولة. وأسلوب يقتضي زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وانتهاج أساليب التخطيط. وقد ثبت أن أسلوب إدارة الاقتصاد بشكله المعتمد على آلية جهاز الثمن وحده لم يعد ملائماً، ولا يحقق تنمية سريعة، كما قد يؤدي إلى ترك موارد كبيرة معطلة. لهذا برع أسلوب التخطيط للتنمية، كأفضل السبل إلى تحقيق التنمية المنشودة.

ومن أجل ذلك اتسع الأخذ به في معظم دول العالم في العصر الحديث، حيث بدأ الأخذ به فعلاً في العشرينيات من هذا القرن في الاتحاد السوفيتي، وبالتحديد في عام ١٩٢٨م. ثم اتبعته بتطبيقات مختلفة معظم الدول الاشتراكية الأخرى مثل: يوغسلافيا منذ عام ١٩٤٧م، وبولندا منذ عام ١٩٥٦م، وتشيكوسلوفاكيا منذ عام ١٩٥٨م، والمجر منذ عام ١٩٦٨م، إلأ أنه أصبح منهجاً للتنمية الاقتصادية وأداة من أدواتهافي اعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى في الدول الرأسمالية والنامية، إذ أخذت به

= بيروت، بدون رقم طبعة، ج ٥، ٣٦٩، حديث رقم ٦٤٧٧، حيث حكم بصحته.

وهناك رواية لأبي سعيد الخدري، ينص: (من لا يشكر الناس لم يشكر الله).

انظر: الجزوئي، مجد الدين أبي السعادات، جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق:

عبد القادر الازناظوط، مكتبة الملاج والحلوانى، دار الكتب العلمية: القاهرة،

بدون رقم طبعة، ١٢٩٢، ج ٢، ص ٥٠٦.

بريطانيا منذ عام 1945م، وفرنسا منذ عام 1947م. والترويج في العام نفسه، واليابان منذ عام 1952م، وإيطاليا منذ عام 1955م، وبليجيكا منذ عام 1959م، وأكثر الدول الإسلامية مثل: باكستان منذ عام 1956م، ومصر منذ عام 1960م، والجزائر منذ عام 1967م، وال سعودية منذ عام 1970م، والأردن منذ عام 1973م. حتى أنت لا نجانب الصواب إذا قررنا أن معظم دول العالم اليوم تتخذه أسلوباً لإدارة شؤونها الاقتصادية، وهو ما سيتضح أكثر فيما بعد.

أولاً: مشكلة البحث

نستطيع صياغة مشكلة البحث في العناصر التالية:

١- العالم الإسلامي يعاني من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

٢- إن التنمية الاقتصادية والتخطيط هما السبيل الأفضل لعلاج مظاهر التخلف، ولرفع مستوى المعيشة.

٣- ما يطبق في المجتمعات الإسلامية حتى الآن من خطط للتنمية لم تنجح كثيراً في علاج هذه المشكلة، وذلك لأن الخطط الاقتصادية كانت تتم وفقاً لمفاهيم ونظريات اقتصادية لا تتفق كثيراً مع مقاصد الشريعة، وظروف المجتمعات الإسلامية، ومرحل نموها، وطبيعة مشكلاتها المختلفة.

٤- إذا حاولت المجتمعات الإسلامية الآن الأخذ بخطط تنمية تتمشى مع الشريعة الإسلامية لا تجد الدراسات الكافية، لذا فإن الحاجة ماسة بدراسة التخطيط للتنمية على ضوء الشريعة الإسلامية، وهو ما سيحاول هذا البحث التصدي له.

ثانياً: إطار البحث (حدود المشكلة)

إن موضوع التخطيط الاقتصادي متعدد الجوانب والمناطق؛ إذ يقسم عادة وفقاً لمعايير محددة تختص بنوعية التخطيط وبزمنه، فمن حيث نوعية التخطيط نجد، التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي والتخطيط المساعد، والتخطيط العام والتخطيط القطاعي، والتخطيط المركزي، والتخطيط المادي والتخطيط المالي، والتخطيط من القمة إلى القاعدة

والعكس، كما نجد أيضا التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط الإداري والتخطيط السياسي وهذا.

أما فيما يتعلق بزمن التخطيط فنجد التخطيط طويل المدى، ومتوسط المدى، وقصير المدى، وبطبيعة الحال نحن لا نبحث كل ما يتعلق بالتخطيط، وإنما ينحصر هدف هذه الدراسة في التخطيط للتنمية الاقتصادية وإبراز موقف الإسلام منه، واستلهام إطار إسلامي لخطة تنمية اقتصادية ملائمة.

ثالثا: أهداف البحث

يتوجه هذا البحث إلى دراسة الجوانب المختلفة للتخطيط التنمية الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية، وتتحدد أهدافه بأربعة أساسية هي:

الهدف الأول: دراسة مفهوم التخطيط للتنمية الاقتصادية، وبيان مدى حاجة الدول الإسلامية لاتباع أسلوب التخطيط من أجل تنميتها اقتصاديا.

الهدف الثاني: دراسة نماذج من تجارب التخطيط للتنمية المختلفة في التاريخ الإسلامي، ثم في الاقتصاديات المعاصرة، وبيان موقف الإسلام منها.

الهدف الثالث: دراسة، محددات خطة التنمية الاقتصادية، وتأثيرها في الخطة المختارة.

الهدف الرابع: تصور لإطار خطة التنمية الاقتصادية وكيفية تنفيذها وتقويمها في ضوء الشريعة الإسلامية ويعد هذا الهدفلب الدراسة وجواهر الموضوع.

رابعا: فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها انتشار أسلوب التخطيط كمنهج وأداة للتنمية الاقتصادية في معظم بقاع العالم.

وبما أن التخطيط موجود في شرع من قبلنا، وفي الإسلام، وأن الكثير من الأدلة والوقائع التاريخية إبان مراحل التاريخ الإسلامي المجيدة تؤيد الأخذ به؛ لذلك يتوجه هذا البحث إلى الكشف عن سمات هذا التخطيط، وتحليل أبعاده، لتجلية أسلوب الإسلام ومنهجه في التخطيط للتنمية الاقتصادية.

خامساً: منهج البحث وأسلوب الدراسة

استخدم في هذا البحث طريقة الدراسة الاستنباطية؛ وذلك بتتبع الملامح المختلفة للتخطيط التنمية الاقتصادية في القرآن والسنة وأثار الصحابة، وفي المراحل التاريخية المتتابعة، ووفقاً للنظم الاقتصادية المختلفة، لبيان سلبيات وإيجابيات أساليب التخطيط الوضعية، وبيان مدى تمشيها مع ضوابط الشريعة الإسلامية. والاستقرائية بدراسة الواقع الاقتصادي، ومتابعته وتحليله مثل: محددات خطة التنمية من بنية اقتصادي، وتمويل، وإنفاق، واستهلاك، وتكامل إسلامي، وتأثيرها في الخطة، فضلاً عن دراسة خطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإسلامية، ووضع التقويم الإسلامي لها.

سادساً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تمثلت أهمية الموضوع وأسباب اختياره في النقاط التالية:

- ١- معظم دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية تتبع أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية، بطريقة أو بأخرى.
- ٢- يقع على عاتق التخطيط للتنمية تنسيق الجهد الذي ستبذل، والأموال التي ستُنفق خلال فترة زمنية مقبلة؛ فهو أسلوب علمي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.
- ٣- يقوم التخطيط للتنمية بالاستغلال الكفاء للموارد الاقتصادية المتوفرة لدى بلد من البلدان، وتحديد الحاجات الحالية والاحتمالية منها، فضلاً عن التخطيط لزيادتها، باعتبار ذلك نقطة أساسية عند إعداد الخطة الاقتصادية.

(ح)

٤-يسهم التخطيط للتنمية الاقتصادية، في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرّض سبيل الاقتصاد القومي والحد منها، كما أنه يقوم باحتواء بعض المشكلات قبل حدوثها.

٥-يعمل التخطيط للتنمية الاقتصادية، على تصوير الحالة التي سيكون عليها الاقتصاد القومي في فترة لاحقة؛ عن طريق عمل الاستطارات الازمة، وعلى هدي من نتائج تنفيذ الخطط السابقة، ومن خلال تقويم آثارها المختلفة، باعتبار ما سيتوفر للمخططين وgear التخطيط من معلومات وبيانات عن واقع الاقتصاد القومي.

٦-محاولة وضع تصور عام لخطة تنمية اقتصادية في الإسلام، بدءاً بإعداده، ثم تحديد الأهداف، ثم تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويم آثارها ونتائجها، فضلاً عن دراسة نماذج التخطيط وأساليبه المختلفة وموقف الإسلام منها، وهو ما اتضح من خلال عرض أهداف البحث.

٧-الاستفادة من ذلك التصور في وضع تقويم سليم لخطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإسلامية.

سابعاً: خطة البحث

يتكون هذا البحث من أربعة أبواب، يسبقها مقدمة تحتوي على أهمية الموضوع، ومشكلته وحدوده، والمنهج المتبع في دراسته، وأساليب اختياره، ويعقبها خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، التي خرجت بها الدراسة.

هذا وتشكل خطة البحث كما يلي:

باب التمهيدي

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية وحاجة الدول الإسلامية لتطبيقه ويكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي

الإسلام ومشروعه.

الفصل الثاني: مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالخطيط.
الفصل الثالث: دواعي التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول
الإسلامية.

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية و موقف الإسلام منها.
ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي.
الفصل الثاني: نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط وموقف
الإسلام منها.

الفصل الثالث: نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط وموقف
الإسلام منها

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الإسلام. ويكون من
الفصول الآتية:

الفصل الأول: مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة.
الفصل الثاني: أهداف التنمية وعلاقتها بالخطيط.
الفصل الثالث: مصادر التمويل للتنمية عند علماء الشريعة وعلماء
الاقتصاد الوضعي وبيان موقف الشريعة من المصادر
الوضعية وعلاقتها بالخطة.

الفصل الرابع: ملكية الموارد والمرافق في الإسلام و موقفه من
تدخل الدولة وتأثير ذلك على الخطة.

الفصل الخامس: الاستهلاك والإنتاج في الإسلام وتأثيرهما في الخطة.

الباب الثالث

تصور مقترن لإطار خطة تنمية اقتصادية إسلامية وكيفية تنفيذها وتقويمها. ويكون من الفصول الآتية :

الفصل الأول: تصور لإطار خطة تنمية اقتصادية في الإسلام .

الفصل الثاني: بنيان جهاز التخطيط وكيفية عمله في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثالث: معايير تقويم خطة التنمية الاقتصادية مع التطبيق على بعض التجارب الإسلامية المعاصرة

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

الباب التمهيد في

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية الاقتصادية
و حاجة الدول الإسلامية إليه .

الفصل الأول : مفهوم وخصائص التخطيط
في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام .

الفصل الثاني : مفهوم وخصائص التنمية
وارتباط نجاحها بالتخطيط .

الفصل الثالث : دواعي التخطيط للتنمية
الاقتصادية في الدول الإسلامية .

الباب التمهيدية

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية الاقتصادية وحاجة الدول الإسلامية إليه

إن إبراز ما في تخطيط التنمية الاقتصادية من تداخل بين موضوعاته، وإظهار إطار المعالجة الإسلامية للتنمية والتخطيط، يتاتى من استعراض الأفكار الوضعية في هذا المجال، ثم مقابلتها بالآفكار والحقائق الإسلامية. ولما كان الإسلام متواافقاً ومنسجماً مع مصلحة المجتمع بكامله، والفطرة الإنسانية السليمة، فإن هذه المقابلة ستسفر بالضرورة عن تقويم موضوعي لمفهوم الفكر الإنساني في التنمية والتخطيط.

وهذا الباب ينقسم إلى ثلاثة فصول: إذ يعنى في فصل أول بمفهوم التخطيط في كل من الإسلام والاقتصاديات الوضعية، وفي فصل ثان تتجلى طبيعة عملية التنمية، من حيث ارتباطها العضوي بعملية التخطيط؛ بحيث يمكن القول أن: نجاح التنمية مرتبط بنجاح أسلوب التخطيط. وفي الفصل الثالث يحلل دواعي التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية وال الحاجة إليه.

وبناء على ذلك فإن هذا الباب يتكون من الفصول التالية:
الفصل الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي مفهوم الإسلام ومشروعيته .

الفصل الثاني: مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالخطيط.
الفصل الثالث: دواعي التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية .

الفصل الأول

مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي
وفي الإسلام ومشروعيته

المبحث الأول : مفهوم وخصائص التخطيط في
الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام .
المبحث الثاني : مشروعية التخطيط في الإسلام .

الفصل الأول

مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام ومشروعيته

لتخطيط التنمية الاقتصادية مفهوم يختلف باختلاف النظم الاقتصادية المعاصرة؛ لذلك سيتم تحليل ذلك في صورة مقابلة بين النظم الاشتراكية والرأسمالية، مبرزتين أهم خصائصه في كل منهما، ومعقبين على ذلك برأي الإسلام في ذلك، ليتسنى لنا وضع مفهوم لتخطيط التنمية في الإسلام كتمهيد نستطيع معه تأصيل مشروعيته. وسيتم ذلك من خلال مباحثين، يتعلق الأول بتحديد مفهوم التخطيط في الأنظمة الاقتصادية المختلفة وهي الإسلام، بينما ينصرف الثاني إلى بيان مشروعية التخطيط من خلال الأدلة الشرعية المختلفة.

المبحث الأول

مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام

يمكن القول أن التخطيط الاقتصادي هو: أسلوب علمي ارتبط كثيراً بالنظم الاشتراكية، وهو يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتسخيرها لخدمة الأهداف القومية، ويقتضي ذلك وضع أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ومرتبة حسب أولويتها، وحسب التوقيت الزمني الملائم لتحقيقها، ثم حصر جميع الموارد المتاحة والممكن تجنيدها؛ لتحقيق أكبر قدر من هذه الأهداف، ثم ترجمة ذلك في برنامج عمل -أو خطة- من قبل هيئة، تتولى -فضلاً عما تقدم- التنسيق بين الجهات المنفذة، وتتابع خطواتها وتعمل على تقويمها.

وعموماً فإن معالجتنا لمفهوم التخطيط في النظم الوضعية، ستتجلى من خلال إبراز خصائصه، وستتخذ شكل مقابلة بين ما يعد من أخص عناصر المفهوم الاشتراكي للتخطيط، وأظهر عنابر المفهوم الرأسمالي لها أيضاً، ثم نعقب على ذلك بموقف الإسلام حيال ذلك. من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

مدى ارتباط التخطيط بالاشتراكية

يرى الاشتراكيون أن فكرة التخطيط الاقتصادي فكرة اشتراكية، وأنها ولدت مع قيام النظم الاشتراكية. ورغم امكانية اعتماد الاقتصادات الرأسمالية على التخطيط، إلا أنه يرتبط ظهوراً وممارسة -بالاشتراكية كما ترتبط الاشتراكية به، فكلاهما يرتبط عضوياً بالآخر،

ولذلك جاءت التعريف الاشتراكية متضمنة لهذا الامر^(١).

إذ يعرف بعض الاقتصاديين التخطيط من خلال الترابط بين مفهوم التخطيط والاشراكية، حيث أن كلاً منها يعني: استخدام موارد المجتمع أحسن استخدام، وتحقيق معدلات سريعة ومنتظمة للنمو، ورفع مستوى المعيشة، والرفاهية لأفراد الشعب^(٢).

ومن حيث حاجة التخطيط للاشتراكية، يشير الاشتراكيون إلى حاجة التخطيط الفعال إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وذلك من منطلق أن تعريف التخطيط يشير إلى الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وتوجيهها بكفاءة لا شباع حاجات الغالبية العظمى من الأفراد، على حين أن تحقيق ذلك يصطدم -في رأيهم- مع حقوق الملكية الخاصة، وما تتضمنه من تفتت سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى القومي، ومن ثم يتعارض التخطيط-إلى حد ما- مع طبيعة المجتمعات الرأسمالية، وبخاصة مع قواعد توزيع الدخل والثروة فيها.

مثال ذلك ما ذهب إليه "لودفنج فون"، من أن التخطيط والرأسمالية يتعارضان كلية؛ لأن التخطيط هو الفكرة المعاشرة للمؤسسة الحرية، والمبادرة الفردية، والملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، واقتصاديات السوق وجهاز الأسعار^(٣). ويرى بعضهم أيضاً أن التخطيط الفعال لا يقوم بسهولة على دعائم نظام اقتصادي يعتمد كلية على التلقائية في تحقيق التوازن الاقتصادي بل لا بد معه من التدخل الحكومي على نطاق واسع، وهو الأمر الذي لا نجد إلا في النظم الاشتراكية^(٤).

وفي الواقع فقد أضحى هذا الربط لا يبرره على أرض الواقع، سوى النظرة الأيديولوجية، فهناك فرق جوهري بين التخطيط الاقتصادي كأداة، وطبيعة النظام المستخدم لها، حقيقة أن التخطيط يناسب طبيعة النظام الاشتراكي، ويتفق مع أسلوبه في إدارة الاقتصاد، بيد أن هناك عدداً من الأمثلة توضح لنا أن التخطيط الاقتصادي لا يعني بالضرورة التطبيق الاشتراكي، كما أن الاشتراكية لا ترتبط بالضرورة بنمط التخطيط السابق استعراض مفهومه، ذلك أن الاتحاد السوفيتي قد انتقل إلى

(١) علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون طبعة، ١٩٨١م.

(٢) محمد مبارك حبیر، التخطيط الاقتصادي، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م، ص ١٠٤، ص ٦٤.

النظام الاشتراكي عام ١٩١٧م. بعد الثورة البلشفية، دونما اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي إلا بعد ذلك بحوالي إحدى عشرة سنة، وبالتحديد في عام ١٩٢٨م. وهناك دول لازالت تحفظ بحق الملكية الخاصة ولا تتعرض له بحال من الأحوال، وتنتهي أسلوب التخطيط الاقتصادي^(١). مثل: فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، السعودية، الأردن، باكستان وغيرها. مما ينفي مسألة التلازم العضوي بين التخطيط والاشتراكية.

ويرى الإسلام أن التخطيط مجرد أداة حيادية من أدوات السياسة الاقتصادية وهو بذلك ليس حكراً على أحد، أو مقصوراً على أيديولوجية معينة، أو نظام محدد، فقد وجد في شرع من قبلنا، وفي الإسلام ولنا في خطة سيدنا يوسف "عليه السلام" وذي القرنين، وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة^(٢)، دليل شرعي على وجود التخطيط قبل وجود الاشتراكية.

المطلب الثاني

التخطيط والإلزام

تعني إلزامية التخطيط أن يكون تنفيذ الخطة إجبارياً على جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع، وأن تصبح إجراءات الخطة ومعطياتها بمثابة أوامر لازمة التنفيذ لكافة المؤسسات والأفراد. وربط مفهوم التخطيط بالإلزام -لدى الاشتراكيين- يرجع إلى أن الإلزام يمكن الجهاز المسؤول عن التخطيط من تحريك الموارد وتوجيهها الوجهة الملائمة لاحتياجات المجتمع،

كما أنه في غياب الإلزام لا مناص من الاعتماد كليّة على السياسات المالية والنقدية وأدواتها، وهي أدوات لا يسند إليها دور كبير ومحدد في الاقتصاد الاشتراكي^(٣).

إلا أن إعمال مفهوم الإلزام يستلزم جهوداً كبيرة، لإقناع الأفراد بالانخراط في المجالات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يحتاج إلى تغيير اجتماعي غير عادي، سواء في سلوك

(١) - علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ١٨، مرجع سابق.

(٢) - انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٢٨ وما بعدها.

(٣) - صقر أحمد صقر، محاضرات في التخطيط القومي الشامل، معهد التخطيط القومي: القاهرة، مذكرة داخلية رقم ٣٠٠، ص ٣٦.

الافراد واتجاهاتهم، او عاداتهم وتقاليدهم، وهذا يتطلب بدوره فترة زمنية طويلة، وهو أمر لا تخفي صعوبته^(١). ناهيك عن أن التجربة أثبتت أن التخطيط الكفاء لا يستغني عن السوق، وإذا عطلها فإنه يحتاج إلى نظام دقيق للرقابة، وإلى زيادة نطاق الإدارة العامة في الإشراف، وزيادة دور الإدارة العامة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى وجود تعقيدات كثيرة، فضلاً عن البيروقراطية وانتشار الروتين، وكثير من حالات الفساد الإداري، وهذا يعمل على ضعف كفاءة الإدارة، ووقف هذه التعقيدات المكتبية حجر عثرة في سبيل الاقتناع بكفاءة الخطة، وبمدى التقييد بتنفيذها^(٢).

ويقابل خاصية الإلزام في الاشتراكية، فكرة التخطيط التأشيري في الرأسمالية، التي تعتمد على التسهيلات الائتمانية وغيرها كمؤشرات أمام القطاع الخاص تحفظه على توجيه نشاطه الاقتصادي وفق خطة الدولة.

ولذلك يعرف البعض التخطيط في ظل الرأسمالية بأنه: (دراسة الاتجاهات التلقائية للاقتصاد القومي؛ لتكشف عن أوجه القصور فيه، ومن ثم وضع الأساليب والسياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة تلك الاختلالات، وذلك من خلال أدوات السياسة المالية، والتي تقوم على توجيه النشاط الاقتصادي الخاص بصورة غير مباشرة، وبالتالي فإن هذا النوع من التخطيط ليس بديلاً عن نظام السوق، ولكنه أسلوب مكمل له)^(٣).

ومن الاقتصاديين من يرى أن التخطيط التأشيري يعمل في الأساس على توجيه النشاط الاقتصادي داخل إطار النظام الاقتصادي والاجتماعي، أي أن الدولة والحالة هذه تقوم بالخطيط للقطاع الخاص محرك عملية التنمية في الدول الرأسمالية، وتضع جميع الوسائل والسبل الكفيلة بتنفيذ هذا التخطيط. وهنا يقوم التخطيط بوظيفة توجيهية، هي: دفع الوحدات الاقتصادية في ميدان النشاط الخاص بالذات على اتباع هذا النوع من السياسة الاقتصادية، حتى أصبح يطلق على هذا الأسلوب

(١)-عليه حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة العامة المصرية للكتاب: الأسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م. ١٦١ص.

(٢)-حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق: جدة، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م، ١٢٢ص.

(٣)-فؤاد مرسى، التخلف والتنمية، دار المستقبل العربي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م. ١٦٠ص.

أسلوب التخطيط التوجيهي^(١).

ويشرح أحد الكتاب التخطيط التأشيري بقوله: إنه يتلخص في حد الاقتصاد على السير باتجاه أهداف معينة، لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، عن طريق تهيئة الظروف المناسبة، والإكثار من الحوافز، دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الإدارية؛ أي أن هذا العنصر من جهة أخرى يعمل على التوفيق بين إطار عام للتخطيط، وبين القرارات الالمركزية، والملكية الخاصة، والمنافسة الحرة. فمهمة التخطيط التأشيري بناءً على هذا المفهوم تنحصر في تحديد إطار العام للنشاط الاقتصادي، وتوفير المعلومات الدقيقة واللازمة للوحدات الانتاجية، للعمل على ضوئها، دون إلزام هذه الوحدات على تنفيذ تعليمات بعينها^(٢). ويعاب على هذا العنصر أنه يعتمد على الحوافز والتسهيلات التي قد لا تكون كافية لحث القطاع الخاص على الالتزام بالخطة، مما يعني وقوع الاقتصاد أحياناً في بعض الاختناقات واختلافات عدم التوازن. بيد أنه يمكن إعادة النظر في هيكل الحوافز والتسهيلات المنوحة للمشروعات التي تسير في ركاب الخطة، بحيث تكون هذه الحوافز كافية لحث القطاع الخاص على الالتزام بالخطة.

كما أن قضية الإلزام قد تحدث أشكالية مخففة في مفهوم التخطيط الرأسمالي، إذ أن الدول تضع الخطة، وتبذل الجهد والوقت والمال في سبيل إعدادها وتنسيقها، ومراعاتها للواقع الاقتصادي، ولمرحلة النمو الراهنة، ولكنها في الأساس غير ملزمة بالمعنى الكامل لهذه الكلمة، فالالتزام بالخطة ينصح على القطاع العام، في حين أنها بالنسبة للقطاع الخاص مجرد اختيار^(٣).

ومن وجهة نظر الإسلام - دين الفطرة - فإن أسلوب الإلزام الذي تنفذ

(١) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٩٠، مرجع سابق. وانظر:- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، شعبان، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٥ م.

(٢) - عبد الفتاح قنديل، النماذج الرياضية المحدودة والتخطيط التأشيري، مقال بمجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاقتصاد والتشريع: القاهرة، عدد (٣٤)، أكتوبر ١٩٧٣ م. ص ٦٠.

به الخطة في الدول الاشتراكية مخالف للطبيعة البشرية، وينطوي على استعباد للناس؛ هذا فضلاً عن كثرة تكاليفه ومشكلاته الاقتصادية والإدارية، أما بالنسبة للتخطيط التأسيسي المطبق في الدول الغربية على النحو الذي أشرنا إليه - فإنه يتطابق إلى حد بعيد مع الحرية التي ينشدها الإسلام للإنسان. قوله تعالى: * (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونْ تِجَارَةً عَنْ تِرَاضٍ مِّنْكُمْ .. الْآيَة)*^(١)؛ إذ أن هذه الآية دليل على أن الحرية الاقتصادية منكم .. الْآيَة). كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع عن التسعير لتدعم الحرية^(٢). وقد قال عمر (رضي الله عنه): (إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ عَمَالِي لِيَضْرِبُوا أَجْسَادَكُمْ وَلَا لِيَأْخُذُوا أَمْوَالَكُمْ، فَمَنْ فَعَلَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَيُرْفَعَ إِلَيَّ أَقْصَهُ مِنْهُ)^(٤). ويرى الكاساني ما نصه: (حُكْمُ الْمُلْكِ وَلَايَةُ الْجَبَرِ عَلَيْهِ إِلَّا لِلْفُرْسَةِ، وَلَا لِأَحَدٍ وَلَا يَةُ الْمُنْعِنِعِ وَإِنْ كَانَ يَتَضَرَّرُ إِلَّا إِذَا تَعْلَقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ)^(٥). ويقول القاضي أبو يوسف: (لِيَسْ لِإِلَامَ أَنْ يَخْرُجَ شَيْئًا مِّنْ يَدِ أَحَدٍ إِلَّا بِحَقِّ ثَابِتٍ مَعْرُوفٍ)^(٦). أما الإمام الشافعي فيذكر: (أَنَّ النَّاسَ مُسْلِطُونَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ لِيَسْ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَهَا أَوْ شَيْئًا مِّنْهَا بِغَيْرِ طَبْعَةٍ أَنْفُسُهُمْ إِلَّا فِي الْمَوْاْضِعِ الَّتِي تَلْزِمُهُمْ)^(٧).

وتدل هذه النصوص وغيرها كثير على أن الحرية الاقتصادية هي الأصل في الشريعة^(٨).

(١)-سورة النساء، من الآية رقم ٢٩.

(٢)-القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أبو اسحاق ابراهيم، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٢هـ، ج ٥، ص ١٥٣.

(٣)-تجد نص الحديث كاملاً وتخرجه في ص ١٨ من هذه الرسالة.

(٤)-ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، تاريخ عمر بن الخطاب، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٩٥.

(٥)-الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ، ج ٦، ص ٢٦٤، ٢٦٣.

(٦)-أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها: القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٦هـ، ص ٦٥، ٦٦.

(٧)-المزن尼، ابراهيم بن إسماعيل، مختصر المزنني ملحق بكتاب الأم للشافعي، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، ج ٨، ص ٩٢.

(٨)-للاستزادة انظر: عبد الله الشهابي، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في الإسلام، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الدراسات الشرعية بجامعة أم القرى،

المطلب الثالث

التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج

يربط الكتاب الاشتراكيون ومنهم "موروزوف" بين مفهوم التخطيط والملكية العامة بقوله : (لا يمكن الجمع بين الملكية الخاصة وبين تخطيط الاقتصاد الوطني . فاتسام وسائل الإنتاج بالطابع الاجتماعي ، هي المقدمة الاقتصادية الأولى والأساسية لإمكانية التخطيط على نطاق البلد بؤسده ، وكلما كان مستوى إتسام وسائل الإنتاج بالطابع الاجتماعي أعلى ، كلما كان نظام التخطيط أكثر إتقانا ، وقد قامت بناء على ذلك الدول الاشتراكية ، في الأعوام الأولى ، بعد الثورة بتأميم معظم أدوات الإنتاج ، وأصبحت المواقع القيادية للاقتصاد الوطني ، وال المجالات الاقتصادية الهامة - مملوكة ملكية عامة - وهكذا فإن الملكية الاجتماعية هي أساس التخطيط الاشتراكي)^(١) .

وكذلك يرى "جان تنبرجن" في شرحه لمفهوم التخطيط أن الامر الذي يساعد على إدارة الخطة بشكل سليم ، هو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، وهي الفكرة التي استمدت من مقوله ماركس : (إن حجم المشروعات يميل إلى الكبر بصفة مستمرة ، إلى أن يستولي المجتمع عليها ويديرها كما لو كانت مشروعًا واحداً ضخماً)^(٢) . واستيلاء المجتمع عليها يعني بالضرورة ، سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وهو ما يمكن المخطط - في نظر البعض - من توجيه الموارد وفق مقتضيات الخطة ، وإلزام الوحدات الإنتاجية بهذا التوجيه ، فالملكية العامة لوسائل الإنتاج هنا تعني السيطرة ؛ والسيطرة تعني القدرة على المتابعة ، ومن ثم التوجيه والرقابة وهي من مستلزمات التخطيط الفعال^(٣) .

ويعبّر على هذا الاتجاه تركيزه على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وبالتالي يستبعد إمكانية القيام بتخطيط اقتصادي ناجح

(١) - موروزوف، المبادئ الأساسية في التخطيط العلمي للاقتصاد الوطني، دار التقدم: موسكو، بدون رقم أو تاريخ، ص ٢ .

(٢) - تنبرجن، جان، التخطيط المركزي، ترجمة: جلال أمين، مراجعة، زكي شافعي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي : القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٧ م، ص ٤، ٣ .

(٣) - حول هذا المفهوم ، انظر: عبد الحميد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢ م، ص ١٦ .

- أنور نعيم قصيرة، الاقتصاد السياسي، منشورات مكتبة التحرير: بغداد، ج ١، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م، ص ١٦٩ .

للتنمية الاقتصادية، في ظل غياب الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهو وبالتالي يتغاضل واقعاً ملماً ملماً، أو وجدته تجارب التخطيط الناجحة في كثير من الدول الرأسمالية^(١)، والدول ذات الاقتصاد المختلط، والتي أثبتت أنه من الممكن أن تقوم الدولة بتنظيم برامجها الإنمائية بفضل ما لديها من قطاع عام، ودونما مساس كبير بحقوق الملكية الخاصة^(٢). وبناء عليه فإن التخطيط الاقتصادي لا يستلزم بالضرورة ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج؛ ولكنه يتطلب قدرًا معيناً من تدخل الدولة، في استغلال الموارد الاقتصادية، وتوجيه النشاط الاقتصادي، وشكله ونوعه وحجمه^(٣).

ويقابل هذا في الرأسمالية، قيام التخطيط الاقتصادي بالرتكاز أساساً على الملكية العامة، مع توجيه القطاع الخاص، إذ تركز الخطة بصفة أساسية على القطاع العام، وفي نفس الوقت تفاوض الدولة القطاع الخاص، وتعمل على إقناعه بتنفيذ الخطة، ورغم نجاح هذا المسعى في كثير من التجارب إلا أن هذا القطاع قد لا يلتزم كثيراً بمعطيات الخطة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار اتساع نطاق الملكية العامة، حتى في ظل النظم المؤمنة بالحرية الاقتصادية^(٤). ويقوم المفهوم الإسلامي على الجمع بين كل من الملكية العامة، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ لأن الإنسان مفظور على حب التملك؛ فكل منهما أصل ثابت في الشريعة الإسلامية، يدل على ذلك عدد من النصوص الشرعية؛ في مجال الملكية العامة يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : (المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار)^(٥).

(١)-مثال ذلك ببريطانيا التي اتخذت اتجاهها محدداً نحو التخطيط المركزي عام ١٩٤٥م. عندما تولى حزب العمال الحكم، ولكن التجربة لم تدم طويلاً، حيث تولى حزب المحافظين الحكم عام ١٩٥١م. وفي فرنسا بعد عام ١٩٤٥م. وفي هولندا عام ١٩٦٣م.

- انظر: New Encyclopaedia Britannica, 18th, Ed 1986, V 17, P 926. n.

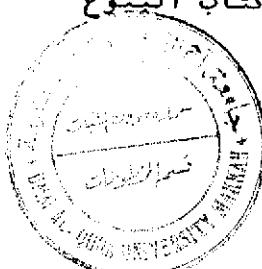
- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٥، مرجع سابق.

(٢)-حمدية زهران، مقدمة في التنمية والتخطيط، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣م، ص ١٧، ١٦ .

(٣)-رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية: القاهرة، ج ١، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص ٣٨٥ .

(٤)-حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف: الاقتصاديات، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٦٠ .

(٥)-أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: عزت عبيد، وعادل السيد، دار الحديث: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ، ج ٢، ص ٧٥٠.



١٩٦٥

ويقول صلى الله عليه وسلم أياضًا :*(لا يمنع فضل الماء ليمتنع به الكل)*^(١). ويقول أيضًا :*(من أحياء أرضًا ميتة فهي له)*^(٢). وفي إطار الملكية الخاصة يقول جل وعلا :*(وآتوه من مال الله الذي آتاكم أهلاً لايته)*^(٣). ويقول سبحانه :*(للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن... أهلاً لايته)*^(٤). قوله سبحانه :*(لتبلون في أموالكم وأنفسكم... أهلاً لايته)*^(٥). وغير ذلك من النصوص التي تضيف ملكية الناس للأموال ملكية استعمال لا ملكية أصلية، فملكية المال أصلية وحقيقة لله وحده^(٦).

وعلى ذلك فإن في مقدور الدولة الإسلامية أن تقوم بالخطيب لمكونات قطاعها العام، مراعية في ذلك الإطار العام للأولويات الإسلامية، والعدالة وتشاور مع القطاع الخاص في كيفية إعداد الخطة الاقتصادية، بما يتواافق مع ظروفه وإمكاناته، وتحفظه بكلفة وسائل الحفز المادية والمعنوية، لتحقيق مصلحة كافة المسلمين، وطمعاً في ثواب الله وأجره. وللدولة ممثلة في ولی الأمر التدخل بتقييد هذه الملكية متى خرجت عن النطاق المألف، الذي حدده لها الشريعة - كما سيتضح تفصيلاً فيما بعد-^(٧).

- والإجارات، باب في منع الماء، حديث رقم ٣٤٧٧ .
 -البيهقي، أبو بكر محمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار الفكر: بيروت، بدون رقم أو تاريخ، ج٦، ص١٥٠، كتاب إحياء الموات، باب ما لا يجوز إقطاعه من المعدن.
 -ابن ماجة، أبو عبد الله محمد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الطببي: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، كتاب الرهون، باب المسلمين شركاء في ثلاث، حديث رقم ٢٤٧٢ . انظر:
 -محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، هـ١٤٠٧، ج٢، ص٦٤، كتاب الرهون، باب المسلمين شركاء في ثلاث، حديث رقم ٢٠٠٤ .
 -وفي إرداة الفيل تخرير أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، هـ١٣٩٩، ج٦، ص٩-٨، حديث رقم ١٥٥٢ .
 (١)-مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، الطبعة الأولى، هـ١٣٩٥، ج٣، ص١١٩٨ .
 المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء، صحيح البخاري بhashia السندي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ج٢، ص٤٨ .
 (٢)-السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي، صحيح البخاري بhashia السندي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ج٢، ص٤٨ .
 باب من أحياء أرضًا مواتاً.
 -أبوداود، سنن أبي داود، مرجع سابق، ج٣، ص٤٥٣-٤٥٤، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إحياء الموات، حديث رقم ٣٠٧٣ .
 (٣)-سورة النور، من الآية رقم ٣٣ .
 (٤)-سورة النساء من الآية رقم ٣٢ .
 (٥)-سورة آل عمران من الآية رقم ١٨٦ .
 (٦)-محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة، هـ١٤٠٥، ص١٨٦ . وانظر:
 -إبراهيم الطحاوي، الاقتصاد الإسلامي (مذهبًا ونظامًا) مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة هـ١٣٩٤، ج٢، ص٢١١ .
 (٧)-لمزيد من التفصيل انظر: الفصل الرابع من الباب الثاني.

المطلب الرابع

التخطيط والمركزية

يشدد الكتاب الاشتراكيون على ضرورة ارتباط التخطيط بالمركزية معتمدین في دعم وجهة نظرهم على أمور من أهمها:

١- ضرورة وجود هيئة عليا للتخطيط: تتجه كثير من الاراء إلى أن منهجة التخطيط في الفكر الاشتراكي تتطلب أن يكون هناك هيئة عليا، أو جهاز مركزي للتخطيط، يقوم باتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بحصر الموارد الكلية، وتقدير احتياجات على المستوى القومي، واستخدام الامكانيات المتاحة أفضل استخدام ممكن؛ بغرض اشباع حاجات الغالبية العظمى من السكان^(١)، وذلك لأن وجود مثل هذا الجهاز، يمكن معه السيطرة على ما تحتاجه الخطة، من حيث شمولها، أو التنسيق بين كافة العاملين على تنفيذها، والإشراف عليهم ومتابعتهم، أو تبعية كل موارد الدولة لتحقيقها. ومن أجل ذلك يقع على عاتق هذه الهيئة وحدتها تحديد حجم الاستثمار الكلي لفترة الخطة وكل سنة من سنواتها، فضلا عن التوزيع على كافة أجزاء الاقتصاد القومي، وتحديد الأسعار، ومستويات الأجور، وكميات السلع التي ينتجهما كل فرع من فروع الاقتصاد القومي^(٢)؛ ومعنى ذلك أن هذه الهيئة المركزية هي المحدد والممحرك الأساسي لعملية التخطيط والمنسق بين جزئياتها.

٢- المركزية تعني الإدارة الاقتصادية الرشيدة: يرى بعض الكتاب الاشتراكيين، أن نظامهم يتسم بالرشادة؛ لأنّه مركزي التخطيط، وذلك بعكس عمليات السوق العمياء -على حد تعبيرهم- والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها لما يسودها من ارتباك وتقلبات اقتصادية، أما في ظل مركزية التخطيط فإن واضعي القرارات التخطيطية بما لديهم من ثروة في المعرفة، وبما هم مسلحون به من سلطات فإنهم قادرون على تنسيق العمليات الإنتاجية وألاف القرارات الاقتصادية، بحيث يمكن تفادي، أو الحد من وقوع المشكلات مستقبلاً، وعلاج الاختناقات والازمات،

(١)- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م. ص ٣٦ .

(٢)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٤، مرجع سابق. حول هذا المفهوم انظر:

- حازم الببلاوي، الاقتصاد السياسي: ص ٢٧٤، مرجع سابق.
- محمد زكي شافعى، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم =

وتجنب الاستثمارات في مجالات وأنشطة لا تتفق وحاجات المجتمع؛ وهو ما يعني الرشادة في استخدام الموارد وتجنب الإسراف والضياع^(١). إن مثل هذه المسؤولية المركزية لا تسلم في التطبيق العملي من الأخطاء والمشكلات؛ لأنها لا يمكن أن تتکفل بكل صغيرة وكبيرة خاصة عند تنفيذ الخطة، إذ أن هناك كثيراً من المشكلات، الطارئة، والتي تعترض سبيل التطبيق مما يجعل حلّ هذه المشكلات، وتنفيذ هذه الأهداف، أو أجزاء منها أمراً مستحيلاً في ظل المركزية^(٢)؛ ولأن هذه الهيئة لا تستطيع أن تحكم قبضتها على جميع فروع النشاط الاقتصادي، فإنها لا بد أن تنسد جزءاً هاماً من مهام تنفيذ ومتابعة الخطة، إلى هيئات التنفيذية، من وزارات أو مؤسسات، أو مستوى الوحدات الإنتاجية، بل إن التحرر من جزء هام من المركزية، مطلوب أيضاً عند وضع إطار الخطة؛ لأن هذه الهيئة لا تستطيع أن تضع إطارها النهائي للتخطيط، دونماأخذ أراء ومقترنات المنظمات والمنشآت، وجميع فروع الوحدات الإنتاجية؛ لأنها هي الاعرف بمشاكلها من ناحية، والقادرة على تلافيها أو حلها من ناحية أخرى.

وأخيراً فإن تطبيق الخطة مركزياً يستلزم أعداداً هائلة من الخبراء والفنين، لإدارة ومتابعة تنفيذ الخطة، كما أنه يحد من مبدأ سيادة المستهلك، مما يجعلها عاجزة عن إشباع الحاجات الاجتماعية التي تسعى في الأساس لإشاعتها^(٣).

ويقابل هذا العنصر في المفهوم الرأسمالي فكرتان، تتعلق أولاهما بعدم مركزية تنفيذ الخطة، وتبقى ثانيتهم على قوى السوق. أما البالامركزية فإنها لا تشمل مرحلة إعداد الخطة، وإنما تجد مجال تطبيقها في مرحلة التنفيذ. ذلك أن هيئة التخطيط المركزية تستطيع بما يتوافر لها من معلومات وإحصائيات وبيانات كلية، أن تنسق بين

طبعه، ١٩٨٣، ج ٢، ص ٢٠ . - محمد عجمية وآخرون، مقدمة في التخطيط والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣، ص ٢٨٤ .

(١) انظر حول هذا المفهوم: حازم بيلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، ج ٢، ص ٢٧٤ .

- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية والخطط الاقتصادية، دار النهضة العربية، ج ٢، ص ٢٠ . مرجع سابق.

- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، ج ٩٨ . مرجع سابق.

(٢) علي لطفي، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨١، ص ٢٧١ . وانظر:

- اسماعيل هاشم، التنمية والتخطيط والحسابات، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بدون رقم او تاريخ، ص ٥ .

(٣) صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص ٢ .

الأهداف القومية من ناحية، واتخاذ الاجراءات الكفيلة والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من ناحية أخرى. ولكن ينبغي أن يكون التنفيذ بشيء من اللامركزية؛ أي أن ترك حرية كبيرة للمسؤولين في الوحدات الإنتاجية، في اتخاذ ما يرون من قرارات صالحة ومناسبة لتحقيق أهداف الخطط الاقتصادية، دونما الرجوع إلى مصدر تلك الخطط^(١). والخطيط في بعده الرأسمالي يستهدف ذلك، ويضفي عليه من التنظيمات ما يجعل لامركزية التنفيذ ضرورة. حيث يعطي فروع النشاط الاقتصادي، والوحدات الإنتاجية، قدرًا أكبر من الصلاحيات؛ إذ يحدد عدداً من الأهداف الكلية، دونما الدخول في تفصيلات تلك الأهداف، ويترك للوحدات الإنتاجية التصدي لهذه التفاصيل في ضوء الحوافز التي تقدمها الدولة من جهة، واعتبارات تحقيق مصلحتها في تعظيم الأرباح من جهة أخرى.

وعن جهاز السوق فإنه يقوم بثلاث وظائف في التخطيط الرأسمالي، الأولى هي وظيفة السعر في تحديد تكلفة الإنتاج وقيمة، وهو ما يعكس من المنظور الرأسمالي التكلفة الاجتماعية لعناصر الإنتاج وللسلع والخدمات المختلفة. والثانية: أن جهاز الأسعار في ظل التخطيط الاقتصادي يقوم بدور الحافز للمنتجين، على أن يكون إنتاجهم متفقاً مع الخطة الموضوعة، وذلك لأن خطة التنمية في الدول الرأسمالية تنطوي على أهداف انتاجية واستثمارية موكولة للقطاع الخاص، وهي وإن كانت غير ملزمة له في حقيقة الأمر، إلا أنها تدفع جميعها عن طريق الحوافز والتسهيلات المتنوعة التي تتيحها الدولة عن طريق سوق المال، وأسواق عناصر الإنتاج وغيرها؛ مما يجعل منتجي القطاع الخاص يؤدون الدور المنوط بهم على وجه مقبول إلى حد كبير.

وتتمثل الوظيفة الثالثة: لجهاز الأسعار في ظل التخطيط في الدور الذي تؤديه الأسعار كمحدد للاستهلاك من ناحية، وتوزيع المعروض من السلع والخدمات من ناحية أخرى؛ إذ أن الانفاق الاستهلاكي يتحدد بصورة أساسية عن طريق دخول المستهلكين، وأسعار السلع والخدمات^(٢).

(١)- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٦، مرجع سابق.

(٢)- صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص ١٩.

بيدأن لا مركبة التنفيذ على هذا النحو قد تشجع على إنتاج السلع الكمالية، على حساب اشباع بعض الحاجات الاجتماعية لعامة الشعب؛ وهو ما يعمل على سوء استغلال الموارد، كنتيجة لبعض الأخطاء التي يقع فيها المنتجون ولا تكشف آثارها إلا بعد فترة طويلة، هذا بجانب عدم ضمان تحديد أهداف الخطة بدقة؛ نظراً لأن كل مشروع يحدد كمية إنتاجه تبعاً لقوى السوق.

ولا يخلو أيضاً الإبقاء على نظام السوق بوضعه الحالي في الدول الرأسمالية من بعض السلبيات. مثل: نشوء الاحتكارات، والخلل الاجتماعي، والتقلبات الاقتصادية، والبطالة^(١)، كما أن الاعتماد في تنفيذ الخطة على جهاز السوق، لتحقيق التوازن التلقائي لقوى العرض والطلب-إن كان مقبولاً في المدى القصير- إلا أن بعض التجارب أثبتت عجز هذا الجهاز عن أداء الاعباء الموكولة إليه في المدى البعيد، ولهذا تأتي أهمية التخطيط طويل الأجل في الدول الرأسمالية، حيث يمكن الاستمرار في وضع الخطط السنوية والقصيرة الأجل، ولكنها تتجمع في إطار عام لخطة طويلة الأجل^(٢).

التخطيط الإسلامي:

ويقترب المفهوم الإسلامي في تحقيق هذا العنصر -نسبة- من التطبيق الرأسمالي له، ولكنه في نفس الوقت يتلافي العقبات والمشكلات التي تتعرض لها الاقتصاديات الرأسمالية، فمفهوم التخطيط في الإسلام لا يجعل من المركبة متحكماً في جميع مجريات الأمور، كما هو حال الإشتراكية. فهي مركبة تعمل على توحيد الجهود في إعداد الإطار العام للخطة، وتعتمد على إلزام القطاع العام بالتنفيذ، واستخدام قوى السوق والحوافز لـإعمالها في القطاع الخاص، مع ضمان معالجة أي انحرافات قد تحدث عن عدم تطبيق مبدأ حرية السوق، سواء كان ذلك نتيجة لآلية انحرافات، من غش أو غبن أو ربا أو احتكار

(١) - رفت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج ١، ص ٣٨٢ وما بعدها، مرجع سابق. وإنظر:

- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ١٧، مرجع سابق.

- أحمد جامع، تناقض الخطة القومية في الاقتصاد الاشتراكي، مقال بمجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع: القاهرة،

عدد ٣٣٥، يناير، ١٩٧٩م، ص ٤٤.

(٢) - فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، ص ١٩٤، مرجع سابق.

أو ما عداتها، فكلها معاملات باطلة يمتنعها الإسلام ولا يزكيها، ويطمح بالمنهج الإسلامي أن يتبعها، ويضع لكل من الفرد والدولة دوراً يتكامل معه الأمر في النهاية، محققاً أولويات التنمية والاستثمار التي حدّ عليها الإسلام، وطمعاً في تحقيق قدر معقول من الربح في دنيا زائلة، إلى تحقيق أجر عظيم ونعيم مقيم في دار باقية^(١).

ولكل ماسبق سنته من الشريعة؛ فحرية السوق يجسدها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: *إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزق. إني لا رجو أن ألقى ربِّي وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال)*^(٢). وفي إطار التعاون بين الفرد والدولة نجد كثيراً من النصوص منها قوله تعالى: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعذوان... الآية)*^(٣). وفي صدد تشجيع الاستثمار نجد فريضة الزكاة، وحثّ الرسول على الإتجار في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة، بقوله صلى الله عليه وسلم: *(اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة)*^(٤). وغير ذلك من النصوص التي تحث على الاستثمار في كافة الوجوه النافعة للمجتمع.

المطلب الخامس

التخطيط والشمول

يتسع مفهوم شمول الخطة لدى الكتاب الاشتراكيين لاستيعاب جوانب متعددة يمكن إيجازها في ثلاثة هي:

(١) - للمزيد من التفصيل انظر: الفصل الرابع من الباب الثاني من هذه الرسالة.

(٢) - الترمذى، سنن الترمذى، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ج٢، ص٣٨٨، كتاب البيوع، باب ما جاء في التسعير، حديث رقم ١٣٢٨، مرجع سابق، وقال هذا الحديث حسن صحيح.

- أبو داود، سنن أبي داود، ج٣، ص٧٣١، كتاب البيوع والإجراءات، باب في التسعير، حديث رقم ٣٤٥٠، مرجع سابق، وقد جزم الألبانى بصحته. انظر:

- الألبانى، صحيح سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٤١، كتاب التجارات باب من كره أن يسرع

حديث رقم ١٧٨٧، مرجع سابق، واللطف له.

(٣) - سورة المائدة، من الآية رقم ٢.

(٤) - بن أنس، مالك، الموطأ، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، تحقيق: محمد فؤاد عبد

الباقي، بدون رقم طبعة ١٩٧٠، ج١، ص١٩٢، كتاب الزكاة، باب في زكاة أموال

اليتامى والتجارة لهم فيها، وفي مجمع الزوائد، للبيهى، أن هذا الحديث عن أنس

ورواه الطبرانى في الأوسط وإنساده صحيح، انظر:

- مجمع الزوائد، ج٣، ص٦٧، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى.

أولاً : الشمول القطاعي والجغرافي: وهو ينصرف إلى ضرورة أن تشمل الخطة كافة القطاعات الاقتصادية الموجودة في كافة أنحاء الدولة وأقاليمها، وهو ما يتضح من مفهوم التخطيط القائل بأنه (وضع برنامج يحدد أهدافاً كمية اقتصادية واجتماعية، للاقتصاد القومي بجميع قطاعاته المختلفة، مراعياً في ذلك التوزيع الجغرافي للمناطق المختلفة، كما يجب أن يقوم على أساس التقويم الكمي لمختلف الموارد المتاحة للاقتصاد، والمفاضلة بين استخداماتها على مختلف وجوه الاستخدام) ^(١).

إن التعريف السابق يبرز أربعة جوانب من الشمول، وهي شمول جميع قطاعات الاقتصاد القومي، وشمول التوزيع الجغرافي، وشمول الموارد المتاحة، وشمول توزيعها.

ومن الكتاب من يعبر عن الشمول القطاعي للتخطيط، باعتباره مستوعباً للمتغيرات الاقتصادية ونوعية مكوناتها، فيرى ضرورة أن تتناول الخطة الاقتصادية كل أبعاد الحياة الاقتصادية، من إنتاج وتوزيع واستهلاك وترابع، وكل أشكال الموارد الاقتصادية سواء كانت بشرية أو سلعية أو مالية، وكل مستويات النشاط الاقتصادي القومي والقطاعي، أو على مستوى المشروع الواحد أو الصناعة الواحدة ^(٢)؛ أي لا بد أن يكون هناك برنامج عام وتفصيلي يشمل كل أجزاء الاقتصاد القومي؛ إذ أن ذلك شرط ضروري لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ثانياً : الشمول الفني: وتعني به التزام الخطة بكل جوانب الفنية المطلوبة، سواء في منهجية الإعداد، أو أخذ المتغيرات في الحسبان، أو الاهتمام بالعلاقات التبادلية المتشابكة لهذه المتغيرات، أو غير ذلك من اعتبارات فنية.

لهذا يرى بعض الكتاب أن الشمول يعني: (قدرة الخطة على توجيه كافة الموارد، والتأثير في كافة القطاعات والمتغيرات، فلا تقتصر

(١)- محمد زكي شافعي، محاضرات في التنمية والتخطيط، جامعة بيروت العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٣م، ص ٤٠.

(٢)- فؤاد مرسي، التنمية والتخلف، ص ١٥٣، مرجع سابق.

الخطة على متغير دون غيره، وإنما أدى ذلك إلى ظهور اختلالات في التوازن على المستوى القومي، نتيجة لطبيعة التشابك والارتباطات

بين المتغيرات وبين القطاعات^(١).

ومن الكتاب من يعبر عن الشمول الفكري للتخطيط - من خلال القوانين الاقتصادية التي يعمل من خلالها النظام الاشتراكي - فيرون وجوب اعتماد التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي على تطبيق تلك القوانين، وفي مقدمتها قانون التطور والتوازن، وقانون القيمة^(٢).

ثالثاً: الشمول الفكري: كما أن مفهوم الشمول يتضمن أيضاً، احتواء الخطبة على كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، بحيث تنسجم أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويزول التناقض بين الأهداف المتعددة، ولا يقوم اختلالات أو فجوات بينها، كما ينظر إلى الشمول الفكري من زاوية مذهبية؛ تعنى التخطيط لارتقاء بمستويات الفكر، والأساليب الاقتصادية السائدة داخل المجتمع الاشتراكي، حتى يتمكن الأفراد بعد تطوير مستوى أفكارهم، من استيعاب مضامين القوانين الاشتراكية^(٣).

وهكذا فإن التخطيط يجب أن يشمل في صورته الاشتراكية جميع فروع وأجزاء النشاط الاقتصادي وعلاقاته، مثل: هذا التشابك المعقد، وذلك الشمول الذي لا يستترك صغيرة ولا كبيرة، مجرد تفكير نظري، فمن الناحية العملية مني ذلك بعيوب عده، كشف عنها التطبيق في الدول الاشتراكية؛ إذ أن هذه النظرة ترهق الأجهزة المعنية برسم الخطة الاقتصادية، وهي بقصد وضع خطة بمثيل هذا الشمول، فكثيراً ما تأتي الخطة شاملة في شكلها النظري، ولكن تخونها امكانية التطبيق العملي عند بدء التنفيذ، مما يفجر الكثير من المشكلات الاقتصادية

(١) عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ٤٥، ٢٤، مرجع سابق.

(٢) ليونتييف، ل.أ.، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو بكر يوسف، مراجعة: ماهر عسل، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر: القاهرة، بدون رقم طبعه أو تاريخ، ص ٢٦.

(٣) كاظم العطار، الآثار القانونية للتخطيط الاقتصادي في ضوء الملكية الاشتراكية، دار القadesia، بغداد، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٤٢ . وانظر حول هذا المفهوم أيضاً: مجید مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤، ص ٢٤ .

- عبد الحميد القاضي، المرجع السابق، ص ٣١٣ .

- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق: جدة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ص ٦٦ .

والاختلالات، التي ما وضع الشمول إلا لتجنبها.

ويقابل هذا العنصر في المنهج الرأسمالي للتخطيط عنصر الجزئية، التي ليست في الأساس من طبيعة التخطيط، وإنما طبيعة النظام الرأسمالي هي التي ارتفعت الخطط الجزئية، ولما كان التخطيط الشامل يفضل له اتساع الملكية العامة لأدوات الإنتاج، ولما كانت مثل هذه الملكية في الاقتصاد الرأسمالي ليست باتساع المطلوب للشمولية فلا مناص من لجوء هذا الاقتصاد إلى التخطيط الجزئي، وبالتالي قد ينصب التخطيط الجزئي على ذلك الجزء من الاقتصاد الرأسمالي المملوك ملكية عامة، أما التخطيط للجزء المملوك ملكية خاصة فيكون تخطيده تأشيرياً -على نحو ما أوضحته فيما سبق-.

كما قد ينصرف التخطيط الجزئي إلى تخطيط قطاعات معينة؛ وهي القطاعات التي ترى الدولة أن لها أهمية خاصة في تحريك معدل النمو الاقتصادي على المستوى القومي، أو القطاعات التي تعاني من مشاكل معينة، كتخطيط الزراعة، أو الاستثمار، أو الصناعة، أو الخدمات، وقد يقتصر التخطيط الجزئي على بعض نواحي الأنشطة الاقتصادية، وفي قطاع معين، كالخطيط لتنمية الصناعات الخفيفة، أو للإحلال محل الوارد مع عدم القيام بتخطيط القطاع الصناعي في مجموعه^(١)، والتخطيط -والحالة هذه- يقوم على إعداد وتنفيذ برنامج معين لفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي، وأنواع معين من فروع النشاط داخل ذلك الفرع. إن تعريف "آرثر لويس" للتخطيط الجزئي بأنه: (ذلك التخطيط الذي يحقق نمواً قطاعياً تدعو إليه الحاجة، في القطاعات الاقتصادية التي ينشأ بها اختلال في قوى العرض والطلب)^(٢) يدل على أن التخطيط لا يؤخذ به إلا للضرورة، أو علاج الاختلال.

أما طبيعة هذا التخطيط فتتخذ شكل إعداد القرارات، التي تنظم استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرف قطاع معين، يضم عدداً من الوحدات الإنتاجية، التي تمارس أنشطة إنتاجية متجلسة؛ كالزراعة، أو الصناعة، أو الخدمات، أو التجارة الخارجية أو غيرها، فضلاً عن تنظيم استخدام الموارد التي تكون تحت تصرف إقليم معين من

(١) - على لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٢٨، مرجع سابق. وانظر:

- فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، ص ١٩٨، مرجع سابق.

(٢) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٨٩، مرجع سابق.

أقاليم الدولة .

ويحرص الإسلام على تحقيق شمولية هذا العنصر، فهو على الرغم من تقبّله لبعض الخطط الجزئية؛ خاصة عندما تتصدى لعلاج مشكلة فرعية متفاقة، إلا أنه -بصفة عامة- يأبى أن ترکز جهود التخطيط للتنمية في إقليم من أقاليم الدولة، على اعتبار أن المسلمين إخوة في أي مكان، وغنى أي قطر، ثم هو من ناحية أخرى، يحرص على تحقيق الشمول بكلفة مضمونه، العقدية، والبيئية، والثقافية، والفكرية، والاجتماعية، ويأخذ بكلفة أنواع الشمول الفنية، ويتلاءم كافية اختلالات التوازن؛ التي تحدث في الاستثمار والإنتاج والاستهلاك في الدول الاشتراكية؛ لأن لكل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ضوابط حدتها الشريعة الإسلامية، يجب أن تنعكس على الخطة الاقتصادية الإسلامية إعداداً وتنفيذًا، يلتفها إطار الأولويات الإسلامية التي تسعى جميعاً إلى حفظ اللوازم الخمس، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وعدالة التوزيع^(١).

(١) - للإسزادة حول أهداف الخطة الإسلامية انظر الباب الثالث الفصل الأول من هذه الرسالة.

المطلب السادس

التخطيط يستهدف الاستخدام الأمثل

أجمعـت معظم تعـاريف التـخطـيط سـابـقة الذـكـر عـلـى أـن التـخطـيط الـاـقـتصـادي يـتـوجـهـ فيـ الـاسـاسـ إـلـى إـسـتـغـلـالـ الـأـمـثـلـ لـلـمـوـارـدـ الـاـقـتصـادـيـةـ بـغـضـ النـظـرـ عـنـ النـظـامـ الـاـقـتصـاديـ المـتـبـعـ منـ النـاحـيـةـ الـوـضـعـيـةـ إـذـ يـعـرـفـ التـخطـيطـ بـأـنـهـ: اـسـتـخـادـ الـمـوـارـدـ الـقـومـيـةـ خـيـرـ اـسـتـخـادـ مـمـكـنـ، بـغـرضـ اـشـبـاعـ أـكـبـرـ قـدـرـ مـمـكـنـ مـنـ الـحـاجـاتـ، مـعـ تـفـضـيلـ الـحـاجـاتـ الـأـكـثـرـ أـهـمـيـةـ^(١)، وـلاـ يـنـتـهـيـ مـفـهـومـ التـخطـيطـ عـنـ هـذـاـ الحـدـ، بلـ لـابـدـ مـنـ الـمـفـاضـلـةـ بـيـنـ الـاـسـتـخـادـاتـ الـبـدـيـلـةـ لـلـمـوـارـدـ، وـالـمـواـزـنـةـ وـالـتـنـسـيقـ بـيـنـهـاـ، ثـمـ اـخـتـيـارـ أـفـضـلـهـاـ مـنـ حـيـثـ قـلـةـ التـكـلـفـةـ وـزـيـادـةـ الـعـائـدـ الـاـقـتصـاديـ^(٢)، بـإـضـافـةـ إـلـىـ ضـرـورـةـ مـلـاءـمـةـ الـأـهـدـافـ مـعـ حـقـيقـةـ الـوـضـعـ الـقـائـمـ، لـأـنـ وـضـعـ أـهـدـافـ غـيرـ وـاقـعـيـةـ، يـتـضـمـنـ بـالـضـرـورـةـ وـسـائـلـ غـيرـ وـاقـعـيـةـ^(٣).

ويـتـسـعـ مـفـهـومـ الـاـسـتـخـادـ الـأـمـثـلـ لـيـشـمـلـ الـحـاضـرـ وـالـمـسـتـقـبـلـ، إـذـ يـعـرـفـ الـبـعـضـ التـخطـيطـ بـأـنـهـ: الـاـسـتـخـادـ الـوـاعـيـ لـمـوـارـدـ الـمـجـتمـعـ الـمـصـحـوبـ بـالـمـعـرـفـةـ الـمـسـبـقةـ لـوـسـائـلـ هـذـاـ التـوـجـيـهـ^(٤)، مـاـ يـتـطـلـبـ فـيـ الـاسـاسـ الـحـصـرـ الـدـقـيقـ وـالـشـامـلـ لـجـمـيعـ مـوـارـدـ الـمـجـتمـعـ الـحـالـيـةـ، أـوـ مـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـوفـرـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ.

وـقـضـيـةـ الـاـسـتـخـادـ الـأـمـثـلـ لـلـمـوـارـدـ الـاـقـتصـادـيـةـ فـيـ الـإـسـلـامـ، لـاـ تـحـتـاجـ إـلـىـ دـلـيـلـ، إـذـ أـنـ هـنـاكـ الـكـثـيرـ مـنـ الـآـيـاتـ وـالـأـحـادـيـثـ الـتـيـ تـوـجـهـ إـلـىـ إـنـسـانـ إـلـىـ تـلـكـ الـمـوـارـدـ، وـكـيـفـيـةـ الـاـسـتـفـادـةـ بـهـاـ، وـصـوـلـاـ إـلـىـ الـاـسـتـخـادـ الـأـمـثـلـ لـهـاـ.

فـيـ صـدـ تـوـجـيـهـ إـلـىـ إـنـسـانـ إـلـىـ الـمـوـارـدـ وـكـيـفـيـةـ الـاـسـتـفـادـةـ بـهـاـ، يـقـولـ تـعـالـىـ: *ـ(قـالـواـ يـاـذـاـ الـقـرـنـيـنـ إـنـ يـأـجـوـجـ وـمـأـجـوـجـ مـفـسـدـونـ فـيـ الـأـرـضـ فـهـلـ نـجـعـ لـكـ خـرـجاـ عـلـىـ أـنـ تـجـعـلـ بـيـنـنـاـ وـبـيـنـهـمـ سـداـ. قـالـ*

^(١) ص ٦٦، وـماـ بـعـدـهـ.

ـ(٢)ـ رـفـعـتـ الـمـحـجـوبـ، الـاـقـتصـادـ الـسـيـاسـيـ، ص ٣٨٤ـ، مـرـجـعـ سـابـقـ.

ـ(٣)ـ انـظـرـ: مـجـيدـ مـسـعـودـ، ص ١٥ـ، مـرـجـعـ سـابـقـ.

ـ(٤)ـ حـسـينـ عـمـرـ، التـنـمـيـةـ وـالـتـخـطـيطـ الـاـقـتصـادـيـ، ص ٦٩ـ، مـرـجـعـ سـابـقـ.

ـ(٥)ـ عمـروـ مـحـيـ الدـينـ، التـخـطـيطـ الـاـقـتصـادـيـ، ص ١١، ٢٢ـ، مـرـجـعـ سـابـقـ.

ما مكني فيه ربى خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم سدا . آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوي بين الصفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال آتوني أنسرغ عليه قطراء . فما استطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا^(١)، قوله صلى الله عليه وسلم : * (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتلقنه) *^(٢) .

المطلب السابع

التخطيط يهتم بالجانب الوقائي

تبرز أهمية هذا العنصر في مفهوم التخطيط، من أن النظام الاشتراكي يعيّب على النظام الرأسمالي الحر، أن جهاز السوق يفتقد إلى التنسيق بين آلاف القرارات الاقتصادية؛ فلا يحميها من العشوائية مما يعرضه خاصة في الأجل الطويل للدورات والهزات الاقتصادية بصفة مستمرة، والبديل عن ذلك هو أسلوب التخطيط الشامل؛ الذي يعمل على تجنب الاقتصاد القومي الوقوع في سلسلة التقلبات الاقتصادية، والمشاكل المستقبلية، سواء في المدى القصير، أم الطويل. ولذلك كان الجانب الوقائي أكثر إلحاحا في التخطيط الاشتراكي.

ويتبين ذلك من تعريف "لانديس" للتخطيط الذي يركز على الجانب الوقائي بقوله: (إنه محاولة لاستكشاف المستقبل، عن طريق التوقع والتنبؤ باتجاهاته، وتحديد مجرياته، ثم اتخاذ أسلوب للعمل يتلافى

(١)- سورة الكهف، الآيات من رقم ٩٤ إلى ٩٧ .
 (٢)- رواه أبويعلى وفيه مصعب بن ثابت وثقة ابن حبان وضعفه جماعة، وجزم الالباني بحسنه في صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ، ج ٢، ص ١٤٤، حدث رقم ١٨٧٦ .
 - وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف: الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ص ١٠٦، رقم الحديث ١١١٣ .
 - مجمع الزوائد، ج ٤، ص ١٠١، مرجع سابق.

وقوع المشكلات^(١).

ويقابل هذا العنصر في المفهوم الرأسمالي للتخطيط التركيز أساساً على الجانب العلاجي - مع وجوده في بعده الوقائي أيضاً فالخطيط في تلك الدول من الوسائل غير المباشرة للتدخل في الحياة الاقتصادية؛ لأن ذلك يعمل من وجهاً نظرهم على تقويض مبدأ الحرية الفردية، ويصدر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهو ما تسعى تلك الدول إلى تجنبه.

ولعل الشيء الأساسي الذي ألح على تلك الدول لتأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية بصورة مغایرة هو ظهور الكساد العالمي عام ١٩٢٩. ثم الحاجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ترميم أجهزتها الإنتاجية؛ بسبب ما أصابها من دمار الحرب وعلى درجات مختلفة؛ أي أنه جاء كعلاج للمشاكل التي نشأت ولم يكن سابقاً على ظهورها^(٢). ومضمون هذا المفهوم أن الأساليب المباشرة - من سياسات مالية ونقدية - لم يعد في مقدورها احتواء احتلال معين في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى سلسلة من التقلبات والاختناقات تؤدي إلى ثورة الشعب أو غضبه، فتتدخل الدولة في هذه الحالة عن طريق إصلاح الخلل. بيد أن بعض المفكرين يضيفون بعده آخر إلى هذا المفهوم، فيرى أنه لا يقتصر على مجرد معالجة المشكلات الاقتصادية بعد حدوثها، بل يجب أن يعتمد على التنبؤ والتوقع لما يمكن أن يحدث من مشكلات والعمل على تلافي وقوعها^(٣)؛ ومعنى ذلك أنه يمكن أن يكون تخطيطاً وقائياً أيضاً.

التخطيط في الإسلام:

ويزاوج الإسلام في تخطيطه للتنمية الاقتصادية بين الجانبين الوقائي والعلاجي، فهو يستخدم الوقاية في التخطيط بصورة شاملة ومتوازنة، لكافة ربوع وأجزاء الاقتصاد القومي في الظروف العادية لانه إذا وافق الشريعة ترتب على الآخذ به منفعة، ولأنه في العصر الحاضر وفي حق الكثير من الدول الإسلامية حاجة ملحة،

(١) - عبد الباسط حسين، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢ھ، ص ١٤٨.

(٢) - عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٠، مرجع سابق.

(٣) - عبد الباسط حسين، المرجع السابق، ص ١٤٧.

ويعمل التخطيط في بعده العلاجي في الظروف والظروف

الطارئة كتخطيط سيدنا يوسف (عليه السلام) مستنداً في ذلك إلى عدد من القواعد الفقهية في هذا الصدد منها: (الضرر يدفع بقدر الإمكان)، (الضرر يزال)، (يتحمل الضرر الخاص لرفع الضرر

العام)، (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة)^(١).

إن أهمية مثل هذه التدابير والأهداف التي تسعى - الدولة -

إلى تحقيقها لا يمكن أن تجد معارضة من الإسلام، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: * (الكلمة الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدت فهو أحق بها)*^(٣).

ومن ثم إذا أردنا أن نعرف التخطيط في الإسلام فلن نجد فيه تعارضًا مع التعريف السابق، ولكنه يزيد عنه في بعض الأشياء المباحة والمندوبة بحيث نستطيع أن نصوغ تعريفاً عاماً أيضاً للتخطيط التنموي من

- وانظر: عليه حسين، المرجع السابق، ص ١٥٩.

(١) - أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دار الغرب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ص ١٥٣، ١٤٣، ١٢٥، ١٢٣ . وللتفصيل حول هذه القواعد انظر:

المبحث الثاني من هذا الفصل ما يخص شرعية التخطيط من خلال القواعد الفقهية.

(٢) - المبارك فوري، أبوالعلي محمد بن عبد الرحمن، تحفة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى ضبط وتصحیح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية: المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٢٨٥هـ، ج ٧، ص ٤٤٨ . وقال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب الحكمة، ج ١، ص ١٣٩٥، حديث رقم ٤١٦٩، مرجع سابق.

وجهة النظر الإسلامية، معتمدين في ذلك على جواز التخطيط، وحدود ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

التخطيط الإسلامي:

فتخطيط التنمية الاقتصادية في الإسلام عبارة عن: وضع برنامج اقتصادي واجتماعي متكامل، يعمل على تحسين وتطوير المستقبل الاقتصادي خلال فترة زمنية مقبلة، يراعى فيه مصلحة الفرد والجماعة وفق الشريعة الإسلامية، إن التخطيط ليس رجما بالغيب^(١)؛ بل هو وسيلة لضبط الأهداف وتحديد وسائل تحقيقها بناء على وقائع صحيحة وإحصائيات، ويأتي في مقدمة الأهداف توفيق الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، وابشاع الجانب الروحي، والتركيز على دعم قوة ومنعة المجتمع الإسلامي، وواجبه المنوط به في نشر الدعوة، علاوة على تحقيق العدالة الاجتماعية عامة، وعدالة توزيع الدخل والثروة خصوصاً، وتعاون أفراد المجتمع وتحسينهم لمشكلات بعضهم، من خلال ما فرضه الله على الأغنياء من ناحية، وعن طريق مبادئ التكافل الاجتماعي من ناحية أخرى، ويتضادر على تنفيذه كل من القطاعين العام والخاص، كلُّ في مجال عمله المحدد له في الإسلام^(٢)، وبذل أقصى الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال العملية التخطيطية في الأساس، والبعد عن التعسف والمركزية الشديدة والإكراه، والعمل على استغلال الموارد الاقتصادية عموماً فيما يحقق مصلحة المجتمع، ويخدم تنفيذ وإيمان العملة التخطيطية، ونجاحها في النهاية.

إن عناصر المفهوم الإسلامي للتخطيط تشتمل على: التطبيق الكامل والصحيح للشريعة، ولاهتمام بمبدأ الأولويات، والمشاورة، واحترام حقوق كل من الملكيات العامة والخاصة، فضلاً عن وجود الجهاز الفني الكفاء الذي يصيغ الخطط الاقتصادية تبعاً لمقاصد الشريعة، وكلها أمور سنفصلها لاحقاً^(٣).

(١)- علي محمد جريشة) التخطيط للدعوة الإسلامية، دعوة الحق: مكة، ١٤٠١هـ، العدد السادس، ص ٣٥.

- انظر: شوقي الفنجرى: المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبات عكااظ: جده، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص ٢١٨.

(٢)- انظر: الفصل الرابع من الباب الثاني.

(٣)- انظر: الفصلين الأول والثاني من الباب الثالث.

المبحث الثاني

مشروعية التخطيط في الإسلام

التخطيط في الإسلام واجب لأن فيه مصلحة محققة ودفع مفسدة متيقنة فكان واجباً ومدارذلك أن التخطيط في الأصل واجب في الأحوال والظروف العادلة بحدود وطرق معينة؛ إذ متى أخذ الإمام به، ولكنه قد يكون ضرورة ضمن إطار معين، في الفترة التي تتعرض فيها الأمة الإسلامية للظروف غير العادلة، أو الكوارث والآزمات، والحروب، التي تجعل من التخطيط الاقتصادي الحل الجذري والأساسي لمواجهة مثل هذه الظروف، أو التصدي لتلك الكوارث والآزمات.

ذلك أن التخطيط الاقتصادي - بمعنى الأخذ بالأسباب وإعداد العدة مسبقاً لكل أمر - ورد ذكره في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وفي كثير من الآثار عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيما يلي نسوق الأدلة على مشروعية التخطيط في الإسلام من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

الأدلة على مشروعية التخطيط من الكتاب الكريم

يذكر القرآن الكريم بقصص وموافق وتوجيهات تبرز عملية التخطيط بأسلوب إسلامي فريد، وتدعو إليه صراحة منها:

الآية الأولى:

قوله سبحانه وتعالى: * (يوسف أيها الصديق افتنا في سبع بارات سمان يأكلهن سبع عجاف وبسبعين سنبلات خضر وأخر يابسان لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون * ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصون ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون) *^(١).

(١)-سورة يوسف، الآيات من رقم ٤٦ إلى رقم ٤٩ .

إذ يوضح كثير من المفسرين^(١). في بيانهم لمعنى هذه الآيات، أن الساقى سأله يوسف الصديق عن رؤيا الملك، حتى يرجع إليه وإلى أصحابه بالتفسير الصحيح، ولعلهم يعلمون مكانه من القفل فيخرج من السجن. وفي تفسير قوله تعالى: * (قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سبله إلا قليلاً مما تأكلون)*. يقول القرطبي فيه مسألة: الاولى: عندما أعلم الساقى بالرؤيا أوضح له (السبعين من البقرات السمان والسبيلات الخضر، هي سبع سنين مخصوصات؛ وأما البقرات العجاف والسبيلات اليابسات، فسبعين سنين مخصوصات)

أما خطة مواجهة ذلك، فتتضح من تفسير القرطبي لقوله تعالى: * (تزرعون سبع سنين دأباً)*. أي سبع سنين متواتلة متتابعة بكم وجد ومشابرة . وقوله تعالى: * (إلا قليلاً مما تأكلون)*. أي استخرجوا منه ما تحتاجون إليه بقدر الحاجة، وهذا القول منه أمر، والآخر خبر ويحتمل أن يكون الأول أيضاً أمراً، وإن كان الأظهر منه أنه الخبر، فيكون معنى تزرعون أي ازرعوا^(٢)؛ أي أن توجيهات سيدنا يوسف تعطي بعدها تخطيطياً . فهي تشمل تخطيط إنتاج لمدة سبع سنوات، وهو ما يتضح من قوله تعالى: * (تزرعون سبع سنين دأباً)*. أي بكم وكد وكدح، وينطوي ذلك على تخطيط لتخزين المحصول من الرطوبة والمؤثرات الجوية، عن طريق تركه في سبله؛ إذ أنها طريقة جيدة لتخزين الحبوب، وصيانتها بما يتلاءم مع بيئة مصر الحارة نسبياً، والتي لا تستمر فيها الحبوب فترة طويلة فتتلف، بسبب السوس والحرارة .

يدعم هذا البعد التخططي ما ذكره القرطبي في المسألة الثانية إذ يقول: (هذه الآية أصل في القول بالمصالح الشرعية، التي هي حفظ الأديان والنفوس والعقول والأنساب والأموال، وكل ما تضمن تحصيل شيء من هذه الأمور فهو مصلحة، وكل ما يفوت شيئاً منها فهو مفسدة ودفعه مصلحة، ولا خلاف أن مقصود الشرائع إرشاد الناس إلى مصالحهم الدنيوية ... وهذا مذهب كافة المحققين من أهل السنة والجماعة، وبسطه في أصول

(١)-الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان فى تفسير القرآن ، المطبعة الاميرية: القاهرة، الطبعة الاولى، ١٣٢٧هـ، ج ١٢، ص ١٣٦، ١٢٧ . ؛ وانظر: - ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٩٨هـ، ج ٢، ص ٤٨٠ .

-البيضاوى، أبو سعيد عبد الله، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٣، ص ١٣٥ .

(٢)-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٩، ص ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠٦ . مرجع سابق.

(١). الفقه

وبناء على ما سبق؛ فإن الخطة التي وضعها يوسف (عليه السلام) تعد من قبيل المصالح، لأنّه ترتب على الأخذ بها دفع مضره عن مصر وجلب منفعة لها؛ نظراً للظروف الاقتصادية التي واجهتها في تلك الفترة، إذ لو لا هذا التخطيط لحدث بها مجاعة وضائقة شديدة، بدليل استنجاد البلدان المجاورة بها، وهذا دليل واضح على شرعية مثل هذا التخطيط الاقتصادي، وشرع من قبلنا شرع لنا مالم يرد ناسخ.

أما بعد الثالث للخطة: فهو تخطيط استهلاك، وادخار يتجلّى في قوله تعالى: * (ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصون)*. وهنـا يتحدث القرآن عن السـبع المـجدـبات، التي يـأكلـن ما اـدـخـروا لـأـجـلـهنـ، إذ حـكـي زـيدـ بنـ أـسـلـمـ: أنـ يـوسـفـ كانـ يـصـنـعـ طـعـامـ الـاثـنـيـنـ فـيـقـرـبـهـ إـلـىـ الـواـحـدـ فـيـأـكـلـ بـعـضـهـ، حـتـىـ إـذـ كـانـ يـوـمـ قـرـبـهـ لـهـ فـأـكـلـهـ كـلـهـ، فـقـالـ يـوسـفـ (عليـهـ السـلامـ): هـذـاـوـلـ يـوـمـ مـنـ السـبـعـ الشـدـادـ. قوله تعالى: * (إـلـاـ قـلـيـلاـ مـاـ تـحـصـونـ)*. أيـ مـاـ تـحـبـسـونـ لـتـزـرـعـواـ لـأـنـ فـيـ اـسـبـقاءـ الـبـذـرـ تـحـصـينـ الـأـقـوـاتـ^(٢).

وهـنـاـ وـضـعـ سـيـدـنـاـ يـوسـفـ خـطـةـ لـلـاستـهـلـاكـ حدـدـهـ بـسـبـعـ سـنـيـنـ؛ـ وـهـيـ خـطـةـ مـتـوـسـطـةـ الـأـجـلـ. مـعـتـمـداـ فـيـ وـفـاءـ الـخـطـةـ بـالـأـعـبـاءـ الـمـوـكـوـلـةـ إـلـيـهـاـ بـمـاـ سـبـقـ وـأـنـ وـضـعـهـ مـنـ سـيـاسـةـ تـقـشـفـ وـتـرـشـيدـ لـلـاستـهـلـاكـ، فـيـ سـنـيـ الـخـصـبـ السـبـعـ فـقـدـ قـالـ الـقـرـآنـ عـلـىـ لـسـانـهـ: * (إـلـاـ قـلـيـلاـ مـاـ تـأـكـلـونـ)*. ثـمـ أـعـطـاهـمـ خـبـرـ سـنـةـ أـخـرىـ (لـمـ يـسـأـلـهـ عـنـهـاـ) عـنـدـمـاـ قـالـ: * (ثـمـ يـأـتـيـ مـنـ بـعـدـ ذـلـكـ عـامـ فـيـهـ يـغـاثـ النـاسـ وـفـيـهـ يـعـصـرـونـ)*. أـيـ عـامـ يـكـثـرـ فـيـهـ الـمـطـرـ وـيـعـصـرـ النـاسـ الـعـنـبـ وـالـسـمـسـ، وـالـزـيـتونـ، وـقـيـلـ أـرـادـ حـلـبـ الـأـلـبـانـ لـكـثـرـتـهـاـ^(٣).

بهـذـاـ تـضـحـتـ الـجـوـانـبـ التـخـطـيـطـيـةـ فـيـ تـفـسـيرـاتـ الـمـتـقـدـمـينـ، وـهـيـ أـكـثـرـ وـضـوـحـاـ فـيـ تـفـسـيرـاتـ الـمـتـأـخـرـينـ، وـبـصـفـةـ خـاصـةـ فـيـ قـولـ الـمـحـقـقـ الـأـنـطاـكيـ^(٤). الـذـيـ يـنـقـلـ لـنـاـ طـبـيـعـةـ الـأـوـضـاعـ الـاـقـتـصـادـيـةـ آـنـذـاكـ وـنـوـعـيـةـ التـدـخـلـ الـمـنـاسـبـ مـنـ جـانـبـ وـلـيـ الـأـمـرـ (رـغـمـ سـيـادـةـ الـمـلـكـيـةـ الـخـاصـةـ)ـ حـيـثـ يـقـولـ: (وضـعـ سـيـدـنـاـ يـوسـفـ هـذـاـ التـدـبـيرـ الـاـقـتـصـادـيـ لـأـهـلـ مـصـرـ فـيـ ذـلـكـ الـعـصـرـ؛ـ لـقـلـةـ

(١)(٢)-القرطبي، المرجع السابق، ج ٩، ص ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦.

(٤)-نـسـبةـ إـلـىـ أـنـطاـكـيـةـ بـبـلـادـ الشـامـ فـيـ سـورـيـةـ.

طرق المواصلات، وضعف وسائل النقل البرية والبحرية، إذ لم يكن الا من مستhiba بين مملكة وأخرى، كما لم يكن هناك سفن بخارية في البحر، ولا سكك حديدية في البر، فلذلك كان إذا حصل قحط في جهة من الجهات أثر عليها تأثيرا كبيرا، كما أن هذه الآيات تنص على أن يوسف أمرهم بادخار جميع الحاصلات، في سبع سنين الخصب في سنابلها، إلا القليل والضروري للاستهلاك، والظاهر أن هذه الحاصلات هي ملك لأربابها الأهالي، وأما الحكومة فلا سيطرة لها عليها إلا بأن أجبرتهم على هذه الطريقة، أو شوافتهم إليها وحببتهم فيها، بل أن من حقها الجمع والشراء وزرع الأراضي التي لها من ناحية، وأمر الناس بادخار الخمس من محاصيلهم بعد استهلاكهـ، وما تبتعـهـ الحكومة منهم من ناحية أخرى^(١). لكن هذا لا يمنعـنا من القول بأن لونـا من الملكية العامة كان موجودـا ممثلا في (الدومين)، أو ملكية العـزير حـاكم مصر، حيث تسـنى لهـ أن يطبقـ هذهـ الخـطةـ علىـ أمـلاـكهـ.

وهـذا يعنيـ تدخلـا منـ الـدولـةـ فيـ شـكـلـ تـخـطـيـطـ الـمـلـكـيـتـيـنـ الـعـامـةـ والـخـاصـةـ مـعـاـ،ـ التـيـ شـجـعـتـ عـلـىـ اـتـبـاعـ الـخـطـةـ أـوـ حـتـىـ أـجـبـرـتـ دـوـاعـيـ الـضـرـورـةـ عـلـىـ ذـلـكـ.ـ فـهـيـ خـطـةـ تـجـمـعـ بـيـنـ التـخـطـيـطـ التـأـشـيرـيـ،ـ وـالتـخـطـيـطـ الـمـلـزـمـ.ـ وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ*(ـفـذـرـوـهـ فـيـ سـنـبـلـهـ)ـ.ـ أـيـ أـنـهـ رـأـىـ نـفـعـ ذـلـكـ لـهـ بـحـيـلـةـ طـبـيـعـةـ طـعـامـ مـصـرـ وـنـوـاحـيـهـ وـخـنـطـهـ،ـ التـيـ لـاـ تـبـقـىـ طـوـيـلـاـ إـلـاـ بـحـيـلـةـ اـبـقـائـهـ فـيـ السـنـابـلـ،ـ فـإـذـاـ بـقـيـتـ فـيـهـ حـفـظـ^(٢).

من التـحـلـيلـ الـمـتـقـدـمـ لـتـفـسـيرـ الـآـيـاتـ الدـالـلـةـ عـلـىـ التـخـطـيـطـ فـيـ سـوـرـةـ يـوسـفـ،ـ نـسـطـيـعـ اـسـتـخـلـاصـ الـمـعـانـيـ التـخـطـيـطـيـةـ التـالـيـةـ^(٣):

- أـ-ـ تـنـاـوـلـتـ الـآـيـاتـ الـكـرـيمـاتـ صـرـاـحةـ مـلـامـحـ تـخـطـيـطـ اـقـتـصـادـيـ طـوـيـلـ الـأـجـلـ مـدـقـهـ خـمـسـةـ عـشـرـ عـامـاــ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ آـرـاءـ الـمـفـسـرـيـنـ الـذـيـنـ يـرـوـنـ فـيـ هـذـهـ خـطـةـ تـدـبـيرـاـ اـقـتـصـادـيـ،ـ وـالتـخـطـيـطـ فـيـ اـلـأـسـاسـ تـدـبـيرـ اـقـتـصـادـيـ.
- بـ-ـ اـشـتـمـلـتـ الـقـصـةـ عـلـىـ خـطـةـ مـتـوـسـطـةـ الـأـجـلــ لـسـبـعـ سـنـوـاتــ لـلـإـنـتـاجـ وـالـتـنـمـيـةـ وـصـيـانـةـ الـمـحـصـوـلـاتـ بـطـرـيـقـةـ مـنـاسـبـةـ.

(١)- العـجـيليـ،ـ سـلـيـمانـ بـنـ عـمـرـ،ـ الـفـتوـحـانـ إـلـهـيـ،ـ الـمـطـبـعـةـ الـتـجـارـيـةـ الـكـبـرىـ:ـ الـقـاهـرـةـ،ـ بـدـونـ رـقـمـ طـبـعـةـ أـوـ تـارـيـخـ،ـ جـ ٢ـ،ـ صـ ٤٦١ـ .ـ

(٢)- عبدـ اللهـ الـعـلـمـيـ،ـ مؤـتـمـرـ سـوـرـةـ يـوسـفـ،ـ تـرـتـيـبـ:ـ عبدـ الـحـلـيمـ الـعـلـمـيـ،ـ تـقـدـيمـ:ـ محمدـ الـبـيـطـارـ،ـ دـارـ الـفـكـرـ:ـ دـمـشـقـ،ـ الطـبـعـةـ الثـانـيـةـ،ـ ١٣٩٥ـ،ـ جـ ٢ـ،ـ صـ ٨٢٠ـ .ـ

(٣)- محمدـ عـفـرـ،ـ النـظـامـ الـاـقـتـصـادـيـ وـسـيـاسـتـهـ،ـ دـارـ حـافـظـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ:ـ جـدـةـ،ـ بـدـونـ رـقـمـ طـبـعـةـ،ـ ١٤٠٩ـ،ـ صـ ٨٦ـ .ـ وـانـظـرـ:

- عبدـ الـهـادـيـ الـنـجـارـ،ـ إـلـاسـلـمـ وـالـاقـتـصـادـ،ـ الـمـجـلـسـ الـوطـنـيـ لـلـثـقـافـةـ وـالـفـنـونـ وـالـلـادـابـ:ـ الـكـوـيـتـ،ـ بـدـونـ رـقـمـ طـبـعـةـ،ـ ١٩٨٣ـ،ـ صـ ٢٢٣ـ .ـ

- ج- تضمنت القصة خطة متوسطة الأجل أيضاً، للاستهلاك وتروسيده، وللادخار العيني عبر سنوات الرخاء لمواجهة سنوات الشدة.
- د- أخذ سيدنا يوسف بمبدأ التخطيط الوقائي المتعارف عليه، الذي حال دون الآثار السلبية الشديدة لسنوات نقص الإنتاج والكساد.
- هـ- احتوت الخطة على كل الفترات الزمنية التخطيطية. فهي في مجموعها خطة طويلة الأجل، وهي على مستوى الإنتاج والاستهلاك تضمنت خططاً متوسطة الأجل، وأخيراً فإنها على مستوى التنفيذ قسمت إلى خطط سنوية قصيرة الأجل.
- وـ- اعتمدت سياسة سيدنا يوسف التخطيطية، على الإبقاء على الملكية الخاصة مع التدخل الحكومي المحدود، عن طريق التخطيط كإجراء ضروري لا بد منه؛ أي أنه استخدم القيود لمواجهة الأزمة وبانفراجها تزول القيود. بدليل قوله تعالى: * (ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)*^(١). أي بدون قيود على الإنتاج أو على الاستهلاك، وفي هذا سند شرعي قوي على وجوب التخطيط في الحالات الطارئة والآزمات وجوائزه في الأحوال العادية^(٢).

الآلية الثانية:

قوله جل وعلا :*(قالوا يا ذالقرنين إن يأجوج وماجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا* قال ما مكنتي فيه ربى خيراً عينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوي بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال آتوني أفرغ عليه قطراً * فما اسطاعوا أن يظهوه وما استطاعوا له نقبا*)^(٣).

يوضح البيضاوي أن مترجمهم قال لذي القرنين^(٤) إن يأجوج وماجوج مفسدون في أرضنا بالقتل والتخريب وإتلاف الزرع، فهل نجعل لك جعلاً من أموالنا (على أن تجعل بيننا وبينهم سداً) يحول دون خروجهم علينا.

(١)-سورة يوسف، الآية رقم ٤٩ .

(٢)-للمزید من التفصیل حول خطة سيدنا يوسف (عليه السلام) انظر:-
نواف الحليس، المنهج الاقتضادي في التخطيط لنبی الله يوسف -عليه السلام-،
بدون ناشر أو بلد نشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣)-سورة الكهف، من الآية رقم ٩٤ إلى الآية رقم ٩٧ .

(٤)-تعدد الآراء حول ذي القرنين فقيل أنه الاسكندر المقدوني، وقيل أنه الصعب الحميري، وقيل أنه قورش الاخميني وهو رأي أبوالكلام ازاده، وأضاف أحد الباحثين المعاصرین - محمد خیر يوسف- أن ذا القرنين يختلف عن كل ما قيل فقال: بأنه دجل صالح عاش في عهد سيدنا إبراهيم ولا نعرف من هو وسماه ذي القرنين القرآني، =

قال ما جعلني فيه ربي مكينا من المال والملك خير مما تبذلون من الخراج (فأعینوني بقوة) فعل أو بما أتقى به من الآلات أجعل حاجزا حصينا. آتوني قطع الحديد الكبيرة حتى إذا ساوي بين الصدفين (جانبي الجبلين العظيمين) قال: للعملة انفخوا في الأكورار والحديد، حتى إذا جعل المنفوخ فيه نارا قال: آتوني نحاسا مذابا فما استطاعوا أن يعلوه بالصعود لارتفاعه وانملasse، وما استطاعوا له نقبا لشخنه وصلاته (١).

ونلاحظ بوضوح مفهوم التخطيط في هذه الآيات، إذ العمل الذي قام به ذو القرنين لا يعودان يكون نوعا من أنواع التخطيط الاقتصادي، في مجال إقامة رأس المال الاجتماعي (من سدود وجسور وحصون وقلع) في العصر الحاضر، فهو تخطيط مشروع على مستوى المشروع ومراحل التخطيط والتنفيذ المختلفة، ومعلوم أن من وظائف التخطيط استخدام الموارد الاقتصادية للوصول إلى هدف معين، عادة ما يكون تحقيق صالح قومية معينة، وهذا النوع من الحماية التي أضافها ذو القرنين عليهم تتطلب اجراءات وتدابير مخططة.

المطلب الثاني

الأدلة على شرعية التخطيط من السنة النبوية

هناك عدد من الأحاديث النبوية التي يمكن أن تعتبر دليلاً على مشروعية التخطيط في الإسلام نذكر منها:

الحديث الأول:

يأتي في مقدمة أدلة السنة النبوية المطهرة، خطبة الحباب بن

ونميل إلى هذا الرأي. انظر: محمد خير يوسف، ذو القرنين (القائد الفاتح والحاكم الصالح) دار القلم: دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص ٢٤٧ وما بعدها.

(١)-البيضاوي، المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٣٥.

القبائل العربية لهم، ندب الناس ، وأخبرهم خبر عدوهم، وشاورهم في الأمر فأشار عليه سلمان الفارسي بضرب الخندق حول المدينة فيتحصن المسلمون داخلها، وقال سلمان للرسول صلى الله عليه وسلم:*(يا رسول الله إنا كنا بفارس إذا حوصروا خندقنا علينا)*^(١). فاقرر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الرأي وأمر بالتنفيذ فورا .

فما حدث في غزوة بدر والخندق هو تخطيط عسكري حربي يقوم على المشاورات ، وهذا يدل على وجود التخطيط على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن التخطيط جائز وإن لم يذكر صراحة ، ولكن هذا ما لمسناه من عدد من الواقع والحوادث، التي يضيق المقام عن ذكرها ، ويصعب حصرها في نطاق هذا المطلب^(٢) ، فالرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام ، أخذوا بمبدأ التخطيط ، ولكن ليس بنفس الصورة الموجودة حاليا ، فلقد كان معظم التخطيط الموجود في ذلك الوقت تخطيطا عسكريا حربيا لمواجهة الأعداء ، ونشر الدين الإسلامي ، ورفع شأنه وهو ما توافرت عليه الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك الحقبة من التاريخ الإسلامي المجيد.

فضلا عن ذلك فإن الشورى الواضحة في غزوة بدر ، تضيف بعدها آخر لمفهوم التخطيط في الإسلام؛ فهي تهدف إلى مشاركة منفذى عملية التخطيط ، وهذا من أهم دعائم الكفاية في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف؛ إذ أن اشتراك الأفراد في عملية التخطيط وضع القرار السياسي أو الاقتصادي قبل صدوره أفضل بكثير من إصدار القرارات التي لا يعلم عنها الأفراد شيئا^(٣) .

فالمشاورة تعني فهم الأفراد للأهداف المرجو تحقيقها وحماسهم وإيجابيتهم في تنفيذ الخطة لأنهم ساهموا في وضعها ، كما أن ذلك يضمن أن تأتي الخطة واقعية؛ لأن مشاركة الأفراد وهم يعبرون عن واقعهم

(١)- ابن هشام ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ . وانظر:-
الندوي ، المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

(٢)- سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الرسالة .

(٣)- محمد جمال الدين محفوظ ، النظرية الإسلامية في القيادة العربية ، دار الاعتصام ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ، ص ٩٦ . وانظر:-
محمد فرج ، العيقرية الإسلامية في غزوات الرسول ، دار الفكر العربي: القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٦٩ .

وعن قدراتهم في ميادين العمل يجنب الخطة أن تحتوي على أهداف يصعب تنفيذها، فمن المعلوم أن القيمة الحقيقية لأى خطة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية، يتمثل في مراعاتها للواقع وإمكانية تنفيذها بسهولة وحماس.

وهذا بالفعل ما طبق أخيراً -أي أسلوب المشاورات- في العصر الحديث في إحدى الدول الرأسمالية المتقدمة، ففي فرنسا مثلاً نجد أن القطاع الخاص المتجمع-كمشروعات الحديد والصلب والصناعات الهندسية- يتم تحطيمه عن طريق اللقاءات والإتفاقات بين جهاز التخطيط وبين المسؤولين عن الصناعات المتجمعة، لمشاورتهم واستطلاع رأيهم، من خلال الاجتماعات الدورية المباشرة في مراحل إعداد الخطة؛ للإتفاق على الأهداف التي يمكن تحقيقها، بما لا يتعارض مع مصلحة عامة أو خاصة^(١).

المبحث الثاني:

قول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه) ^(٢). قوله أيضاً: * (كيلوا طعامكم فإن البركة في الطعام المكيل) ^(٣).

في هذين الحديثين دلالة كبيرة وتوجيه أكيد من ولبي الأمر وهو الرسول صلى الله عليه وسلم بتحطيم الاستهلاك لأن الكيل يعني المعرفة بالمقادير المتوفرة وترشيد الاستهلاك في ضوئها فعدم المعرفة ينبغي بالاستهلاك بدون ضوابط، توائم بين الموارد المتاحة، والأهداف المرغوب بلوغها، حتى ينفذ ذلك الطعام، فيقع الناس في حرج، كما أنه سبب لمحق البركة، ويدخل في الطعام كل سلعة مكيلة للاستهلاك.

(١)- ربيع الروبي، النظم الاقتصادية المعاصرة، بدون ناشر أو دار نشر: القاهرة، ١٤٠٣هـ، ص ١٢١ . وانظر:

- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٨٠، مرجع سابق.

(٢)- البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي، ج ٢، ص ١٥، كتاب البيوع، باب ما يستحب في الكيل، مرجع سابق. وانظر:

- السيوطي، الجامع الصغير، ج ٢، ص ٩٨، وصحهما، حديث رقم ٦٤٤٦، مرجع سابق.

- الالبانى، صحيح الجامع الصغير، ج ٤، ص ١٩١، حديث رقم ٤٤٧٦، مرجع سابق.

- الالبانى، صحيح سنن بن ماجة، ج ٢، ص ٢١، كتاب التجارات، باب ما يرضى في كيل الطعام، حديث رقم ١٨١٥، ١٨١٦، مرجع سابق.

المطلب الثالث

الأدلة على مشروعية التخطيط من الآثار الإسلامية

لستنا بصدده استعراض جميع الآثار التي وردت في التاريخ الإسلامي، والتي تفيد معنى من معاني التخطيط للتنمية أو تشير إليه. ولكننا سنشير إلى ما نراه وفيما بالغرض.

أولاً: في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):

يتجلّى التخطيط بصورة أكثر وضوحاً في عهـر الفاروق، فقد خطط لتوزيع الفيء والغنيمة والفارس ذي الجواد، كما خطط لوضع الخراج وحفر الخليج وغيره من مقومات رأس المال الاجتماعي. فاما عن الفيء، فقد وضع عمر قواعد لتوزيعه فجعلهم أربعة أقسام: ذوو السوابق الذين هم سبب في وجود الفيء أو بهم حصل المال، ومن يبقى من المسلمين في جلب المنافع لهم كالحكام والعلماء، ومن يبني بلاء حسناً في دفع الضرر كالمجاهدين والجنود على الشغور، والرابع ذوو الحاجات^(١).

اما الغنيمة فقد أثر عنه أنه قال: الغنيمة لمن شهد الواقعـة قاتل أم لم يقاتل^(٢)، وكان يعطي للفارس سهماً ولجواده سهماً^(٣). ويضيف موقف عمر (رضي الله عنه) بالنسبة لوضع الخراج على الأراضي المفتوحة بعد آخر إلى قضية التخطيط، فالخطة حققت أهدافاً عدة في مقدمتها، الاستفادة من خبرات أهل تلك الأراضي، وعدم انشغال المسلمين بالزراعة، وتوفير مصدر دائم من الموارد لبيـت المال، فضلاً عن

(١) (٢) (٣)- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعاية، دار الشعب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩١هـ، ص ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠ . وانظر:- ربـيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الحقوق، القاهرة، بدون رقم طبعة ١٩٨٦م، ص ٢٠٨ وما بعدها.

العدالة في توزيع الدخل والثروة بين المسلمين^(١).

إضافة إلى ذلك فقد خطط عمر (رضي الله عنه) لإقامة رأس المال الاجتماعي، يشهد لذلك أنه كلف عمرو بن العاص بحفر الخليج الذي عرف باسم خليج أمير المؤمنين^(٢)، لتحقيق أهداف منها: التوسيع على أهل الحرمين من الموارد الاقتصادية المتوفرة في مصر، وسرعة وصولها. ناهيك عن طبيعة الإلزام فيها وتحديدها بسنة واحدة تتبع الخطط قصيرة الأجل.

كانياً في عهد علي (رضي الله عنه) كثير من المضامين التخطيطية منها:

١-كتابه إلى واليه على مصربان عليه جباية خراجها، وجihad عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها، إلى أن قال: (وتفقد أهل الخراج بما يصلح أهلها؛ فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله، ول يكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخرب البلد وأهلك العيادة، ولم يستقم أمره إلا قليلاً)^(٣).

وتتضمن هذه العناصر فيما بينها، لتشكل خطة اقتصادية شاملة جميع جوانب التنمية الدينية والخلقية والفكرية والاقتصادية، مع التركيز على العمارة بمفهومها الواسع.

٢-ومما أثر عنه قوله: (ولا يشقعن عليك شيء خفت به المؤونة؛ فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولا يتك)^(٤). ويظهر

(١)-ربيع الروبي، الملكية العامة في صدر الدولة الإسلامية ووظيفتها الاقتصادية، والاجتماعية مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي؛ جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ٣١٥.

(٢)-عباس العقاد، عبقرية عمر، منشورات المكتبة العصرية؛ بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ١٢٥.

(٣)، (٤)-الرضي، الشريف، نهج البلاغة، شرح: محمد عبد، حقه وزاد في شرحه: محمد محى الدين، المكتبة التجارية الكبرى؛ القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٣، ٩٢٦، ص ١٠٦، ١٠٨.

من ذلك أن الإمام علي (كرم الله وجهه) يفضل الضغط على الاستهلاك الحالي وتأجيله إلى المستقبل، ويحث على زيادة الاستثمارات المترفة للأفراد، وهذا واضح في قوله: (فإن ذخر)، أي إدخار بالمعنى المعاصر، لأن الاهتمام بجلبه كخراج يعني توزيعه على الأفراد وتوسيع دائرة الاستهلاك، لكن بقاءه في أيديهم يعني زيادة الأموال المدخرة لديهم فيستثمرونها فيما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم، وهذا تخطيط للإدخار، ومن ثم تعبئة المدخرات وضخها لأوجه الاستثمار المختلفة. وهو تخطيط استثمار، كما أن لفظ التزبين، يعني في حقيقة الأمر إضافة إلى مفهوم التنمية والتخطيط في الإسلام؛ وهو اهتمامها بالعامل الجمالي، والعامل النفسي والأدبي، بنفس القدر الذي يهتم به في الجانب الموضوعي. وهذا ما يفتقد كثيراً في مفهوم التخطيط المعاصر^(١).

ومن قبيل التخطيط في آثار الصحابة أيضاً، ما أثر عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- قوله: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً)^(٢).

وهذا الآثر يدل دلالة واضحة، على أن التخطيط يرسم صورة المستقبل للفرد والجماعة، دونما تفريط في الاستعداد للآخرة، فهو يحثه ويدفعه على أن يخطط لدنياه بكل ما يملك وللإنتاج والاستثمار والتنمية والاستهلاك في حدود المضامين الإسلامية، ويضيف بعده آخر لمفهوم التخطيط الإسلامي لا يوجد في غيره من مفاهيم التخطيط الوضعية؛ ألا وهو أن للتخطيط في الإسلام قيمة عقدية عن طريق الاهتمام بالعمل للدار الآخرة بنفس القدر الذي يعمل به للدنيا وزيادة .

(١)-يوسف إبراهيم، استراتيجية وتقنيات التنمية الاقتصادية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٢هـ، ١٨١ص.

(٢)-البيهقي، سنن البيهقي، ج٣، ١٩٣، كتاب الصلاة، باب القصد في العبادة والجهاد في المداومة، مرجع سابق.

-الهيشمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومتبع الفوائد، مؤسسة المعارف: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٦هـ، ج١، ٦٢ص.

-محمد الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨هـ، ج١، ٢٠ص.

المطلب الرابع

مقومات تخطيط التنمية الاقتصادية وأداته

الشرعية (غايات التخطيط)

إن للمجتمع الإسلامي مجموعة من الوظائف الأساسية

والتكاملة، منها الديني والسياسي والإداري والاقتصادي^(١)، والقيام بهذه الوظائف على الوجه الصحيح وبكفاءة عالية يستلزم إعداد خطة، ولكي يتضح ذلك فإننا سنبرزه من خلال توضيح ارتباط أداء الوظائف الاقتصادية منها بالخطيط.

أولاً: تنمية العنصر البشري:

الإنسان هدف التنمية وصانعها، يجب الإهتمام به، والعمل على تشقيفه وتدريبه، حتى يساهم في عمليات التنمية الاقتصادية
والمدنية.

وتهدف التنمية في الإسلام، إلى تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الإنسان، والاهتمام بالنواحي العقائدية لتكوين الشخصية السوية، وتنمية الخلق، والبحث على التعليم والتدريب، وتنمية المهارات المختلفة. ففي الحث على التعليم يقول تعالى: * (وقل رب زدني علما) *^(٢). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (من سلك طريقة يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقة إلى الجنة) *^(٣). كما أنه يشجع بصفة مستمرة على البحث العلمي، والتفكير والتدبر والنظر في

(١)-للتفصيل حول وظائف الدولة عموما انظر:

-الحاوردي، الأحكام السلطانية، ج ٥، مرجع سابق.
-الفرا، أبو يعلى، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٣هـ، ٢٧٠ص، ٢٨٠ص.

(٢)-سورة طه، الآية رقم ١١٤.

(٣)-مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٧٤، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل اجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، حديث رقم ٢٦٩٩، مرجع سابق.
-الترمذى، سنن الترمذى، ج ٤، ص ١٣٧، كتاب العلم، باب فضل طلب العلم، حديث رقم ٢٧٨٤، مرجع سابق.

آيات الله في الكون، وفي المشاركة الفعلية للأفراد في النشاط الإنمائي. وفي جماع ذلك يقول سبحانه : * (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَخَلْقِ اللَّيلِ وَالنَّهارِ، وَالفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ
النَّاسَ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا
وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ، وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ، وَالسَّحَابِ الْمَسْخِ بَيْنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ، لَا يَأْتِي لِقَوْمٍ يَعْقُلُونَ) ^(١). فضلاً عن ذلك يجب على الأفراد
تعلم الحرف والصناعات الهامة، والقيام بالاعمال الفنية؛ إذ هي من
الفرضيات الكافية كما نص على ذلك بعض الفقهاء ^(٢).

مما تقدم يتضح أن تنمية الموارد البشرية من أهم وظائف المجتمع الإسلامي وهذا يتطلب ما يلي :

- أ-التربية العقدية لتكوين المواطن الصالح.
- ب-الارتقاء بمستوى المعرفة، وإيجاد المدارس والمعاهد والكليات المعينة على ذلك.
- ج-إقامة مراكز البحث العلمي.
- د-تطوير وزيادة مساهمة الأفراد في عمليات التنمية والتخطيط.

ولا شك أن هذه المهام الجسام، بما فيها من تشعب الإجراءات والتخصصات، وما تحتاجه من تمويل وتنسيق ودرج تنفيذ، لا يتسعني
الاضطلاع بها دون تخطيط مسبق ومتابعة تنفيذ، وهذا يؤكّد تلازم
التخطيط وتنمية العنصر البشري.

(١)-سورة البقرة، الآية رقم ١٦٤ .

(٢)-الغزالى، أبو حامد، إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة،
بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ١، ١٦٣٥ . وانظر:
الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، غياث الأئم في التباث الظللم،
تحقيق: عبدالعظيم الذيب، الشئون الدينية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص ٣٥٨ .

ثانياً: مراقبة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية:

ووجدت وظيفة الحسبة وهي: (الامر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي المنكر إذا ظهر فعله)^(١). لقوله تعالى: * (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)*^(٢). ويلخص ابن تيمية وظائف المحاسب بقوله: (ويأمر المحاسب بالجمعة والجماعات، وبصدق الحديث، وأداء الأمانات، وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطفييف المكيال والميزان، والغش في الصناعات، والبیاعات، والديانات ونحو ذلك)^(٣).

وتستدعي هذه الوظيفة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال التخطيط، لتوفير مستلزمات العبادات والمعاملات، ويزرع دور التخطيط هنا في توفير الأجهزة والأماكن الازمة، لتحقيق هذه الوظيفة.

ثالثاً: توفير العاجات الفرورية للإنسان

بداية نستطيع القول، أن على المجتمع الإسلامي ضمان ذلك لكافة أفراده، مع اهتمامه أساساً بالأنشطة الاقتصادية، التي تعمل على تنمية وتوفير الحاجات الأساسية عموماً، وهي التي يعرفها الشاطبي بقوله: (وهي التي لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرم مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهاج وفوت حياة وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين؛ ومجموعها خمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال)^(٤). وتشمل هذه الضروريات إقامة الواجبات الإسلامية، وحماية الأموال، وحرمة النفس البشرية^(٥). يقول سبحانه: * (علم أن

(١)-الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٤٠، مرجع سابق.

(٢)-سورة آل عمران، الآية رقم ١٠٤ .

(٣)-ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الحسبة في الإسلام، تحقيق: سيد محمد أبي سعدة، مكتبة الأرقم: الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ص ١٨ . وللاستزادة، انظر: الشيرازي، عبد الرحمن، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، دار الثقافة: بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

(٤)-الشاطبي، المواقف، ج ٢، ص ٨، مرجع سابق.

(٥)-أنس الزرقا، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية، مقال ضمن قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة، بدون رقم أو تاريخ، ص ٢٣٣ .

سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقرأوا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجرًا واستغفروا الله إن الله غفور رحيم^(١). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت)^(٢).

وتطلب هذه الوظيفة التخطيط أيضاً؛ ذلك أن على المجتمع الإسلامي القيام بتوفير الضروريات حتى ينتظم على الأمان والاطمئنان، ويتعين على المجتمع توجيه طاقاته نحوها، ووضع الخطط الانمائية على أساس اشباعها في البداية، فضلاً عن توفير المنتجات الغذائية الأساسية، والصناعات والزراعة المرتبطة بها والمعاونة لها، وتوفير مياه الشرب النقية، وما يتبعها من مرافق عامة كالتعليم والتربيـة الإسلامية، وإنتاج الملبوسات الملائمة لحفظ الأجساد من الحر والبرد، وتوفير المساكن المناسبة، والخدمات الصحية، والصناعات الحربية، وما تقتضيه متطلبات الأمن والدفاع.

رابعاً: إعادة توزيع الدخل والثروة بما يعنى العدالة

تحرص الشريعة الإسلامية على تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عامـة، وعدالة توزيع الدخل والثروة خاصة، ولذلك شرعت الزكوة والصدقات والنذور والكافارات. وأساس ذلك ومرتكزه قوله تعالى: * (كـي لا يكون دولة بين الـاغـنيـاء منـكـم ۱۰۰ الـاـيـة)^(٣). وقوله سبحانه: * (والـذـين فـي اـمـوـالـهـمـ حـقـ مـعـلـومـ لـلـسـائـلـ وـالـمحـرـومـ)^(٤). فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في أموالبني النمير حيث خص بها المهاجرين، لعدم توفر المال لديهم، وحرصاً منه على تقريب

(١) سورة المزمل، الآية رقم ٢٠ .

(٢) إسناده صحيح، المسند بتحقيق أحمد شاكر، دار المعارف: القاهرة، بدون رقم طبعة ، ١٢٩٢هـ، ج ٩، ص ٦٤٩٦ .

-الحاكم، المستدرك، ج ١، ص ٤١٥، مرجع سابق، وقال هذا الحديث صحيح الإسناد. وحول جوانب السنـدـ الشـرـعيـ انظر:

-محمد عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في اقتصاد إسلامي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ص ٧٦ وما بعدها.

(٣) سورة الحشر، من الآية رقم ٧ .

(٤) سورة المعارج، الآياتين رقم ٢٥، ٢٤ .

الفوارق^(١).

إن تحقيق هذه العدالة يعنى من الدور التدخلى للدولة، للمقاربة بين أفراد المجتمع، ويقوم التخطيط برسم صورة ذلك التدخل وتنفيذه ومتابعته، من خلال مؤسسات الزكاة والقرب المالية، وبث الوعي لدى أفراد المجتمع، في ضرورة تكافل المجتمع وترابطه.

خامساً: الإشراف على المليارات العامة

تقوم الدولة بالإشراف على كافة المرافق التي يمكن أن يشملها الحديث الشريف: (المسلمون شركاء في ثلاثة، في الكلا، والماء والنار)^(٢). والتي تمثل مصادر الثروة المائية، والمراعي والثروات الطبيعية. وعلاقة ذلك بالخطيط أن عمليات تأمين المياه الصالحة للشرب، واكتشاف المعادن وغيرها من الثروات والاستخدام الأمثل لها، لا ينتظم بدون خطيط؛ إذ تستلزم هذه العمليات التخطيط من بدايتها مروراً بمراحل اكتشافها، وحتى تتم الاستفادة المثلث منها لخدمةصالح العام، كما أن التوسيع في الاكتشاف والتنمية يعمل على تنوع مصادر الدخل، بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل شأن معظم الدول الإسلامية^(٣).

سادساً: النهوض بأعباء رأس المال الاجتماعي

يشمل رأس المال الاجتماعي في الإسلام، بناء المساجد والمدارس والمستشفيات، والطرق والكباري، والقنوات والسدود والأنهار، واستصلاح الأراضي، وتوفير خدمات التعليم والصحة والدفاع.

وتقوم الدولة بهذه الوظيفة، باعتبار الإنفاق عليها أحد أوجه الإنفاق الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، فالأفراد لا يستطيعون القيام بها لكثرة نفقاتها وقلة العائد المنتظر منها. وتقوم الدولة بتوفيرها من الأموال المعدة للصرف في المصالح العامة كالخارج والجزية والفيء

(١)- القرشي، يحيى بن آدم، الخراج، تقديم وشرح: أحمد شاكر، المكتبة السلفية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ، ص ٣٤.

(٢)- سبق تخرجه ص ١٢ من هذه الرسالة.

(٣)- للاستزادة، انظر: محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص ٢٠٩، وما بعدها.

والعشور^(١).

فالفيء يصرف في مصالح المسلمين عامة، من سد الثغور وشحنها، لأن أهم الأمور حفظ بلاد المسلمين وتأمينهم من عدوهم، ثم الأهم فـ لاـهم؛ كعمارة المساجد والقناطر والخصون، وسد بشق (مكان منفتح من جانب النهر)، أو سد جرف الجسور ليعلو الماء فينتفع به، ومن كرى نهر (أي تنظيفه) وغيرها، كأرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين والعلماء بعلوم تتعلق بمصالح المسلمين^(٢).

ومن الطبيعي أن تضطلع الدولة بهذه المهمة وهو الأمر الذي يجعل من التخطيط أمرا ضروريا؛ إذ أن صرف الأموال على هذه المشروعات الحيوية، والتي تكون ثمرتها للأفراد والجماعات، لا يمكن تحقيقها وتنفيذها دون وضع الخطط التفصيلية لكل مشروع على حدة، شاملة دراسات الجدوى، والتكاليف المتوقعة، والمدة الازمة لإكمال المشروع.

سابعاً: تبعة البارد الهاوية والبشرية ودؤام استئثارها

لا يقتصر دور الدولة بالنسبة للعنصر البشري على التعليم والتشهيف -على نحو ما قدمنا- بل لا بد من توجيه هذا العنصر الهام التوجيه السليم، إلى الأعمال النافعة، التي يستطيع أن يفيد فيها، من خلال ما تعلمه من علوم ومهارات، وهذا يقتضي من الدولة وضع التخطيط المناسب، لإعداد وتنمية قوة العمل وتشغيلها، ووضع الأجر المناسب، والحوافز المختلفة له -مادية ومعنوية- ورعايته واجباته المختلفة، وتوفير الأدوات التي يحتاجها لإتمام عمله وفقاً لما هو مرسوم له^(٣).

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية: (أن لولي الأمر إجبار أهل الصناعات على ما يحتاجه الناس من صناعتهم، كالفلاحة والحياة والبنية، ويقدر لهم أجراً المثل، فلا يمكن المستعمل من نقص الأجرة، ولا الصانع من زيادتها حيث تعين العمل، وهذا من التسuir الواجب، وكذلك إذا احتاج الناس إلى من يصنع لهم آلات الجهاد، من سلاح وجسر

(١)-محمد حسن أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمان: عمان، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، ص ٣٧٨.

(٢)-الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، بدون رقم طبعة، ج ٣، ص ٩٣ . وانظر:

-البهوتى، منصور بن يونس، شرح منتهى الارادات، المطبعة السلفية: المدينة المنورة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٢، ص ١٢١ .

(٣)-إبراهيم النعمة، العمل والعمال في الفكر الإسلامي، الدار السعودية للنشر والتوزيع: جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٤، ١١ .

للحرب وخلافه فيستعمل بآجرا المثل، لا يمكن المستعملون من ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم، مع الحاجة إليهم فهذا تسخير أعمال^(١).

كما أن الموارد الطبيعية المتاحة بشتى صورها وألوانها، يجب أن تستخدم الاستخدام الأمثل، ولا بد من المحافظة عليها وتطويرها، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والتخفيط.

وتأسيساً على ما سبق في مشروعية التخفيط، فإن الإسلام يحرص على تحقيق التوازن بين قوى الاستثمار المختلفة، في كل مجتمع من المجتمعات. وتحقيق هذا التوازن غير ممكن إلا عن طريق التخفيط للتنمية، وتکلیف ولی الأمر ذوي الرأي والحل والعقد في المجتمع، بالمشاورة والتناصع في توجيه النشاط الاقتصادي للامة، إلى أفضل السبل الممكنة فالتخفيط من قبيل إعداد العدة، ومن قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢) - كما سبق أن ذكرنا -.

كما أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وآثار الصحابة يستخلص منها أنه إذا رأى ولی الأمر أن الأوضاع الاقتصادية داخل مجتمعه لا تسير نحو تحقيق المزيد من التقدم

(١)-ابن تيمية، الحسبة، مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣ .

(٢)-محمد عبد الله العربي، الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية، ١٤٢٦هـ، ص ٣٢٠ . وانظر:-
بحوث المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة،
الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ص ٥٤ .

الاقتصادي، فإن له التدخل عن طريق التخطيط ووضع الخطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن توجيه نشاط الأفراد إلى الاستثمارات التي يحتاجها المجتمع فعلاً، فله مثلاً أن يخطط للإنتاج الزراعي، ويضع من الخطط والسياسات الاقتصادية ما يراه كفيراً بتحقيق أهداف المجتمع وتمشي ذلك مع المصلحة العامة له.

ويقرر أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي: (أن التخطيط ليس بدعة مستحدثة، ولا رذيلة مستقبحة، فإذا كان الباحث يحتاج لمخطط هيكلية لبحثه، والمهندس يحتاج لمخطط هندي لبنائه، وسياسة التعليم تحتاج إلى تخطيط من حيث التوسيع في التعليم؛ فإن مستقبل الأمة لا يمكن أن يتترك من غير تخطيط هادف تشرف عليه الدولة، من خلال دراسة ميدانية مستوعة تحدد فيه الوسائل والأهداف وتتابع تنفيذها بكل دقة. ونظراً لأن التنمية الاقتصادية هي الغاية فإن التخطيط لتحقيق هذه الغاية يجب أن تقوم به الدولة بحكم مسؤولياتها، عن خدمة المجتمع، وحماية مصالحه وصيانة حقوقه، مكلفة بتوفير الأسباب التي يعجز عنها الأفراد، ولكي ينتقل المجتمع من حالة التخلف والركود الاقتصادي، إلى حالة الاعتماد على النفس، وتوفير أسباب الرخاء والسعادة لأفراد المجتمع)^(١).

هذا ويعتبر التخطيط في العصر الحاضر ضرورة شرعية ملحة، لنقل الدول الإسلامية من حالة التخلف والركود الاقتصادي الذي تعشه، إلى معارج النمو الاقتصادي، مع أهمية أن يكون التخطيط نابعاً من الشريعة الإسلامية، لأن يكون مبناه وأساسه من خلال وضع الدولة خططاً اقتصادية واجتماعية بما يتوافر لها من الإحصائيات والمعلومات والبيانات، عن حقيقة الموارد الاقتصادية المتوفرة، ومحاولة استخدامها في مشروعات التنمية الاقتصادية، التي تعود بالنفع العميم وتوجه الأفراد وحثهم في حالة الضرورة وبشرط الامان على أموالهم إلى توظيفها فيما يصلح حالهم وحال مجتمعاتهم. فإذا كان للدولة

(١) - محمد فاروق البهان، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص ٩٦.

محاربة الاحتكار، وبيع الأموال المحتكرة، والتعزير بحدود وضوابط معينة، والتعزير بالغرامة وأخذ المال؛ فإن لها والحالة هذه أن تتدخل عن طريق التخطيط للتنمية الاقتصادية تخطيطاً إسلامياً يعمل في نهاية الأمر على خروج البلاد الإسلامية من التخلف الذي تعشه، ونرى أن ذلك هو أحد أهم الحلول الأساسية المطروحة على ساحة الفكر الاقتصادي التنموي وعلى المهتمين بشؤون التخطيط في العالم الإسلامي.

الفصل الثاني

**مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها
بتخطيط**

**المبحث الأول : مفهوم وخصائص التنمية
الاقتصادية
في الفكر الوضعي .**

**المبحث الثاني : مفهوم وخصائص التنمية
الاقتصادية
في الفكر الإسلامي .**

**المبحث الثالث : ارتباط نجاح التنمية
الاقتصادية
بتخطيط .**

الفصل الثاني

مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالخطيط

في هذا الفصل سيتم دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية في المنهجين الوضعي والإسلامي، وتأكيد ارتباط التنمية عموماً بالخطيط. بالتعرف على خصائص التنمية في الفكر الوضعي عموماً، ثم موقف الإسلام من هذه الخصائص، لنتستطيع في النهاية إبراز المفهوم الإسلامي في التنمية، في مقابلة مع عناصر المفهوم الوضعي وبهذا نوضح خصوصية الإسلام في هذا المجال. وذلك من خلال ثلاثة مباحث يعالج أولهما وثانيهما مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية وضعياً وإسلامياً، ويتناول الثالث ارتباط نجاح التنمية الاقتصادية بالخطيط.

المبحث الأول

مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية في الفكر الوضعي

موضوع التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل أذهان الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، سواء في الدول التي بلغت

اقتصاداتها درجة عالية من التقدم، وفي الدول التي لازالت في المراحل الأولى للنمو. وقد زاد اهتمام الدول المتقدمة بالتنمية الاقتصادية مع أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩م، ثم جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتكشف الاهتمام بالتنمية، بقصد مواجهة ظروف ما بعد الحرب، وترميم الأجهزة الإنتاجية في الدول التي شاركت فيها.

وفي الدول النامية أدت حركات التحرر وحصول الكثير من الدول المستعمرة على استقلالها، إلى الأخذ بالتنمية الاقتصادية على أساس أنها الحل الأنسب لمشاكلها، والتخلص من التخلف الذي بات يلازمها، وهو ما أثار قضية التنمية في العالم^(١). وللأسف فإن معظم الدول الإسلامية تنتمي إلى الدول النامية مما جعل مفهوم التنمية بها شديد الإلحاح، ونظرًا للأهمية الكبرى التي تحملها التنمية الاقتصادية، سنعد إلى التعرف على مفهوم هذه العملية ومحفوتها، وستكون المعالجة في صورة تحديد عناصر عملية التنمية في المنهج الوضعي، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

الزيادة المستمرة في الدخل الفردي

تتجه معظم تعاريف التنمية الاقتصادية إلى ربط مفهومها بهذا المعيار، حيث يقال: (إن التنمية الاقتصادية تحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، أي تحقيق زيادة سريعة وتراتبية ودائمة في الدخل الحقيقي^(٢) للفرد عبر فترة ممتدة من الزمن)^(٣).

(١)- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص ١٩ .

٢-

أى بالأسعار الثابتة .

(٣)- محمد زكي شافعى، التنمية الاقتصادية، ج ١، دار النهضة: القاهرة بدون رقم طبعة، ١٩٧٣م، ص ٧٨ .

أي أنها تعني تزايداً مستمراً في الدخل القومي بـالأسعار الثابتة، وفي دخل الفرد الصافي أيضاً^(١). ومن الاقتصاديين من يعرف

التنمية، بأنها الارتفاع المستمر في متوسط الدخل الفردي الحقيقي في الأجل الطويل^(٢). ويعبر عنها البعض بقوله: إنها العمل الحثيث على زيادة الإنتاج تعزيزاً لدخل الأمة القومي، ورفعاً لمستوى أبنائها المعيشى^(٣). وعرفت التنمية أخيراً، بأنها الزيادة في قدرة أمة أو منطقة على إنتاج السلع والخدمات، وتقاس عادة بنسبة الزيادة السنوية في الناتج القومى الكلى لبلاده بالأسعار الثابتة، والتي يمكن قياسها بطريقى أفضل، عن طريق الزيادة في الدخل القومى资料的标题为“[التنمية](#)”。

ومن الملاحظ أن التعاريف السابقة، ترتكز على الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي، ولفترة زمنية طويلة، وإن كان بعضها يضيف إلى ذلك شروطاً أخرى مثل: أن تتم التنمية من خلال قطاعات اقتصادية رائدة، أي تستطيع تحقيقه أو بذل مزيد من الجهد لتحقيق التنمية، إلا أن الاهتمام بمتوسط الدخل الفردي الحقيقي يبدأ واضحاً في تلك التعريف.

هذا ولعل أشد الانتقادات لمفهوم التنمية الوضعية تلك الموجهة إلى هذا العنصر والتي نسوق بعضا منها:

أولاً : أن التنمية يجب أن تصبّها تغييرات في هيكل وبناء الاقتصاد القومي^(٥).

ثانياً: يتطلب إعمال عنصر الدخل كمؤشر للتنمية زيادة متوسطه على فترة من الزمن بنسـبـة متزايدة، وأن يكون معدل الدخل النقدي أعلى من الارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمـات^(٦).

ثالثاً: تزداد هذه الانتقادات عنفاً وتصل ذروتها، عند استخدام

(١) (٢)-عبدالهادي طاهر، استراتيجيات البترول والتنمية في السعودية، الدار السعودية للنشر، حدة، بدون رقم طبعة، ١٣٩٠هـ، ص ٤١.

(٢) منير البعليكي، موسوعة المورد، دار العلم للملاتين: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ج ١، ص ٨٤.

HILL, MEGRAW, THE MEGRAW-Hill pictorial Of Modern Economies, New York-(1)
-Second Edetions, Nopate, p186.; Doglas,Greenwalld, Encyclopadia Of Eco
Nomic, New York, N.D. Nopate, p 276 .a

^(٥)- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ٢١١، مرجع سابق.

(٦) -علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ١٦٤، مرجع سابق.

متوسط الدخل الفردي للقيام بعقد المقارنات الدولية على مستويات الرغاهية المادية، التي بلغتها شعوب تختلف في أطراها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية، أو في مراحل النمو التي حققتها^(١).

رابعاً: استخدام هذا المتوسط يؤدي إلى نتائج شاذة، كاعتبار بعض الدول النامية التي يرتفع فيها هذا المتوسط في مصاف الدول المتقدمة، وهي ليست كذلك، كما أن هناك عوامل مختلفة تدخل في تحديد هذا المتوسط، وهي عوامل تختلف من باحث لآخر ويصعب قياسها، فضلاً عن التغير المستمر لهذا المتوسط بصورة تستدعي إعادة النظر فيه كل عام على الأقل^(٢).

خامساً: لا يأخذ متوسط الدخل الفردي نمط توزيع الدخل السائد في مختلف الدول بعين الاعتبار، لذلك فهو لا يعبر بشكل تقريري عن مستوى الرغاهية المادية التي تحقق في دولة ما، إذ لا يعني متوسط دخل الفرد في دولة ما (٤١٠٠٠) دولاراً في السنة حصول جميع الأفراد عليه، بل قد تحصل فئة قليلة من المجتمع على مئات الملايين، في حين تعيش الغالبية العظمى من السكان بدخول فردية منخفضة^(٣)؛ أي أن هذا العنصر لا يضفي أي اهتمام على قضية التوزيع.

المطلب الثاني

الاستخدام الأمثل للموارد

يرى بعض الاقتصاديين أن التنمية تتحصل في استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة لمجتمع من المجتمعات استخداماً أمثل لرفع مستوى معيشة الأفراد^(٤). كما يعرفها البعض بأنها: عمليات استخدام الموارد الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات استخداماً أمثلاً^(٥). وهذه التعريف تربط تحقيق التنمية الاقتصادية بالاستغلال

(١)-أنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص ٤١.

(٢)-علي لطفي، التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٦٥، مرجع سابق.

(٣)-أنطونيوس كرم، التحليل الكلي، دار الشروق: جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، ص ٤٢.

(٤)-حسين عمر، التحليل الكلي، دار الشروق: جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، ص ٢٣١.

(٥)-محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، دار المجمع العلمي: جدة،

بدون رقم طبعة، ١٤٠٠هـ، ص ٢٧.

الاًمثـل لـلـموارد؛ أي أنـ التـنـمية وـتـحـقـقـها فـي الـاسـاس يـعـتمـدـ عـلـىـ كـيـفـيـةـ اـسـغـلـالـ الـمـجـتمـعـ لـلـمـوـارـدـ، إـذـ أـنـ عـمـلـيـةـ اـسـتـخـدـامـ الـأـمـثـلـ تـسـتـلـزـمـ تـنـسـيقـ أـولـويـاتـ عـلـىـ الـمـسـتـوـىـ الـقـومـيـ.

ويقتضي الاستخدام الامثل للموارد استخدام الفنون الإنتاجية التي تقلل من الفاقد وتحصل من الموارد على أقصى عائد، ولهذا كثيراً ما يتضمن تعريف التنمية تركيزاً على أهمية هذه الفنون، ومن قبيل ذلك تعريف (كندل برجر) القائل: بأن التنمية الاقتصادية تقتضي بجانب زيادة الناتج القومي، توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة، أو التي ينتظر إنشاؤها^(١). كما توضح بعض التعريفات أن التنمية هي: العملية التي تؤدي إلى تطوير المجتمع، عن طريق فنون انتاجية جديدة (...)^(٢)، وعرفها البعض بأنها: تتضمن إجراء تغييرات جذرية في فنون الإنتاج المستخدمة^(٣)، والتي ستحدث بطبيعة الحال تغييراً شاملـاً في أسـالـيبـ وـطـرـائـقـ الـإـنـتـاجـ، عنـ طـرـيقـ اـسـتـخـدـامـ التـكـنـوـلـوـجـياـ الحـدـيـثـةـ.

المطلب الثالث

شمولية التنمية للقطاعات الاقتصادية وتوازنها

يتجه بعض الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية، إلى أنها عملية تشمل جميع فروع وأجزاء النشاط الاقتصادي، ولا تقتصر على قطاع دون

(١)-محمد عجمة وآخرون، ص ٤٨، مرجع سابق.

(٢)-محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص ١٥.

(٣)-عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٠، ص ٤٦.

آخر، نظراً لكثره الارتباطات والعلاقات، المختلفة بين القطاعات الاقتصادية، بحيث يصبح من الصعب عزل قطاع منها عن الآخر، فهي لا تقتصر على مجال اقتصادي واحد كالزراعة وحدها أو الصناعة وحدها^(١). ومن الاقتصاديين من يعرف التنمية بأنها عملية مستمرة تتضمن تغييرات هيكلية كبيرة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، يعمل على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة^(٢)، وهذا يتفق مع التعريف الذي يرى أن التنمية الاقتصادية لا تعنى التصنيع وخلق صناعات جديدة فقط، وإنما تعمداتها إلى الزراعة والتجارة والخدمات كالنقل والمواصلات^(٣). وتشير بعض التعريفات أيضاً إلى أن التنمية الاقتصادية هي: مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تسبب زيادة انتاجية الاقتصاد ككل^(٤).

ومن المعروف أن أساليب واستراتيجيات التنمية الاقتصادية تباين في مدى تحقيقها لتوازن القطاعات الاقتصادية، فبينما تراعي بعض الدول هذه العملية من خلال تبني استراتيجية النمو المتوازن، يجنب البعض الآخر إلى عدم مراعاة توازن القطاعات، عن طريق الاهتمام بقطاع قائد كما تقضي بذلك نظرية النمو غير المتوازن، لكن ليس معنى ذلك أن الخلل في نمو القطاعات أمر مرغوب فيه، إذ النمو غير المتوازن هو مرحلة مؤقتة يلحق بها فيما بعد القطاعات التي لم تأخذ حظاً وافراً من النمو.

المطلب الرابع

التغيير البنياني

يتجه عدد من التعريفات إلى ربط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتغيير البنياني، وخاصة في الدول النامية، التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات، لاستكمال بناء هيكلها المعتمدة على الإنتاج الأولي، أي تبرز أهميته للدول النامية بصورة أكبر من الدول المتقدمة.

(١)-عليه حسين، ص ٩٧، مرجع سابق.

(٢)-كوزنتس، سيمون، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة: لجنة من الأكاديمية الجامعية دار الأفاق الجديدة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٧ . وانظر:

-محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٢٧ ، مرجع سابق.

(٣)-محمد عجيبة وآخرون، ص ٤٩ ، مرجع سابق.

(٤)-محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٢٧ ، مرجع سابق.

ومن الكتاب من يعرف التنمية بأنها: ذلك التغيير البنائي للمجتمع ببعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية، بهدف توفير الحياة الكريمة للأفراد^(١). ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية تستدعي تغييرات بنائية تعمل على تحسن معدل أداء الاقتصاد، وزيادة نسب النمو الاقتصادي^(٢).

- (١)- فائز الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص ١٠٨.
- (٢)- أحمد، خورشيد، التنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي، مقال ضمن كتاب قراءات في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٠٢، مرجع سابق.

المبحث الثاني

مفهوم وخصائص التنمية في الفكر الإسلامي

ثمة عناصر مشتركة بين مفهوم التنمية الإسلامية والتنمية الوضعية؛ فإذا كانت التنمية في الفكر الوضعي تنشد الزيادة المستمرة في الدخل الفردي، والاستخدام الأمثل للموارد، وشمولية عملية التنمية وتوازنها، والتغيير البنياني. فإن الإسلام يتلوّن ذلك وأكثر، وفق ضوابط شرعية محددة، ويتفوق على ذلك المفهوم في أمور عدّة، ككونها آتية من الترغيب الإلهي، وهي مسؤولية كل من الفرد والدولة، فضلاً عن محافظتها على البيئة، وحرصها الشديد على التوازن. وينفرد بمفاهيم خاصة ككون التنمية فريضة إسلامية، وتحتوي مفهوماً خاصاً، وتشتمل أكثر على الجدية والانضباط. وفيما يلي تحليل ذلك:

المطلب الأول

موقف الإسلام من المفاهيم الوضعية للتنمية

لإسلام موقف متميز من عناصر المفهوم الوضعي للتنمية، والتي سبق تناولها في المبحث السابق، وهو ما يتضح على الوجه التالي:

أولاً: الزيادة المستمرة في الدخل الفردي

يسعى الإسلام إلى تحقيق الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي؛ باعتباره المعيار المقبول لقياس مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية، فالغنى مطلوب ومحبب إلى النفس والشرع^(١)، وهو نعمة من الله، وحافز على طاعته، إذ المال فضل كما يتضح من قوله تعالى: * (وابتغوا من فضل الله... الآية)*^(٢)، وهو خير لقوله تعالى: * (إن ترك خيراً الوصية للوالدين... الآية)*^(٣). وقد امتن الله على رسوله بالغنى، فقال سبحانه: * (وَوَجَدَكُمْ عَاثِلًا غَائِنِي)*^(٤). والرسول صلى الله

(١) - ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١٢٣، مرجع سابق.

(٢) - سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠.

(٣) - سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٠.

(٤) - سورة الضحى، الآية رقم ٨.

عليه وسلم ندب إلى حب المال ومدح الغنى أو المال بقوله: * (نعم المال الصالح للعبد الصالح)^(١). وسئل الغنى لنفسه فقال صلى الله عليه وسلم: * (اللهم إني أسألك الهدى والتقوى والعفاف والغنى)^(٢). وفي المقابل فإن الفقر قد يكون عقوبة لقوله تعالى: * (فإذا قاتها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون... لا إية)^(٣). وهو ابتلاء لقوله تعالى: * (ولنيلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات... لا إية)^(٤). كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم استعاذه من الفقر بقوله: * (اللهم إني أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة... الحديث)^{(٥)(٦)}.

كل ذلك مع إعمال شرطين أساسين، الأول: أن يكون التمتع بذلك المستوى-مستوى الدخل-وذلك الرفاهية التي من الحلال وينفق في دائرة تصرفه. والثاني: أن المفهوم الوضعي يركز على الجانب المادي فقط، بينما يمتد في الإسلام ليشمل كافة الجوانب الروحية والعقدية والتربيوية، التي تعمل معا لإيجاد الإنسان السوي لمجتمعه وبعبارة أدق- فإن الإسلام يسعى إلى تحقيق ذلك المفهوم في ضوء الأولويات الإسلامية، والعدالة التوزيعية، لقوله تعالى: * (كي لا يكون الأولويات الإسلامية، والعدالة التوزيعية، باب الاستعاذه، حديث روى أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٩٠، صحيح البخاري، من الآية رقم ١٥٤٤، صحيح البخاري، المتن)، مرجع سابق.

- (١)-أخرجه القضاوي في مسند الشهاب، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مؤسسة الرسالة: بيروت، بدون رقم طبعة ١٤٠٥هـ، وقال المحقق: رواه أحمد في المسند، ج ٤، ص ٢٠٢، ٢٠٣ .
-والبخاري، في الأدب المفرد، ج ١، ص ١١٢، حديث رقم ٢٩٩ . وهو حديث صحيح.
-الحاكم، المستدرك، ج ٢، ص ٢ . وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجا، مرجع سابق.
- (٢)-مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٧٨، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر مالم يعمل، حديث رقم ٢٧٢١ ، مرجع سابق.
- (٣)-سورة النحل، من الآية رقم ١١٢ .
(٤)-سورة البقرة، من الآية رقم ١٥٥ .
(٥)-أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٩٠، كتاب الصلاة، باب الاستعاذه، حديث رقم ١٥٤٤ ، مرجع سابق.
- السيوطى، جلال الدين، سنن التصانى بشرح السيوطي، دار الشفاعة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٨، ص ٢٦٢، كتاب الاستعاذه، باب الاستعاذه من الفقر، وإسناده حسن. لننظر:
-الجزري، المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٥٦ ، مرجع سابق.
- (٦)-نحو أنه لا تعارض بين تحبيب الغنى، وبين النصوص التي تتحث على الرضا، والقناعة بما قسم الله، والمحاذير التي تکمن وراء الغنى والفقير، فليس معنى القناعة والرضا بما قسم الله، الرضا بالفقر والعيش في هوان؛ إنما هي دعوة لأن يرضي الإنسان بما لا يستطيع تغييره، مثل: افتقاد القدرات الجسمية والعقلية والنفسية المفضية إلى الغنى والقوة، أو الحرمان من الإرث. أما في غير ذلك فالطريق مفتوح، وحتى الإسلام على الكد والكدح والتتمتع بثمار العمل دائم وصدق الحق إذ يقول: (لقد خلقنا الإنسان في كبد)، سورة البلد، الآية ٧ . للاستزاده، لننظر:
-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١٢٥، مرجع سابق.

دولة بين الأغنياء منكم ١٠٠ الآية^(١). قوله صلى الله عليه وسلم:
(ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع)^(٢).
كانيا: الاستفهام الأمثل للموارد

تتضمن التنمية في بعدها الإسلامي هذا المفهوم؛ إذ نجد الكثير من الآيات توجه وتحث وتبين كيفية الاستفادة مما به الله في الكون من موارد الشروة عموماً. والنصوص في هذا المجال لا تقع تحت حصر، منها قوله سبحانه :*(ألم تروا أن الله سخلكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة)*^(٣)، قوله تعالى :*(ولقد مكنا لكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معيشة)*^(٤)، قوله جل شأنه :*(هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشو في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)*^(٥)، إلى غير ذلك من النصوص^(٦).

وفي صدد الاستخدام الأمثل للموارد، نجد الإسلام يحرض على عدم الإسراف، وعدم التفتيت في استخدامها، مع الأخذ في الحسبان حقوق الأجيال القادمة. وفي صدد ذلك يقول سبحانه :*(قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجاً على أن يجعل بيننا وبينهم سداً. قال ما مكنتي فيه ربى خير فاعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً. آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوي بين الصدفين قال انفحوا حتى إذا جعله ناراً قال آتوني أفرغ عليه قطران)*^(٧). وقد كان حرص عمر واضحاً على حق الأجيال القادمة عندما امتنع عن تقسيم أرض السواد.

وإذا كان المفهوم الوضعي يحتوي تحت هذا العنصر استخدام الفنون الإنتاجية، فإن المفهوم الإسلامي للتنمية يتضمن هذا المعنى أيضاً، ذلك أن الإتقان في العمل وتحسين الإنتاج مطلب شرعي، لقوله تعالى:

(١)-سورة الحشر، من الآية رقم ٧.

(٢)-البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، نشره قصي محب الدين: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ، ج ١، ص ٥٢٥ وقال أخرجه الطحاوي في الطهارة، والبيهقي في شعب الإيمان.

-الحاكم، المستدرك، ج ٤، ص ١٢٧، في كتاب البر والصلة، مرجع سابق، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقد جزم الألباني بصحته. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ج ١، ص ٢٢٩، حديث رقم ١٤٩.

(٣)-سورة لقمان، الآية رقم ٢٠.

(٤)-سورة الأعراف، من الآية رقم ١٠.

(٥)-سورة الملك، الآية رقم ١٥.

(٦)-في صدد التوجيه إلى موارد بعضها، انظر: ص ٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٧)-سورة الكهف، الآيات من ٩٤ إلى ٩٦.

وقوله صلى الله عليه وسلم: * (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَهْدَكُمْ عَمَلاً أَنْ يَتَقْنَهُ) ^(١). واتقان العمل يؤدي إلى كشف أسراره، والدرأة بآحواله، فيستطيع العمال عن طريق التفكير الدائم، والعمل المستمر إيجاد التقنية المناسبة لذلك العمل. فـ لا تقاد وتتوفر الموارد الرأسمالية بولادـ ان التقنية، لأنـه - أيـ الـ تقـانـ يتـطلـ اـتـبـاعـ أـدقـ الـأسـالـيبـ فـيـ الإـنـتـاجـ، وـتـطـوـيرـهاـ بـصـفـةـ مـسـتـمـرـةـ . وـقـولـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ: * (طـلـبـ الـعـلـمـ فـرـيـضـةـ عـلـىـ كـلـ مـسـلـمـ) ^(٢).

وإذا كان الإسلام يعتبر اكتشاف قوانين الكون من الحكمة التي هي ضالة المسلم يبحث عنها حتى عند غيره، فإن ذلك لا يعني أن يظل المسلمون معتمدين على التكنولوجيا المستوردة، فـاـلـإـسـلـامـ يـترـفـعـ بـأـفـرـادـهـ عـنـ ذـلـكـ وـيـرـيدـ لـهـ اـبـتـكـارـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـخـاصـةـ بـهـمـ،ـ وـالـتـيـ تـنـبـعـ مـنـ بـيـئـتـهـمـ وـظـرـوـفـهـمـ وـتـتوـافـقـ مـعـ مـجـتمـعـاتـهـمـ،ـ لـقـوـلـ الرـسـوـلـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ: * (لـاـ يـكـنـ أـهـدـكـ إـمـعـةـ..ـالـحـدـيـثـ) ^(٣)،ـ وـقـدـ وـرـدـ أـنـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ (رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ)ـ دـخـلـ السـوـقـ فـيـ خـلـافـتـهـ،ـ فـلـمـ يـرـفـيـهـ ثـيـ الـغـالـبـ إـلـاـ النـبـطـ،ـ فـاغـتـمـ لـذـلـكـ فـلـمـ أـنـ اـجـتـمـعـ النـاسـ أـخـبـرـهـ بـذـلـكـ وـعـذـلـهـمـ فـيـ تـرـكـ السـوـقـ.ـ فـقـالـواـ:ـ إـنـ اللـهـ أـغـنـانـاـ عـنـ السـوـقـ بـمـاـ فـتـحـ بـهـ عـلـيـنـاـ.ـ فـقـالـ:ـ (وـالـلـهـ لـئـنـ فـعـلـتـمـ لـيـحـتـاجـ رـجـالـهـمـ،ـ وـنـسـاءـهـمـ إـلـىـ نـسـائـهـمـ) ^(٤)،ـ وـلـكـنـ عـلـىـ الـمـدـىـ الـقـصـيرـ لـيـسـ ثـمـةـ مـانـعـ شـرـعيـ مـنـ اـلـانـفـتـاحـ عـلـىـ الـعـالـمـ وـاستـيرـادـ مـنـتـجـاتـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ،ـ بـشـرـطـ عـدـمـ الـوـقـوعـ فـيـ أيـ نـسـوـعـ مـنـ أـنـوـاعـ التـبـعـيـةـ،ـ

(١)-سبق توثيقه ص ٢٣ من هذه الرسالة.

(٢)-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٥٦، كتاب العلم، باب فضل العلماء، حديث رقم ١٦٦٥، مرجع سابق. وقد جزم الـلـبـانـيـ بصحتـهـ. اـنـظـرـ:

- صحيح سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٤، كتاب العلم، باب فضل العلماء والبحث على طلب

العلم، حديث رقم ١٨٣، مرجع سابق.

(٣)-الترمذني، سنن الترمذني، ج ٣، ص ٢٤٦، كتاب البر والصلة، باب ماجاء في الإحسان

والعفو، حديث رقم ٢٠٧٤، مرجع سابق.

(٤)-الكتاني، عبد الحفيظ، التراخيص الإدارية، دار الكتاب العربي: بيروت، بدون رقم

طبعة أو تاريخ، ج ٢، ص ٢٠.

كالتا: شمولية التنمية للقطاعات الاقتصادية وتوارزها.

للشمول أبعاد أوسع في مفهوم التنمية الإسلامية؛ إذ يتضمن المظاهر الخلقية والروحية والمادية في آن واحد، فلا يعرف الفصل بين ما هو مادي وبين ما هو روحبي، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو آخروي، فكل النشاطات التي يباشرها الإنسان هي أعمال روحية وأخروية، طالما كانت مشروعة، وكانقصد بها وجه الله تعالى. فالعمل في الإسلام بمفهومه العام عبادة وهي من أفضل ضروب العبادة، لدرجة أن الله سبحانه قدّمها على الجهاد في سبيله، في قوله تعالى: * (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله الآية) ^(٤). ولقوله صلى الله عليه وسلم: * (الساعي على الارملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ... الحديث) ^(٥).

وهي شاملة أيضاً؛ لأنها تقتضي أن تتضمن عملية التنمية كافة الاحتياجات البشرية، اقتصادية كانت أم اجتماعية؛ إذ تشمل المأكل والملبس والمسكن والتعليم والنقل والتطبيب والترفيه في إطار التعاليم الإسلامية. بل يجب ألا يتوقف مفهوم التنمية على إشباع الضروريات فقط، بل يشمل الحاجيات والتحسينيات، حتى يصل المجتمع الإسلامي إلى الرفاهية التي ينشدها له الإسلام ^(٦).

(١) سورة آل عمران، من الآية رقم ٢٨ .

(٢) سورة الممتحنة، من الآية رقم ١.

(٣) سورة آل عمران، من الآية رقم ١١٨ .

(٤) سورة العزمل، من الآية رقم ٤٠ .

(٤) سورة المزمل، من الآية رقم ١٠. (٥) البخاري بحاشية السندي، ج ٤، ص ٥٢، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، مرجع سابق.

-مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٨، ص ١٤١، كتاب الزهد، باب فضل الإحسان على

(٢) -محمد شهق الفتحي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبات عكاظ: جدة، الأرملة، مرجع سابق.

(١) - محمد سوئي المتجري، المتتبّع والمتّبع في المقدمة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص ١٠٠.

ولعل هذا يتضح من دعوة الإسلام إلى العناية بكل القطاعات الاقتصادية ، من زراعة وصناعة وتجارة . ففي فضل الزراعة نجد حث الرسول صلى الله عليه وسلم عليها بقوله : * (ما من مسلم يغرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ، فلما كله طير أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة)^(١) . وفي فضل الصناعة نجد التوجيه إلى كافة الصناعات المختلفة بنص القرآن ، الذي يزخر بكثير من الآيات ، التي تشير إلى الصناعات المختلفة ، ومنها قوله سبحانه في مجال الصناعات المعدنية والتوجيه لها : * (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس...) الآية^(٢) . وقوله تعالى : * (ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود)^(٣) . وفي صناعة الأسلحة ، يقول تعالى : * (وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسراويل تقيكم من بأسكم ...) الآية^(٤) . وقوله تعالى : * (وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصّنك بأسكم ...) الآية^(٥) . وفي مجال صناعة النسيج والملابس يقول تعالى : * (ومن أصواتها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين)^(٦) . وفي مجال الصناعات الجلدية يقول تعالى : * (وجعل لكم من جلود الانعام بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ...) الآية^(٧) . وفي مجال صناعات السفن يقول تعالى : * (واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ...) الآية^(٨) . وفي مجال الصناعات الزراعية يقول سبحانه : * (ومن ثمرات النخيل والأنهار تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ...) الآية^(٩) . فالآيات السابقة عميقة الدلالة على أهمية الشمول في قطاع الصناعة وفي كل فرع من فروعه شأن بقية القطاعات الأخرى ، بل أن بعض الفقهاء قد تعلم الصناعة فرضاً على الكفاية ، إذا لم يقم به أحد وقع الإثم على المجموع^(١٠) . وفي مجال التجارة تطالعنا مجموعة من النصوص القرآنية ، منها قوله

(١)-البخاري بحاشية السندي، ج ٢، ص ٤٥، كتاب الوكالة، باب فضل الفرس والزرع، مرجع سابق - مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٨٩، كتاب المساقاة، باب فضل الفرس والزرع، حديث رقم ١٥٥٣، مرجع سابق.

(٢)-سورة الحديد، من الآية رقم ٢٥ .

(٣)-سورة فاطر، من الآية رقم ٢٧ .

(٤)-سورة النحل، من الآية رقم ٨١ .

(٥)-سورة الأنبياء، من الآية رقم ٨٠ .

(٦)-سورة النحل، من الآية رقم ٨٠ .

(٧)-سورة النحل، من الآية رقم ٨٠ .

(٨)-سورة هود، من الآية رقم ٣٧ .

(٩)-سورة النحل، من الآية رقم ٦٧ .

(١٠)-الغزالى، إحياء علوم الدين، ج ١، ص ١٦، مرجع سابق.

تعالى: * (وَأَحْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحْرَمَ الرِّبَا... الْآيَة)*^(١). وقوله سبحانه: * (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ... الْآيَة)*^(٢). وقوله جل وعلا: * (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تِرَاضٍ مِّنْكُمْ... الْآيَة)*^(٣). ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: * (عَلَيْكُمْ بِالتجَارَةِ فَإِنْ فِيهَا تِسْعَةً أَعْشَارَ الرِّزْقِ)*^(٤).

وهكذا نجد أن السمة الغالبة للنظرية الإسلامية هي التوازن في كافة الأمور، حتى في الجانب الروحي، فهو دين الوسطية والاعتدال لقوله تعالى: * (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطًا... الْآيَة)*^(٥). وهو أيضا ينبع ذكر الوان التطرف حتى في مجال العبادة^(٦). وفي الجانب الاجتماعي يسعى إلى تحقيق التوازن والعدالة، وتساوي الفرص بين كافة الأفراد داخل المجتمع؛ إذ شرع لذلك الزكاة والصدقة، والقربات المالية الأخرى، وحرم الإسراف، وحث على تحسين معيشة الأفراد ذوي الدخول المنخفضة، حتى تقارب المستويات^(٧). وفي جماع ذلك يقول سبحانه: * (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ... الْآيَة)*^(٨). ويقول تعالى: * (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ)*^(٩). ويقول جل وعلا: * (إِنْ خَيْرُ مَنْ اسْتَأْجَرَتِ الْقُوَى الْأَمِينِ)*^(١٠). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشْبَعُ وَجَارَهُ جَائِعًا)*^(١١). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (مَا آمَنَ بِي مِنْ بَاتِ شَبَّانَ وَجَارَهُ جَائِعًا إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ)*^(١٢).

أما بخصوص توازن التنمية، فنجد أن الإسلام يشجع على ذلك، بلا نص يقطع بتفضيل قطاع على قطاع آخر لكثره العلاقات والتشابكات بين

(١)-سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٥ .

(٢)-سورة المزمل، من الآية رقم ٢٠ .

(٣)-سورة النساء، من الآية رقم ٢٩ .

(٤)-قال الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء، ج ٢، ص ٦٤، أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث ، ورجاه ثقات.

(٥)-سورة البقرة، من الآية رقم ١٤٣ .

(٦)-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ٤٥، مرجع سابق.

(٧)-محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار المعارف للمطبوعات: بيروت، الطبعة الرابعة عشرة ، ١٤٠١ هـ، ص ٧٠٩ .

(٨)-سورة الحشر، من الآية رقم ٧ .

(٩)-سورة المعارج، الآياتان رقم ٢٥، ٢٤ .

(١٠)-سورة القصص، من الآية رقم ٢٦ .

(١١)-سبق تخريجه م٧٥ ، من هذه الرسالة.

(١٢)-السيوطى، الجامع الصغير، ج ٢، ص ٤٧٨، حديث رقم ٧٧٧، وقال حديث حسن، وجزم الالبانى بصحته، فى صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج ٥، ص ١١٦، حديث رقم ٥٣٨١.

وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ١، ص ٢٢٩، حديث رقم ١٤٩، مراجع سابقة.

القطاعات، وفي صدد ذلك يرى الإمام القسطلاني في شرحه للبخاري ما نصه : (المسألة تختلف باختلاف الأحوال، فحيث احتج إلى الاقوات أكثر من الحالات الزراعية والغذائية - تكون الزراعة أفضل، وحيث احتج إلى المتجر لانقطاع الطريق تكون التجارة أفضل، وحيث احتج إلى الصنائع تكون هذه أفضل) ^(١)، وبمثل هذا قال العيني ^(٢). وعليه فلا يجب أن يهمل قطاع على حساب الآخر بل لا بد من الاهتمام بالقطاع الذي تقل معروضاته بصورة أكبر من ذلك الذي تتوفّر منتجاته (معروضاته) ^(٣). وكذلك الحال في كافة الأقاليم والأماكن لتحقيق التوازن المكاني. فالمسلمون إخوة في كل مكان، لقوله تعالى : * (إنما المؤمنون إخوة... لا ية) ^(٤). فضلاً عن أن الدولة ملتزمة نيابة عن المجتمع ومسئوليّتها كاملة عن كل مواطن في الدولة أيا كان مركزه أو ديانته أو عمله، لقوله تعالى : * (وإذا حكمتم بين الناس أن تحکمو بالعدل... لا ية) ^(٥). وهي مسؤولة عن كافة أقاليم ومناطق الدولة، لقوله صلى الله عليه وسلم : * (كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته، فما لا يُمِرُّ الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته ... الحديث) ^(٦). ولقول عمر (رضي الله عنه) : (لومات شاة على شاطئ الفرات ضائعة لظننت أن الله سألي عنها يوم القيمة)، وقوله : (لو أن عناقا ذهب بطف (شاطئ) الفرات لأخذ بها عمر يوم القيمة) ^(٧). فقوله هذا يؤكّد وجوب العناية بكلّة أقاليم الدولة، ريفها وحضرها، وكبيرها وصغيرها. ولما ذكره الماوردي بقوله : (إن على ولی الأمر عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها) ^(٨).

(١)- القسطلاني، أحمد بن علي، إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، دار الفكر: بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٢٢م، ج ٤، ص ١٧١.

(٢)- العيني، بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ١٥٥، ص ١٢، وقد أوردناه في بيان معنى حديث : (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً... الحديث).

(٣)- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٢، مرجع سابق.

(٤)- سورة الحجورات، من الآية رقم ١٠.

(٥)- سورة النساء، من الآية رقم ٥٨.

(٦)- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٩، ص ٧٧، كتاب الأحكام، باب قوله تعالى : * (وأطِيعُوا الله وأطِيعُوا الرَّسُول...)*.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٩، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، حديث رقم ١٨٢٩، مرجع سابق.

(٧)- ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب، ص ١٦١، مرجع سابق.

(٨)- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، تحقيق: مصطفى السقا، دار الفكر: بيروت، بدون تاريخ، الطبعة الثالثة، ص ١٣٩.

حاصل الأمر أن القيام بعملية التنمية في الإسلام، يستند إلى فرض الكفايات، ويتحذ من الأولويات الإسلامية إطارا له، على أساس التوازن -عامة- وفي كافة القطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى القطاع العام والقطاع الخاص، وانتاجياني القطاعات السلعية والخدمية، وسلعيانا في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وصناعيا في الصناعات الثقيلة والخفيفة، وأقلانيا في كافة المناطق. وفي ضوء خطة اقتصادية متراقبة ومتناسبة، من حيث الغايات والأهداف والوسائل، وواقعية من حيث الإمكانيات المتاحة، والقدرة على التنفيذ^(١).

رابعا: التغيير البنياني

يدعم الإسلام مفهوم التغيير البنياني، بيد أنه تغيير يختلف عما يتبناه الفكر الوضعي، الذي أهتم بالجانب المادي فقط، فالإسلام يحبذ ولكلة الدول الإسلامية تطويرا مستمرا، في الهياكل الاقتصادية الإسلامية، ومزيدا من القوة الإيمانية والاجتماعية والسياسية، وإذا كانت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في العالم الإسلامي المعاصر، تعاني من خلل وتخلف وابتعاد عن شريعة الله، فإن مفهوم التغيير البنياني الإسلامي، يشمل إصلاح ذلك كله، فالهيكل الاقتصادي المقتصر على القطاع الأولي والمحصول الواحد، تستلزم تغييرا نحو التنوع وتكامل القطاعات واستكمالها، والاهتمام بالقطاعات الرائدة المقوية للجهاز الإنتاجي. وإذا كانت الهياكل الاجتماعية تتسم بالسلبية والتواكل، فإن التغيير البنياني الإسلامي يعني بالنسبة لها، مزيدا من الإيجابية والأخذ بالأسباب. وإذا كان البناء الروحي قد شابه الضعف، فإن التغيير البنياني الإسلامي يعني أيضا تقوية الجانب الإيماني والعقائدي. وصدق الرسول الكريم إذ يقول: * (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف... الحديث)*^(٢). والتغيير البنياني يشمل كل ما تضمنه هذا الحديث من قوة.

وهكذا يصبح التغيير البنياني الإسلامي، وتم معه العودة الصحيحة

(١)- عبد الحميد الغزالى، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دارالوفا للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ص ٧٦.

(٢)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ٢٠٥٢، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، حديث رقم ٢٦٤، مرجع سابق.

إلى تطبيق منهج الله في الحياة، فذلك ضمان أكيد لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير الحياة الكريمة. وصدق الحق سبحانه إذ يقول:
(وَلَوْا اسْتَقَامُوا عَلَى الظِّرِيقَةِ لَا سَقَيْنَاهُمْ ماءً غَدْقاً)(١).

الطالب الثاني

مقابلة بين المفهوم الإسلامي للتنمية ومفهومها الوضعي

يتتفوق المفهوم الإسلامي في التنمية والإعمار، على المفهوم الوضعي، لهذا الإصطلاح، ويتجلى ذلك من استعراض أبرز وجوه هذا التفوق، والتي تتضح من النقاط التالية^(٢):

ولا : إن واقع التنمية في الإسلام ، لا يتأتى فقط من مواجهة المشكلة الاقتصادية ، شأن النظم الوضعية ، ولكنه يتتأتى أيضاً من القوة الإيمانية ، ومن الترغيب الشرعي ، الذي يonus على هذه المواجهة ويقرن العطاء الدنيوي بالعطاء الآخروي الأكثر سخاء . إذ يقول الله تعالى : * (هو أنشئكم من الأرض واستعمركم فيها .. الآية) ^(٣) . ويقول سبحانه : * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله .. الآية) ^(٤) . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : * (طلب الحلال واجب على كل مسلم) ^(٥) . ويقول صلى الله عليه وسلم : * (طلب الحلال فريضة بعد الفريضة) ^(٦) . ولقوله أيضاً : * (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله .. الحديث) ^(٧) .

من أجل ذلك ولبعد الشقة بين التنمية في المنهج الإسلامي والتنمية الوضعية، فإن المدخل الطبيعي لمفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، ينطلق من عدد من الأسس على رأسها وحدانية الله

(١) سورة الجن، الآية رقم ١٦ .
 (٢) انظر: علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربي:
 القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص ٢٦٧ .

-محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٣٧، مرجع سابق.

-سورة هود، من الآية رقم ٦١ -

سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠

(٥) -الديلمي، مستند الفردوس بـمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد بسيوني زغلول: دار البارز، مكة المكرمة، بدون رقم طبعة ،١٤٠٦هـ، ج ٢، ص ٤٤٠، حدث رقم ٣٩١٤، وقال المحقق: نسخة الطراز الرابع لطبعه الأصلي، واستناده حسن.

(٦)-المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير، ج٤، ص٢٧٠، مرجع سابق. وقال: أخرجه رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن.

(١) المتناوي، سعيد بن طرورو، يرشد إلى الحديث ضعيف ولكن له شواهد، الطبراني عن ابن مسعود والحديث ضعيف ولكن له شواهد.

-سبق تخریجه ، ص ٥٩ من هذه الرسالة .

• 10 735 87 111

وحاكميته، والذي يحكم علاقة الإنسان بخالقه والمتمثلة في عبادته والخضوع له وفعل الخيرات، ثم علاقة الإنسان أخيه الإنسان، القائمة على التعاون على البر والتقوى.

ثانياً: مفهوم التنمية في الإسلام يجعلها مسؤولية كل من الفرد والدولة، يعهد كل منهما دور الآخر ويقويه. بخلاف الاقتصاديات الوضعية، التي يركز بعضها على الفرد كهدف ووسيلة للتنمية كما هو شأن الرأسمالية، أو على المجتمع كما هو شأن الاشتراكية. ويقول سبحانه الرأسمالية، أو على المجتمع كما هو شأن الاشتراكية. ويقول سبحانه في هذا الصدد: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية)*^(١). ويقول تعالى: * (ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فـيـمـيلـون عـلـيـكـم مـيـلـة وـاـحـدـة... الآية)*^(٢). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته فـالـأـمـيـر الـذـي عـلـى النـاس رـاع وـهـو مـسـؤـل عـن رـعيـتـه... الحديث)*^(٣). كما يقول أيضاً: * (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية... الحديث)*^(٤). وليس دليلاً يبلغ على أن التنمية مسؤولية كل من الفرد والدولة من حديث الانصاري الذي جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فـسـأـلـه عـمـا يـمـلـكـ، وـطـلـبـ مـنـه إـحـضـارـهـ، ثـمـ باـعـهـ لـهـ وـجـهـهـ أـنـ يـشـتـريـ بـبـعـضـهـ طـعـامـاـ وـبـبـعـضـهـ آـلـةـ، ثـمـ عـاـوـنـهـ وـلـيـ الـأـمـرـ يـشـدـ عـودـ فـيـهـ، وـوـضـعـ لـهـ خـطـةـ مـدـتـهـ خـمـسـةـ عـشـرـ يـوـمـاـ، وـوـجـهـ إـلـى الـاحـتـطـابـ، فـنـجـحـتـ الـخـطـةـ وـكـسـبـ الـأـنـصـارـيـ)*^(٥).

ثالثاً: يقوم المفهوم الإسلامي للتنمية على التوازن في جميع المجالات، بناء على العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفراده، بكل الوسائل الكفيلة بذلك، من زكاة وحض على الصدقات والقربات الأخرى، لقوله سبحانه: * (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذل القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم... الآية)*^(٦). ولقوله

(١) سورة المائدة، من الآية رقم ٢ .

(٢) سورة النساء، من الآية رقم ١٠٢ .

(٣) سبق تخرجه من ٦٧ من هذه الرسالة.

(٤) البخاري، صحيح البخاري، ج ٩، ص ٧٨، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم يكن معصية، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٦٩، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأئمـاءـ فيـ غيرـ مـعـصـيـةـ، حـدـيـثـ رقمـ ١٨٣٩ـ، وـالـلـفـظـ لـهـ، مـرـجـعـ سـابـقـ.

(٥) تجد نص الحديث كاملاً في سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٩٤-٢٩٢، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، حديث رقم ١٦٤١، مرجع سابق.

(٦) سورة النساء، من الآية رقم ٣٦ .

صلى الله عليه وسلم : * (مثُل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكت منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر) ^(١). وهذه نقطة أخرى تبرز تفوق المفهوم الإسلامي، على المفهوم الوضعي للتنمية، الذي يفتقد طبيعة التوازن وحقيقة العدالة.

رابعاً : يتتفوق الإسلام بحرصه الشديد على البيئة وصيانتها وتحقيق التوازن فيها، ويعتبر ذلك واجب دينياً وشخصياً يجب على كل فرد أن يلتزم به، بموجب مسؤوليته الفردية عن رعاية نفسه ومجتمعه، وتجاه ربها . وهو واجب اجتماعي يقوم به ولاة الأمور، وكافة المؤسسات المسئولية عن ذلك ^(٢) . قوله تعالى: * (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها لآية) ^(٣) . ولقوله سبحانه: * (والله لا يحب الفساد) ^(٤) . ولولي الأمر التدخل لتحقيق ذلك التوازن، بناء على القواعد الفقهية المنبثقة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم * (لا ضرر ولا ضرار) ^(٥) .

أما مفهوم التنمية الوضعية وزيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، فقد أدى في بعض الدول وبدرجات متفاوتة إلى تلوث البيئة بشكل يضر بالإنسان، ويهدد حياته بالخطر، ونتج عن ذلك الكثير من الأمراض والأوبئة من جراء التلوث الإشعاعي، والتلوث الصوتي -الضوضاء-، وعن طريق إهدار الكثير من معطيات البيئة، وعدم المحافظة عليها مما أدى إلى الاختلال في التوازن البيئي. مثال ذلك التصريف في مصبات الانهار والبحار، مما يعني القضاء على الشروط الموجدة في الانهار والبحار، وعلى رأسها الثروة السمكية، وهي أمور نسمع عنها كثيراً هذه الأيام خاصة خلال المؤتمرات الساعية إلى حماية البيئة من التلوث.

المطلب الثالث

خصوصية المفهوم الإسلامي للتنمية

انتهينا فيما سبق إلى أن هناك عناصر مشتركة بين مفهوم

التنمية الإسلامية ومفهوم التنمية الوضعية، ثم اتضح لنا تفوق المفهوم

(١)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٩٩، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاونهم وتعاضدهم، حديث رقم ٢٥٨٣ . مرجع سابق.

(٢)- بكر باقادر وآخرون، دراسة أساسية عن حماية البيئة في الإسلام، مصلحة الرصد وحماية البيئة السعودية والاتحاد الدولي لصون البيئة (نشرة مشتركة)، ١٤٠٣، ٥، ص ١٦ .

(٣)- سورة الأعراف، من الآية رقم ٨٥ .

(٤)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٠٥ .

(٥)- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٧٥٧، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم ٢٣٤٠، مرجع سابق، وقد جزم الألباني بصحته. انظر:

- صحيح سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٣٩، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم ١٨٩٥ ، مرجع سابق.

الإسلامي للتنمية في عدة أمور، حتى نستطيع من خلال هذا المطلب إبراز خصوصية المفهوم الإسلامي في هذا المجال.

فلا نجانب الصواب إذا قلنا إن الفقهاء المسلمين من أوائل من عالج قضايا التنمية الاقتصادية فقد عالجها القاضي أبو يوسف ضمن كتاب الخراج، وكذلك فعل الدلنجي^(١). في الفلاكة والمفلكون، كما تضمنت مقدمة ابن خلدون تحطيلاً لقضايا التنمية^(٢). على أن المتتبع لكتابات هؤلاء الرواد وغيرهم - من الكتاب المسلمين - يستطيع أن يستخلص من أفكارهم، أن التنمية في الإسلام تتفرد بالمفاهيم والخصائص التالية:

أولاً: التنمية فريضة إسلامية

وقد سبق أن دللتنا على ذلك من الكتاب، والسنة، ومن الآثار. ونلخصه من الكتاب في قوله تعالى: * (هو أنشئكم من الأرض واستعمركم فيها.. الآية)*^(٣). قوله سبحانه: * (هو الذي جعل لكم الأرض ذرولا فامشو في مناكبها، وكلوا من رزقه وإليه النشور)*^(٤). قوله جل وعلا: * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض، وابتغوا من فضل الله... الآية)*^(٥). إذ تشير هذه الآيات البينات، إلى أن الله تعالى ابتدأ خلق الإنسان من الأرض واستعمره فيها؛ أي جعله عامرها وساكنها وطلب منه عمارتها واستغلالها بكل الوسائل والطرق المشروعة، والطلب المطلق من الله تعالى يدل على الوجوب^(٦).

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: *(طلب الحلال واجب على كل مسلم)*^(٧). إذ يفهم من هذا الحديث، أن تنمية الدخل والتحفيظ لكيفية الحصول عليه من المصادر المباحة شرعاً فريضة على كل مسلم.

= وفي إدوات الغليل، ج ٣، ص ٤٠٨، حديث رقم ٨٩٦ .

- ابن حنبل، أحمد، المسند، المكتب الإسلامي، بيروت: الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، ج ٥، ص ٣٧٢ .
(١) - هو أحمد بن علي بن عبد الله بن شهاب الدلنجي (٧٧٠-٨٣٨هـ)، فاضل مصرى له اشتغال بالفلسفة، حكم بإرافقة دمه لزندقته، نسبته إلى دلجة بصعيد مصر، تعلم في البلاد المصرية، وانتشر بدمشق، وكان منتقلاً للناس كثيراً لاستهزاء بهم، توفي بالقاهرة، له كتب منها الفلاكة والمفلكون، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، والجمع بين التوسط للأذاعي والخادم للزركشي مع زوايد في مجلدين. انظر:

- الزركلي، الإعلام، ج ١، ص ١٧٧، مرجع سابق. وللاستزادة: انظر:

- الضوء اللامع، ج ٢، ص ٢٧ .

- هدية العارفين، ج ١، ص ٢٤ .

(٢) - محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص ٩٦، مرجع سابق.
- عبد الرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي، (عرض وتقدير)، جامعة الاسكندرية: مجلة كلية التجارة، العدد الثاني، السنة الخامسة عشرة، ١٩٧٨م.

(٣) - سورة هود، من الآية رقم ٦١ .

(٤) - سورة الملك، الآية رقم ١٥ .

(٥) - سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠ .

(٦) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٤، ص ٥٦، مرجع سابق. وانظر:

- سيد قطب، في ظلال القرآن، ج ٤، ص ١٩١، مرجع سابق.

(٧) - سبق تحريرجه، ص ٦٤ من هذه الرسالة.

ومن الآثار، ماروا صاحب الاكتساب أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد، ويقول: (لأن أموت بين شعبي وحلي أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله، أحب إلى من أقتل مجاهدا في سبيل الله؛ لأن الله تعالى قد الم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، على المجاهدين^(١) بقوله سبحانه: * (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، وآخرون يقاتلون في سبيل الله... الآية)^(٢).

وهذا حقيقة أنها فريضة إسلامية ليست عملا اختياريا، ولا تتوقف فقط على الظروف أو الدوافع الوطنية، بل أنها ضرورة وفريضة إسلامية^(٣).

ثانياً: التنمية في الإسلام ذات مفهوم خاص

ذلك لأن إنتاج السلع والخدمات محدد بتلك التي تقع في دائرة الحلال فقط. وأن لا يترتب على عملية التخطيط والتنمية إلحاق أضرار بآي طرف من أطراف التعامل، ولا بد من مد يد العون للدول الإسلامية، ول كافة المسلمين، عملاً بقوله تعالى: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعذوان.. الآية)^(٤). وهذا ما يفتقد المفهوم الوضعي إلى حد كبير. وإذا كانت التنمية في مفهومها الوضعي تسعى إلى تحقيق الشمول والتوازن - إلى حدما - فإن اتساع مفهوم العمارة يجب ذلك؛ إذ أن العمارة تشمل التنمية الاقتصادية بالمفهوم المعاصر وزيادة. فتشمل بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية جميع الأبعاد الأخرى، والتي لا تقل أهمية عن الجانب المادي، فالطلب في قوله تعالى: * (واستعمركم فيها الآية)^(٥). يقتضي عمارة الدنيا بالعمل الصالح، والعبادة الحقة، والاستعداد لآخرة، عمارة تشمل النواحي الأخلاقية والسلوكية للفرد داخل المجتمع، عمارة تشتمل الجوانب الاجتماعية في علاقة الإنسان أخيه الإنسان داخل المجتمع الإسلامي - أياً - الذي يقوم على العدالة

(١)- الإمام الشيابي، الاكتساب تحقيق: سهيل زكار بدون ناشر، الطبعة الأولى، ٤٠٥، ص ٢٣٠.

(٢)- سورة المزمل، من الآية رقم ٢٠.

(٣)- شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص ٩٠، ٩٧.

(٤)- سورة المائدة، من الآية رقم ٢.

(٥)- سورة هود، من الآية رقم ٦١.

والتكافل والترابط، لقوله تعالى: * (والذين في أموالهم حق معلوم، للسائل والمحروم) ^(١). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه فيما بينهم في إماء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم) ^(٢). عمارة تشمل الجوانب السياسية والإدارية في علاقة الحاكم بالمحكوم، والرئيس بالمرؤوس، والرعاية بعضها ببعض لقوله تعالى: * (إن الله يأمر بالعدل والإحسان.. الآية) ^(٣). في شأن الحكام، وتقوله تعالى: * (وأمرهم شوري بينهم... الآية) ^(٤). في شأن الحكام والرعاية، وهي -أي العمارة- بقدر ما فيها من شمول تحرص على التوازن وتحث عليه كما سبق وأن بينا ^(٥).

ولا يقف مفهوم العمارة عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أمراً إنسان بالمشي والسعى والكد والكبح، والبحث عن الموارد واستكشافها، في مناكب الأرض المختلفة لتحصيل الرزق، فكان العلاقة طردية بين السعي وبين تحقيق التنمية وزيادة معدلات نموها، فعن طريق السعي والكد والتفكير والخطيط السليم، تُنتج الموارد وتُستغل الشروءة إستغلاً لاً مثل يسد حاجة الأفراد والدولة إلى السلع والخدمات، أو بعضاً منها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلث، فطلب الإعمار والتنمية، وطلب الانتشار في أرجاء الأرض أوامر اقتصادية آلية من لدن عليم خبير تتعلق بالإنتاج والخطيط والتنمية في الإسلام وتوضح الارتباط العضوي بين تحقق التنمية الاقتصادية، وبين التعمير والكد والكبح والسعى، والأخذ بالأسباب المؤصلة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي أو مزيد منه.

ثالثاً: أنها تنمية إسلامية عقائدية

إن التنمية الاقتصادية في الإسلام تنبع في الأساس من الكتاب والسنة، وترتبط بهما ارتباطاً وثيقاً، وبناء عليه يرى بعض الاقتصاديين ^(٦)، إمكانية إرساء المفهوم الإسلامي للتنمية على هدي

(١)-سورة المعارج، الآياتين رقم ٢٤، ٢٥ .

(٢)-مسلم، صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٩٤٤، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم، حديث رقم ٢٥٠٠، مرجع سابق.

(٣)-سورة النحل، من الآية رقم ٩٠ .

(٤)-سورة الشورى، من الآية رقم ٣٨ .

(٥)-انظر: ص ٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٦)-عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، ص ٨، وما بعدها، =

من بعض آيات القرآن الكريم، على أساس أن التنمية مرتبطة في الأساس بتقوى الله والاستغفار، أي أن الرزق الوفير وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بالعودة إلى منهج الله واتباع تعاليمه والاستغفار من مخالفته كتجديد لعهد المسلم ودليل على هذه العودة، وهو ما يتضح من الآيات القرآنية التالية:

الآلية الأولى: يقول سبحانه وتعالى: * (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات و يجعل لكم أنهارا) ^(١). يتجه كثير من المفسرين ^(٢) في تفسير الآيات السابقة، إلى أن الاستغفار والطاعة سبب في أن الله تعالى يرسل السماء متتابعة بالامطار فتحيا الزروع والضروع، وتكثر الجنات من طيبات الحياة، وتتفجر الأرض أنهارا، وتلك من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية عموما، زراعية كانت أم صناعية أم غير ذلك، وهذا ما يتأكد مرة أخرى من قوله تعالى: * (وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متعاعدا حسنا إلى أجل مسمى، ويؤت كل ذي فضل فضله .. الآية) ^(٣). وبناء على ماسبق، فإن هذه القاعدة قاعدة صحيحة، فما من أمة قام فيها شرع الله واتجهت اتجاهها حقيقة لله، بالعمل الصالح، والاستغفار المبني على خشية الله، فحققت العدل والأمن للناس جميعا، إلا فاضت فيها الخيرات ومكنت الله لها في الأرض، واستخلفها فيها بالعمران وبالصلاح سواء ^(٤).

الآلية الثانية: يقول سبحانه: * (ولوأن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون) ^(٥). أي لو آمنت قلوبهم بالله تعالى، وبما جاء به الرسل وصدقوا به واتبعوه، واتقوا الله لأنزل عليهم الامطار-بركات السماء-، ونبات الأرض-بركات الأرض- ولكنهم كذبوا فعاقبهم تعالى بالهلاك

= مرجع سابق. وانظر:

- يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دارالوفا للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، ص ١٤٢.

(١)- سورة نوح، الآيات من رقم ١٠ إلى ١٢.

(٢)- القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج ١٨، ص ٣٠٢، مرجع سابق.

- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٤، ص ٤٤٥، مرجع سابق.

(٣)- سورة هود، من الآية رقم ٣.

(٤)- سيد قطب، في ظلال القرآن، ج ٦، ص ٣٧١٣، مرجع سابق.

(٥)- سورة الأعراف، الآية رقم ٩٦.

والدمار وسوء الحال^(١).

الآلية الثالثة: يقول سبحانه :*(وَالْبَلْدُ الطَّيِّبُ يُخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ، وَالَّذِي خَبَثَ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكَداً، كَذَلِكَ نَصْرَفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ)*^(٢). توضح هذه الآية أن الخيرات الزراعية ، وكثرة الإنتاج الزراعي ، هي فضل من الله تعالى يؤتى به عباده الصالحين الطائعين ، فيخرج من الأرض لهم سهلاً ميسراً ، ويحرم منه الخارجين عن طاعته ، فتحتاج أراضيهم إلى مزيد من الاستصلاح ، والتكليف الإضافية والمشقة ببذل الجهد الزائد ، والعمل الوافر واستخدام المخربات الزراعية^(٣).

الآلية الرابعة: يقول تعالى :*(وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرِيرَةً كَانَتْ آمِنَةً مَطْعَمَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغْدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنَّمِعَ اللَّهَ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخُوفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)*^(٤). أي أنهم كانوا في بحبوحة من النعيم والأمن على نفوسهم وأموالهم ودعة من العيش ، تجربى إليهم الشمرات والأرزاق براً وبحراً من كل مكان ، ولكنهم كفروا بذلك النعم التي لا تعد ولا تحصى ، فكان العقاب بأن أذاقهم تعالى لباس الجوع ؛ أي جعلهم يذوقون هذا اللباس ذوقاً ، لأن الذوق أعمق أثراً في الحس من مسام اللباس للجلد ، ظهر عليهم الهزال وشحوب اللون^(٥) ما هو كاللباس ، وانعدمت تبعاً لذلك كل أنواع التنمية ومقوماتها الأساسية ، فجاء الناس وخافوا وتملكتهم الحسرة .

وتعطي الآيات السابقة مدلولات أخرى يمكن استعراضها فيما يلي^(٦) :

١- العلاقة الوثيقة بين التوبة والاستغفار والطاعة والاستقامة ، وتحكيم شرع الله القويم وبين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حتى وإن حدثت موجات من التقدم والنمو الاقتصادي ، في الكثير من دول العالم ، كالولايات المتحدة ، ودول غرب أوروبا ، والاتحاد السوفيaticي ، فإن لها قانوناً خاصاً بها وسينالها ما نال الأقوام

(١)- ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ . وانظر:- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٧ ، ص ٢٥٢ .

- سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج ٣ ، ص ١٣٨ ، مرجع سابق.

(٢)- سورة الأعراف ، الآية رقم ٥٨ .

(٣)- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ٧ ، ص ٢٣١ . مرجع سابق.

- ربيع الروبي ، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، ص ٩٨ ، مرجع سابق.

(٤)- سورة النحل ، الآية رقم ١١٢ .

- سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج ٤ ، ص ٢٩٩ ، مرجع سابق.

(٥)- عبد الرحمن يسري ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ، ص ١٤ ، ١١ ، مرجع سابق.

السابقة، كقوم فرعون، وقوم ثمود، وقوم صالح. لقوله تعالى: * (ولا يحسين الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي ليزدادوا إثما ولهم عذاب مهين)^(١). وقوله سبحانه: * (لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد، متع قليل... الآية^(٢)).

بــ إن الاستغفار والتوبة والتمسك بالتعاليم الإسلامية، لا يلغي التفكير والخطيط والتدبر وإعمال العقل، في كيفية تنمية النشاط الإنثاجي في جميع المجالات، بل لا بد من الأخذ بالأسباب بالخطيط السليم، والعمل المنظم المستمر، والتفكير بصفة دائمة، في العلاقة بين الاستغفار والاستقامة، وبين الخروج من إطار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وبين درجة التمسك بتلك التعاليم، وبين درجة التنمية الاقتصادية، وأن نحاول وضع ذلك في إطار علمي يمكن الاعتماد عليه، في مواجهة المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي، والأمر برمته موكول إلى الله تعالى.

رابعاً: اشتغال التنمية الإسلامية على الإنسان والإتقان والتعاون

من المزايا البارزة لمفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، اشتغالها على الإحسان والإتقان والتعاون بين الأفراد والدولة، في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة؛ إذ يأمر الله بالإحسان في كل شيء في قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله كتب الإحسان على كل شيء). الحديث^(٣). ويوصي بإتقان العمل لقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتلقنه)^(٤). ويوصي أيضاً بتعلم الفرد حرفة يسد بها عوزته لقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الله يحب العبد

(١) سورة آل عمران، الآية رقم ١٧٨ .

(٢) سورة آل عمران، الآيات ١٩٦، ١٩٧ .

(٣) مسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٥٤٨، كتاب الصيد والذبائح، باب لا أمر بالإحسان الذبح، حدث رقم ١٩٥٥ ، مرجع سابق.

-أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥، ص ٢٤٤، كتاب الأضاحي، باب الرفق بالذبيحة، حدث رقم ٢٨١٥ ، مرجع سابق.

-الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢، ص ٤٣٠، كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المثلة، حدث رقم ١٤٣٠ ، وقال هذا حدث حسن صحيح، مرجع سابق.

(٤) سبق تخریجه، ص ٢٣ من هذه الرسالة.

المؤمن المحترف)^(١). ويحث على اهتمام الإنسان بصحته الجسدية والنفسية لقوله تعالى: * (ولَا تلقو أَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ ... الْآيَةِ)^(٢). وقوله سبحانه: * (ولَا تقتلوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)^(٣). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (إِنَّ لِجَسْدِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ ... الْحَدِيثِ)^(٤). وقوله أيضاً: * (فَرَمِنَ الْمَجْذُومُ كَمَا تَفَرَّ مِنَ الْأَسْدِ)^(٥).

كما أن الإسلام يجعل أمر التنمية الاقتصادية - كما مر معنا - مسئولية كل من الفرد والدولة في شتى بقاع المسلمين، وبين مختلف فئاتهم، بلا تمييز ولا حدود مصطنعة ولا قوميات، يقوى كل منها دور الآخر، ويسمو به إلى الدرجة التي تحقق للمجتمع الإسلامي ككل ما هو منوط به من واجبات. وفي هذا يقول سبحانه وتعالى: * (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَىِ الْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ... الْآيَةِ)^(٦). ويقول جل وعلا: * (وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ)^(٧). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا)^(٨). إلى غير ذلك من النصوص الشريفة في هذا المجال^(٩).

(١)- رواه الطبراني والبيهقي عن ابن عمر، والحديث ضعيف، قال الهيثمي بعد ما عزاه إلى الطبراني في الكبير والأوسط، فيه عاصم بن عبد الله وهو ضعيف، وقال السخاوي له شواهد. انظر:

- المناوي، فيض القدير، ج ٢، ص ٢٩٠، حديث رقم ١٨٧٣، مرجع سابق.

- الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٦٢، وج ١٠، ص ٢٠٠، مرجع سابق.

(٢)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٩٥ .

(٣)- سورة النساء، من الآية رقم ٢٩ .

(٤)- ابن الأثير، جامع الأصول، ج ١، ص ٢٩٨، مرجع سابق.

(٥)- ابن الأثير، جامع الأصول، ج ٧، ص ٦٣٦، مرجع سابق.

(٦)- سورة المائدة، من الآية رقم ٢ .

(٧)- سورة المؤمنون، الآية رقم ٢ .

(٨)- البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢٩، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع، وفي ج ٣، ص ١٦٩، كتاب المظالم، باب نصرة المظلوم، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٩٩، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، حديث رقم ٢٥٨٥ ، مرجع سابق.

- النسائي، النسائي بشرح السيوطي، ج ٥، ص ٧٩، كتاب الزكاة، باب أجر الخازن إذا تصدق بأمر مولاه ، مرجع سابق.

(٩)- اللافتزة حول الأسانيد الشرعية لمسئولية كل من الفرد والدولة عن عملية التنمية في الإسلام. انظر: ص ٦٥ من هذه الرسالة.

المبحث الثالث

ارتباط نجاح التنمية الاقتصادية بالخطيط

التنمية في أبعادها المختلفة ضرورية وحتمية لكل البلدان خاصة النامية والتي تدرج فيها للاسف كل البلاد الإسلامية إذ يقع العبء الأكبر على هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بدرجة تفوق تلك الدرجة التي ينبغي للدول المتقدمة المحافظة عليها ، وذلك حتى يمكنها سد الهوة السحيقة التي تفصلها عن الدول المتقدمة ، ولن يتسع لها ذلك إلا عن طريق التخطيط أداة التنمية وأسلوبها الرئيس . فالتنمية ترتبط ارتباطا كبيرا بالخطيط حتى سميت "بالتنمية المخططية" ، ومن غير المتصور أن تتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة من تلقاء نفسها ولكن لا بد لذلك من عمل منظم يوجه عملية التنمية الوجهة السليمة ، ولا يتقوى ذلك إلا من خلال التخطيط - كما أسلفنا - والذي يقع على عاتقه تحديد الأهداف المأمولة ، وتنظيم الجهود المبذولة ، وحساب وتدبير الأموال اللازمة . بدلا من الارتجال ، الذي يؤدي غالبا إلى تشتيت الجهود ، وانفاق الأموال ، بما لا يعود على الاقتصاد القومي بتنمية تذكر^(١) ، بل أن نجاح التنمية الاقتصادية مرهون بتنظيم أجزاء الاقتصاد القومي ، والتنسيق بينها ، والحفاظ على الارتباطات الإيجابية بينها^(٢) ، حتى يعهد بعضها بعضا ، وهذا من صميم العمل التخططي .

ولذلك نستعرض في هذا المبحث ، طبيعة ومضمون الارتباط بين التنمية الاقتصادية والتخطيط ، لإبراز أهمية التخطيط للعالم الإسلامي وضرورته . من خلال مطلبين يعالج أولهما : ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بالخطيط ، ويؤكد الثاني : أن التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها ، يقتضي تدخل الدولة عن طريق التخطيط .

(١)-كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ١٩٣٥ .

(٢)-بيرو، فرنسو، فلسفة التنمية جديدة ، ترجمة علال سيناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (اليونسكو) : بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ ٤٩٠ .

المطلب الأول

ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بالخطيط

يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالخطيط ارتباطاً وثيقاً؛ فتنمية القوى البشرية ركيزة التنمية وأهم جوانبها، تحتاج إلى خطة للتدريب والتعليم، وتوفير المدرسين والفنين والمهنيين، علاوة على توفير الخدمات اللازمة لهم، من مبانٍ وأجهزة ومكتبات، هذا فضلاً عن الجوانب الفنية المتشابكة والمعقدة التي تحكم تنمية هذه المتغيرات المتعددة، مما يستلزم بالضرورة خطة اقتصادية محكمة.

وكذلك فإن زيادة الدخل الفردي الحقيقي في المتوسط -على ما أجملنا سابقاً- تتطلب وجود الخطيط، فهو مثلاً يستدعي الخطيط لتنمية المواد الخام والحاصلات الزراعية، التي تتمتع فيها الدول الإسلامية بميزة نسبية، أو محاولة تصنيعها لإشباع الطلب الداخلي عليها أولاً، ثم الخطيط لتصدير الفائض منها بأفضل شروط ممكنة ثانياً، والخطيط ثالثاً لتنوع مصادر الدخل والثروة، وإيجاد قاعدة إنتاجية متنوعة، بدلاً من أحدادية الهياكل في كثير من الدول الإسلامية، وكل هذا لا يتم بكفاءة عالية بمعزل عن خطة شاملة، تنسق بين هذه الأهداف، وتحدد التدابير اللازمة لبلوغها^(١).

فضلاً عن هذا وذاك؛ فإن شمولية عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق بعيداً عن الخطيط إذ يجب وضع الخطط المناسبة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، وفقاً لما يتتوفر لديه، من البيانات والإحصائيات والإمكانيات واحتياطات التنمية، في تلك القطاعات لوضعها في صورة شمولية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتفاعل فيما بينها تؤثر وتأثر بها، وتحقق الأهداف المرجوة من خلال ذلك العمل المستمر. وهذا ستدعي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فالأفراد (القطاع الخاص) لا يستطيعون بصفة دائمة

(١)- انظر: صلاح نامق، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص ١٧٨ وما بعدها.
- عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص ١٢٠ .
- محمد علي الليثي، المرجع السابق، ص ٣١ .

تحقيق الشمول والتوازن في تنمية قطاعات التنمية الاقتصادية، بل أنهم عاجزين أمام بعض المشروعات الضخمة، كمشروعات رأس المال الاجتماعي الضرورية لنمو الإنتاج الصناعي والتجاري والزراعي، ولضخامة الأموال التي يجب استثمارها لتحقيق تلك الأغراض، ولتباطؤ جنح العائد منها، ولذلك يتزايد العبء الملقى على عاتق الدولة، بصفة مستمرة في الدول التي لا زالت في المرحلة الأولى للنمو، وتزيد معها أهمية التخطيط والتنسيق.

هذا وإن استخدام الفنون الإنتاجية والتي تطمح التنمية في أي بلد إلى تحقيقه، يحتاج إلى وجود التخطيط للحصول على هذه الفنون وتسخيرها لخدمة عملية التنمية، وملاءمتها مع البيئة المحلية والظروف الاقتصادية السائدة، وتدبير الأموال الضرورية للحصول عليها من الخارج، وإيجاد العوامل الكفيلة بتوفيرها داخلياً من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ما سبق، فإن التنمية تحمل مسؤولية تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة لجميع أفراد المجتمع، ويفقع على عاتق المسؤولين عن تخطيط التنمية. تحقيق هذا الهدف، وإيجاد طرق توزيعية تساهم في حل تلك المشكلات، والتخفيض من حدتها، ولا يتأتى ذلك إلا بخطة تستهدف رفع مستوى الفئات الأشد فقرًا، وتخفيض أعباء التنمية عنهم، وانتهاب سياسة مالية مناسبة لإذابة هذه الفوارق. ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية ارتبطت بالتلطيخ حتى بات من الصعب الفصل بينهما، واختلط على كثير من الكتاب النظر إلى كل منهما، على حدة، فأصبحوا ينظرون لهما باعتبارهما شيئاً واحداً، فلا تنمية بغير تخطيط. ولهذا فإن جميع دول العالم تأخذ بتخطيط التنمية الاقتصادية، رأسمالية كانت أم اشتراكية، مع اختلاف التطبيق وتباين أساليبه^(١)، على نحو ما أوضحنا سابقاً، وما سيتضح أكثر فيما بعد. وقد اهتم الإسلام بالتخطيط، وحتى عليه من ذر فجر الدولة الإسلامية، فضلاً عن كونه وجده في شرع من قبلنا. إيماناً منه بأنه إذا

(١) - محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ٢، ص ٩، مرجع سابق. وانظر:
- محمد محمود الإمام، التخطيط والإستراتيجية، مقال: ضمن بحوث المؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين الموسوم باستراتيجية التنمية في مصر، ١٣١٥.

وافق الشريعة الإسلامية، فإنه يحقق الكثير من المصالح للمسلمين ويدفع عنهم الكثير من المفاسد^(١).

المطلب الثاني

استراتيجيات التنمية تقتضي التدخل بالخطيط

للتنمية الاقتصادية العديد من الاستراتيجيات، والتي لا تعدو كونها وسائل وأساليب، تنتهجها الدول المتقدمة أو النامية. على حد سواء، بغية تحقيق النمو الاقتصادي أو المزيد منه. ومن أشهر تلك الاستراتيجيات نظرية الدفعة القوية، والنمو المتوازن، وغير المتوازن. وليس مجالنا الاستعراض التحليلي لتلك النظريات التنموية، وإنما ما يهم موضوعنا منها.

النبأ الأساسي في نظرية الدفعة القوية، والذي يؤكده واضعها "روز نشتين رودان"؛ هو ضرورة توافر رؤوس أموال كبيرة (محليه وأجنبية) ليتسنى استثمارها في إنشاء قاعدة صناعية صلبة، وفي مشاريع رأس المال الاجتماعي (كالسكك الحديدية والطرق) بـأن تنشأ تلك المشروعات في نفس الوقت أي دفعـة واحدة لعدم امكانية تجزئتها، وتقوم الحكومة بـالإشراف عليها، للإنطلاق إلى مراحل أفضل للنمو، فضلاً عن أن قيام تلك المشروعات، يستدعي بالضرورة قيام مشاريع أخرى، ويعبر عن هذا العنصر بعدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة لا حتياجها إلى رؤوس أموال ضخمة فضلاً عن أن إقامتها خطوة خطوة (على مراحل) يفقد المجتمع ما تتحققـه تلك المشروعات من وفورات خارجية^(٢).

وكان "راجنار نيركسه" من أشد مؤيدي نظرية الدفعـة القوية، وبناء عليها وضع نظريته في النمو المتوازن؛ والتي ترى أن النمو الاقتصادي يكمن أساساً في كسر حلقات الدائرة الخبيثة، التي تعاني منها المجتمعات النامية، بسبب ضعف وقلة الاستثمارات، وهنا يرجع "نيركسه" توزيع رؤوس الأموال على مختلف فروع الإنتاج، بشكل يسبب

(١)-لاستزادة انظر:المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الباب ص ٢٨ وما بعدها.

(٢)-محمد زكي شافعى، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ١١٧، مرجع سابق.

-محمد عجمية وآخرون، ص ٧٢، مرجع سابق.

التكامل الاقتصادي المتوازن لجميع القطاعات، وبالتالي تسع السوق المحلية -عقبة التنمية الرئيسية في تلك الدول- ويتاح لها وبالتالي الارتفاع بمستويات الدخل والنتاج، وتحقيق نسب أعلى من النمو الاقتصادي، عن طريق توفير إمكانيات ملائمة من الأموال، واستثمارها في القطاعات الاقتصادية عامه^(١).

من التحليل المتقدم لنظريتي الدفعـة القوية والنـمو المتـوازن، يتـبين لنا أن ضخامة رؤوس الأموال التي تـشترطـها هـاتـان النـظـريـتان يـضـفي عـلـى عمـلـيـة التـنـمـيـة عـبـئـا كـبـيرـا وـتـعـقـيدـا شـدـيدـا يـسـتـلزمـ معـه التـخطـيط إـذـ أـنـ تـدبـيرـ هـذـهـ الأـمـوـالـ وـكـيفـيـةـ اـسـتـثـمـارـهاـ فـيـ المـشـرـوـعـاتـ التـنـمـيـةـ الـمـخـلـفـةـ،ـ وـوـضـعـ الـأـولـوـيـاتـ فـيـماـ بـيـنـهـاـ،ـ وـالـمـراـجـلـ الـزـمـنـيـةـ الـلـازـمـةـ لـكـلـ مـنـهـماـ،ـ وـمـرـاعـاـةـ التـكـامـلـ وـالـتـشـابـكـ الـمـتـسـمـةـ بـهـ،ـ لـاـ يـمـكـنـ إـطـلاـقاـ أـنـ يـتـمـ بـجـهـودـ فـرـديـةـ مـنـعـلـةـ.ـ وـيـقـتـضـيـ الـأـمـرـ بـالـضـرـورـةـ تـدـخـلـ حـكـومـيـاـ فـيـ شـكـلـ خـطـةـ اـقـتـصـادـيـةـ،ـ تـرـاعـيـ الـظـرـوفـ اـقـتـصـادـيـةـ وـالـجـتمـاعـيـةـ؛ـ أـيـ تـفـاعـلـ مـعـ الـوـاقـعـ وـتـعـبـرـ عـنـهـ.

وبـالـنـسـبـةـ لـاـسـتـرـاتـيـجـيـةـ النـمـوـ غـيرـ المـتـوازنـ فـتـذـهـبـ طـبـقـاـ لـوـجـهـةـ نـظـرـ وـاضـعـهاـ "ـهـيـرـشـمـانـ"ـ،ـ إـلـىـ تـركـيزـ الـاسـتـثـمـارـاتـ عـلـىـ قـطـاعـ اـقـتـصـادـيـ وـاحـدـ،ـ عـادـةـ مـاـ يـكـونـ قـطـاعـ اـقـتـصـادـيـ قـائـدـاـ،ـ يـتـطـلـبـ نـتـيـجـةـ لـلـاسـتـثـمـارـ بـهـ اـسـتـثـمـارـاتـ أـخـرىـ فـيـ قـطـاعـاتـ أـخـرىـ.ـ فـمـثـلاـ إـقـامـةـ مـصـانـعـ النـسـيجـ تـؤـديـ بـدـورـهـاـ إـلـىـ زـيـادـةـ الـطـلـبـ عـلـىـ آـلـاتـ النـسـيجـ،ـ وـهـذـاـ التـوـسـعـ يـتـطـلـبـ اـسـتـثـمـارـاتـ جـديـدةـ فـيـ مـصـانـعـ الـتـيـ تـنـتجـ آـلـاتـ النـسـижـ،ـ وـهـذـهـ مـصـانـعـ بـدـورـهـاـ تـخـلـقـ طـلـبـاـ مـتـزاـيدـاـ عـلـىـ مـنـتـجـاتـ مـصـانـعـ الـحـدـيدـ وـالـصـلـبـ،ـ وـمـصـانـعـ مـسـتـلـزمـاتـ آـلـاتـ النـسـيجـ الـأـخـرىـ،ـ مـاـ يـشـجـعـ عـلـىـ تـنـمـيـةـ هـذـهـ مـصـانـعـ..ـ وـهـكـذـاـ تـخـلـقـ سـلـسلـةـ مـنـ الـزيـادـاتـ فـيـ الـطـلـبـ عـلـىـ مـنـتـجـاتـ مـصـانـعـ الـمـتـكـامـلـةـ مـعـ الـغـزـلـ وـالـنـسـيجـ فـتـزـيدـ الـاسـتـثـمـارـاتـ فـيـهاـ،ـ وـيـوـجـدـ الـمـنـاخـ الـمـنـاسـبـ لـتوـسيـعـهاـ وـنـمـوـهاـ فـيـ سـلـسلـةـ مـنـ الدـفـعـ إـلـىـ الـخـلـفـ.ـ وـنـفـسـ الشـيـءـ يـقـالـ فـيـ الدـفـعـ إـلـىـ الـأـمـامـ حـيـثـ يـزـيدـ الـطـلـبـ عـلـىـ آـلـاتـ الـغـزـلـ،ـ ثـمـ عـلـىـ الـأـلـيـافـ الـطـبـيـعـيـةـ وـالـصـنـاعـيـةـ..ـ الـخـ^(١)ـ،ـ وـهـكـذـاـ فـيـ سـلـسلـةـ مـتـتـالـيـةـ مـنـ اـخـتـلـالـ وـعـدـمـ توـازـنـ،ـ يـحـدـثـ فـيـ النـهـاـيـةـ التـنـمـيـةـ اـقـتـصـادـيـةـ الـمـتـشـعـبـةـ.

(١)ـ هـيـرـشـمـانـ،ـ الـبـرـنـ،ـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ التـنـمـيـةـ اـقـتـصـادـيـةـ،ـ تـرـجمـةـ:ـ حـسـينـ عـمـرـ،ـ دـارـ النـهـاـيـةـ الـعـرـبـيـةـ:ـ الـقـاهـرـةـ،ـ بـدـونـ رـقـمـ طـبـعـةـ ١٩٧٧ـ،ـ صـ٩٣ـ وـمـاـ بـعـدـهـ.

إن هذه النظرية تقتضي التخطيط في كل مرحلة من مراحلها، بدءاً من الدراسات الأولية لاختيار المشروع القائد، ودراسة جدواه، ووضع الخطة اللازمة لإنشائه، ومن ثم تشغيله، وتدبير الأموال اللازمة للقيام بتنفيذها، ودراسة آثاره ونتائجها على الاقتصاد القومي، من حيث المواد الخام، والأيدي العاملة، والمشروعات التي ترتبط به بروابط أمامية أو خلفية، وتحديد أي الاستثمارات له مقدرة في الدفع إلى الأئم وإلى الخلف، والقيمة المضافة له وغير ذلك من الأمور الفنية. وبالجملة فإن هذه النظرية تستلزم تغلغل التخطيط في كل صغيرة وكبيرة، حتى تستطيع تحقيق أهدافها بلا اختناقات تعرقل سير العملية التنموية.

هذا وقد تعرضت نظرية النمو غير المتوازن، إلى كثير من الانتقادات يتمثل أهمها، في تركيزها على الاختلال في التوازن. ولكن المشكلة ليست في إيجاد اختلال، إنما المشكلة تمثل في الحجم المقبول من الاختلال، وفي أي القطاعات يجب أن يتم، وكم مقداره من أجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية^(١)، ومن ثم تحتاج أكثر إلى التخطيط لاختيار المشروعات القائدة، التي تستطيع أن تعمل على تحقيق الاقتصاد القومي لمعدلات نمو عالية، وتتوفر له الإمكانيات والاستثمارات المعينة على ذلك^(٢).

والخطيط -على الوجه سابق الذكر- يرتبط عضوياً بتدخل الدولة، وبتزايد مهامها الاقتصادية، ذلك أن الدولة وكما هو معروف تستطيع التأثير في معدل النمو والتنمية بشكل ملحوظ، إذا عملت بطريقة صلبة وقد تعرقل التنمية إذا لم تقم بأداء الدور المنوط بها، إذ لها دور رائد في تلك الناحية، فالدولة مسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد القومي.

(١)-فائز الحبيب، التنمية الاقتصادية، ص ٧٣، مرجع سابق.

(٢)-حول استراتيجيات التنمية والتوزع فيها، انظر:

-محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ .

-فائز الحبيب، نظريات النمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك

سعود، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ .

Doglas, Greenwald, Ibid P 278.-

إن هذه الأهمية المتزايدة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي الانمائي، أصبحت تقتضي التسلیم بقيامتها بمجموعة من المهام الاقتصادية الأساسية من أهمها:

- أ- توفير وتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم للقطاع الخاص، ليصل إلى أقصى مستوى ممكن من الكفاءة الإنتاجية، والتدخل لحماية المصلحة العامة، إذا أخل -القطاع الخاص- بتطبيق الخطة الاقتصادية، أو كان سبباً في عرقلة مسار التنمية^(١).
- ب- السيطرة على السلوك الاقتصادي العام للمتغيرات الاقتصادية، واتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة، بمجابهة الأوضاع الاقتصادية غير المرغوب فيها، كالبطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار، أو عجز ميزان المدفوعات وما شابهها^(٢).
- ج- وضع خطة توزيعية للموارد الإنتاجية بين القطاع العام والخاص، لضمان نجاح عملية التنمية الاقتصادية واستمرارها^(٣).

هذه المهام الكلية التي لا يصح للاضطلاع بها إلا الدولة ولا سبيل لإنجازها إلا بالتخفيط أو جدت تلازمًا بين نجاح التنمية والتخفيط، علماً بأن دور الدولة التدخلية يتزايد كلما كان الاقتصاد المراد تعميمه حديث العهد بالنحو، وللتدليل على ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن احتياجات الدول النامية تفرض على حكوماتها مطالب ثقيلة، وتتشابه هذه الدول في افتقارها إلى الكثير من الخدمات الأساسية التي هي من مقومات المجتمع الحديث، وهي الطرق، والسكك الحديدية، ونظم الري، وخدمات الصحة العامة، ومشروعات القوى المائية، ومعاهد التعليم. وتتكلف هذه الخدمات نفقات باهظة، على حين أن العائد منها منخفض، إن كان ثمة عائد نceği، ويكون موزعاً على سنوات طويلة -نسبياً-

(١) (٢) (٣)- سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، ص ٤٤.

وغالباً يستحيل أن يقوم القطاع الخاص بهذه الأعمال في وقتنا الحالي، وحيث إنهم لا يقومون بها فإنه يجب على الدولة أن تقوم بها^(١).

وقد كان الرأي قديماً يتوجه إلى أن عملية التنمية الاقتصادية، يمكن أن تحدث تلقائياً وبحكم السير العادي للأمور، وإذا اعتبرنا ذلك صحيحاً بالنسبة للدول المتقدمة التي حققت مستويات عالية من التقدم الاقتصادي، وتوفرت فيها البنية التحتية وأساسيات الحياة. فلا يمكن تطبيق هذه القاعدة على الدول النامية، إذ أن معظمها يفتقر إلى أساسيات التنمية -السابق ذكرها- والتي يتبعها على الدولة القيام بها.

ومما يزيد من هذا الاتجاه، أن فكرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستحوذ في العصر الحاضر على تفكير المهتمين بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية؛ بقصد تغيير أوجه الحياة المختلفة كلها واللحاق بركب التقدم الاقتصادي باستخدام طرق وسياسات عدة منها: التصنيع وادخال فنون إنتاجية حديثة، والإهتمام بالمستوى المعاشي والصحي للمواطنين، ونشر التعليم ومكافحة الأمية وما شابه ذلك، وبالطبع فإن كل هذا يتضمن تدخلاً من قبل الدولة، لوضع عملية التنمية في المسار الصحيح، والتخطيط كفيل بذلك^(٢).

وتلخص وجهة النظر الإسلامية حيال هذه الاستراتيجيات، أنه لا يجد نظرية النمو غير المتوازن لكثرة سلبياتها، خاصة ما يتعلق منها بإهانة العدالة الاجتماعية، وعدم مراعاتها لمبدأ أولويات التنمية في الإسلام؛ إذ أنها تنطلق من قطاع قائد، عادة ما يندرج ضمن الصناعات الثقيلة، مثل: صناعة الحديد والصلب، على اعتبار أن هذا القطاع سيفرج استثمارات عده، ويخلق روابط خلفية وأمامية تجعل من

(١)-براين، موراي، التنمية الصناعية، ترجمة: إبراهيم لطفي عمر، وأحمد دويدار، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٠٢ .

(٢)-منير العلبيكي، موسوعة المورد، ج ٣، ص ١٨٤، مرجع سابق. **وانظر:**
فؤاد شندي، التنمية الاقتصادية في الإسلام، الأندلس للإعلام: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص ٣٥ .

نمو بقية القطاعات نتيجة محتملة، لكن ذلك بعد فترة طويلة نسبياً من تراكم ونمو القطاع القائد. بيد أن هذا القطاع القائد من الناحية الفنية، قد لا يمثل بالنسبة للمعايير الإسلامية للمجتمع أهمية كبيرة في سلم أولوياته أو ضروراته.

كذلك فإن النمو المتوازن، بصورته المعروفة التي يبدأ فيها من الصناعات الاستهلاكية، التي تتتوفر موادها الخام داخل الدولة، لإشباع الطلب الداخلي عليها وتوفيرها للمواطنين، ثم يتدرج بعد ذلك إلى صناعة مستلزمات الإنتاج، ثم الصناعات الاستثمارية، عليه بعض التحفظات، ذلك أن التوازن في الإسلام ليس توازناً مادياً ينحصر في الجانب الاقتصادي فقط، ولكنه توازن في كافة أمور ومناهي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وشامل لجميع النواحي الروحية والخلقية، ولكلة القطاعات والإقليم داخل الدولة، إذ أن هذا الشمول يحقق التوازن، بشكل مختلف عادة عن الذي يتحققه تطبيق هذه الاستراتيجية.

وفيما يخص التوازن بين القطاعات نجد التوجيه الشرعي، إلى العناية بكافة القطاعات الاقتصادية: الزراعية والصناعية والتجارية، وكل فرع منها بما يناسبها كما مرّ معنا^(١). وعدم وجود نص يقطع بتفضيل قطاع على آخر لكثره العلاقات والتشابكات بينها لا لحاجة^(٢).

وفيما يخص التوازن الإقليمي، نجد أيضاً الكثير من النصوص التي سبق استعراضها^(٣)، والتي تؤكد التزام الدولة بواجبها تجاه المواطنين، ومسؤوليتها عن كافة أقاليم ومناطق الدولة.

ومما تقدم يتضح أن التوازن في الإسلام، ينظر إلى الإنسان في بيئته بمجملها، وليس توازناً يحاول خدمة الإنسان في بيئته المادية وبأقصى الارباح الممكنة، كما هو حال النظرية الوضعية. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: * (وَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَةً وَسَطَا... الْآيَة)*^(٤).

(١)- لاستعراض جوانب السند الشرعي لذلك، انظر: ص ٥٩ إلى ٦٣ من هذه الرسالة.

(٢)- انظر: نص الدليل على ذلك ص ٦٣ من هذه الرسالة.

(٣)- لاستعراض جوانب السند الشرعي لذلك، انظر: ص ٦٣ من هذه الرسالة.

(٤)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٤٣.

الفصل الثالث

دواعي التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية

المبحث الأول : الخصائص الاقتصادية للدول
الإسلامية

ودواعي التخطيط للتنمية .

المبحث الثاني : الخصائص الاجتماعية للدول

الإسلامية

ودواعي التخطيط للتنمية .

الفصل الثالث

داعي التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية

تبرز الحاجة إلى تخطيط التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية من مشكلة عامة، ألا وهي أن خصائص هذه الدول تنتهي في الغالب إلى خصائص التخلف؛ والتي تجعل تخطيط التنمية الاقتصادية، أهم الحلول للتخلص من معظم تلك الخصائص.

هذا ويمكن تقسيم هذه الخصائص: إلى خصائص اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وثالثة سياسية وإدارية. وستتوجه هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة، كلٌ من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، تاركين الخصائص السياسية والإدارية -رغم أهميتها الكبيرة- لخروجها نسبياً عن إطار هذا البحث الاقتصادي. وسيتم ذلك من خلال مباحثتين، يتوجه الأولى إلى مناقشة الخصائص الاقتصادية للدول الإسلامية، وحاجتها للتخطيط، أما الثاني فيدرس خصائصها الاجتماعية، وضرورة التخطيط لحلها.

المبحث الأول

الخصائص الاقتصادية للدول الإسلامية وداعي التخطيط للتنمية

أختلف الكتاب في تحديد الخصائص الاقتصادية للتخلّف، لكن الغالبية منهم تعرض العديد من السمات، التي لا يعدو بعضها أن يكون نتيجة حتمية للبعد الآخر^(١)، ولهذا نجد منهم من يبرز طبيعتها الدائرية تحت مسمى الحلقات الخبيثة أو المفرغة^(٢)، التي تشير إلى كون هذه الأسباب يشكل كل منها سبباً ونتيجة لآخر، وبرغم التفاوت الشديد بين الدول الإسلامية سواء في الموارد الاقتصادية، أو في مستوى النشاط الاقتصادي، ومرحلة النمو التي وصلتها كل دولة على حده، إلا أنها بسبب انتماصها إلى عالم الدول النامية، تشتراك في عدد من خصائص هذه الدول، أو الإطار الذي يطلق عليه إطار

(١)-مثل ذلك أن التبعية الاقتصادية نتيجة لغلبة النشاط الزراعي الأولي، أو أن انخفاض التراكم الرأسمالي نتيجة لنقص المدخلات، أو أن التخلف التكنولوجي نتيجة لندرة رأس المال، كسبب لأنخفاض الدخل القومي وزيادة المديونية .. وهكذا.

(٢)-محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٢٦، مرجع سابق.

التخلف الاقتصادي.

هذا ومن أبرز خصائص الدول الإسلامية في الوقت الحاضر، عدم الالتزام بمنهج الله تعالى في الإعمار والتنمية والمعاملات، وانخفاض مستوى المعيشة، والندرة النسبية لرأس المال، وشيوخ صور البطالة في بعضها، وتخلف الفن الإنتاجي، والتبعية الاقتصادية للخارج، وفيما يلي نتحدث عن هذه الخصائص.

المطلب الأول

عدم الالتزام بمنهج الله في الإعمار والتنمية والمعاملات

تعد هذه الخصيصة سبباً ونتيجة لكافة خصائص التخلف الآخر؛ فالإعراض عن تطبيق تعاليم الله سبحانه وتعالى في كافة نواحي الحياة، قاد إلى هذه الحالة. لقوله تعالى: * (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً، وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى) ^(١). وقوله جل شأنه: * (وَأَلَّوْ أَسْتَقَامُوا عَلَى الظَّرِيقَةِ لَا سَقَيْنَاهُمْ ماءً غَدْقاً) ^(٢). فالإعراض عن تعاليم الله هو السبب في نكبة العيش وضيقه وقوته ^(٣).

هذا وقد تضافت عدة من الأسباب في تأصيل هذه الظاهرة

- اقتصادياً - نلخصها فيما يلي:

١- التكاسل وعدم بذل الجهد اللازم، للكسب والعمل والتشمير والتنمية والإنتاج، مع أن هذا يتعارض مع العديد من النصوص، التي منها قوله تعالى: * (وَلَقَدْ مَكَنَّا لَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ إِلَيْهَا) ^(٤). وقوله تعالى: * (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلْوَلاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النَّشُورُ) ^(٥). وقوله سبحانه: * (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ

(١)-سورة طه، الآية رقم ١٢٤ .

(٢)-سورة الجن، الآية رقم ١٦ .

(٣)-أبو السعود، محمد العمادي الحنفي، تفسير أبي السعود، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، إدارات البحوث العلمية والإفتاء: الرياض، بدون رقم طبعة، ١٤٠١ هـ، ج ٣، ص ٦٧٤ .

(٤)-سورة الأعراف، الآية ١٠ .

(٥)-سورة الملك، الآية رقم ١٥ .

الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون^(١). قوله صلى الله عليه وسلم : * (طلب الحلال فريضة بعد الفريضة)^(٢). قوله أيضا : * (طلب الحلال واجب على كل مسلم)^(٣).

- عدم الاستخدام الأمثل للموارد التي وفرها تعالى بشكل يفي بحاجات الإنسان، قوله تعالى : * (وآتاكم من كل ما سألكم و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)^(٤). قوله تعالى : * (جعل فيها دوسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين)^(٥). علما بأن العالم الإسلامي يعيش بالكثير من موارد الثروة الطبيعية ، لكنها غير مستغلة كما ينبغي ، رغم حد الإسلام على الاستفادة المثلث منها .

إن الكون مسخر للإنسان أرضه وبحاره وأنهاره وسماءه ، وغير ذلك من موارد الثروة المختلفة لقوله سبحانه : * (الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فاخترج به من الثمرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهر ، وأتاكم من كل ما سألكم و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)^(٦). قوله تعالى : * (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميا منه)^(٧) . وبمقتضى هذه الآيات البينات فإن باستطاعة الإنسان الاستفادة الكاملة من هذه الموارد ، بكافة الطرق والوسائل المشروعة ، كما أن له استنباط وسائل أخرى ، إذا عجزت الوسائل المتوافرة عن تحقيق النفع المطلوب لقوله تعالى : * (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا)^(٨) . قوله صلى الله عليه وسلم : * (إن الله يحب المؤمن المحترف)^(٩) . قوله أيضا : * (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أَنْ يتقنه)^(١٠) . فالاحتراق والاتقان يعملان على

(١)-سورة الجمعة ، الآية رقم ١٠ .

(٢)-سبق تخربيجه ، ص ٦٤ من هذه الرسالة .

(٣)-سبق تخربيجه ، ص ٦٤ من هذه الرسالة .

(٤)-سورة إبراهيم ، الآية رقم ٣٤ .

(٥)-سورة فصلت ، الآية رقم ١٠ .

(٦)-سورة إبراهيم ، الآيات من ٣٢ إلى ٣٤ .

(٧)-سورة الجاثية ، من الآية رقم ١٣ .

(٨)-سورة الكهف ، من الآية رقم ٣٠ .

(٩)-سبق تخربيجه ، ص ٦٧٦ من هذه الرسالة .

(١٠)-سبق تخربيجه ، ص ٣٣ من هذه الرسالة .

الابداع، ومن ثم الابتكار، وتطوير وسائل العمل المختلفة.

٣- الخروج على المنهج الاسلامي في المعاملات، إذ تتفشى الكثير من المعاملات غير المشروعة، ويقف على رأسها الربا الذي يحدث الكثير من الاضرار الاقتصادية والاجتماعية نذكرها مختصرة فيما يلي:

أ- المساهمة في ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

ب- سوء استخدام الموارد.

ج- تشجيع الاكتناز والاحتكار بمختلف صوره.

د- عدم استخدام القروض الاستخدام الامثل.

هـ- نشوء الازمات الاقتصادية والصراع الطبقي.

وـ- إدارة الاقتصاد القومي لصالح فئات قليلة من السكان^(١).

هذا وقد توعد الله آكل الربا بالمس والتخطف في قوله تعالى:

* (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخطبه الشيطان من المس... الآية)*^(٢). وبالمحق في قوله تعالى: * (يمحق الله الربا ويربي الصدقات... الآية)*^(٣). وبالحرب في قوله تعالى: * (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرموا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فاذدوا بحرب من الله ورسوله... الآية)*^(٤). كما لعنه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث جابر (رضي الله عنه) الذي يقول: * (لعن رسول الله آكل الربا وموكله، وكاتبته وشاهديه وقال لهم سواء)*^(٥).

إن الإعراض عن تعاليم الله تعالى، في الإفادة مما أودعه سبحانه في الكون، وعدم تحكيم شريعته عز وجل، عمل على زيادة تخلف الدول الإسلامية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، فكانت هذه النتيجة وفقاً للمقدمات. هذا ونستطيع تحديد علاج هذه الظاهرة، مؤكدين ضرورة التخطيط

(١)- محمد عفر، مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل بين الإسلام والنظم الوضعية، ص ٩٩، مرجع سابق.

(٢)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٥.

(٣)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٦.

(٤)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٩.

(٥)- البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ٥٨٥، كتاب البيوع، باب موكل الربا، مرجع سابق.

- الترمذى، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٤٠، كتاب البيوع، باب من أكل الربا بلفظ

- وشاهدية، حديث رقم ١٢٢٣، مرجع سابق.

- أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٦٢٨، كتاب البيوع والتجارات، باب في وضع

الربا، حديث رقم ٣٣٣٢، مرجع سابق.

للتنمية لتأفيفها، والتخفيف من حدتها فيما يلي:

١- العودة الصحيحة إلى التطبيق الشامل والكامل لجوانب الشريعة المختلفة؛ لأنها بإذنه تعالى تحقق كافة أسباب التنمية، وصدق الحق حين يقول: * (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض... الایة)*^(١). قوله سبحانه: * (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بما موال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا)*^(٢). مع العزة والعبرة بالكثير من الأقوام السابقة.

٢- ضرورة تطبيق التخطيط في بعده الهيكلية، لتطبيق معطيات الشريعة الإسلامية في كافة مجالات الحياة والتنفيذ الفعلي لها، إذ أن الكثير من الدول الإسلامية يضع الالتزام بالشريعة الإسلامية، أول الأهداف العامة بعيدة المدى في الخطة، ولكن المستقرة لنظمها الاقتصادية والتعليمية والثقافية والسياسية والإدارية يلاحظ خلاف ذلك.

٣- الاستفادة المثلث لما به الله في الكون، وسخره للإنسان من مقومات التنمية المختلفة، وبذل الجهد اللازم للكسب والعمل والتنمية، وهذا يقتضي التخطيط لتحقيق ما يلي:

أ- زيادة عمليات البحث والتنقيب والمسح الجيولوجي لاكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية، ورفع الكفاية الاقتصادية لاستخدامها.
ب- توفير البيانات والإحصائيات الفنية عن تلك الموارد، فشمولية الخطة تتطلب توفرها بالقدر الذي يتطلبه المخطط لإعداد الإطار العام للخطة، ويساهم في زيادة نجاحها.

٤- مراعاة منهج الإسلام في المعاملات، ونبذ كافة السبل والوسائل المحرمة وعلى رأسها الربا، وتطبيق البدائل الشرعية المتمثلة في أساليب المشاركة الإسلامية، ووضع الخطط التفصيلية والدقيقة لمشروعات المشاركة، وفقاً لأولويات التنمية الإسلامية، وبما يضمن كفاءتها واستمرارها.

(١) - سورة الاعراف، من الآية رقم ٩٦ .

(٢) - سورة نوح، الآيات من رقم ١٠ إلى رقم ١٢ .

المطلب الثاني

انخفاض مستوى المعيشة

من أهم خصائص التخلف الاقتصادي في البلاد الإسلامية - التي تحمل في طياتها مضمون الخصائص الأخرى - خصيصة انخفاض مستوى المعيشة، مما حدا بالكثيرين إلى اعتبارها موشراً جاماً يقوم على أساسه تحديد انتفاء الدولة، إلى الدول المتخلفة من عدمه^(١).

ومع أن غالبية علماء الاقتصاد تحولت نظرتهم، عن إعطاء هذا المؤشر هذا التركيز في مقابل مؤشرات أخرى، اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية وإدارية، إلا أننا يجب أن لا نلغي الدور الهام الذي يقدمه ذلك المؤشر في إبراز الفجوة الداخلية الهائلة، التي لا تنفك تفصل مجموعة الدول المتقدمة عن غيرها من الدول^(٢). وتنصف الغالبية العظمى من الدول الإسلامية بانخفاض مستوى المعيشة، ويعود ذلك إلى كثير من الأسباب أهمها^(٣):

- ١- ضعف (نقص) الخبرات والمعارف الفنية.
- ٢- نقص الإنتاجية لتركيز العمل في القطاعات الأقل إنتاجية كالزراعة.
- ٣- انخفاض نصيب الفرد من رأس المال.
- ٤- اعتماد تلك الدول على سلعة تصديرية واحدة، عادة ما تكون مادة خاماً، أو محصولاً زراعياً، وما يلحق بذلك من تذبذب في أسعار تلك المواد الأولية، للتنافس الشديد بين الدول الإسلامية المنتجة لنفس المواد، ولإحلال المنتجات الصناعية محل الطبيعية منها.
- ٥- ضعف الطاقة الإيدخارية، وهي الباعث الأساسي على الاستثمار.
- ٦- هذا ويمكن قياس هذه الخصيصة بعدد من المؤشرات أهمها ما يلي:
- ١- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي: يعد نصيب الفرد من الدخل القومي، في معظم الدول الإسلامية - خاصة غير النفطية منها - إذا

(١)- انطونيوس كرم، المرجع السابق، ص ٣٤٠.

(٢)- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٣٣، مرجع سابق. وانظر:

- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤١٠.

- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٢٢، مرجع سابق.

قورن بنظيره في الدول المتقدمة منخفضاً للغاية، إذ ثمة فجوة دخلية كبيرة تفصل معظم الدول الإسلامية، عن غيرها من الدول الغنية، الأمر الذي حدا إلى تصنيفها في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١)

الدخل القومي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الإسلامية مقارناً
بالدول المتقدمة بمقاييس الدولارات عام ١٩٨٨.

الدولة	الدخل	الفرد بالدولار	النسبة المئوية	الدخل	الدولة
الولايات المتحدة	٤٨٤٧٣٦٠	١٩٨٤٠	١٥٠٠	٣٩٠٠	الأردن
			٤٤٠	٨٣٢٢٠	أندونيسيا
فرنسا	٩٤٩٤٤٠	١٦٠٩٠	٣٤٠	٣٤٠٥٠	باكستان
			١٧٠	١٩٣٢٠	بنغلاديش
بريطانيا	٧٠٢٢٧٠	١٢٨١٠	١٢٨٠	٦٤٣٦٠	تركيا
			١٦٠	٩٢٠	تشاد
المانيا الغربية	١٢٠١٨٢٠	١٨٤٨٠	١٢٣٠	٨٧٥٠	تونس
			٤٤٠	—	جزر القمر
اليابان	٢٨٤٣٧١٠	٢١٠٢٠	٦٥٠	٤٩٨٠	السنغال
			٤٨٠	١١٢٤٠	السودان
إيطاليا	٨٢٨٨٥٠	١٣٣٣٠	١٦٨٠	١٤٩٥٠	سوريا
			٣٢٦	١٢٧٠	سيراليون
استراليا	٢٤٥٩٥٠	١٢٣٤٠	١٧٠	٩٧٠	الصومال
			٢٩٠	٢٩٣٧٠	نيجيريا
كندا	٤٣٥٨٦٠	١٧٩٦٠	٨١٠	٣٥٢٠	غينيا الجديدة
			١٩٤٠	٣٤٦٨٠	مالزيا
بلجيكا	١٥٣٨١٠	١٤٤٩٠	٦٦٠	٣٤٣٣٠	مصر

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠، ص ٢١٤-٢١٥، مرجع سابق.

تابع جدول رقم (١)

الدخل القومي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الإسلامية مقارنا
بالدول المتقدمة بـملايين الدولارات عام ١٩٨٨.

الدول الإسلامية	الدخل القومي	الدول المتقدمة	نصيب الفرد منه (دولار)	الدخل القومي	الدول المتقدمة	نصيب الفرد منه (دولار)
مالي	١٩٤٠	هولندا	٢٢٨٢٨٠	١٤٥٢٠		١٢٤٠
	٢١٩٩٠		٩٠٥٣٠	١٨٤٨٠	الدانمرك	٨٣٠
المغرب	٩٠٠		٩١٠٠	١٩٩٩٠	النرويج	٤٨٠
	٢٤٠٠					٣٠٠
موريطانيا	٦٧٥٠					٥٣٥
	١٠٨٠	السويد	١٥٩٨٨٠	١٩٣٠٠		٣٨٠
النيجر						
اليمن						
افريقيا الوسطى						

*المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، لعام ١٩٩٠م، ص ٢١١-٢١٢، مرجع سابق.
من الجدول السابق نستطيع توضيح جوانب هذه الفجوة، من عدة
نواحي نستعرضها فيما يلي:

- (١)- كانت سويسرا صاحبة أكبر دخل فردي في العالم عام ١٩٨٨م، بينما كانت تشاد أقل الدول الإسلامية. من حيث الدخل الفردي، وقد بلغت نسبتها إلى سويسرا ٥٨٪، وإلى الولايات المتحدة ٨٢٪.
- (٢)- تعد ماليزيا من أكبر الدول الإسلامية -غير النفطية- من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد بلغت نسبتها إلى سويسرا ٧٦٪، وإلى الولايات المتحدة ٩٧٪.
- (٣)- النتيجة الأساسية التي يبرزها هذا الجدول، هي انخفاض الدخل القومي، ومن ثم متوسط نصيب الفرد منه في كافة الدول الإسلامية غير النفطية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

بـ- استهلاك الطاقة :

جدول رقم (٢)

تصنيف الفرد من استهلاك الطاقة في بعض الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨م .

الدول المتقدمة	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلو جرامات من مكافئات النفط)	الدول الإسلامية	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلو جرامات من مكافئات النفط)
الولايات المتحدة	٦٦١٧	الأردن	٧٢٢
فرنسا	٣٧٠٤	اندونيسيا	٢٢٩
بريطانيا	٣٧٥٦	باكستان	٢١٠
المانيا الغربية	٤٤٢١	بنغلاديش	٥٠
اليابان	٣٣٠٦	تركيا	٨٢٢
إيطاليا	٢٦٠٨	تشاد	١٨
استراليا	٥١٥٧	تونس	٤٩٩
كندا	٩٦٨٣	السنغال	١٠٥
سويسرا	٤١٩٣	السودان	٥٨
بلجيكا	٤٧٨١	سوريا	٩١٣
هولندا	٥٢٣٥	سيراليون	٧٦
الدانمارك	٣٩٠٢	غينيا الجديدة	٢٤٣
النرويج	٩٥١٦	ماليزيا	٧٨٤
السويد	٦٦١٧	مصر	٦٠٧
		نيجيريا	١٥٠
		المغرب	٢٣٩
		موريتانيا	١١١
		النيجر	٤٣
		اليمن	٣٧٨
		افريقيا الوسطى	٣٠

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ ص ٢١٨-٢١٩، مرجع سابق.

تشير البيانات السابقة إلى مجمل استهلاك الفرد من الطاقة مقدراً بالكيلوجرام، من جميع مصادر الطاقة المختلفة مثل: البترول، وسائل الغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي، والفحm واللجيئن، والكهرباء الأولية.

ويلاحظ أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة متواضع جداً -في الدول الإسلامية غير النفطية- إذا مقيس بالدول المتقدمة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- يعد نصيب الفرد في كندا أعلى نصيب في العالم يقابلها أفريقيا الوسطى كأقل نصيب في العالم على الإطلاق، حيث تبلغ نسبة الثانية إلى الأولى ٣٠٪.

٢- يعد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في سوريا، أكبر نصيب في الدول الإسلامية غير النفطية، حيث بلغ ٩١٣ كجم يقابلها أفريقيا الوسطى أيضاً، حيث بلغ نصيب الفرد فيها ٣٠ كجم، وهو يشكل نسبة ٣٢٪ من نصيب الفرد في سوريا.

٣- النتيجة الأساسية هي تضاؤل نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الدول الإسلامية -غير النفطية-، نظراً لانخفاض في مستوى الدخل، ومن ثم مستوى المعيشة.

ج- الإمداد اليومي من السعرات الحرارية: يعد نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية منخفضاً نسبياً، في الكثير من الدول الإسلامية، عند عقد المقارنة مع الدول المتقدمة، أو حتى لا يشمل التنوع الكافي من المواد الغذائية، عند ارتفاعه في بعض الدول، إذ أن الفرد غالباً ما يحصل عليه من مصدر أو مصدرين، بخلاف الوضع في الدول المتقدمة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢)

الإمداد اليومي من السعرات الحرارية في بعض الدول الإسلامية
مقارناً بالدول المتقدمة عام ١٩٨٦م

الإمداد اليومي من السعرات الحرارية	الدول المتقدمة	الإمداد اليومي من السعرات الحرارية	الدول الإسلامية
٣٦٤٥	الولايات المتحدة	١٧١٧	تشاد
		١٨٥٤	سيراليون
٣٣٣٦	فرنسا	١٩٢٧	بنغلاديش
		١٩٤٩	افريقيا الوسطى
٣٦٣٢	إيطاليا	٢٠٢٨	الكاميرون
		٢٠٣٧	مالى
٣٥٢٨	المانيا	٢١٢٨	الصومال
		٢١٤٦	نيجيريا
٣٤٣٧	سويسرا	٢٢٠٥	غينيا الجديدة
		٢٣٠٨	اليمن
٣٤٢٨	النمسا	٢٢٢٢	موريتانيا
		٢٣٥٠	. السنغال
		٢٤٣٢	النيجر
		٢٤٤٦	ماليزيا

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٦٤-٢٦٥، مرجع سابق.

يتضح مما سبق انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو ما يعمل على انخفاض الطلب الفعلي، وقد ترتب على هذا الوضع العديد من النتائج أهمها ما يلي (١):

- ١- انخفاض المستوى التعليمي والصحي.
- ٢- نقص تشغيل الجهاز الإنتاجي القائم، وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة الإجبارية في القطاع الصناعي.
- ٣- عدم وجود الجهاز الإنتاجي النامي بالقدر الذي يسمح بحسن

(١)- العشري درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص ٣٦٣٥ .

استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة الهيكلية.

- ٤- انخفاض الاستهلاك الكلي، وانخفاض الميل الحدي للأدخار وهو ما يعني أن معظم الزيادة في الدخل تتجه إلى الاستهلاك، بما يضعف الطاقة الأدخارية، ويعرقل عمليات تمويل مشروعات وخطط التنمية.
- ٥- عدم تكامل الاقتصاد القومي، وضعف روابطه، واقتصره على إنتاج المواد الأولية زراعية أو خامية واندماج تلك البلاد في أسواق الدول المتقدمة.

هذا وتحتاج هذه الخصيصة، التخطيط للتنمية لتجنب أسبابها ونتائجها، ورفع نصيب الفرد من الدخل القومي، وتحسين مستوى معيشته. ويتم ذلك كما يلي:

- ١- تخطيط قوة العمل لرفع كفاءتها وتوزيعها على كافة القطاعات الاقتصادية بدلاً من تركيزها في الإنتاج الأولي، بما يعمل على زيادة إنتاجها.
- ٢- وضع الخطط الكفيلة بالاستفادة الكاملة من المواد الخام، التي يمكن أن تحل محل الوارد أولاً، وتصدير الفائض منها إلى الخارج للحصول على القطع الأجنبي اللازم، وهذا يستلزم بطبيعة الحال تخطيط الإنتاج والتجارة الخارجية.
- ٣- ترشيد الاستهلاك لزيادة الطاقة الأدخارية، وفقاً للتوجيه الإسلام في هذا المجال، وهذا يستدعي تخطيط الاستهلاك. لقوله تعالى: * (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) ^(١).
- ٤- الاستفادة المثلثة من الجهاز الإنتاجي القائم، وتشغيله بالكامل لعلاج صور البطالة المختلفة، وإرساء تعاليم الإسلام في هذا المجال لقوله تعالى: * (والله لا يحب الفساد) ^(٢). وقوله سبحانه: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً) ^(٣). وهذا يتطلب تخطيط القوة الإنتاجية لزيادة التنسيق والترابط بين قطاعات الاقتصاد القومي.

(١)- سورة الفرقان، الآية رقم ٦٧ .

(٢)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٠٥ .

(٣)- سورة الأسراء، الآية رقم ٢٧ .

المطلب الثالث

الندرة النسبية لرأس المال

كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل ومن ثم ضآلة المدخرات تعاني معظم الدول الإسلامية من الندرة النسبية لرأس المال، والتي تترجم نفسها في مؤشرات مختلفة تغطي كافة قطاعات الاقتصاد القومي، لكن مع وجود فوارق كبيرة بين دولة وأخرى، وبين قطاع وآخر في نفس الدولة^(١).

ولكن الظاهرة الغالبة هي ندرة الأصول الرأسمالية، كالآلات، والمعدات، والأجهزة، والمباني الصناعية خاصة الحديثة ذات المستويات عالية الإنتاجية، وندرة معطيات رأس المال الاجتماعي، كالمستشفيات، والمدارس، والطرق، والسدود، والكباري، والسكك الحديدية، والترع والقنوات، ووسائل النقل، ووسائل الري والصرف والتحسينات المختلفة في القطاع الزراعي، أو ما يسمى بميكنة الزراعة والتي لا غنى للتنمية الاقتصادية المعاصرة عن توفر القدر الكافي منها^(٢).

وبالرغم من توفر بعض هذه البنود، في كثير من الدول الإسلامية النفطية، إلا أن كثيراً من الدول الإسلامية تعاني من ندرة شديدة فيها، ويمكن إرجاع هذه الخصيصة على مستوى دول العالم الإسلامي غير النفطية، إلى عدد من الأسباب أهمها ما يلي:

- ضعف الادخار: تكمن مشكلة ضعف الادخار في الدول الإسلامية في انخفاض مستوى الدخل على نحو ما ذكرناه خاصة مع اقترانه بارتفاع الميل للاستهلاك، إلا أنه يمكن التعبير عن هذه الظاهرة بعاملين أساسيين، يتعلق أولهما بتدني عرض رؤوس الأموال، في حين يرتبط الآخر بانخفاض الطلب على رؤوس الأموال.

فبالنسبة للعامل الأول، نجد أن معظم الدول الإسلامية، تتصف

(١) - انظر: السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٥م، ص ٢٦١.

(٢) - علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ١٣، مرجع سابق.

- وانظر: محمد عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٣.

بضعف القدرة على الأدخار كنتيجة لضعف الدخل القومي وبالتالي نصيب الفرد منه، وكنتيجة للاستهلاك الترفيي، والإسراف في الإنفاق على بعض المناسبات كالزواج والاعياد وما شابه ذلك، إضافة إلى بعض العادات الاجتماعية الأخرى في الاستهلاك، أو تفضيل الاحتفاظ بها على شكل مدخرات عقيمة كالحلي التي لا تسهم في الإنتاج، كما هو الحال في الدول النفطية، ولا شك أن هذه وتلك تعمل على إنقاص رؤوس الأموال الموجهة إلى الاستثمار.

أما عن الطلب على رؤوس الأموال، فإن معظم الدول الإسلامية تتصرف بضعف الحافز على الاستثمار، وذلك لعدم وجود مشروعات إنتاجية مدروسة مما يضعف الحافز لدى المستثمرين، خوفاً من ارتفاع عنصر المخاطرة، فيتربّ على ذلك اكتناز الأموال، وعدم استثمارها فتنقص وبالتالي رؤوس الأموال بما يعمل على ضعف القدرة الإنتاجية، فانخفاض مستوى الدخل وضعف القوى الشرائية للمستهلكين، ثم ضعف الحافز على الاستثمار، وحتى المدخرات يتوجه الكثير منها، إلى الاستثمارات العقيمية، كالتجارة في الأراضي والعقارات علاوة على ارتفاع الميل للاستيراد من السلع والخدمات المختلفة، ناهيك عن أن معظم المدخرات، هي في حقيقة الأمر استهلاك مؤجل لشراء سلع استهلاكية معمرة، لمحاكاة المظاهر الاجتماعية الزائفة، والمنتشرة في كثير من الدول الإسلامية - خاصة النفطية منها -. والجدول التالي يكشف جوانب هذا السبب.

جدول رقم (٤)

الإدخار المحلي في بعض الدول الإسلامية غير النفطية كنسبة

من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة عام ١٩٨٨

الدول الإسلامية	النسبة المئوية للايدخار المحلي	الدول المتقدمة	النسبة المئوية للايدخار المحلي
الأردن	٣-	اسبانيا	٢٢
أوغندا	٥	ايسلندا	٢٧
باكستان	٢	نيوزلندا	٢٦

تابع جدول رقم (٤)

نسبة الادخار المحلي في بعض الدول الإسلامية غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة عام ١٩٨٨ .

الدول الإسلامية	النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي	الدول المتقدمة	النسبة المئوية للادخار المحلي	النسبة المئوية للادخار المحلي
بوركينا فاسو	٤-	استراليا	٤٢	
بنغلادش	٣	فرنسا	٢١	
بنيان	صفر			
تشاد	١٢-	المانيا	٢٦	
الصومال	٣			
السنغال	٩			
السودان	٧			
افريقيا الوسطى	١-	الولايات المتحدة	١٣	
اليمن	١٢-			
مصر	٨			
سوريا	١٢			
مالى	٤-			
النيجر	٤			

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ ص ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، مرجع سابق.

تكشف هذه الإحصائية عن ضالة الأهمية النسبية للادخار، في الدول الإسلامية - خاصة - تلك التي توصف بأنها من ذات دخل منخفض، أو متوسط، بل أن بعضها يمثل الادخار فيها نسبة سالبة مثل: تشاد، واليمن، وافريقيا الوسطى، ومالي، والأردن. بينما نجده في الدول المتقدمة مرتفعاً نسبياً.

ب- تضخم النفقات الإدارية في معظم الدول الإسلامية، من الآسباب الهامة في زيادة الاستهلاك الكلي، ومن ثم ضعف مدخلات القطاع العام الحكومي، خاصة عند مقارنته بالدول المتقدمة . والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٥)

الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية^(١) في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق عام ١٩٨٨م.

الدول الإسلامية والمتقدمة	الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية	الدول الإسلامية	الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية
نيوزيلندا	٩٠٢	بنغلادش	٢٧٠٩
المملكة المتحدة	٦٠٩	بوركينا فاسو	٧
أستراليا	٧	أوغندا	١٤٠٨
الدانمارك	٧٠٢	باكستان	٣٤٠٥
		نيجيريا	٣٥٠٩
السويد	٨	اندونيسيا	٢٣٠٥
		المغرب	٢١٠٤
الولايات المتحدة	٦٠٥	مصر	١٠
		تركيا	٢٢٠١
هولندا	٩٠٤	الأردن	١٥٠٧
		سوريا	٢٥
المانيا	٧٠١	عمان	١٢٠٩
		ایران	١٥٠٧
بلغاريا	٩٠٤	الكويت	١٨٠١

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م ص ٢٣١، ٢٣٠، مرجع سابق.

يتضح من هذا الجدول، ضخامة الإنفاق الإداري، في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة، وهذا نظراً لكثره التعقيدات الإدارية التي تعمل على زيادة تكاليف تلك الخدمات، مما يرهق ميزانية الدول عاماً بعد آخر في تلك الدول.

(١)- تختلف الخدمات الاقتصادية من المصروفات العامة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وعمليات تصبح أوجه الخلل الإقليمية وتوفير فرص العمل، وهي خمس فئات: الصناعة والزراعة والوقود والطاقة والنقل والمواصلات. انظر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨م، ص ٣٣٤، مرجع سابق.

وإذاء حل هذه المشكلات المتعلقة بالادخار والاستثمار، تزداد أهمية تحطيط التنمية، إذ يجب العمل على إكمال خدمات رأس المال الاجتماعي، وتوفير المكانيات الازمة لحل مشكلة ندرة رأس المال، في شكل آلات ومعدات، عن طريق تحطيط الاستهلاك بالصورة الملائمة، والتي لا تؤدي إلى الضغط على الجيل الحالي، في مقابل استمتاع الأجيال القادمة بشمرات ومكاسب التنمية.

هذا وتبذر الحاجة إلى تحطيط التنمية، لتوفير المدخرات

بالمواسائل التالية:

١- تحطيط الاستهلاك: تبعاً لتعاليم الإسلام في هذا المجال فذلك يساعد على توفير المدخرات يقول تعالى: * (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) ^(١). قوله سبحانه: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً) ^(٢). قوله سبحانه: * (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) ^(٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم: * (كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة، فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده) ^(٤).

ويستدل مما سبق أن منهج الإسلام في الاستهلاك، تحكمه الأخلاق والمضامين الإسلامية؛ بمعنى أن تطبيق تلك التعاليم، يعمل على ترشيد الاستهلاك، ومن ثم زيادة المدخرات. كتمهيد ضروري لتوفير الأموال الازمة للاستثمار وتوجيهها إلى سبل الاستثمار النافعة ووضع الضمانات الكافية باستمرار تلك العمليات الاستثمارية في صورة شركات مساهمة أو ما شابها.

وعليه فإن تطبيق هذا المنهج، يتضمن التخطيط لإرساء تلك

(١)- سورة الفرقان، الآية رقم ٦٧ .

(٢)- سورة الإسراء، الآية رقم ٢٧ .

(٣)- سورة الإسراء، الآية رقم ٢٩ .

(٤)- البخاري، صحيح البخاري، ج ٧، ١٨٢ص، كتاب اللباس، باب قوله تعالى: (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعيادةٍ لآية)، مرجع سابق.

- السيوطي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٥، ٧٩ص، كتاب الزكاة، باب الاختيار في الصدقة، وحكم بصحته ولفظه (كلوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة... الحديث)، مرجع سابق.

التعاليم ونشرها، ثم وضع الخطط الكفيلة التي تتواءم معها، واختيار المشروعات الاستثمارية، ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، ذات الأهمية الارتکازية للاقتصاد القومي في مجموعه .

بـ فرض الزكاة : التي من وظائفها داخل المجتمع الإسلامي، فضلا عن شكر النعمة، وعدالة توزيع الدخل القومي، أنها تعتبر محركة وباعثة على الاستثمار، إذ أن بقاء المال في يد مالكه، وهو يبلغ النصاب، مع أداء الزكاة عليه كل عام، يعمل على تنافسه بينما تحويله إلى مشروعات استثمارية، في الأراضي والمعدات الرأسمالية وبناء المصانع وما شابه ذلك، يغطي بعض أصوله من الزكاة فلا تؤخذ إلا من النساء، وقد وضح ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه : * (اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة)*^(١).

ما تقدم يوضح أهمية التخطيط للتنمية لتلافي هذه الخصيصة، في البعد طويلاً الأجل، أما فيما يختص بتخطيط التنمية متوسط الأجل، وقصير الأجل، فتتضح مما يلى:

أـ الاستفادة من الفوائض المالية الإسلامية بالدول النفطية، وتحويلها من الدول المتقدمة إلى الدول الإسلامية، التي يثبت التخطيط السليم، ودراسات الجدوى ضمانات كافية لنجاح الاستثمار بها، وارتفاع العائد المنتظر منها، في صورة أرباح حتى لا يترتب على ذلك انخفاض دخول تلك الدول، وبالتالي وقوف هذا العامل كعائق في سبل تدفق تلك الفوائض.

بـ تشجيع الادخار بترشيد الاستهلاك، والحرص على عدم تسرب المدخرات، إلى استهلاك ترفيه، باعتبار ذلك مطلباً شرعاً لقوله صلى

(١) - سبق تحريره، ص ١٧٧ من هذه الرسالة .

الله عليه وسلم : * (امسك عليك بعض مالك فهو خير) ^(١). قوله صلى الله عليه وسلم : * (إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتکفرون الناس) ^(٢). نهذه دعوة إلى الادخار، وترك ما يعين الأجيال القادمة ^(٣).

ج- ضرورة وضع الخطط متوسطة الأجل في البداية، لتنمية المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، التي تخدم عدداً من الدول الإسلامية، من خلال المشروعات المشتركة ، بشكل يعمل على الاستفادة من توفر المدخلات، وتحقيق المنافع المتبادلة .

د- ضرورة التخطيط لاستخدام رؤوس الأموال الإسلامية ، فيما يعود بالنفع على الدول الإسلامية ككل ، وعلى أسس تجارية إسلامية تراعي فيها تعاليم الإسلام ، وفي هذا دفعة كبيرة للمدخلات وتشجيعها وتوجيهها للاستثمار .

هـ- أهمية التخطيط لتكوين رأس المال ، في شكله الاجتماعي ، -من طرق وکباري واتصالات وكهرباء وسدود وسکك حديدية ، تساهم في العمليات الإنتاجية بصورة مباشرة - .

المطلب الرابع

الانتشار البطالة

إن انتفاضة معاشر دلات التک وین

(١)- البخاري، صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٣٩، كتاب الزكاة، باب لاصدقة إلا عن ظهر غنى، مرجع سابق.

(٢)- البخاري بحاشية السندي، ج ٣، ص ٢٨٦، كتاب النفقات، باب فضل النفقه على الأهل، مرجع سابق.

- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٩٤، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث حديث رقم ٢٧٠٨، مرجع سابق. وقد جزم الألباني بصحته في صحيح سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ١١١، رقم ٢١٨٩، في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث حديث رقم ٢١٨٩، مرجع سابق.

(٣)- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١٤٩، ١٥٠، مرجع سابق.

الرأسمالي، وعدم وجود الموارد المالية الكافية، التي يمكن استثمارها في قطاع الصناعة، جعل قطاع الإنتاج الأولي المنفذ الوحيد لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة، وبالتالي ضاعف من حدة البطالة المقنعة بهذا القطاع.

وتعاني معظم الدول الإسلامية من انتشار كثير من صور البطالة، تستعرض أهمها فيما يلي:

أ- البطالة الموسمية: وتعني أن العمال لا يعملون إلا في مواسم معينة من العام، وتظهر عادة في الزراعة نتيجة لطبيعة هذا الفرع، ويرجع السبب الرئيسي في انتشار هذا النوع، إلى التقلبات الموسمية في الطلب على الأيدي العاملة الزراعية^(١).

ولتلافي هذا النوع من البطالة، يستلزم الأمر الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية لتحقيق الأمور التالية:

١- إيجاد الطرق، والوسائل والأساليب الفنية، التي تسمح باستخدام الأرض الزراعية فترة أطول، باستخدام البيوت المحمية مثلاً.

٢- ضرورة توفير العمل للعمال بقية العام في قطاعات أخرى، ترتبط بالزراعة كالصناعة الزراعية.

ب- البطالة الفنية: وهي البطالة التي تنتج بسبب إحلال الآلات محل العمال في العملية الإنتاجية، أو استبدال الفن الإنتاجي القائم بفن إنتاجي متقدم، بما ينتج عنه عدم استطاعة العمال استيعاب ذلك الفن الإنتاجي الجديد، مما يظطرهم إلى البحث عن عمل آخر، أو إلى البطالة المؤقتة حتى يتسعى لهم اكتساب الخبرة الفنية التي تنقصهم^(٢).

إن معالجة هذه الصورة تتطلب بالضرورة التخطيط للتعليم، والتدريب، خاصة التعليم الفني، والمهني، ووضع البرامج والدراسات الفنية الكفيلة باكتساب العمال لتلك الخبرة.

(١)- عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٠، ص ٧٤٥ .

- وانظر: رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨، ص ٤٠ .

(٢)- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص ٤٠، ٤١، مرجع سابق.

ج- البطالة الدورية: وهي التي ترتبط بالدورات المختلفة. خاصة فترات الكساد، وتظهر هذه البطالة في الاقتصاديات النامية عموماً، كنتيجة أساسية لظهورها في الدول الصناعية المتقدمة لتبقي تلك الدول لها^(١). ويتمثل الحل في قيام التخطيط بوضع السياسة الاقتصادية لتلك الدول، بطريقة تساعد على تلافي التقلبات الاقتصادية، وتحقيق نوع من الاستقلالية الاقتصادية.

د- البطالة الإجبارية: وتعني وجود عدد من العمال يرغبون في العمل ولا يحصلون عليه، ويعود هذا النوع من البطالة، إلى سبب نقص فرص العمل إما بسبب عدم نمو الجهاز الإنتاجي أو نقص الطلب الفعلى خاصة على أموال الاستثمار الذي يعمل بدوره على قصور الطلب على اليد العاملة في القطاعات الإنتاجية غير الزراعية بصفة خاصة^(٢). وتستطيع الدولة التخفيف من حدة هذه البطالة، من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل، وتولي مسئولية العمل الاستثماري، ووضع الخطط الكفيلة التي توفر تلك الأعمال في قطاعات أخرى، غير الزراعية سواء في المصانع، أو في الأجهزة الإدارية؛ وهو ما يعني أن التشغيل يتم وفقاً لخطة القوى العاملة، وتوزيعها على أوجه النشاط المختلفة^(٣).

هـ- البطالة المقنعة: وتعني وجود عدد من الأيدي العاملة تزيد عن مستوى الإنتاج السائد؛ أي أنه يبدو ظاهرياً أن هذا العدد يساهم في الإنتاج، ولكن الحقيقة أن مساهمته لا تذكر^(٤).

وبالرغم من أن القطاع الزراعي يستأثر بالجانب الأكبر من القوى العاملة، مما يعني انتشار البطالة في الأرياف بطريقة أكبر من المدن، إلا أن البطالة المقنعة توجد في الأخيرة بدرجة لا يستهان بها، وما انتشار ظاهرة الخدم، والباعة المتجولين، والحملين والمتجاجر الصغير، إلا دليل على ذلك هذا فضلاً عن أن القطاع الحكومي في معظم الدول الإسلامية لا يخلو من هذه الظاهرة؟

(١)- رفت المحبوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص٤٠، ٤١، مرجع سابق.

(٢)- حمديه زهران، التنمية الاقتصادية، (الفكر الاقتصادي - التحليل الاقتصادي)، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ج١، ص٨٥ ..

(٣)- المرجع نفسه نفس الصفحة.

(٤)- عمرو محي الدين، التنمية والخلاف ، ص٨٩، مرجع سابق.

-أي وجود عدد من العمال فوق طاقة العمل^(١).

وهناك عدد من الأسباب التي رتبت لوجود هذا النوع من البطالة، أهمها ما يلي^(٢):

١-الأسباب المادية، التي تشمل انخفاض عرض العناصر الإنتاجية الأخرى المتعاونة مع العمل كرأس المال، وعدم وجود الفرص الأخرى للعمل في أي من القطاعات الأخرى، وانتشار المزارع العائلية الصغيرة التي يعمل فيها الرجل وأهل بيته.

٢-أسباب اجتماعية ويمكن إرجاعها إلى عاملين:

١-الأول: انتشار ظاهرة العائلات الكبيرة في المجتمعات الإسلامية كوحدة لإنتاج والاستهلاك يعيشون معاً، ويشاركون في الإنتاج والاستهلاك، وتلعب العادات والتقاليد السائدة دوراً بارزاً في استيعاب القوى العاملة، بصرف النظر عن مدى مساحتها في الإنتاج حتى ولو كانت صفراء.

والثاني: هو التقسيم غير المنتج للعمل، والذي تحكمه العادات والتقاليد، بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية لإنتاج إذ جرى العرف على تقسيم العمل بين الجنسين، يكلف الرجل فيه بعمل، والنساء والأطفال باخر، أو ما يمكن وصفه بالتقسيم الجامد للعمل^(٣).

٣-الزيادة السريعة في معدل السكان، حيث تزيد قوة العمل دون تزايد فرص العمل -وبعبارة أدق- الاختلال النسبي بين نمو السكان السريع، ونمو فرص العمل البطيء.

٤-كما قد تحدث البطالة المقنعة لا للزيادة السريعة في السكان وحسب، بل لسوء توزيع اليد العاملة بين القطاعات والفروع المختلفة. وتستلزم هذه الصورة التخطيط للتنمية أكثر من غيرها، إذ يجب على المهتمين بشئون التنمية والتخطيط في الدول الإسلامية، تخطيط قوة العمل بالتنسيق بين المتوفّر والمتاح منها، وبين

(١)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (ج٢)، ص٣١، مرجع سابق.

- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي: ج١، ص٢٢١، مرجع سابق.

(٢)- عمر محي الدين، التنمية والتخلف، ص٩٥، مرجع سابق.

- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية: ص٣٨، مرجع سابق.

(٣)- عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، ص٩٥، مرجع سابق.

- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص٣٨، مرجع سابق.

الاحتياجات الفعلية لتلك الموارد البشرية، حتى يتتسنى التنسيق بين الطلب على العمل والعرض منه كما وكيفاً، والقضاء على العادات، والتقاليد المسببة لها، بزيادة فرص التعليم والتدريب.

هذا ويمكن توضيح الأنواع المختلفة من البطالة، من خلال

المؤشرات التالية :

أ - نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي :

جدول رقم (٦)

نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول الإسلامية
عام ١٩٨٧ .

الدولة	نسبة العاملين في الزراعة	الدولة	نسبة العاملين في الزراعة
بنغلاديش	%٤٧	اليمن	%٢٢
مالى	%٥٤	المغرب	%١٩
بوركينا فاسو	%٣٨	مصر	%٢١
النيجر	%٣٤	نيجيريا	%٣٠
افريقيا الوسطى	%٤١	تركيا	%١٧
الصومال	%٦٥	تونس	%١٨
السودان	%٣٧	الأردن	%٩
باكستان	%٢٣	سوريا	%٢٧
السنغال	%٢٢	الجزائر	%١٢
تشاد	%٤٣	السعودية	%٤
موريطانيا	%٣٧	الجابون	%١١
اندونيسيا	%٢٦	الكويت	%١

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩ ص ٢٠٦-٢٠٧، مرجع سابق.

من هذا الجدول يتضح ارتفاع نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي، ويبدو ذلك في الدول غير النفطية خاصة؛ بما يعني تفشي صور معينة من البطالة خاصة الموسمية .

ب - ضالة نصيب الفرد من المساحة المزروعة:
جدول رقم (٧)

نصيب الفرد من المساحة المزروعة في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧.

الدولة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	الدولة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)
بنغلاديش	١٠	المغرب	٣٧
موريتانيا	١٢	باكستان	٢٠٣٩
تشاد	٤٣	سوريا	٥٧
السودان	٤٠	لبنان	٠٨
الصومال	٢٩	الأردن	٣٧
مالى	٣٠	ماليزيا	٢٣
اندونيسيا	٥٥	الجزائر	٣٥٨
غينيا بيساو	٣٣	العراق	٤٠
جيسيوي لا يوجد	٠٢	عمان	٥٢
افغانستان	٦٣	الجapon	٥٢
اليمن العربي	١٩	البحرين	لا يوجد
فولتا العليا	٨١	ليبيا	٨١
السنغال	٤٢	السعودية	١٢
جامبيا	٤٤	الامارات	٠١
مصر	١٦	قطر	٠١
جزر القمر	١٩	الكويت	٠١
الكاميرون	٨٠		
النمسا	٥٩	تونس	٥١
غينيا	٨٧		

* المصدر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩، ص ٢٠٦ ، مرجع سابق.

بتحليل بيانات هذا الجدول يتضح أن ما يخص الفرد من المساحة المزروعة ضئيل جدا لا يتجاوز ٨١ هكتار في المتوسط، فيما عدا الجزائر وباكستان، وهو ما يعني نقص الإنتاج الزراعي عن تلبية الحاجات الأساسية من المنتجات الزراعية بالرغم من توفر الأراضي القابلة للزراعة، إذ تقدر رقعة الأرض الزراعية بما يزيد على

٦٣ مليون هكتار^(١) في الدول العربية فقط.

هذا ونستطيع تحديد النتائج المترتبة على البطالة، كمدخل لاقتراح العلاج من خلال النقاط التالية^(٢):

١- تزيد البطالة من حدة الكساد لنقص دخول المتعطلين، وما ينتج عن ذلك من نقص الطلب الاستهلاكي، والذي له دور هام في زيادة الإنتاج.

٢- للبطالة تأثير مزدوج على كل من الأدخار والاستثمار، فهي تعمل على نقص الأدخار، وبالتالي ضعف عملية التنمية، وهذا يؤدي إلى مزيد من البطالة، كما أنها تؤثر على الاستثمار، من خلال تأثيرها على دخول العاطلين، ودخول أصحاب المشروعات.

٣- تعمل البطالة على تشجيع الهجرة، التي تؤثر على اختلال توازن القوى العاملة، وانخفاض الناتج القومي.

٤- ينبع عن البطالة تقليل درجة المهارة، خاصة في الأعمال الفنية التي تتطلب العمل بصفة مستمرة، والتي ترتبط بالتطور الفني المستمر.

٥- ظهور خلل إداري يتمثل في تفشي المحسوبية والرشوة.

هذا وبالرغم من استعراض طرف من الحلول، وربطها بتخطيط

F.A.O., Production, 1980.a

-(١)-

(٢)- موسى علقم، توظيف العمل في الاقتصاد الإسلامي، رساله دكتوراه: مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، بجامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ، ٢٥٤-٢٥٥.

التنمية عند تحليل صور البطالة المختلفة، إلا أننا سنستعرض العلاج العام لهذه الخصيصة، من خلال النقاط التالية:

١- عالج الإسلام كافة البواعث النفسية، التي تُشَبِّط عن القيام بالعمل، والسعى والمشي في مناكب الأرض وأكامها، وهذه البواعث تتشكل فيما بينها لتشكل خطة اقتصادية نستعرضها فيما يلي^(١):

- رغف البطالة بدعوى التوكل، فالتوكُل على الله لا ينافي العمل واتخاذ الأسباب لقوله صلى الله عليه وسلم: * (اعقلها وتوكل)*^(٢)، بل لقد اقتضت حكمة الله أن الأرزاق التي ضمنها، والآقواء التي قدرها، والمعايش التي يسرها، لا تتحقق إلا بالعمل، والكد لقوله تعالى: * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض... الآية)*^(٣). وقوله سبحانه: * (فاما مشوا في مناكبها وكلوا من رزقه... الآية)*^(٤).

- معارضة ترك العمل بدعوى التبتل، والانقطاع الكامل لله، فقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم، أن لا رهبانية في الإسلام، بل أن العمل الدنيوي إذا وافق الشريعة كان عبادة لله، بل أن سعي الإنسان على أهله يعد ضرباً من ضروب الجهاد لقوله تعالى: * (وآخرون يضربون في الأرض... الآية)*^(٥).

- نبذ ترك العمل احتقاراً له، فقد بدل الإسلام هذه المفاهيم الخاطئة، ورفع من قيمة العمل، وذم البطالة والإتكال، وبين أن كل كسب حلال هو عمل شريف، ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرعى الفن على قراريط لأهل مكة، كما أخبر بذلك الحديث الصحيح^(٦).

- رغف ترك العمل لعدم توافره أو عدم تيسره في الوطن، وهنا شجع الإسلام على الغربة والهجرة، فرزق الله ليس مقصوراً على مكان وإنما أرضه واسعة يقول تعالى: * (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في

(١)- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة: القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ، ص ٣٣ إلى ٤٧.

(٢)- الترمذى، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٧٧، كتاب صفة القيامة، حديث رقم ٢٦٣٦ ، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، مرجع سابق.

- الحاكم، المستدرك، ج ٣، ص ٦٥٣، مرجع سابق.

وفي مجمع الزوائد رواه الطبراني بأساندرين وفي أحدهما عمر بن أبيه الضمرى

ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات، مجمع الزوائد، ج ١٠، ص ٢٩٤، مرجع سابق.

(٣)- سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠ .

(٤)- سورة الملك، من الآية رقم ١٥ .

(٥)- سورة المزمل، من الآية رقم ٢٠ .

(٦)- البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١، كتاب الإجارة ، باب على الفن على قراريط، مرجع سابق.

الأرض مراجعاً كثيراً وسعة ١٠٠ الآية^(١).

- عدم تشجيع ترك العمل بسبب الأخذ من الزكاة، أو غيرها من الصدقات والقرب المادية، وهؤلاء بين لهم الإسلام أنهم لا يستحقون الزكاة ما داموا قادرين على الكسب والعمل لقوله صلى الله عليه وسلم: * لا تحل الصدقة لغني ولا لذى صرة سوى^(٢).

- محاربة ترك العمل لقلة الخبرة والتجربة في الحياة، ووسائل الكسب مع القدرة على العمل، وقد عمل الإسلام هنا على توجيههم إلى العمل بتوفير وسائله، ولنا في قصة الرسول صلى الله عليه وسلم مع الانصاري عبرة حين سأله عما لديه، ثم باعه له ووجهه أن يشتري قدوماً وشدّ له فيها عوداً ثم قال له اذهب واحتطب ولا أرينك إلا بعد خمسة عشر يوماً^(٣)، وهنا نجد خطة اقتصادية محكمة الإعداد بدأت بحصر الموارد، ثم التوجيه إلى العمل، ثم تحديد مدة الخطة بخمسة عشر يوماً للتأكد من نجاحها أو عدمه.

- الإهتمام بالتعليم والتدريب، وجعل التعليم من المطالب الشرعية، ويجب أن تتکفل الدولة بتدريب فئات العمل التي تغط في بطالة على الأعمال الفنية، بزيادة دور القطاع الصناعي، والقطاعات المساعدة له في التنمية لاستيعاب الفائض من القوى العاملة، وهذا يستلزم تخطيط التنمية لارسال مبدأ التعليم، ووضع الخطط الملائمة له ثم توفير التدريب المهني بكافة أنواعه، وجعل القطاع الصناعي جاهزاً لاستيعاب تلك الفوائض بوضع الخطط الكفيلة بتحقيق ذلك.

(١)-سورة النساء، من الآية رقم ١٠٠ .

(٢)-الترمذى، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٨٢٧، كتاب الزكاة، باب ما جاء من لا تحل له الصدقة، حديث رقم ٦٤٧، وقال الترمذى: حديث حسن، مرجع سابق.

-أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٨٦، كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة وحد الغنى، حديث رقم ١٦٣٤، مرجع سابق.

-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٥٨٩، كتاب الزكاة، باب من سأل الناس عن ظهر غنى، حديث رقم ١٨٣٩، مرجع سابق.

(٣)-تجد نص هذا الحديث كاملاً في الكتب التالية:

-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٧٠٤، في كتاب التجارات، باب بيع المزايدة حديث رقم ٢١٩٨، مرجع سابق.

-أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٢٠، ١٢١، ١٢١، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، حديث رقم ١٦٤١، مرجع سابق.

-الإمام أحمد، المسند، ج ٣، ص ١٠٠ .

-الترمذى، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٥٢٢، كتاب البيوع، باب ماجاء في بيع من يزيد،

حديث رقم ١٢١٨، وقال حديث حسن، مرجع سابق.

٤- كفالة حرية اختيار العمل^(١) تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، فلا تخسر فئة من المجتمع بوظائف معينة دون غيرها، أو أن يستفاد من العمال الزراعيين في شغل وظائف هامشية كسعاة، أو عمال نظافة مما يعمق من أثر هذه المشكلة، وأن لا يكون التمييز بين العمال إلا بمجرد الكفاية، فاختيار الأصلح شرط أساسى في الإسلام لقوله صلى الله عليه وسلم: * (إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة)*^(٢)، وهذا يقتضي التخطيط في بعده الإداري بتصنيف الوظائف وتوصيفها ووضع الشروط الازمة لشغلها.

٥- كفالة الأجر العادل لكل عامل، وحسن معاملة العمال حسب موقع كل منهم، ووظيفته؛ لقوله تعالى: * (ولا تبخسوا الناس أشياءهم الآية)*^(٣). وأن تشمل خطة الأجر أيضًا، وضع نظام للحوافز الأدبية والمادية يتلاءم مع ما يساهم به الأفراد، من رفع للعمليات الإنتاجية في كل المجالات.

٦- نشر الوعي بكافة الطرق والأساليب المعينة على ذلك، وتنافي هذه الخصيصة -البطالة- مع تعاليم الإسلام، والتنبيه إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، مع حث أولياء الأمور رعايا الدولة بأهمية التعليم، وتهيئة الظروف والإمكانيات الازمة له، حتى يصبح من الخيارات المفيدة في نظر غالبية السكان، اعتماداً على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: * (طلب العلم فريضة على كل مسلم)*^(٤). وهذا يستلزم تخطيط القوة العاملة، لتحقيق التوافق بين العرض والطلب.

٧- تضامن القطاع الخاص مع الدولة في حل هذه الظاهرة، بامتصاصه لجزء

(١)- عبد السميح المصري، مقومات الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٢.

(٢)- البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي، ج ١، ص ٢١، كتاب العلم، باب من مثل علما وهو مشتمل في حديثه فاتم الحديث، مرجع سابق.

(٣)- سورة الأعراف، من الآية رقم ٨٥.

(٤)- رواه ابن ماجة في العلم عن أنس مرفوعاً، ورواه ابن عبد البر، وقال المزي في الدور هذا الحديث روي من طريق تبلغ رتبة الحسن.

- انظر: ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٥٦، كتاب العلم، باب الانتفاع بالعلم والعمل، حديث رقم ١٦٦٥، مرجع سابق.

يتافق مع طاقته الاستيعابية للعمال العاديين، وتدريبهم على العمليات الإنتاجية لديه، باعتبار المجتمع مجتمعاً واحداً يتعاون فيه القطاع العام والقطاع الخاص، لقوله تعالى: *{وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية}*^(١).

٧- التخطيط السليم للقطاع الزراعي، بالتضامن مع أصحاب المزارع العائلية، وحفزهم وتشجيعهم، وتقديم الامكانيات المادية، وما تحتاجه الزراعة من مسكنة ومحاصيل زراعية، وتوجيههم إلى أنواع معينة من الإنتاج الزراعي يتضمن معه اشباع الطلب الداخلي، والتسوّجه إلى السوق الخارجية.

المطلب الخامس

تخلف الفن الإنتاجي

تفت خصيصة تخلف الفن الإنتاجي في الدول الإسلامية، عقبة أساسية في سبيل التنمية الاقتصادية، وذلك لأنخفاض المستوى العلمي، وتأخر فنون الإنتاج وبدائيتها، بحيث يمكن القول إن معظم الأسلوب الإنتاجية المستخدمة ضعيفة، فالزراعة التي يعمل بها معظم الأفراد في معظم الدول تعتمد أساساً على الأسلوب البدائي، منذ مئات السنين^(٢).

إن التخلف التقني في الدول الإسلامية يرتبط بكل خصائص التخلف الأخرى، حتى يمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت نفسه فهو نتيجة لنقص رؤوس الأموال، وضالة المدخلات، وسبب لأنخفاض الدخل القومي. وتمثل أهم أسباب هذه الخصيصة فيما يلي:

١- جهل المنظمين بالوسائل الفنية للإنتاج، لتأخر التنظيم العلمي،

(١)- سورة المائدة، من الآية رقم ٢.

(٢)- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٥٥، مرجع سابق.

وعدم كفاية الأفراد المؤهلين لانخراط معظمهم في الإنتاج الأولى^(١).

- عدم ملاءمة النظم الاجتماعية، وإطار العادات، والتقاليد، وانتشار الأممية^(٢).

- عدم وجود البنية الأساسية العلمية والتقنية مثل نظام التعليم الملائم، والمؤسسات العلمية والتقنية والخبرة في مجال العلم والتقنية الحديثة، والقدرة على تعليم التقنية الملازمة أيضاً^(٣).

- نقص الكفاية الإنتاجية في كافة القطاعات، وتخلف العمالة الماهرة الفنية الإدارية.

- الفهم الخاطئ لبناء القدرة التقنية المناسبة، واعتبار الحصول على منتجاتها، أو مجرد التدريب الفني والمهني، والقدرة على إصلاحها هو امتلاك لها، والحقيقة غير ذلك، فالعالم الإسلامي، وبدون استثناء يفتقد إلى معطيات التقنية الحديثة في كثير من صورها، فهو فقير في الصناعات التقنية والفنية، ومعامل الابحاث^(٤). بل وحتى عندما تسفر بعض الابحاث عن فنون إنتاجية متقدمة، فإنها قلما تترجم إلى واقع تطبيقي مستفاد منه.

- نقص الموارد المالية لدى بعض الدول مع أن في مقدور الدول الإسلامية مجتمعة أن تتعاون في استيراد أحدث الأساليب الفنية من العالم المتقدم.

هذا ويمكن التدليل على هذا الوضع، بعدد من المؤشرات أهمها:

١- عدد العلماء والمهندسين والفنين، في مجال العلوم التطبيقية مقارنا بالدول المتقدمة.

(١) - حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، ص ٢٢٦، مرجع سابق.

- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٥٥، مرجع سابق.

(٢) - فلاج جبر حسین، التكنولوجيا بين من يملك ومن يحتاج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص ٨٤، ٨٥.

(٣) - بهاء حسن عزي، العالم إلى أين والعرب إلى أين، منشورات تهامة، جدة، ١٤٠٨، ص ٢٦.

جدول رقم (٨)

عدد العلماء والمهندسين والفنانين في مجال العلوم التطبيقية في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة.

الدول الإسلامية والمتقدمة	السنة المتأخرة	عدد الفنانيين في البحوث والتجارب	عدد العلماء والمهندسين في المجال الفني	الإجمالي لـ	نسبة الإجمالي لـ
				الإجمالي	ألف من السكان في السنة المتأخرة
مصر	١٩٨٦	٧٥٣٢	٢٠٨٩٣	٢٨٤٢٥	% . ٥٦٧
ليبيا	١٩٨٠	١٥٠٠	١١٠٠	٢٦٠٠	% . ٠٩٢
غينيا	١٩٧٥	٧١١	١٢٨٢	١٨٩٣	% . ٠٠٤٣
النيجر	١٩٧٦	١	٩٣	٩٤	% . ٠٠١٦
نيجيريا	١٩٧٧	١٤٤٥	٢٢٠٠	٣٥٤٥	% . ٠٠٤٧
السودان	١٩٧٨	٣٢٧١	٢٨٠٦	٧٠٧٧	% . ٠٣٩
اندونيسيا	١٩٨٦	٤١٢٥	٢٩٦٢١	٢٣٧٤٦	% . ٠٢٠
ایران	١٩٨٥	٢٠٥	٣١٩٤	٢٣٩٩	% . ٠٠٧٥
الأردن	١٩٨٥	١٧٥	٢٧٠	٤٤٥	% . ٠١١
الكويت	١٩٨٤	٥٦١	١٥١١	٢٠٧٢	% . ١
افريقيا الوسطى	١٩٨٤	٢٨٣	١٩٧	٥٧٩	% . ٠٢٣
قطر	١٩٨٦	٦٦	٢٢٩	٢٩٠	% . ٠٩١
تركيا	١٩٨٥	٧٣٦٧	١١٢٧٦	١٨٦٤٢	% . ٠٣٧
السنغال	١٩٨١	٢٦٦٢	٨١	٢٧٤٣	% . ٠٠١٦
الجابون	١٩٨٧	١٩٩	١٨	٢١٧	% . ٠٢٢

* الدول المتقدمة :

الولايات المتحدة	١٩٨٦	غير معروف	٧٤٧٤٠٠	٧٤٧٤٠٠	% ٢
فرنسا	١٩٨٦	١٦٩٣٠٠	١٠٥٠٠٠	٢٧٤٣٠٠	% ٥
اليابان	١٩٨٧	١٠٢٤٨٦	٥٩٦٨٠	٦٩٣١٦٦	% ٥٠٧
الاتحاد السوفيتي	١٩٨٤	غير معروف	١٤٦٣٨٠٠	١٤٦٣٨٠٠	% ٥٠٣
المانيا	١٩٨٥	١١٨٠٨٠	١٤٣٦٢٧	٢٦١٧٠٧	% ٤٠٢
بريطانيا	١٩٨٨	٧٦٦٠	٨٦٥٠	١٦٣١٠٠	% ٢٠٩٦

* SOURCE: - U.N. Statistical Yearbook, 1986, p.p. 320-321
- Unescostatistical, Yearbook, 1989, p.5-103-105.

من الجدول السابق يتضح تضاؤل أعداد المهندسين والفنين في البحوث والتجارب في الدول الإسلامية فيما عدا مصر، بينما نجد هذه النسبة مرتفعة في كافة الدول المتقدمة، وعلوّم أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى الكثير من العلماء والمهندسين والفنين للنهوض بكلة أعبئتها ومتطلباتها.

بــ الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي:

جدول رقم (٩)

الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي

الدول الإسلامية	نسبة الانفاق على البحث العلمي%	السنة الممتدة	المصروف للسنة الممتدة (مليون دولار)	الدول المتقدمة	نسبة الانفاق على البحث العلمي%	السنة الممتدة	المصروف للسنة الممتدة (مليون دولار)
اندونيسيا	% ،٣	١٩٨٦	١١٧١٩٣،٨	الولايات المتحدة	% ٢٠٨	١٩٨٦	٢٢٥،٧
باكستان	% ،٤	١٩٨٦	٥٤٧٥٨،٦	اليابان	% ٢٠٨	١٩٨٤	١١١
مصر	% ،٢					١٩٨٢	٥٥٠٥
الأردن	% ،٢	١٩٨٥	٢٤٠٨٣،٧	ألمانيا	% ٢٠٧	١٩٨٥	٦٠٩
الكويت	% ،٩					١٩٨٤	١٩٥،٤
ليبيا	% ،٢	١٩٨٦	١٦٦٥٦،٦	فرنسا	% ٢٠٣	١٩٨٠	٦٢،٨
برناوي دار السلام	% ،١	١٩٨٦	١٠٧٧٠،٦	بريطانيا	% ٢٠٣	١٩٨٤	٤٢،٦

* Source: Unesco, Statistical, Year book, 1989, p, 5-103-104-105 .

يكشف هذا الجدول عن تضاؤل الأهمية النسبية للانفاق على البحث العلمي عماد التقدم الفني في أية دولة من الدول الإسلامية، فقد كانت اندونيسيا أكبر دولة إسلامية تنفق على البحث العلمي عام ١٩٨٦، ويعادلها الولايات المتحدة كأكبر دولة تنفق على البحث العلمي في العالم، وقد بلغت نسبة الأولى إلى الثانية ١٩٪، وقد بلغت نسبة بقية الدول محل القياس إلى الولايات المتحدة كما يلي: باكستان ٠٩٪، مصر ٤٪، الأردن ٥٪، الكويت ٦٪، ليبيا ٥٪، برناوي ٤٪. وقد عمل هذا الوضع على عدم توفير

المعامل، ومستلزمات البحث العلمي، والتقنية الفنية في الكثير من الدول الإسلامية.

هذا وقد عمل هذا الوضع، إلى حدوث عدد من النتائج منها، انخفاض إنتاجية العامل، وانتشار ظاهرة البطالة الفنية، واستنزاف الأموال والعملات الصعبة في استيراد منتجات التقنية الفنية، وانخفاض الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه.

من أجل ما تقدم، فإن التخطيط للتنمية ضروري لبناء التقنية الفنية، وتظهر أهميته من استعراض ما يلي:

- أ- ضرورة التخطيط لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تركز على وضع وتنفيذ السياسات والأساليب التي تساعد على بناء تقنية ذاتية متناسبة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية^(١).
- ب- الاعتماد على الذات في خطة طويلة الأمد نسبياً، كشرط جوهري لبناء التقنية المحلية خصوصاً، والتعاون مع الدول الإسلامية لتحقيق هذا الهدف. لقوله تعالى: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية)*^(٢). وقوله سبحانه: * (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)*^(٣). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً)*^(٤)، إذ يستدل من الآيتين والحديث السابق على أن الأصل في العقيدة الإسلامية، هو وحدة الأمة الإسلامية، ووجوب تعاونها وتعاضدها وقيامها بكافة متطلباتها في أي زمان ومكان؛ فـ الاعتماد على الخارج أورث كثيراً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛ ومعنى ذلك أن تتضمن خطة التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة الواحدة خطة تفصيلية للبحث العلمي وتطويره واستمراريته، وأن يتم التنسيق بين خطط التنمية

(١)- انظر المراجع التالية:

- يوسف ابراهيم، استراتيجية وتنمية التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ٥٦٥، مرجع سابق.

- عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، ص ٩٩، مرجع سابق.

- بهاء حسن عزي، المرجع السابق، ص ٣٨.

- فلاح جبر، المرجع السابق، ص ٨٤-٨٥.

(٢)- سورة المائدة من الآية رقم ٢٠.

(٣)- سورة المؤمنون، الآية رقم ٥٢.

(٤)- سبق تخربيجه، ح٣٧، من هذه الرسالة.

الاقتصادية الإسلامية في هذا الخصوص، بما يخدم مصالح المجتمعات الإسلامية، ويحل مشاكلها المختلفة ويوفر منتجات التقنية المتفقة مع سلوك العامل وقيمه، ومع طبيعة المجتمعات الإسلامية.

ج- يعد التعليم والتدريب شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في أي مجتمع، لذلك فإن التخطيط مهم لوضع الخطط الخاصة بالتعليم والنهوض به في جميع مستوياته، مع التركيز على التدريب الفني والمهني، لأنّه الأداة الفعالة لبناء القدرات العلمية والفنية، بما يتطلبه ذلك من ضرورة التخطيط أيضاً، لوضع البرامج الدراسية على مختلف المستويات.

د- محاولة توفير البنية الأساسية للفنون الإنتاجية، والقدرة على تقويمها، وتوفير المؤسسات العلمية والفنية، والخبرة الجيدة في هذا المجال.

هـ- التخطيط لتدبير التمويل اللازم لتطبيق المعارف الفنية، باعتباره أمراً ضرورياً بالأساليب المشروعة، ويجب أن تتضمن الخطة القومية لآلية دولة إسلامية تحقيق هذا الهدف كهدف رئيسي، مع مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها.

المطلب السادس

التبعية الاقتصادية للخارج

كنتيجة لانتشار خصائص التخلف الاقتصادي السابق الإشارة إليها، وجدت في العالم الإسلامي ظاهرة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي.

وتعني التبعية درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الدول المتقدمة وهذه الدول بوجه عام^(١). وقد تمثلت أهم أسباب هذه التبعية فيما يلي^(٢):

(١)- محمد عبد الشفيع عيسى، التبعية التكنولوجية في الوطن العربي (المفهوم العام والتطبيق العملي)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة السادسة، العدد ٦٦، مارس ١٩٨٤م، ص ٨٢.

(٢)- حمديه زهران، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٣٤٧، مرجع سابق.

- ١- الاستعمار العالمي.
- ٢- تخصص معظم الدول الإسلامية في انتاج مادة خام، أو محصول زراعي واحد، أو عدد محدود من المواد الخام والحاصلات الزراعية.
- ٣- نقص الموارد المالية، وضعف الطاقة الادخارية، واستيراد الالاليب التقنية. الأمر الذي أدى إلى الحاجة المتزايدة إلى الموارد المالية، وبالتالي زيادة المديونية الخارجية.
- ٤- الاعتماد بدرجة كبيرة على الدول المتقدمة، في تصريف المواد الأولية، واستيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات مختلفة.
- ٥- العجز الدائم في الموازن التجاريه، وموازين المدفوعات، بسبب عدم كفاية الصادرات على تمويل الواردات الاستهلاكية المتزايدة، والواردات الرأسمالية المتواضعة.

هذا ويمكن التدليل على هذه الخصيصة بعدد من المؤشرات هي:

- ٦- التركيز على تصدير المواد الأولية^(١). مقارنا بالدول المتقدمة.

جدول رقم (١٠)

الصادرات الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة من المواد الأولية عام ١٩٨٨

الدول الإسلامية	الدول المتقدمة	نسبة الموارد الأولية إلى جملة الصادرات
الأردن	الولايات المتحدة	% ٥٣
		% ٧١
اندونيسيا	اليابان	% ٣١
		% ٣٦
باكستان	إيطاليا	% ٩٧
		% ٩٣
تركيا	فرنسا	% ٩٣
		% ٩٨
الجزائر		% ٢٣
		% ١١
السودان		% ٢٤
الصومال		
نيجيريا		

(١)-وتشمل هذه المواد الأولية (الوقود والمعادن والفلزات والمواد الغذائية، والمشروبات، والتبغ والحيوانات الحية، والزيوت والشحوم. انظر:- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢٨٨، مرجع سابق.

تابع جدول رقم (١٠)

صادرات الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة من
المواد الأولية عام ١٩٨٨

الدولة الإسلامية	الناتج المحلي	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات	الناتج المحلي	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات	الناتج المحلي
مصر	٧٤	٪ ١٨	بريطانيا	٥٠	المغرب
	٥٠			٩٧	
موريتانيا	٩٦	٪ ١٠	المانيا	٩٦	النيجر
	٩٣			٩٩	
عمان	٩١	٪ ٨	سويسرا	٧٥	السنغال
	٩١			٩٩	
السعودية	٩١	٪ ١٣	النمسا	٩١	الكويت
	٧٥			٨٣	
الإمارات	٩١	٪ ١٦	السويد	٩١	الإمارات
	٨٣			٨٣	

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢٤١-٢٤٠، مرجع سابق.

يظهر الجدول السابق تركيز الدول الإسلامية عموماً على تصدير المواد الأولية، بل أن بعض الدول قد بلغت نسبة صادراتها من المواد الأولية، أكثر من ٩٥٪ مثل: ليبيا والجزائر والنيجر وغيرها، وبال مقابل نجد العكس تماماً في الدول المتقدمة، إذ لم تتجاوز هذه النسبة ٢٪ في اليابان كأقل دولة متقدمة مصدرة للمواد الأولية، و٢٤٪ بالنسبة لفرنسا.

بـ- درجة أهمية الواردات: يعد هذا المؤشر دليلاً كبيراً على درجة الانكشاف الاقتصادي ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{درجة أهمية الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي}} \times 100$$

وسنعتمد إلى أخذ ثلاث سنوات من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨، تجنبنا لتقلبات الاستيراد التي تحدث، عادة من سنة لآخرى (١).

(١) ما الناتج القومي فقد تم الحصول على بياناته من تقارير البنك الدولي لعام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ٢٠٩-٢٥٨، ٢٠٧، ٢٠٨، ١٩٩٠، ٢١٤-٢١٥ . وقد تمثل عملنا في جميع الواردات في ثلاث السنوات المذكورة وقسمتها على مجموع الناتج في ثلاث

جدول رقم (١١)

درجة أهمية الواردات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٨ لبعض الدول الإسلامية والمتقدمة

الدول الإسلامية	الدول المتقدمة	الدول الإسلامية	الدول المتقدمة	الدول الإسلامية	الدول المتقدمة
٣٢%	الولايات المتحدة	٤٢,٢%	٤٢,٢%	مصر	٩,٣%
		٣٨,٥%	٣٨,٥%	تونس	١٦%
٢٧,٣%	اليابان	٢٠,٥%	٢٠,٥%	تركيا	٦,٥%
		٦٢,٨%	٦٢,٨%	الأردن	١٦%
١٢%	بريطانيا	١١,٣٥%	١١,٣٥%	سوريا	٢٦,٩%
		٤٣%	٤٣%	ماليزيا	٢٧,٣%
١٨,٦%	فرنسا	١٣,٨%	١٣,٨%	الجزائر	١٨,٣%
		٢٦,٦%	٢٦,٦%	السعودية	١٢,٥%
٣٢%	ألمانيا	٢٩,٤%	٢٩,٤%	الكويت	٢٠,٨%
		٣٠,٤%	٣٠,٤%	الإمارات	٤٥,٨%
١٦,٢%	إيطاليا	٢٤%	٢٤%	المغرب	١٦,٦%
					٣٤,١%
					السنغال

*Source: IMF, International Financial Statistics, Year book, 1989, p.p. 80

a

من الجدول السابق تتضح الدرجة الكبيرة لاعتماد الدول الإسلامية على الواردات، حيث تلتهم نسبة كبيرة من نواتجها القومية كل عام. وقد بلغت النسبة أعلىها في الفترة محل القياس، في الأردن، ثم في ماليزيا، ثم في مصر، بينما كانت سوريا أقل الدول الإسلامية اعتماداً على الواردات، بينما نجد العكس في الدول المتقدمة تماماً، إذ لم تتعذر هذه النسبة ٦,٥% في اليابان، و٩,٣% في الولايات المتحدة، بالرغم من ضخامة وارداتها مما إذ بلغت ٤٦٥٩٦٤ مليون دولاراً في الأولى، و١٢٢٦٦٣٠٧٣ مليون دولاراً في الثانية. وفي الفترة محل القياس.

ج - التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:

وهو يتضح من استعراض الجدول التالي:

= السنوات أيضاً وضرب الناتج في ١٠٠. ثم الحصول على بعض قيم الصادرات لبعض الدول الإسلامية من التقرير السنوي الرابع عشر للبنك الإسلامي ١٤٠٩، ص ٢٥٤-٢٥٥.

جدول رقم (١٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م

الدولة	الصادرات إلى الدول الرأسمالية المتقدمة	الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة
بنغلاديش	٤٧٦٩	٤٣٠١
بنين	٨٤٠٤	٦٨٠٣
أوغندا	٨٥٠٧	٤٧٠٩
ماليزيا	٥٤٠٦	٦١٠٥
الصومال	٢٦٠٣	٦٣٠٣
باكستان	٤٩٠٥	٥٤٠٨
السودان	٣٦٠١	٦٠٠٤
مالى	٧٣٠١	٦١٠٥
ليبيا	٧٦٠٨	٧٦٠٦
الجابون	٨٣٠٤	٨٩٠٥
اندونيسيا	٨٠	٧٧٠٢
اليمن	٧٨٠٩	٥٢٠٣
غينيا	٨٨٠١	٧٩٠٥
المغرب	٦٥٠٣	٦٤٠٧
السنغال	٤٦٠٣	٦٥٠٧
مصر	٨٣٠٤	٧٣٠٤
قطر	٧٨٠٧	٦٤٠٣
الكاميرون	٩٥٠٧	٨٧٠٣
تركيا	٥٣٠٧	٥٨٠١
تونس	٨٠٦	٧٧٠٤
الأردن	١٧٠٦	٤٦٠٨
سوريا	٥٤٠٢	٤٠٠١
عمان	٦٩٠١	٧٥
العراق	٥٢٠٢	٦٢٠٥
ایران	٥٧٠١	٦٣٠٧
الكويت	٤٩٠٥	٧٤٠٩
ال سعودية	٥٨٠٣	٨٤٠٥

تابع جدول (١٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧ م

الدولة	الصادرات إلى الدول الرأسمالية المتقدمة	الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة
الجزائر	٨٨:٩	٨٥:٤
الإمارات	٦١	٧٤:٩

* المصدر: -النشرة الإحصائية والتقرير السنوي الرابع عشر للبنك الإسلامي للتنمية ١٤٠٩ هـ، ص ١٤٠٩ .

-البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨ م، ص ٢٨١-٢٨٠، مرجع سبق.

يلاحظ على الجدول السابق ما يلي:

١- تمثل أسواق الدول الصناعية المنفذ الرئيسي لصادرات معظم الدول الإسلامية، وتعتمد إلى حد كبير على تلك الدول في الحصول على حاجتها من الواردات، فقد بلغ متوسط نسبة الصادرات المتجهة إليها عام ١٩٨٧ م ٦٣٪ ، في حين بلغ متوسط نسبة الواردات منها ٦٣٪ في نفس العام.

٢- كانت كل من الكاميرون وموريتانيا أكبر الدول الإسلامية تصديراً للدول الرأسمالية، بينما كانت كل من الأردن والصومال أقل الدول الإسلامية، أما الواردات فقد كانت كل من الجابون والكاميرون أكبر الدول المستوردة من الدول المتقدمة، بينما كانت كل من أفغانستان وتشاد أقل الدول الإسلامية استيراداً منها.

٣- يكشف هذا الجدول عن التنافس الشديد بين الدول الإسلامية المنتجة لمادة أولية متماثلة.

د- الديون الخارجية: تتصف معظم الدول الإسلامية بتعاظم مداليونيتها الخارجية، ومن المعروف أن هذه المديونية تزيد من ربط الدول الإسلامية بالكيانات الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن أن التعامل في تلك القروض يتم على أساس سعر الفائدة (الربا المحرم).

هذا وتتضح ضخامة هذه الديون بنسبتها إلى الدخل القومي، ونسبة مدفوعات فوائدها إلى حصيلة الصادرات. والجدول التالي يبيّن ذلك.

جدول رقم (١٢)

إجمالي الديون الخارجية ومدفوعات الفوائد في بعض الدول الإسلامية

عام ١٩٨٨ بملايين الدولارات

الدولة	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار) دولار)	نسبة الدين إلى الدخل القومي (%)	مدفوعات الفوائد (مليون دولار)	نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات (%)
تشاد	٣٠٠	% ٣٣٠٢	٤	% ٢٦٧
بنغلاديش	٩٣٣٠	% ٤٨٠٥	١٣٩	% ٢٠٠٥
الصومال	١٧٥٤	% ١٨٥٥	٣	% ٤٠٩
بوركينا فاسو	٨٠٥	% ٤٣٠٤	١٤	% ١١٠٩
مالي	١٩٢٨	% ١٠٠	١٥	% ١٦٠٢
أوغندا	١٤٣٨	% ٣٤٠٣	٢٠	% ١٤
نيجيريا	٢٨٩٦٧	% ١٠٢٠٥	١٤١١	% ٢٥٠٧
النيجر	١٥٤٢	% ٦٦	٧٤	% ٣٢٠٦
باكستان	١٤٠٢٧	% ٣٧٠٦	٤٣٦	% ٢٤٠١
تogo	١٠٦٧	% ٨١٠٦	٦٨	% ١٨٠٢
افريقيا الوسطى	٥٨٤	% ٥٣٠٣	٧	% ٥٠٩
بنين	٩٠٤	% ٤٩٠٣	٨	% ٥٠٤
غانا	٢٢٧٠	% ٤٤٠٦	٦٤	% ٢٠٠٦
الجمهورية اليمنية	٤٣٤٨	% ١٢٠٠	٨٧	% ٣١٠٢
أندونيسيا	٤٥٦٥٥	% ٦٦٠٧	٢٩١٨	% ٣٩٠٦
موريطانيا	١٨٢٣	% ١٩٦٠٢	٣٣	% ٢١٠٦
السودان	٨٤١٨	% ٧٤٠٦	١٩	% ٩٠٥
سيراليون	٥١٠	غير معروف (٠٠)	٣	% ٥٠٩
السنغال	٣٠١٩	% ٦٣٠٦	١١٧	% ١٩٠٣
مصر	٤٣٢٥٩	% ١٢٦٠٧	٧٢٩	% ١٦٠٦
غينيا الجديدة	٢١٢٩	% ٦٤٠٢	١٥٣	% ٣٠٠٩
المغرب	١٨٧٦٧	% ٨٩٠٨	٨١٤	% ٢٥٠١
الكاميرون	٣٣٦٦	% ٢٧	١٩٢	% ٢٧

تابع جدول (١٢)

إجمالي الديون الخارجية^(١) ومدفوعات الفوائد في بعض الدول

الإسلامية عام ١٩٨٨ بملايين الدولارات

الدولة	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	نسبة الدخل القومي إلى الدين	مدفوعات الفوائد (مليون دولار)	نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات
تونس	٦١٢١	% ٦٤,٢	٣٨٠	% ٢٥,٥
تركيا	٣٥٨٩	% ٤٦,١	٢٤٢٤	% ٣٥,٢
الأردن	٣٩٥٥	% ٩٤	٢٣٩	% ٣١,٩
سوريا	٣٦٨٥	% ٢٥	١١٩	% ٢١,١
مالطا	١٨٤٤١	% ٥٦,٣	١٤٩٨	% ٢٢,٣
الجزائر	٢٣٢٢٩	% ٤٦,٦	١٨٠٩	% ٧٧
الجابون	٢١٢٨	% ٥٦,٦	٥٧	% ٦٤,٢
غينيا	٢٣١٢	% ٩٤,٧	٣١	% ٢١,٩

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، لعام ١٩٩٠، ص ٢٥٦-٢٥٧.

ويلاحظ على هذا الجدول ما يلي:

- ضخامة الديون الخارجية للدول الإسلامية، وخاصة في كل من أندونيسيا ومصر ونيجيريا والمغرب، حتى أن بعض الدول تشكل ديونها أكبر من دخلها القومي كاليمن والصومال وモوريتانيا ومالى.
 - جملة الدين الخارجي للدول محل القياس (٦٧٠،٢٨٧) مليون دولار، أو ما يقارب ٢٨٨ مليارا.
 - جملة مدفوعات الفوائد، وهي ربا محرم (٨٨٥،١٣) مليون دولار وتعد كل من اندونيسيا وتركيا والجزائر ونيجيريا أكبر الدول الإسلامية التي تدفع فوائد على القروض.
 - متوسط نسبة ديون الدول الإسلامية إلى دخلها القومي .٪٧٣.
 - متوسط نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات .٪٢١,٥
- إن التبعية الاقتصادية للدول الخارجية، قد نجم عنها العديد من النتائج السلبية، والمعرقلة لجهود التنمية تستعرض أهمها فيما يلي:

(١)- لا تشمل هذه الديون، الديون العسكرية، بل تمثل كافة الديون العامة والخاصة والدين العام والمضمون من سلطة عامة، والخاص غير المضمون. انظر: المرجع نفسه، ص ٢٩٢.

- ١- تكثيف تبعية الدول الإسلامية للدول المتقدمة فنياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.
- ٢- تضخم الديون الخارجية ومدفوعات فوائدها، وهو ما يعني زيادة مديونية الدول الإسلامية، وانخفاض دخولها القومية.
- ٣- زيادة التركيز على التخصص في الإنتاج الأولي، بما يكتنفه من مشكلات، منها: ما يتعلق بالأجل القصير، كالتحول في أسعار المواد الأولية^(١)، وما ترتب عليها من تذبذب في الدخل القومي وفي حصيلة العملات الأجنبية^(٢)، ومنها: ما يتعلق بالأجل الطويل، كاتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول الإسلامية، وهو ما يعني تناقص عائداتها من تصدير مواردها الأولية، على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الأولية.
- ٤- تعميق مفهوم التجزئة والتنافر بين الدول الإسلامية.
- ٥- انتهاك حرمات الله، إذ أن انساب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الإسلامية، يتم في معظمها في صورة قروض أجنبية قصيرة وطويلة الأجل ذات فوائد ربوية.
- ٦- الضرر الاقتصادي المتمثل في سياسة الدول المقرضة، التي تحاول أسر الدول المقترضة بإسار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، حتى تظل تابعة لها، وتعمق من تخصصها فتجعل منها مزرعة لإنتاج المواد الأولية، وسوقاً لتصريف الفائض من انتاجها الصناعي^(٣).

لذلك وازاء حل هذه المشكلات، يتزايد دور الأمة الإسلامية في الحياة الاقتصادية، ويقع عليها العبء الأكبر في محاولة الخروج بدولها ومجتمعاتها من مأزق التبعية، من خلال التنمية الاقتصادية المتوازنة واداتها الرئيسية التخطيط؛ إذ هو من أهم الحلول لتلافي هذا الوضع، ويتم ذلك كما يلي:

- ١- مراعاة التعاليم الإسلامية في التجارة الداخلية كانت ألم خارجية، والمتمثلة في تحريم الربا والغرر والغبن والغش والاحتكار بشتى

(١)- إن تذبذب أسعار البترول في العصر الحاضر خير دليل على ذلك.

(٢)- ذكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٣٥، مرجع سابق.

- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج ١، ص ٢٦٦، مرجع سابق.

(٣)- سلطان أبو علي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه: ص ٢٤٨، مرجع سابق.

- محمد مبارك حجير، التخطيط الاقتصادي: ص ٥٤٢، مرجع سابق.

صوره ، فضلا عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي وبيع النجاش ، والغاء بعض أنواع الوساطة والسمسرة في التعامل إلى غير ذلك ، إذ لها من الأسانيد الشرعية المشهورة ما يغني عن ذكرها . وهذا يجب أن يتضمنه التخطيط الهيكلي الذي سبق وان بناه عند الحديث عن علاج عدم الالتزام بتعاليم الله ، لأن يكون تخطيط التجارة الخارجية شاملا هذه التعاليم^(١) .

- ضرورة التخطيط للتنمية لتحقيق القدر المناسب من التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية ، إذ أنه يقوم بدور كبير في التنسيق ، وتوحيد الجهود وخاصة في مجال الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة ، وتقوية صلات التبادل التجاري بين الدول الإسلامية ، با لاستفادة من حجم السوق على مستوى تلك الدول ، فضلا عن التخطيط لإقامة المشروعات المشتركة ، وتشجيع الاستثمارات ، وانتقال عناصر الإنتاج بين كافة الدول الإسلامية .

- أهمية التخطيط لتوحيد السياسات التجارية الخارجية للعالم الإسلامي ، وخاصة بين الدول المنتجة لمادة أولية متماثلة ، وذلك بدخولها السوق الدولية متكاملة لا متنافسة ، وذلك على غرار ماتسعي منظمة الأوبك لتحقيقه .

- أن يقوم التخطيط بوضع الخطط الملائمة لإعادة توزيع التجارة الخارجية للدولة ، حتى لا تقتصر على بلد واحد أو منطقة واحدة .

- أن تتجه خطط التنمية إلى محاولة جعل الاستثمارات الأساسية ، في الدولة المملوكة للمواطنين .

- وضع الخطط الكفيلة بتنمية الاقتصاد القومي وتنويعه ، برفع مستوى الإنتاج القومي وتنويعه عن طريق التوسيع الصناعي ، الذي يمكن السوق المحاطية ، من استيعاب جزء كبير من المواد الخام المخصصة للتصدير^(٢) .

(١)- انظر منهج وما بعدها من هذه الرسالة .

(٢)- رفعت المحجوب ، دراسات اقتصادية إسلامية ، ص٨٤، ٨٥ ، مرجع سابق .

المبحث الثاني

الخصائص الاجتماعية للدول الإسلامية وداعي التخطيط للتنمية

تتصف الدول الإسلامية بمجموعة من الخصائص الاجتماعية التي زادت من تخلفها، وعرقلت بالتالي الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، مما ضاعف من أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به حكومات هذه الدول، من خلال تخطيط التنمية لتلاء في ذلك، وبالرغم من تعدد هذه الخصائص، واختلاف الكتاب الاقتصاديين والاجتماعيين في طبيعة النظر إليها، إلا أنه يمكن مناقشة أهمها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

سيطرة بعض العادات والتقاليد المعاوقة للتنمية الاقتصادية

تنتشر بعض العادات والتقاليد المعرقلة لجهود التنمية الاقتصادية، والتي تستلزم التخطيط. وقد تضاررت كثير من الأسباب في تأصيل هذه الخصيصة. نناقش أهمها فيما يلي:

أ- نظام العائلة الممتدة: في معظم الدول الإسلامية يعيش أكثر من ثلاثة أجيال في بيت واحد، يتقاسمون دخل الأفراد المنتجين وهم قلة ويستهلكون الكثير من إنتاجهم^(١).

ب- الاستهلاك الترفيه والتفاخري، كنتيجة أساسية لأثر التقاليد والمحاكاة، ومن أبرز نماذج هذا السلوك الإنفاق ببذخ في الأفراح والمناسبات الخاصة والمأتم، وتشييد المباني السكنية الفاخرة وتفضيل الأفراد الاحتفاظ بمدخراتهم على شكل مجوهرات ذهبية، أو استثمارها في أوجه استثمار غير منتجة، أو اكتنازها^(٢)، وهذا يتعارض مع تعاليم الإسلام، التي تحث على الاعتدال في الإنفاق ونبذ الإسراف والمخيلة.

ج- التفكير غير العلمي والسلبية، بسبب الفهم الخاطئ لمعنى القضاء والقدر والتوكل، وشنان بين التواكل؛ وهو الاعتماد على

(١)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٤٥ .

(٢)- العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص ٥٠، مرجع سابق.

- وانظر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ١٤٩، مرجع سابق.

الغير، وبين التوكل وهو الاعتماد على الله مع الاخذ بالأسباب، فالتوابل غير موجود في الإسلام وقد عرض على عمر (رضي الله عنه) قضية من هذا القبيل عندما وجد أنساً فارغين لا يعلمون سأله عنهم فقيل له هم المتكلمون فقال: (كذبوا هم المتكلمون الذين يأكلون أموال الناس بالباطل)^(١). وقد كان عمر يقول: (إنني لارى الغلام فيعجبني فإذا قيل لي لا حرفة له سقط من عيني)^(٢).

هذا ونستطيع التدليل على هذه الخصيصة، وخاصة فيما يتعلق باستهلاك، من خلال مقارنة نسب الاستهلاك الخاص في الدول الإسلامية، بدول إسلامية تتساوى معها، في متوسط الدخل الفردي.

جدول رقم (١٤)

الاستهلاك الخاص في بعض الدول الإسلامية مقارنة ببعض الدول الأخرى عام ١٩٨٨.

الدول الإسلامية	الدخل الفردي	الدول الأخرى	الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج%	الدخل الفردي	الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج%	الدول الإسلامية
تشاد	١٦٠	ملاوي	% ٧٨	١٧٠	% ٨٩	
بوركينا فاسو	٢١٠	نيبال	% ٨٠	١٨٠	% ٧٨	
مالى	٢٣٠	بوروندي	% ٩٣	٢٤٠		
أوغندا	٢٨٠	زانبيا	% ٨٧	٢٩٠	% ٧٨	
النيجر	٣٠٠	الصين	% ٨٥	٣٣٠		
باكستان	٣٥٠	الهند	% ٧٣	٣٤٠		
غابا	٤٠٠	كينيا	% ٨٤	٣٧٠		
السنغال	٦٥٠	سريلانكا	% ٧٤	٤٢٠	% ٧٨	
مصر	٦٦٠	الفلبين	% ٧٨	٦٣٠	% ٧٣	
كوت ديفوار	٧٧٠	زمبابوي	% ٥٩	٦٥٠	% ٥٧	
الكاميرون	١٠٧٠	جاميكا	% ٧٦	١٠١٠	% ٦٦	
الأردن	١٥٠٠	كوسٌتريكا	% ٧٦	١٦٩٠	% ٥٩	

* المصدر: البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢١٠-٢١١، ٢٢٦-٢٢٧، مرجع سابق.

يلاحظ على هذا الجدول زيادة الاستهلاك الخاص في الدول الإسلامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط عن غيرها من الدول النامية التي تتماثل معها في مستوى الدخل الفردي مما يجعل من الضروري إعمال أسلوب التخطيط عاماً وتحقيق الاستهلاك بوجه خاص.

إن هذه العادات والتقاليد عرقلت جهود التنمية الاقتصادية ونتج عنها ضعف الحافز على الإنتاج، وقلة الاهتمام بالادخار الفردي، وبالتالي عزوف الأفراد والمنتجين عن ممارسة العمل والتحفيز من شأنه، فضلاً عن النتائج الضارة على معدلات التكوين الرأسمالي.

من أجل ما تقدم تبرز أهمية التخطيط للتنمية، كمنهج لإدارة التنمية الاقتصادية، وعلى خطط التنمية الاقتصادية -في تلك الدول- أن تتضمن في الأساس ما يلى:

١- النظر إلى هذه العادات والتقاليد بأنواعها المتعددة، والتي تعمل على تعثر النمو الاقتصادي، والعمل على حلها، عن طريق نشر التعليم والبحث عليه، وترشيد الاستهلاك وتنمية الوعي الادخاري، والبعد عن الاقتناز، وإشراك الأفراد في عمليات التنمية الاقتصادية، وإقناعهم بأن من شأن هذه العادات أن تزيد من تخلفهم، وأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يكتب لها النجاح، إلا في ضوء تضافر جهود كل من الدولة والأفراد لتحقيقها وهذا مما تحت عليه المضامين الإسلامية.

٢- نشر الوعي الإسلامي الداعي إلى العمل والكسب والتنمية، والتفكير والتدبر في مخلوقات الله عز وجل، وما أبدعه سبحانه في الكون ليجد الإنسان نفسه، مدفوعاً إلى العمل الجاد المستمر، بأذلا أقصى مجهد يستطيع القيام به في صنوف الأعمال المختلفة، ومع ضرورة الكفاح يتطلع إلى خالقه متوكلاً ومحتمداً عليه، في تحقيق ما يصبو إليه من نتائج^(١).

(١) - يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر، ص ٤٢، مرجع سابق.
- شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ٦٩ وما بعدها، مرجع سابق.

المطلب الثاني

انخفاض المستوى التعليمي

من الخصائص الاجتماعية البارزة لكثير من الدول الإسلامية انخفاض المستوى التعليمي كسبب ونتيجة أساسية لانخفاض مستوى الدخل الفردي، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها ما يلي:

أ- نقص الاعتمادات المالية الازمة للإنفاق على التعليم في كثير من الدول الإسلامية؛ إذ توضح إحصائية للأمم المتحدة أن إجمالي المنفق على التعليم في العالم العربي عام ١٩٨٥م - وهو جزء كبير من العالم الإسلامي - لم يتجاوز ٥,٣٥٪ من مجموع دخله الإجمالي -السعودية فيه نصيب كبير فإذا استثنينا هبطت النسبة إلى ٤,٤٪^(١).

ب- ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء وجهلهم بأهمية تعليم أبنائهم وخاصة من الإناث.

ج- قلة الاهتمام بنشر المدارس في الأرياف والقرى وتركيز التعليم على المدن، مما يحرم الكثير من أبناء القرى من التعليم.

د- قلة الارتباطات بين سياسات التعليم المختلفة، وبين حاجة الاقتصاد القومي بقطاعاته المتنوعة، إذ أن هناك تكدساً من خريجي الدراسات النظرية، في حين تفتقد المجتمعات الإسلامية في مجملها التخصصات العلمية التي هي عماد التنمية في العصر الحديث.

هـ- النقص الواضح في عدد المدرسين، وأعضاء هيئة التدريس في مراحل التعليم العام، والجامعات في معظم الدول الإسلامية، وضعف مستوى التجهيزات، وبقية متطلبات العملية التعليمية ذاتها.

و- اختلال نسبة التعليم بين الجنسين، والنظر إلى تعليم الفتاة على أنه مخالف للعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، إلى الحد الذي تتضاعل فيه أهمية هذا النوع من التعليم في بعض الدول الإسلامية.

(١)- الكتاب الإحصائي السنوي لمنظمة اليونسكو لعام ١٩٨٧م، إحصائيات متفرقة.

نـ- الزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ الجدد عن الطاقة الاستيعابية للمدارس الابتدائية، وضعف تجهيزاتها، يحرم جزءاً كبيراً من الطلبة من حقهم في التعليم، فضلاً عن أن الشروط القاسية وكثرة التكاليف في بعض الدول لالتحاق بالثانويات أو الجامعات، يحرم الطالب من مواصلة تعليمه، ناهيك عن أن الكثير من الدول لا يجد الطالب فيها بعد تخرجه من الجامعة العمل المناسب بناء على تخصصه، بل قد ينتظر وقتاً طويلاً لحين وجود العمل وأي عمل، أو يحاول تدبير عمل له في بلد إسلامي آخر وهكذا...

ويشهد لهذا الوضع التعليمي المتردي بعض المؤشرات أهمها:

أـ ارتفاع نسبة الأمية:

جدول رقم (١٥)

نسبة أمية الكبار في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة لعام ١٩٨٥م.

الدول المتقدمة	الدول الإسلامية	الدول المتقدمة	الدول الإسلامية	الدول المتقدمة	الدول الإسلامية
أقل من ٥%	الولايات المتحدة	% ٧١	سيراليون	% ٧٥	تشاد
		% ٧٢	السنغال	% ٦٧	بنغلاديش
		% ٥٦	مصر	% ٨٨	الصومال
أقل من ٥%	اليابان	% ٥٥	غينيا الجديدة	% ٨٧	بوركينا فاسو
		% ٦٧	المغرب	% ٨٣	مالي
		% ٤٤	الكاميرون	% ٤٣	أوغندا
أقل من ٥%	فرنسا	% ٤٦	تونس	% ٥٨	نيجيريا
		% ٢٦	تركيا	% ٨٦	النيجر
		% ٢٥	الأردن	% ٧٠	باكستان
أقل من ٥%	إيطاليا	% ٤٠	سوريا	% ٦٠	الريقيان الوسطى
		% ٢٧	ماليزيا	% ٧٤	بنين
أقل من ٥%	المانيا	% ٥٠	الجزائر	% ٤٧	غانا
		% ٣٠	الكويت	% ٧٣	اليمن
		% ٤٩	إيران	% ٢٦	اندونيسيا

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢١٠-٢١١، مرجع سابق.

يظهر الجدول السابق ارتفاع نسبة الامية، في الكثير من الدول الإسلامية محل القياس، وعلى رأسها الصومال، وبوركينافاسو، والنيجر، ومالي، وانخفضها نسبياً في كل من الأردن واندونيسيا وتركيا، إلا أن الإتجاه العام هو ارتفاع نسبة الامية بينما تؤكد إحصائيات البنك الدولي أن نسبة أمية الكبار في كافة الدول المتقدمة يقل عن ٥٪^(١).

بــ انخفاض نسبة المليونيين بالمهارات والجاءات:

جدول رقم (١٦)

العدد المدرج في قوائم التعليم كنسبة مئوية من مجموعة عمرية واحدة في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة لعام ١٩٨٧م.

* الدول الإسلامية:

الدولة	نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية	نسبة المقيدين في الثانويات	نسبة المقيدين في التعليم العالي
تشاد	% ٥١	% ٦	صفر
بنغلاديش	% ٥٩	% ١٨	% ٥
مالي	% ٢٣	% ٦	% ١
النيجر	% ٢٩	% ٦	% ١
السودان	% ٤٩	% ٢٠	% ٢
باكستان	% ٥٢	% ١٩	% ٥
موريطانيا	% ٥٢	% ١٦	% ٣
اندونيسيا	% ١١٨	% ٤٦	% ٧ (١٩٨٦م)
تونس	% ١١٦	% ٤٠	% ٦
تركيا	% ١١٧	% ٤٦	% ١٠
سوريا	% ١١٠	% ٥٩	% ١٨
مالطا	% ١٠٢	% ٥٩	% ٧
العراق	% ٩٨	% ٤٩	% ١٣
ایران	% ١١٤	% ٤٨	% ٥
السعودية	% ٧١	% ٢٤	% ١٢
غينيا	% ٣٠	% ٩	% ١

(١)ـ انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢١١، مرجع سابق.

(٢)ـ تعني الأرقام التي تزيد عن ١٠٪ أن المجموعة العمرية اختلت فنقتضت أوزاند، =

* الدول المتقدمة :

الدولة	نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية	نسبة المقيدين في الشانويات	نسبة المقيدين في التعليم العالي
الولايات المتحدة	% ١٠٠	% ٩٨	% ٦٠
فرنسا	% ١١٣	% ٩٢	% ٣١
بريطانيا	% ١٠٦	% ٨٣	% ٢٢
إيطاليا	% ٩٥	% ٧٥	% ٢٤
كندا	% ١٠٥	% ١٠٤	% ٥٨

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢٦٦-٢٦٧.

يوضح هذا الجدول التخلف التعليمي، وخاصة في المرحلتين الشانوية والجامعة في معظم الدول الإسلامية. ويزداد هذا الوضع فداحة عند عقد المقارنة مع الدول المتقدمة، التي تزيد فيها نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية على ١٠٠ % ، وفي التعليم الشانوي ما يزيد على ٩٠ % ، وما يزيد على ٤٠ % في التعليم العالي. بينما نجد بعض الدول الإسلامية لا تزيد فيها نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية عن ٥١ % مثل: تشاد، والسودان، وباكستان، وبنغلاديش، وفي التعليم الشانوي لا تتجاوز ٦ % ، كما في تشاد ومالي والنiger، أما التعليم العالي فالنسبة متوسطة جداً، لم تبلغ سوى ١ % كما في مالي والنiger والسودان.

من أجل ما تقدم تبرز أهمية التخطيط للتنمية، ويجب على خطط التنمية الاهتمام بالتعليم والتدريب، وتوفير التعليم المجاني، وتحت الأفراد عليه وتجيئهم إليه، ومراعاة التوازن في التوزيع الجغرافي للمدارس، والربط بين سياسة التعليم والاحتياجات الحقيقة، والاهتمام بتوفير المدرسين الكفاء، وتوفير الظروف الملائمة لاستمرارهم في العملية التعليمية، وتغيير النظرة إلى تعليم الفتاة، وتوفير الاعتمادات اللازمة لإتمام ذلك.

فمثلاً المجموعة العمرية لابتدائي من (٦ إلى ١١ سنة) فيعني أن هناك من دخل المدارس الابتدائية وهو أقل من ست سنوات أو أكبر من إحدى عشر سنة، وفي الشانوية من (١٢-١٧ سنة)، وفي التعليم الجامعي من (٢٠-٢٤ سنة). انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢٩٥، مرجع سابق.

ومن المعروف أن الإسلام يبحث على العلم والتعلم والتدريب، ويجعل طلب العلم واجباً على كل مسلم، ويحدد مساره بتعلم العلم النافع له ول مجتمعه ومداره بالحياة كلها^(١)، وفي ذلك يقول تعالى: *يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات... الآية^(٢). ويقول سبحانه: *(قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون... الآية)^(٣)، ويقول عليه أفضل الصلاة والسلام: *(فضل العالم على العابد كفضل على أدناكم)^(٤). ويقول أيضاً: *(من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة)^(٥).

كل ذلك في إطار تحقيق التوازن في جميع الاتجاهات، توازن بين تعليم الجنسين، فلا تحرم الفتاة من حقها في التعليم لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد، وتوازن بين المعلمين وغيرهم في المهن المختلفة، مع الاهتمام بالمعلمين ونشر العلم لقوله صلى الله عليه وسلم: *(تسمعون ويسمع منكم ويسمع من سمع منكم)^(٦)، قوله أيضاً: *(نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه ليس بفقيه)^(٧). وقوله صلى الله عليه وسلم: *(لَمْ يُهْدِي اللَّهُ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرًا لَكَ مِنْ حَمْرَ النَّعْمِ)^(٨)، فضلاً عن الاهتمام بنوعية المدارس وطريقة تأسيتها، وما يجب أن يتتوفر فيها من وسائل تساعد على إتمام العملية التعليمية بسهولة ويسر وكفاءة عالية، فدولة الإسلام بحق هي دولة العلم والعلماء.

فتخطيط التعليم والاستثمار فيه لا يقل بأي حال في الأهمية عن

(١) - محمد عفر، مشكلة التخلف، ص ٥٨، مرجع سابق.

(٢) - سورة المجادلة، من الآية رقم ١١.

(٣) - سورة الزمر، من الآية رقم ٩.

(٤) - الترمذى، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ١٥٤، كتاب العلم، باب فضل الفقه على العبادة، حديث رقم ٢٨٢٦، وقال هذا حديث حسن غريب صحيح، مرجع سابق.

(٥) - سبق تخریجه من ٣٩٣ من هذه الرسالة.

(٦) - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٦٨٦، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث رقم ٣٦٦٠، مرجع سابق. وإسناده حسن.

- انظر: الجزري، جامع الأصول، ج ٨، ص ١٩، مرجع سابق.

(٧) - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٦٩٦، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث رقم ٣٣٦٠، مرجع سابق.

- الترمذى، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ١٤١، كتاب العلم، باب الحث على تبليغ السماع حديث رقم ٢٧٩٤، وقال هذا حديث حسن، مرجع سابق.

(٨) - البخارى، صحيح البخارى، ج ٥، ص ١٧١، كتاب المغازى، باب غزوة خيمبر، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، حديث رقم ٢٤٠٦، مرجع سابق.

الاهتمام بأي فرع من الفروع الاقتصادية، لأنه تنمية للعقل البشري قوام التنمية ومحركها الأساسي، فعناصر الإنتاج الأخرى مهما كانت وفترتها لا يمكن أن تستثمر وأن تستغل الاستغلال الأمثل، إلا عن طريق العقل المفكر المدبر، والدول الإسلامية في حاجة ماسة إلى ذلك.

المطلب الثالث

انخفاض المستوى الصحي

تتصف كثير من الدول الإسلامية بتفشي الأمراض، وانخفاض المستوى الصحي عن المعدلات الطبيعية، بما يقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية، بالرغم من انتشار الوعي الصحي عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن أهم أسباب هذه الخصيصة ما يلي^(١):

- ١- سوء التغذية.
- ٢- الفقر وتفشي ظاهرة الأمية.
- ٣- قصور خدمات المرافق القائمة على الرعاية الصحية، لانخفاض الدخل القومي، ومن ثم نصيب الفرد منه.
- ٤- عجز موارد الدولة عن الوفاء بمستلزمات ومتطلبات الصحة العامة.
- ٥- عدم توفر المساكن الصحية الملائمة، التي تتتوفر بها الخدمات الضرورية كالماء ودوراته، وتكدس الأفراد بها.
- ٦- انخفاض المستوى الثقافي بما يضعف الوعي الصحي، ويعمل على عدم اتباع الأفراد لآرشنادات الصحية، ومن ثم تفشي الأمراض.

هذا ويمكن التدليل على انخفاض المستوى الصحي في الدول الإسلامية، بعدد من المؤشرات منها:

- ١- ارتفاع عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممروضة مقارنا بالدول المتقدمة.

(١) - حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٣٤١، مرجع سابق.
- وانظر: محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ٤٦٣.

(٢) - العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص ٤٦، مرجع سابق.
- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٧٤، مرجع سابق.

جدول رقم (١٧)

عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة مقارنة
بالدول المتقدمة عام ١٩٨٤

الدول الإسلامية	عدد السكان لكل طبيب ممرضة	الدول المتقدمة	الدول	عدد السكان الكل ممرضة	عدد السكان الكل طبيب	الدول الإسلامية	عدد السكان الكل طبيب ممرضة	الدول	عدد السكان الكل طبيب
تشاد	٧٠	٤٧٠	الولايات المتحدة	٨٠٠	٧٩٠	مصر	٣٣٩٠	٢٨٣٦٠	
بوركينا فاسو				١٥٣٠	١٦٠٨٠	الصومال	١٦٨٠	٥٧١٨٠	
بنغلاديش	١٨٠	٦٦٠	اليابان	٣٧٠	٢١٥٠	تونس	٨٩٨٠	٦٧٣٠	
مالي	٦٠	٤٥٠	النرويج	١٠٣٠	١٣٨٠	تركيا	١٣٥٠	٢٥٣٩٠	
النيجر	١١٠	٣٢٠	فرنسا	١٤٤٠	١٢٦٠	سوريا	٤٥٠	٣٨٧٧٠	
افريقيا الوسطى				١٠١٠	١٩٣٠	ماليزيا	٢١٧٠	٤٣٠٧٠	
السودان	١١٠	٣٣٠	بلجيكا	٣٣٠	٢٣٣٠	الجزائر	١٢٥٠	١٠١١٠	
باكستان	١٢٠	٥١٠	كندا	٧٧٠	١٧٠٠	عمان	٤٩٠٠	٢٩٠٠	
موريطانيا				١٦٦٠	١٧٤٠	العراق	١٢٠٠	١٢١١٠	
اندونيسيا	١١٠	٤٤٠	استراليا	١٠٥٠	٢٦٩٠	إيران	١٢٦٠	٩٤٦٠	
السنغال				١٠٠	٣٩٠	السويد	٦٩٠	٢٠٩٠	١٣٤٥٠
الجمهورية اليمنية	١٨٠	٣٩٠	النمسا	٢٠٠		الكويت	٦٤٠	١٨٦٠	٥٣٠٥
المغرب	١٧٠	٤٥٠	هولندا	٣٩٠	١٠١٠	الإمارات	٩٢٠	١٥٩١٠	

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٦٤-٢٦٥، مرجع سابق.

يلاحظ على الجدول السابق ما يلي:

١-ارتفاع عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة، ويقع على رأس هذه الدول كل من بوركينا فاسو والنيجر، بينما تعد فرنسا أفضل دول العالم في تقديم الخدمات الصحية فيما يخص الأطباء والنرويج فيما يخص التمريض.

٢-بلغ المتوسط العام للسكان الذين يعالجهم طبيب في الدول الإسلامية (١٣١٣٩) فرداً، وفي الدول المتقدمة (٤٤١) فرداً، بنسبة

- ٣٠٣ % (نسبة الدول الإسلامية إلى المتقدمة).
 - بلغ المتوسط العام للسكان الذين تشرف على علاجهم ممرضة في الدول الإسلامية (١٧١٠) فرداً، وفي الدول المتقدمة (١١٢) فرداً بنسبة ٦٥ % (نسبة الدول الإسلامية إلى المتقدمة)

بـ- انخفاض نصيب الفرد من السعرات الحرارية: يعد نصيب الفرد من السعرات الحرارية متواضعاً في بعض الدول الإسلامية - كما سبق وأن بيّنا (١) - حتى وإن توفر فإنه عادة ما يعتمد على مصدر غذائي واحد أو مصدرين، ويزداد هذا الوضع فداحة عند عقده المقارنة مع الدول المتقدمة وهو ما عمل وبالتالي على انخفاض المستوى الصحي، من جراء سوء التغذية.

جـ- انخفاض العمر المتوقع عند الولادة مقارنا بالدول المتقدمة:

جدول رقم (١٨)

العمر المتوقع عند الولادة في الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨

الدول الإسلامية	العمر المتوقع عند الولادة	الدول المتقدمة	العمر المتوقع عند الولادة	الدول المتقدمة	العمر المتوقع عند الولادة
٧٦	الولايات المتحدة	٤٣	غينيا	٤٦	تشاد
		٤٨	السنغال	٤٧	بوركينا فاسو
	البابان	٤٩	اليمن	٥١	بنغلاديش
٧٧	البرتغال	٦١	المغرب	٤٧	مالي
		٦٣	مصر	٥١	النيجر
	فرنسا	٦٦	تونس	٤٧	الصومال
٧٥	بريطانيا	٦٤	تركيا	٦٦	الأردن
		٦٥	سوريا	٤٨	أوغندا
	كندا	٧٠	ماليزيا	٥٠	السودان
٧٧	إيطاليا	٦٤	الجزائر	٥٥	باكستان
		٦٤	عمان	٤٦	موريطانيا
	بلجيكا	٦٤	السعودية	٦١	الدنمارك

*المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢١١-٢١٠، مرجع سابق.

(١) - انظر: الجدول رقم (٣)، ص ١٠٢ من هذه الرسالة.

يعطي الجدول السابق دلالة واضحة على ارتفاع المستوى الصحي في الدول المتقدمة عنه في الدول الإسلامية من حيث توفر الغذاء، والرعاية الصحية، والمساكن الملائمة، حيث يصل متوسط عمر الفرد في هذه الدول ٧٦ عاماً في حين لم يتجاوز ٥٥ عاماً في معظم الدول الإسلامية.

د- ارتفاع نسبة وفيات الأطفال عند المقارنة مع الدول المتقدمة.

جدول رقم (١٩)

نسبة وفيات الأطفال الرضع في الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨

الدول الإسلامية	نسبة وفيات الرضع في الآلاف	الدول المتقدمة	نسبة وفيات الرضع في الآلاف	الدول المتقدمة	نسبة وفيات الرضع في الآلاف	الدول المتقدمة	نسبة وفيات الرضع في الآلاف
تشاد	% ١٢٠	السنغال	% ٧٨	الولايات المتحدة	% ١٠	اليمن	% ١٢٣
بوركينا فاسو	% ١٣٧	المغرب	% ٧١	اليابان	% ٥	بنغلاديش	% ٨
مالي	% ١٦٨	مصر	% ٨٣	البرتغال	% ٨	النيجر	% ٩
الصومال	% ١٣٠	تونس	% ٤٨	كندا	% ٧	الأردن	% ٧
السودان	% ١٠٦	تركيا	% ٧٥	طاليا	% ١٠	باكستان	% ١٠٧
الدنمارك	% ٦٣	سوريا	% ٤٦	بلجيكا	% ٩	ال سعودية	% ٦٩

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢٦٤-٢٦٥.
مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع وفيات الأطفال الرضع في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة نظراً للتredi الخدمات الصحية المتوفرة بها.

وقد نتج عن هذا الوضع الصحي المتردي، في بعض الدول الإسلامية

النتائج التالية^(١):

- ١- انخفاض انتاجية العامل، وتحميل القطاعات الإنتاجية مزيداً من التكلفة، تواجه بسببه سوءاً في استغلال الموارد.
- ٢- انخفاض الدخل القومي، ونصيب الفرد منه وبالتالي.
- ٣- انتشار المزيد من الأمراض والأوبئة، وعدم امكانية السيطرة عليها.
- ٤- التخلف التعليمي والثقافي، بسبب عدم امكانية مواصلة التعليم مع المرض.

هذا ومعلوم أن التنمية الاقتصادية تضع في مقدمة أهدافها زيادة إنتاجية العامل، فذلك يتطلب التخطيط؛ لأنّه يقوم بتنسيق الجهود التي تعمل على توفير قدر معقول من المستشفيات، والمرافق الصحية المختلفة، وتوفّر القدر اللازم من الغذاء ومن نوعيته الصحية، والسكن الملائم للمساهمة في رفع المستوى الصحي. كما يستلزم الأمر التخطيط، لتوفير القدر الملائم من الموارد والإمكانات، وتنظيم الخدمات الصحية من خلال بث الوعي الصحي بين المواطنين وإقناعهم بأهمية الصحة في حياتهم، وتوفير الأطباء والعقاقير والمعدات الطبية الازمة للنهوض بالمستوى الصحي، ومحاربة الأمراض والأوبئة المختلفة، عن طريق انشاء هيئة أو منظمة تعنى بشؤون الصحة على مستوى العالم الإسلامي، حتى يتتسنى رفع المستوى الصحي للمواطنين وإعدادهم لاعداد اللائق الذي يساعد على تنفيذ الخطط المختلفة.

وأخيراً نستطيع القول بأن التخطيط للتنمية الاقتصادية ضرورة ملحة تبشق أساساً من خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي -والسياسي والإداري-، ذلك أن التخفيف من حدة هذه الخصائص، ومن ثم تلافيها يتطلب عملاً منظماً مستمراً يكون التخطيط للتنمية أساسه، إذ أنه من أبرز الأسلوب التي يمكن أن تسهم في دفع جهود التنمية، وما اتباع معظم دول العالم له في الوقت الحاضر إلا خير دليل على فاعليته.

(١)- حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، ج١، ص٣٦، مرجع سابق.
- وانظر: علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص٧٤، مرجع سابق.

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها

الفصل الأول : التخطيط الاقتصادي في التاريخ
الإسلامي

الفصل الثاني : التخطيط في الدول الاشتراكية
ونماذج من

تجاربها وموقف الإسلام منها.

الفصل الثالث : التخطيط في الدول الرأسمالية
ونماذج من

تجاربها وموقف الإسلام منها

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها

انتشر التخطيط في جميع أنحاء العالم، حتى أننا لا نجانب الصواب إذا قلنا أنه لا يوجد - تقريباً - دولة في العالم لا تنتهج الان أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية، مع اختلاف في التطبيق، بين الدول الاشتراكية التي اتبعت التخطيط المركزي، والدول الرأسمالية التي جمعت بين التخطيط وقوى السوق، والدول النامية التي انتهت أسلوب عدة، من تخطيط مشروع فمشروع، إلى التخطيط الجزئي، ثم التخطيط الشامل؛ الذي أصبح الصورة المتبعة للتخطيط في تلك الدول، كأحد السبل الرئيسية لتدعم قدراتها السياسية والاقتصادية. ولا يعني ذلك أن التخطيط الاقتصادي لم يكن موجوداً قبل ذلك؛ بل وجد في شرع من قبلنا وفي الإسلام.

ويهدف هذا الباب إلى دراسة أهم تجارب التخطيط في التاريخ الإسلامي، إضافة إلى تجارب التخطيط في مجموعة الدول الاشتراكية والرأسمالية وتقويمها، فضلاً عن عرض وجهة النظر الإسلامية فيها، -والتي تجعلنا ننظر إلى الدول النامية التي مالت إلى التطبيق الإشتراكي - ككوبا مثلاً - نظرتنا إلى الدول الاشتراكية، والدول النامية التي تطبق النظام الرأسمالي نظر إليها نظرتنا إلى الدول الرأسمالية عموماً؛ وغاية ذلك أن هذه الدول النامية إنما هي تابعة أو مقلدة في تجاربها لأحد النظمتين المذكورين وذلك من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي.

الفصل الثاني: التخطيط في الدول الاشتراكية ونماذج من تجاربها وموقف الإسلام منها.

الفصل الثالث: التخطيط في الدول الرأسمالية ونماذج من تجاربها وموقف الإسلام منها.

الفصل الأول

التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي

**المبحث الأول : تجارب عامة من التخطيط
الاقتصادي**

المبحث الثاني : القطاع والتخطيط الزراعي .

الفصل الأول

التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي

إن المتتبع للتخطيط التنموية الاقتصادية في التاريخ الإسلامي، يتضح له أن دولة الإسلام في عهودها المختلفة، انتهت أسلوب التخطيط الاقتصادي، في أكثر من مجال، وبأكثر من أسلوب. انتهت في بعده العام وأكثر تحديداً في بناء المدن، والقطاع، والتخطيط الزراعي. وهذا ما ستكشف عنه المباحث التالية:

المبحث الأول

تجارب عامة من التخطيط الاقتصادي

يزخر التاريخ الإسلامي بنماذج تخطيطية كثيرة. وليس مجالنا هنا الحصر. ولكن التتبع واختيار ما كان منها يعبر عن التخطيط الاقتصادي في عمومه وإجماله، من خلال عرض عدد من النماذج في فترات تاريخية مختلفة؛ إذ سندرس نماذج تخطيطية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. وفي عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). وعددًا من النماذج الأخرى في كل من الدولتين الاموية والعباسية. وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

التخطيط في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

كان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من طبق أسلوب التخطيط في بداية الدولة الإسلامية، وستتناول بعض النماذج التي توضح ذلك.

النموذج الأول: أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما فتح الله عليه أرض خيبر، في السنة السابعة للهجرة، بعد حصار وقتل شهيدين داماً قرابة الشهر، وكانت ثمانية حصون^(١)، فتحت جميعها

(١)- هي: ناعم، القعوص، شق، النطاء، الكتبية، الوطیع، السلام، حصن الصعب بن معاذ.
- انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

عنوه عدا حصنين هما: (الوطيق والسلام) فتحا صلحاً فوقفهما (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقسم خمس السنة الباقية، كما تقضي بذلك الآية الكريمة. بعد ذلك سأله أهلها الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يعاملهم على أراضيهم بالنصف وقالوا: نحن أعلم بأرضنا منكم وأعمر لها، فدفعها الرسول إليهم مقاسمة، على نصف ما يخرج منها من ثمر وحب، واشترط عليهم حقه في اخراجهم إن شاء. وهو ما يتضح من الحديث الشريف الذي أخرجه البخاري^(١) ومسلم^(٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر اليهود أن يعملاها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها، كما صالح الرسول صلى الله عليه وسلم أهل فدك على مثل ذلك، فكان له نصف ما يخرج من أرضهم ونخلهم، فتصبح النصف للرسول صلى الله عليه وسلم (لأنه لم يوجد عليه بخيل ولا ركاب)، وكان يصرفه على أبناء السبيل، ثم صار بعد أن قُبض من صدقاته، واستمر هذا الوضع في عهد أبي بكر، إلى أن أجلى عمر بن الخطاب اليهود فيمن أجلى من أهل الذمة من أهل الحجاز. ثم فتح (الرسول صلى الله عليه وسلم) "وادي القرى" عنوة، وعاملهم بنفس الطريقة التي عامل بها يهود خيبر مزارعة، فشاطرهم في نصف ما يخرج من أرضهم ونخلهم^(٣). فهذا الأسلوب التخططي الذي وضعه (الرسول صلى الله عليه وسلم)، وتبعه أبو بكر وعمر فترة من خلافته؛ يرمي إلى تحقيق بعض الأبعاد الاقتصادية، التي تتكامل فيما بينها لتشكل خطة اقتصادية واجتماعية، استطاعت إنجاز الأهداف التالية^(٤):

- ١ - تعزيز الأمان الغذائي بتدبير مصدر من المصادر الغذائية التي تأتي كل عام فتسد حاجة المسلمين إلى تلك الحاجات نسبياً.
- ٢ - الاستفادة من الأيدي العاملة المدربة لهذا العمل، والتي تتوفّر لدى أهل تلك الأراضي.

(١)-البخاري، صحيح البخاري، ج، ٣، ص، ١٢٨٦، كتاب الوكالة، باب المزارعة مع اليهود، مرجع سابق.

(٢)-مسلم، صحيح مسلم، ج، ٣، ص، ١١٨٦، كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الزرع، حديث رقم ١٥٥١، مرجع سابق.

(٣)-ابن كثير، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل، البداية والنهاية، مكتبة المعارف: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ج، ٤، ص، ٢٠٠ . وانظر:

-الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص، ١٧٠ .

-صحي الصالح: النظم الإسلامية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ، ص، ٣٤١ .

(٤)-ربيع الروبي، الملكية العامة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية في صدر الدولة الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، ص، ٣١ .

- ٣- عدم ركون المسلمين للزراعة وتفرغهم للفتوحات.
- ٤- توفير الحافز على الإنتاج.
- ٥- توفير موارد ثابتة ودائمة لبيت المال وللنفقات العامة.

النموذج الثاني: التخطيط المالي الذي اتخذه الرسول صلى الله عليه وسلم في قسمة المتحصل من الإيرادات، ووضع السجلات وتعيين أهل الخبرة في هذا المجال، ووضع المدة الزمنية الازمة لتقسيم تلك الأموال، والتي تراوحت بين يوم وثلاثة أيام لقلة المال المدخر. وقد اتخذ الرسول حنظلة بن صيفي ليكتب له المال والطعام، واتخذ من معيقب بن أبي فاطمة الدوسى كاتباً لمغانمه، وطلب إحصاء كل من اعتنق الإسلام، فكتبوا له ألفاً وخمسمائة رجل^(١).

المطلب الثاني

التخطيط في عهد عمر رضي الله عنه

في عهد عمر بن الخطاب، ومع كثرة الفتوحات واتساع الدولة الإسلامية، برزت الحاجة إلى التخطيط وشهد عهده رضي الله عنه نماذج كثيرة إلا أننا سنختار بعضها منها.

النموذج الأول: ما صنعه عمر (رضي الله عنه) بالاراضي المفتوحة عنوة، والتي جعلها ملكاً للدولة تظل في يد أصحابها يزرعونها، تحصل منهم خراجها كل عام بعد حادثة السواد، التي أحدثت مشكلة كبيرة بينه وبين بعض الصحابة، وعلى رأسهم بلال (رضي الله عنه) إلى أن استشار عمر عشرة من كبار الانصار خمسة من الأوس، وخمسة من الخزرج وقال لهم: "لقد وجدت الحجة في كتاب الله الذي ينطق بالحق"، وقرأ الآيات في سورة الحشر: * (وَمَا أَفْنَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رَكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسْلِطُ رَسُولَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) *^(٢). فقال: "هذه نزلت في شأنبني النمير"، ثم قرأ قوله تعالى: * (مَا أَفْنَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَلَّهُ

(١)- محمد الرئيس، الخراج والنظم المالية، ص ١٣٧، مرجع سابق.
- وانظر: محمد عبد العليم عمر، الموازنة في الفكر الإسلامي، مقال: مجلة الابحاث والدراسات التجارية، مركز صالح كامل للدراسات التجارية، كلية التجارة: جامعة الأزهر، يناير ١٩٨٤م، العدد الأول، ص ٥ .

(٢)- سورة الحشر، الآية رقم ٦ .

وللرسول ولذى القربي واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ١٠٠ الآية^(١). فقال: "هذه عامة في القرى كلها"، ثم قوله تعالى: * (للقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ١٠٠ الآية)*^(٢). فأوضح أنها للمهاجرين، ثم قوله تعالى: * (والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خاصة ١٠٠ الآية)*^(٣). فقال: وهذه للأنصار إلى أن ختم بقوله تعالى: * (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا أغر لنا ولا خوانا الذين سبقونا بالإيمان .. الآية)*^(٤). فكانت هذه عامة لمن جاء بعدهم، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا، فكيف نقسمه لهؤلاء، وندع من تخلف بعدهم بغير قسم، فاجتمع على تركه وعدم تقسيمه وكان جوابهم جميعا الرأي رأيك^(٥). وبعد أن انتهى عمر من ذلك بما وفقه الله من هذا الرأي، كتب إلى سعد بما انتهى إليه رأيه فقال: "وأما بعد فقد بلغني كتابك، أن الناس قد سألكوا أن تقسم فيهم غنائمهم وما أفاء الله عليهم، فإذا أتاك كتابي هذا فانتظر ما أجلبوا عليك في العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك -أي خراجها- في أعطيات المسلمين، فإنك لو قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء"^(٦).

إن هذا النموذج التخطيطي الذي وضعه عمر بن الخطاب، على السواد وعلى غيره من الأراضي المفتوحة، يضمن تحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأمة الإسلام، وما التخطيط إلا أسلوب عمل للوصول إلى الغايات المرسومة... هذه الأهداف هي^(٧):

(١)-سورة الحشر، من الآية رقم ٧ .

(٢)-سورة الحشر، من الآية رقم ٨ .

(٣)-سورة الحشر، من الآية رقم ٩ .

(٤)-سورة الحشر، من الآية رقم ١٠ .

(٥)-أبو يوسف، الخراج، ص ٢٨٧، ٢٩، مرجع سابق.

-أبو عبيدة، الأموال، ص ٧٦، ٧٧، مرجع سابق.

(٦)-أبو يوسف، الخراج، ص ٢٦، ٤٦، مرجع سابق. وانظر:

-ابن آدم، الخراج، ص ٤٥، ٤٦، مرجع سابق.

(٧)-ربيع محمود الروبي، الملكية العامة في صدر الإسلام ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، ص ٣٠-٣١، مرجع سابق.

-خولة شاكر الدجلي، بيت المال: نشأته وتطوره من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري، جامعة بغداد، بدون رقم طبعة، ١٣٩٦هـ، ص ٣٣ .

- أ- توفير مصدر دائم من الموارد تفدي إلى بيت المال في كل عام، ينفق منه على الفتوحات الإسلامية ومصالح المسلمين.
- ب- تجنيد المسلمين للانشغال بغنائمهم واراضيهم، وهي في حاجة إلى الزراعة والتعهد والتشمير مما يصدهم عن الجهاد، ويفوت عليهم قوة العمل الموجودة لدى أهل تلك الاراضي.
- ج- حاجة المدن الكبرى في الدولة الإسلامية، كالجزيرة والشام والكوفة ومصر والبصرة، إلى إيجاد قوة دفاعية من ناحية، والتنمية المستمرة، بحفر الترع والأنهار وشق الطرق والاستصلاح من ناحية أخرى.
- د- الاختلال الناشئ عن تقسيم تلك الغنائم في توزيع الدخل والثروة، حيث يستأثر المشاركون بنصيب وافر، في مقابل بعد من لم يشارج في هذه الثروات.
- هـ- حرص عمر (رضي الله عنه) على أن لا تحرم الأجيال القادمة من تلك الثروات، ويستأثر بها ورثة المحاربين، ولذلك قال (رضي الله عنه): "كيف يمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض قد قسمت بعلوها وورثت عن الآباء وحيزت، ما هذا برؤي" (١).

النموذج الثاني: يتمثل في: زيادة تدعيم قدرة الدولة الإسلامية على سد الشغور، وإعمار البلاد، وتدبير مصادر أخرى لابرادات العامة، وكان ذلك بآن وضع عمر العشور؛ أو ما يعرف في العصر الحاضر بالرسوم الجمركية، فعن أنس بن مالك قال: "بعثني عمر (رضي الله عنه) على العشور، وكتب لي عهداً أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجارتهم ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر، وقد كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر، أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشور. قال: فكتب إليه عمر: "خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً

(١)- أبو يوسف، الخراج، ص ٢٦، مرجع سابق.
- وانظر: أنور الرفاعي، النظم الإسلامية، دار الفكر: القاهرة، بدون رقم طبعة ١٣٩٣هـ، ص ١٧٩.
- محمد أمين الصالح، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة الشرق: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ص ٢٨.

درهما، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين فيها خمسة دراهم وما زاد بحسبه^(١). فعمر في تخطيطه هذا أقر العشور؛ فهو أول من وضعها في الإسلام، فضلاً عن مبدأ المعاملة بالمثل.

وفي تدوين عمر (رضي الله عنه) للدواوين نموذج ثالث من نماذج التخطيط الإداري لتنظيم المالية العامة للدولة فقد تمثلت دوافع هذه الخطة في:

١- اتساع رقعة الدولة الإسلامية.

٢- التوسع في الفتوحات، وكثرة الاموال.

٣- كثرة عدد الجندي، بحيث يتيسر ضبطهم بدون كتاب.

٤- قدوم أبو هريرة بمال بلغ خمسمائة ألف درهم من البحرين^(٢).

أما الأهداف الرئيسية من هذه الخطة فهي: الحصر الشامل والدقيق لإيرادات الدولة ومصروفاتها خلال مدة زمنية قدرها سنة. وبالفعل أنشأ عمر ديوانين بعد أن أشار عليه مجموعة من الصحابة؛ يختص أحدهما بإيرادات العامة، يعرف بديوان الخراج، وآخر يتعلق بنفقات الدولة، عرف بديوان العطاء^(٣).

وقد حقق هذا النوع من التخطيط المالي أهدافه في ضبط إيرادات ومصروفات الدولة، فضلاً عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، ومراعاة التوازن الاجتماعي.

المطلب الثالث

نماذج تخطيطية في عصر الدولة الأموية

النموذج الأول: كان معاوية بن أبي سفيان [٥٦٠-٤١] أول من خطط للتصنيع، وكان ذلك في عام ٤٩هـ. عندما خرج إلى السواحل، وكانت الصناعة بمصر فقط، فأمر بجمع الصناع والنجارين فجمعوا ورتبهم في السواحل^(٤)؛ أي راعى عملية التوازن والشمول في النهوض بقطاع

(١)- أبو يوسف، الخراج، ص ١٤٦، مرجع سابق.

(٢)- محمد الرئيس، الخراج والنظم المالية، ص ١٣٨، مرجع سابق.

(٣)- قطب ابراهيم محمد، السياسة المالية لعمر بن الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص ١٤٢.

(٤)- محمد الرئيس، الخراج والنظم المالية، ص ١٩٦، مرجع سابق.

الصناعة، اعتماداً على الخبرات والكفاءات في هذا المجال.

وقد اشتمل هذا الإجراء التخططي على ما يعرف في أدبيات التنمية الصناعية، بتوطين الصناعة، ويقصد بتوطين الصناعة: إقامة صناعات في الأماكن المناسبة، لتحقيق بعض الأهداف منها، امتصاص الكثافة السكانية في هذه المناطق، توزيع الصناعات على مناطق متعددة بالدولة، وحل بعض مشكلات الإسكان والمواصلات، وهي تهدف في النهاية إلى منع تركز الصناعة في مناطق معينة دون غيرها من مناطق الدولة. أما التوطن فهو: تركز الصناعات في الأماكن المؤهلة لها، لتوفر المادة الخام، وجود العمالة الازمة، ووسائل النقل، وأمكانية استخدام الصناعة لمخرجات بعض الصناعات كدخلات أساسية بها^(١)، يضاف إلى ما تقدم، أن وضع الصناعات وترتيبها على السواحل يساهم في سهولة انتساب السلع، وانتقالها بين أقاليم الدولة، باستخدام البحار والأنهار.

النموذج الثاني: يعد عبد الملك بن مروان أول خليفة ضرب الدرهم والدنار، وأعطى لlama الإسلامية المنعة والاستقلال في هذا المجال، وكان ذلك في عام ٧٤هـ، ثم أمر بضربها في جميع الولايات عام ٧٦هـ، بعد أن اتخد داراً للسك، جمع فيها الطباعين الذين ينقشون الدرهم ويسكونها، وقدر أوزانها على ما استقرت عليه أيام عمر بن الخطاب، واستبدل الصور التي كان يضعها الفرس والروم لحكامهم على الدرهم والدنار بالعبارات الدينية، أو برسم التاريخ، أو اسم الخليفة^(٢).

وقد كانت الدوافع وراء هذه الخطة، سوء العلاقات بين الدولة الإسلامية والدولة الرومية، المصدر الرئيسي للعملات المتداولة في الدولة الإسلامية، وأن الدولة الإسلامية دولة واسعة الارجاء ولا يمكن أن تظل معتمدة على النقد الأجنبي في تسخير أمرها

(١) - حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ص ٨٤، مرجع سابق.

(٢) - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٤، مرجع سابق.

- ابن الأزرق، أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك: تحقيق وتعليق،

علي سامي النشار، ، بدون رقم أو تاريخ، ج ١، ص ٢٦٤ .

- رفيق المصري، الإسلام والنقود، المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الإسلامي:

جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص ١٢ .

الاقتصادية المختلفة، ولللغش الذي كان يحصل في تلك العملة، فضلاً عن الصعوبة الكبيرة التي كانت تواجهها الدولة في استيفاء حقوقها من الخراج والجزية وغيرها^(١)، ثم وضع عدداً من الضوابط لعملية السك والمعايرة، فقد حدد عياراً ثابتاً لكل من النقدين بنسبة معينة بينها حسبما أقره الشرع، وجعل أمر اصدارها مقصوراً على دور الضرب الحكومية، وحرم أن تضرب خارج تلك الدور^(٢).

مما سبق يتضح أن عبد الملك بن مروان في هذا الإجراء التخططي، قد هدف إلى وضع الإصلاح الشامل للعملة، وحفظ النقود من الغش أو النقص؛ باعتبارها وسيطاً للتبادل، ومقاييساً لقيمة، ومستودعاً للثروة، ووسيلة للمدفوعات المؤجلة، يعتمد الناس عليها في الحصول على السلع والخدمات. فكان من نتائج هذه الخطة توحيد العملة، واحتفاظ النقود بقيمتها نسبياً، فضلاً عن تعريب الإدارة، وانهاء الاحتكار الخارجي للنقود، وهو ما جعل المسلمين يؤدون دوراً مهماً في المجال النقدي^(٣).

النموذج الثالث: عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه): تهدف الخطة الكلية العامة لهذا الخليفة الراشد، إلى إعادة أمور الدولة الإسلامية، على ما كانت عليه أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وقد تم له ماؤراً، مع اهتمامه برد المظالم، والخرج، والتخطيط العمراني.

في مجال رد المظالم عمل عمر بن عبد العزيز، على رد الحقوق لاصحابها، فبدأ بقرباته وأهل بيته، فأخذ ما كان في أيديهم، وسمى أعمالهم مظالم، فرد القطاعات التي ورثها عن آبائه، وكان مما رده "ندك". التي أتت إليه بالإرث من ناحية، وبهبة سليمان والوليد أبناء عبد الملك من ناحية أخرى^(٤). كما أنه عزل جميع عمال الخارج في عهد من سبقوه، لاعتقاده أنهم كانوا يجرون على الناس، وولى

(١) - محمد الرئيس، الخراج والنظم المالية، ص ٢٢٦، ٢٠٤، مرجع سابق.

(٢) - خولة الدجيلي، المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣) - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٨، مرجع سابق.

- وانظر: ابن الأثير، عزال الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، دار صادر ودار بيروت: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٨٥هـ، ج ٥، ص ٤٦.

مكаниهم عملاً آخرين ممن ظن بهم الخير، وتوخي الدقة والعدل^(١).

وبقصد الخراج وإعادة التنظيم المالي، عمل على إبطال وطيفة الخراج التي وضعها محمد بن يوسف -أخو الحجاج- على أهل اليمن، ورسم عليهم العشر أو نصفه، كما ألغى زيادات كانت تؤخذ على الخراج بدون وجه حق مثل: هدية النيروز والمهرجان، وثمن المصحف، وجواائز الرسل، وأجور الضرابين، وأجور البيوت، ودراهم النكاح^(٢). ونهى عن تعذيب الناس من أجل الخراج، مع وضع الجزية عن كل من أسلم، وكان يقول لعماله عند قولهم إن الإسلام أضر بالجزية: "ضع الجزية عنمن أسلم فإن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم هادياً، ولم يبعثه جابياً"^(٣). فضلاً عن تخفيفه عن أهل الخراج بصفة عامة، فقد أسقط عنهم الكسور، أي بقايا الأموال المتخلفة^(٤).

أما فيما يتعلق بالإعمار والتنمية، فقد اهتم بها عمر بن عبد العزيز اهتماماً بالغاً، فقد كتب إلى واليه بالковة: "إن لا تحمل خرابة على عامر ولا عامراً على خراب، وانظر الخراب فإن أطاق شيئاً، فخذ منه ما أطاق وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من عامر لا يحتمل شيئاً وما أجدب من العامر من الخراج فخذه في رفق وتسكين"^(٥).

ونلمح في توجيهات عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه)، اعتماده على التطبيق الكامل للشريعة، وتخفيه على أهل الخراج، وترشيده للنفقات، فضلاً عن اعتماده على الموارد الذاتية للدولة الإسلامية في الإعمار والتنمية، فيما يحتاج إلى تنمية جذرية، والحرص الشديد على تطوير ما هو نام بطبعته، باعفائه من الخراج إن لم يقو عليه حتى لا يدمره، أو يعمل على تقويضه، فعم الرخاء

(١) - الجشياري، أبو عبد الله محمد، الوزراء والكتاب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، ص ٥٢.

(٢) - ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٦١، مرجع سابق.

(٣) - محمد الريس، الخراج والنظم المالية، ص ٢٢٩، مرجع سابق.

(٤) - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٤، مرجع سابق.

(٥) - أبو يوسف، الخراج، ص ٩٣، مرجع سابق.

- ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٦٠، مرجع سابق.

وألا نتعاش كافة أنحاء الدولة.

النموذج الرابع: وضع هشام بن عبد الملك في عهده خطة للإهتمام بالخارج وإحصاء وارداته بدقة بالغة. واتخذ لتحقيق ذلك الهدف عدداً من التدابير في مقدمتها: المسح الدقيق والشامل للأراضي التي ضرب عليها الخراج، ففي مصر مثلاً يذكر المقرizi: "أنه لما ولى عبد الله بن الحجاج خراج مصر لـهشام، خرج بنفسه فمسح أراضي مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف الف فدان، والباقي استبحر وتلف؛ واعتبر زمن الحزن فوجده ستين يوماً والحراث يحرث خمسون فداناً" (١).

فهذا الأجر بطبيعة الحال، عمل على زيادة إيرادات بيت المال، وجه جزء منها إلى مصالح المسلمين وتصريف شؤون الدولة الإسلامية، إذ من المعروف أن نجاح الخطة يتوقف على دقتها وواقعيتها، وما يتوفّر لها من المكانيات والموارد المالية المختلفة.

المطلب الرابع

نماذج تخطيطية في عصر الدولة العباسية

النموذج الأول: من النظم التخطيطية الإدارية في الدولة العباسية الأولى، ما استحدثه الخليفة المهدي في عام ١٦٢هـ، وهو إنشاء دواوين الازمة (٢)، التي تتولى الحصر الدقيق والشامل للخارج من بيت المال، سواء للخليفة، أو لغيره من العمال على الأموال، فضلاً عن الداخل إليه، وكان سبب ذلك أنه رأى كثرة الدواوين التي لا يستطيع ضبطها إلا بزمام يكون له على كل ديوان، فوضع دواوين الازمة وعين على كل ديوان منها رجلاً يعود إليه، ويمارس الرقابة

(١) - المقرizi، أحمد بن علي، الموعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، مطبعة النيل بمصر، بدون رقم طبعة، ١٣٢٤هـ، ج ١، ص ١٢٠.

(٢) - يقصد بديوان الازمة أو الزمام جمع الدواوين لرجل واحد يتولى الإشراف عليها، ويضبطها بزمام يكون له على كل ديوان ويولى من قبله رجلاً على كل منها، فهيأشبه بوزارة المالية والدواوين التابعة له أشبه بفروعها المختلفة.

والإشراف على كافة الدواوين الأخرى^(١)؛ فكان هذا عملاً شبهاً بما تقوم به وزارات المالية - في العصر الحاضر، - من حصر لإيرادات العامة للدولة، وبالتالي تحديد أوجه إنفاقها المختلفة.

وقد تفرع عن ديوان الازمة دواوين أخرى، أهمها ديوان النظر والمكاتب والمراجعات، مقسم إلى أربعة أقسام هي: ما يخص الجيش وقطميره وفيه الإثبات والعطاء؛ أو ما يعرف حالياً بوزارة الدفاع، وديوان الأعمال؛ ويتولى الرسم والحقوق، وديوان العمال (الموظفين)؛ ويختص بالتعيين والاستغناء، وديوان بيت المال، وينظر في الداخل إلى بيت المال والخارج منه للصرف على مصالح المسلمين^(٢)؛ فكان ديوان الازمة يضع الأطر العام للتخطيط على المستوى القومي، وتتولى الدواوين الأخرى عملية التنفيذ.

النموذج الثاني: خطة أبي يوسف لهارون الرشيد: يقدم كتاب الخراج لـأبي يوسف خطة اقتصادية ومالية، تعد بحق أول خطة للإصلاح المالي والاقتصادي في التاريخ الإسلامي. هذا ويمكن النظر إلى هذه الخطة من ناحية أهدافها العامة، ومن ناحية سياستها وإجراءاتها العملية، ومن ناحية حدود ومدى تدخل الدولة في هذه الخطة.

أولاً: الأهداف العامة للفطة:

١- تقوى الله سبحانه وتعالى: ينطلق أبو يوسف (رحمه الله) في وضعه لأسلوب جبائية الخراج والعشور، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من أساس راسخ، وهو تقوى الله تعالى في السر والعلانية يقول: "يا أمير المؤمنين: إن الله وله الحمد، قد قلتك أمر هذه الأمة، فأصبحت وأمسيت وأنت تبني لخلق كثير، قد استرعاكهم الله، وأئستنك عليهم، وابتلاك بهم، وولاك أمرهم، وليس يلبث البنيان إذا أنس على غير تقوى، أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه وأعان عليه، فلا تضيئنَّ ما قلتك الله من أمر هذه

(١)-الطبرى، تاريخ الرسل والملوك، المرجع السابق، ج٦، ص٣٧٣ . . . وانظر: حسن ابراهيم وعلي ابراهيم، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٠م، ص١٩٣ . . .

(٢)-حسن ابراهيم وعلي ابراهيم، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الامة والرعاية، فإن القوة في العمل بإذن الله^(١). وهنا وضع أبو يوسف التقوى قاعدة عامة، في سائر الأمور الدينية والدنيوية؛ بما فيها الشؤون الاقتصادية؛ فأساس تخطيط التنمية الاقتصادية في الإسلام إذاً التقوى^(٢).

- التشاور مع أهل الاختصاص قبل وضع الخطة وابدأه رأيه يقول: "فنظرت في خراج السواد، وفي الوجه التي يجلى عليها، وجمعت في ذلك أهل العلم بالخارج وغيرهم وناظرتهم فيه"^(٣).

- وضع خطة تفصيلية لكيفية إدارة المالية العامة، وجباية الخراج والعشور والصدقات، وقضايا التنمية الاقتصادية والتخطيط المالي بطلب الخليفة: يقول أبو يوسف: "إن أمير المؤمنين (آيده الله) سألني أن أضع له كتاباً جاماً يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجواли^(٤)، وغير ذلك، مما يجب النظر فيه والعمل به"^(٥). فغير ذلك تعني أن الكتاب لا يقدم حلولاً لأمور جباية الخراج والعشور فقط، بل أنه يتضمن موضوعات أخرى، على رأسها تخطيط التنمية الاقتصادية^(٦).

ثانياً: سياسات الفطة وإجراءاتها العملية والتنفيذية:

لكل خطة اقتصادية سياسات واجراءات معينة، تساعد على تحقيق أهدافها العامة، وقد تمثلت أهم السياسات والإجراءات التي وضعها أبو يوسف لتنفيذ خطته فيما يلي:

١- إحلال نظام المقاومة محل نظام الوظيفة: ذلك أن أبو يوسف نظر في البلاد وفي عمارتها وما أصابها من خراب، ثم بحث السبب في ذلك، فوجد أنه خراج الوظيفة الذي كان سائداً قبله، والذي يحمل الأرض

(١)-أبو يوسف، الخراج، ص٣، مرجع سابق.

(٢)-محمد الربيس، المرجع السابق، ص٤٥١ . وانظر: رفعت العوضي، من التراث الاقتصادي للمسلمين، رابطة العالم الإسلامي: مكة المكرمة، دعوة الحق، ١٤٠٥ هـ، ص١٢٢ .

(٣)-أبو يوسف، الخراج، ص٥١، مرجع سابق.

(٤)-الجواли: ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقبائهم كل سنة، وسموا جوالياً لأنهم جلووا عن مواضعهم. انظر: -أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجليل: بدون رقم طبعة، ١٤٠١ هـ، ١٠١ ص.

(٥)-أبو يوسف، الخراج، ص٣، مرجع سابق.

(٦)-شوقى دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي: الكتاب الأول؛ مكتبة الخريجى: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، ص١٢ .

بالخارج سواء زرعت أم لا ، فقال: "ولم أجد شيئاً أوفر على بيت المال، ولا أغفر لأهل الخارج من التظلم فيما بينهم، وحمل بعضهم على بعض، ولا أغفر لهم من عذاب ولا تهم وعما لهم، من مقاومة عادلة خفيفة، فيها للسلطان رضا، ولأهل الخارج من التظلم فيما بينهم، وحمل بعضهم على بعض راحة وفضل"^(١) . وفي هذا تغيير للخطة المالية بالكامل، وبالتالي ضرورة تغيير وسائل الجباية وطرق التنفيذ لتحقيق الهدف الأساسي وهو التعمير والتنمية .

٢- تطبيق نظام العشر على أرض القطاع: يرى أبو يوسف أن تطبيق ذلك أفضى، فـالقطاع لا يكون إلا من موات الأرض، الذي يحتاج إلى نفقات متممة، من إنشاء الأبنية والحوائط وحفر الآبار، ناهيك عن عمليات الإصلاح الزراعي التي تكلف الكثير، لذا فضل اتباع هذه السياسة، حتى وإن سقيت بماء الخارج ، ولأن العشر لا يؤخذ إلا بعد عملية الإنتاج^(٢) ، يقول: "إنما يؤخذ العشر لما يلزم صاحب القطاع من المؤنة ، من حفراً لانهار ، وبناء البيوت ، وعمل الأرض ، وفي هذا مؤنة عظيمة على صاحب القطاع ، فمن ثم صار عليه العشر لما يلزم من المؤنة . والامر في ذلك إليك . ما رأيت أنه أصلح فاعمل به"^(٣) . ويهدف هذا الإجراء ذو التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية ، إلى خفض الأعباء الملقة على عاتق أهل القطاع ، فإذا حصل ذلك كانت نتيجته تعمير ما أقطعوا وتنميته .

٣- منع نظام القبالة^(٤) ، لما يؤدي إليه من نقص الإيرادات، وإرهاق

(١)-أبو يوسف، الخارج، ص٥٤، مرجع سابق.

(٢)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتقنيات التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٠ .
مرجع سابق. وانظر:

-حمد الجنيدل، منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكان للنشر والتوزيع: الكويت بدون رقم طبعة، ١٤٠٦هـ، ج٢، ص١٣٩ .

-شوقى دنيا، سلسلة أعمال الاقتصاد الإسلامي، ج١، ص٥٣، مرجع سابق.

(٣)-أبو يوسف، الخارج، ص٦٣، مرجع سابق.
(٤)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتقنيات التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٣ .
مرجع سابق.

والقبالة هي الكفالات^(١) ، والكافلة هي ضم ذمة المكتتب إلى ذمة المambil^(٢) ، وهي أن يجعل شخص قبيلاً؛ أي كفياً بتحصيل الخارج وأخذه لنفسه مقابل قدر معقول، وهو ما عرف فيما بعد باسم نظام الالتزام^(٣) (مستفيد السلطان بتعجيل المال)، ويستفيد المambil^(٤) الفرق بين ما دفعه وما حصله^(٥) ، ولكن هذا النظام لا يقره علماء الشريعة^(٦) . انظر:

(١)-المعجم الوسيط، طبعة قطر، ج٢، ص٧١٢ .

(٢)-الجرجاني، التعريفات، مصطفى الباجي الحلبى: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٥٧، ص٥١٢ .

أهل الخراج، وتكون نتيجته نقص معدلات النمو الاقتصادي، بالخراب تارة والضياع تارة أخرى، يقول: "ورأيت أن لا تقبل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد؛ فإن المتقبل إذا كان في قبالتة فضل عن الخراج، عسف أهل الخراج، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم، وظلمهم وأخذهم بما يجحف بهم ليس لهم مما دخل فيه؛ وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية"^(١). فحرص أبو يوسف على تحقيق التنمية يقتضي القضاء على جميع معوقاتها، وقد كان نظام القبالة من المعوقات الأساسية لها، فاقتضى نظام التخطيط لدية إلغاء نظام القبالة.

٤- تحديد الشروط الواجب توفرها في من يتولى تنفيذ الخطة وسائل أمور الدولة: وضع أبو يوسف عدداً من الشروط الأساسية فيمن يتولى تنفيذ الخطة وجباية الخراج وغيرها من مسؤوليات الدولة^(٢). يقول: "ورأيت أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج، ومن وليت منهم فليكن فقيها عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً لا يطلع الناس منه على عوره"^(٣).

٥- الحفاظ على الملكية الخاصة وتدعمها مراعاة لفطرة الإنسان وحبه للتملك، فذلك يعمل على زيادة العمran وكثرة الخيرات، فهو يدعو إلى المحافظة عليها حيناً فيقول: "وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف"^(٤) ويدعو إلى تدعيمها حيناً آخر يقول: "ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها فإن ذلك أعمراً للبلاد وأكثر للخارج"^(٥). كما أنه يدعو إلى القيام بالمشروعات الأساسية التي من شأنها تدعيم دور القطاع الخاص في تحقيق النمو المنشود^(٦)، يقول: "فاما البشوق

ج- محمد الرئيس، المرجع السابق، ص ٢٦١ .

د- للتفصيل حول ذلك انظر: -الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٦٨، مرجع سابق.

-أبو يوسف، الخراج، ص ١٠٥، مرجع سابق.

(١)-أبو يوسف، الخراج: ص ١١٤، مرجع سابق.

(٢)- يوسف ابراهيم، استراتيجية وتقنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ١٩٣ مرجع سابق.

-حمد الجنيدل، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٣ .

(٣)-أبو يوسف: الخراج، ص ١١٥، ٧١، ٦٦، مرجع سابق.

(٤)- يوسف ابراهيم، استراتيجية وتقنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ١٩٧، مرجع سابق.

والمسنیات^(١)، والبریدات التي تكون في الفرات ودجلة وغيرها من الانهار العظام، فإن النفقة على هذا كلها من بيت المال، ولا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء؛ لأن مصلحة هذا على الإمام خاصة، لـأنه أمر عام لجميع المسلمين^(٢).

٦- توكيل العدل وإنصاف، فهما من أهم سياسات تخطيط التنمية الاقتصادية ونجاحها ودوام استمراريتها يقول: "إن العدل وإنصاف المظلوم، وتجنب الظلم، مع ما في ذلك من الأجر، يزيد به الخراج، وتكثر به عمارة البلاد، والبركة مع العدل تكون، وهي تفقد مع الجور، والخرج المأخوذ من الجور، تنقص البلاد به وتخترب"^(٣). وهذا خرج أبي يوسف من التعبير بعمارة الأرض؛ التي تخصل الزراعة والاستصلاح والاستخراج فقط، إلى التعبير بلفظ أعم وأشمل وهو: عمارة البلاد بجميع قطاعاتها المعروفة، من زراعة وصناعة وخدمات، فالعدل أساس التخطيط، وهو السبب في تحقيق النمو والبركة، أو ما يطلق عليه في الاقتصاديات الحديثة، الرفاهية الاقتصادية^(٤).

ثالثاً: حدود ومدى تدخل الدولة في هذه الخطة: لا تنفك أي خطة اقتصادية واجتماعية عن تحديد دور المناط بالآفراد وبالدولة، مع اختلاف في تحديد الأهمية بين النظم الاشتراكية والرأسمالية أو ما يقع بينهما، إذ يتوازى ذلك في الأولى عنه في الثانية، وهنا يحدد أبو يوسف دور الدولة في تنفيذ خطته الاقتصادية، وهو دور معااضد لدور الآفراد، ويقوم على تحقيق المصلحة لعموم المواطنين.

هذا وقد تمثل الدور المناط بالدولة، في خطة أبي يوسف (رضي الله عنه) فيما يلي:

١- العمل الجاد المخلص البناء، فهو أساس الحياة وثمرتها، وأساس التقدم والرقي يقول: "إإن القوة في العمل، فلا تؤخر عمل اليوم

(١)-المسنة وهي العم، وهو ما يبني في وجه السيل، وجمعه مسنوات^(١) وهو شاذ، والقياس مسنیات . وقال في الأساس: "عقدوا مسنیات لحس الماء" . انظر: ١-عبد الله البستانی، البستان، المطبعة الأمريكية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٢٧ م، ج ١، ص ١١٥٤ .

ب-الزمخشي، جار الله أبي القاسم بن عمر، أساس البلاغة، دار صادر ودار بيرون: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٨٥هـ، ص ٣١١ .

(٢)-أبو يوسف، الخراج، ص ١١٩، ١٢١، مرجع سابق

(٤)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتنمية التنمية الاقتصادية في الإسلام، ١٩٦٠، مرجع سابق.

إلى غد، فإنك إذا فعلت ذلك أضعت، إن الأجل دون الأمل فبادر الأجل بالعمل فإنه لا عمل بعد الأجل^(١). كلمات غاية في الدقة ورسم التخطيط السليم وترتيب الأعمال، تنبيء عن بعد تخططي شامل لجميع الأمور في الدنيا والدين.

-٢- يحدد أبو يوسف دور الدولة في البناء بوسائلتين أساسيتين:
الاولى: منها إلى الأفراد، وتمثل في إقطاع الأراضي الموات، بفرض التعمير والتنمية فيقول: "ولا أرى أن يترك أرضا لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الإمام، فإن ذلك أعمـر للبلاد"^(٢). فضلاً عن عدم تحميـلهم أية أعباء أو تكاليف.

والثانية: منها أيضاً وتتكلـف نفقاتها، وهي القيام بالمشروعات الأساسية الـازمة لـعمليـات التنمية، والتي تعد من أهم مقومات التطور في كل عصر مع اختلاف في الكيفية، فيـقول: "ورأـيت أن تـأمر عـمال الخـراج إذا اـتـاهـم قـومـ منـ أـهـل خـراجـهـمـ، فـذـكـرـوا لـهـمـ أـنـ فـي بـلـادـهـمـ أـنـهـارـاـ عـادـيـةـ قـديـمـةـ وـأـرـضـيـنـ كـثـيرـةـ غـامـرـةـ، وـأـنـهـمـ إـنـ استـخـرـجـوا لـهـمـ تـلـكـ الـأـنـهـارـ وـاحـتـفـرـوـهـاـ وـأـجـرـىـ المـاءـ فـيـهاـ عـمـرـتـ هـذـهـ الـأـرـضـوـنـ الـغـامـرـةـ... كـتـبـ بـذـلـكـ إـلـيـكـ، فـأـمـرـتـ رـجـلـاـ مـنـ أـهـلـ الـخـيرـ وـالـصـلـاحـ يـوـثـقـ بـدـيـنـهـ وـأـمـانـتـهـ فـتـوـجـهـ فـيـ ذـلـكـ، حـتـىـ يـنـظـرـ فـيـهـ وـيـسـأـلـ عـنـهـ أـهـلـ الـخـبـرـةـ وـالـبـصـيرـةـ بـهـ وـمـنـ يـوـثـقـ بـدـيـنـهـ وـأـمـانـتـهـ مـنـ أـهـلـ ذـلـكـ الـبـلـدـ وـيـشـاـورـ فـيـهـ غـيـرـ أـهـلـ ذـلـكـ الـبـلـدـ مـنـ لـهـ بـصـيرـةـ وـمـعـرـفـةـ، وـلـاـ يـجـرـ إـلـىـ نـفـسـهـ بـذـلـكـ مـنـفـعـةـ، وـلـاـ يـدـفـعـ عـنـهـ بـهـ مـضـرـةـ، فـإـذـاـ اـجـتـمـعـواـ عـلـىـ أـنـ فـيـ ذـلـكـ صـلـاحـاـ، وـزـيـادـةـ فـيـ الـخـراجـ أـمـرـتـ بـحـفـرـ تـلـكـ الـأـنـهـارـ، وـجـعـلـتـ النـفـقـةـ مـنـ بـيـتـ الـمـالـ، وـلـاـ تـجـعـلـ النـفـقـةـ عـلـىـ أـهـلـ الـبـلـدـ، فـإـنـهـمـ أـنـ يـعـمـرـواـ خـيرـ مـنـ أـنـ يـخـرـبـواـ، وـأـنـ يـفـرـوـاـ خـيرـاـ مـنـ أـنـ يـذـهـبـ مـالـهـمـ وـيـعـزـزـواـ، وـكـلـ مـاـ فـيـ مـصـلـحةـ لـأـهـلـ الـخـراجـ فـيـ أـرـاضـيـهـمـ وـأـنـهـارـهـمـ وـطـلـبـواـ صـلـاحـ ذـلـكـ أـجـيـبـواـ إـلـيـهـ، إـنـ لـمـ يـكـنـ فـيـ ذـلـكـ ضـرـرـ عـلـىـ غـيـرـهـمـ، وـذـهـابـ بـغـلـاتـهـمـ"^(٣).

-٣- أن تقوم الدولة بدفع رواتب وأجور عمال الخراج، من بيت المال، منعاً للاستغلال وتفشي الرشوة والمحسوبيـةـ^(٤). يقول: "وتـأـمـرـ بـإـجـرـاءـ أـرـزـاقـهـمـ عـلـيـهـمـ مـنـ دـيـوانـهـمـ شـهـراـ بشـهـرـ، وـلـاـ تـجـرـىـ عـلـيـهـمـ مـنـ الـخـراجـ

(١+٢+٣)-أبو يوسف، الخراج، ص٤، ع٦٦، ص١١٨، ص١١٩، مرجع سابق.

(٤)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتقنيـةـ التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٨، مرجع سابق.

درهما فيما سواه "(١)".

٤- الدقة الشديدة في جبائية الخراج وتوزيع أعبائه، حتى لا يقع على أهله الضرر (٢)، يقول: "ولا يخرب عليهم ما في البيادر ولا يحرز عليهم حرزا، ثم يؤخذ بنقائص الحرز، فإن هذا هلاك لأهل الخراج، وخراب للبلاد" (٣). هذا ولقد استطاعت هذه الخطة تحقيق أهدافها، فأصلحت النظام المالي، ووفرت الأموال، وحشدت الإمكانيات المختلفة في سبيل وتصريف شؤون الدولة، وتحقيق الإعمار والتنمية.

النموذج الثالث: من النماذج التخطيطية الجديرة بالذكر في العصر العباسي، أن الخليفة المعتصم بالله (٢٨٩-٢٧٩هـ). عندما انتهى إليه أمر الدولة الإسلامية، وجد خزينة الدولة شبه خالية، وأدرك أن لا بد من إجراءات وتدابير معينة لتجاوز ذلك الوضع، فحدد الهدف العام لخطته بتوفير الموارد المالية اللازمة لإدارة الدولة وتسخير أمورها، وشرع في استخدام بعض السياسات التي تعين على تحقيق الهدف، تعلق أحدها بتوفير مصدر ثابت لبيت المال؛ فضمن منطقة السواد لأخذ التجار يدعى "أحمد بن علي الطائي" مقابل أن يقرضه كل عام مبلغ "٢،٥٢٠،٠٠٠" ديناراً تدفع بمعدل ٧٠٠٠ دينار يومياً تكفي لنفقات الدولة؛ فـأوجد عنصر التمويل، واختص الثاني بترشيد النفقات عموماً؛ فخفض أيام الدوام الأسبوعي يومين بما: الثلاثاء والجمعة إلا في الأعمال ذات الأهمية الخاصة، الأمر الذي جعله يستطيع توفير مبلغ "٤٧٠٠" دينار يومياً، بينما توجه الثالث نحو التعمير والتنمية، فاهتم باصلاح المرافق العامة، وتعمير الطرق والدور المحطمة (٤).

هذا وقد ثبتت خطتها نجاحها، وكان من نتائجها توفير قدر كاف من المال بعد وفاته إذا استطاع توفير "١،٦٩٢،٠٠٠" دينارستونياً. كاحتياطي عام يدعم به بيت المال، بعد النفقات الدورية والطارئة للدولة في عهده.

وانظر: شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، ص ٤٥ مرجع سابق.

(١)-أبو يوسف، الخراج، ص ١١٦، مرجع سابق.
 (٢)-شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، ص ٥٦، مرجع سابق.
 (٣)-أبو يوسف، الخراج، ص ١١٧، مرجع سابق.
 (٤)-المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٥هـ، ج ٤، ص ٢٢٢-٢٢١. وانظر:
 -ضيف الله بن يحيى الزهراوي، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص ٧٣-٧٤.

المبحث الثاني

الإقليم والخطيط الزراعي

يهدف هذا المبحث إلى التعرف بصفة أساسية على الإقليم؛ كأسلوب من أساليب التخطيط للتنمية الاقتصادية عموماً، فضلاً عن التخطيط الزراعي، والسياسات التي جرى الأخذ بها من قبل بعض حكام المسلمين، وذلك من خلال مطابقين، يتناول الأول : الإقليم ودوره في تخطيط التنمية، فيما يتعرض الثاني: إلى سياسة الدولة في التخطيط الزراعي.

المطلب الأول

الإقليم ودوره في تخطيط التنمية

أخذت الدولة الإسلامية بالإقليم من عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وتبعه في ذلك الخلفاء الراشدون، وكثير من حكام المسلمين؛ إذ أن لنظام الإقليم في الإسلام عدداً من الأهداف، منها الدينية والتي تتلخص في تأليف قلوب حديثي العهد بالإسلام. ومنها الاجتماعية، وتمثل: في مكافأة المجاهدين وتعويض المهاجرين. ومنها الاقتصادية - التي تهمنا هنا - فقد كان الإقليم بمثابة أسلوب تخططي لدفع الاستثمار الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الموات، وما يتبعه من زيادة الإنتاج الزراعي، وما يفرض عليه من خراج وزكوات كإيراد لبيت المال، فضلاً عن أن الإقليم لإحياء الموات يشبه - إلى حد ما - التخطيط التأشيري؛ الذي يقوم على حث وحفز أصحاب الأنشطة الاقتصادية، بالحوافز المادية والمعنوية، لتوجيه استثماراتهم وجهودهم نحو مجال معين، ترى الدولة أنه سيعمل على دفع عملية التنمية، نحو تحقيق مزيد من التقدم.

هذا ويمكن لنا تصور إطار الإقليم في شكل ضوابط تتكامل فيما بينها لتشكل خطة منضبطة، وذلك من خلال الآتي:

- ١- ربط حالات الإقليم بإعمار الأرض وتنميتها: وهو الضابط الأول، فقد أقطع الرسول (صلى الله عليه وسلم) الكثير من القطاع، وقد

أقطع الزبير أرضاً بخبر فيها شجر ونخل^(١)، كما أقطع بلال بن الحارث المزني العقيق أجمع^(٢)، وأقطع فرات بن حيان العجلي أرضاً باليمامه^(٣)، وتميم الداري قريته من بيت لحم^(٤). وبالمثل فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فقد أقطع الزبير من الجرف إلى القناه^(٥). وأقطع عمر بن الخطاب عدداً من الصحابة، هم: سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وخباب وأسامة بن زيد^(٦)، وقد كان الهدف الأساسي من وراء تلك القطاعات، إحياء الأرض واستغلالها وتنميتها، وتوفير الحاجات الزراعية، وفرص العمل المناسبة في الدنيا، وفي الآخرة تحقيق الأجر والمثوبة، وهو ما يتضح أكثر من الضوابط الأخرى.

- تحديد مدة الإقطاع بثلاث سنوات: وضع عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) خطة مدتها ثلاثة سنوات لإحياء الأرض وإلا سقطت الملكية . وقال: "من عطل أرضاً ثلاثة سنين، لم يعمرها فباء غيره فعمراً فهـ له"^(٧). كما أنه اشترط في استمرار حيازة الأرض المقطعة البناء والتعمير^(٨).

- ربط الإقطاع بالقدرة على الإعمار والتنمية: يتضح ذلك من القصة التي حدثت بين عمر وبلال بن الحارث، ولندع ابن آدم يسردها فيقول: " جاء بلال بن الحارث المزني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستقطعه أرضاً، فأقطعها له طويلة عريضة ، فلما ولـ عمر قال له : " يا بلال ، إنك استقطعـت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضاً طـولـة عـريـضـة ، فـقطـعـها لك وـأنـ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يـمـتنـعـ شيئاً يـسـأـلهـ ، وـأـنـتـ لا تـطـيقـ ماـ فـيـ يـدـكـ . فـقالـ : أـجلـ . فـقالـ : فـانـظـرـ ماـ قـوـيـتـ عـلـيـهـ مـنـهـ فـامـسـكـ ، وـمـاـ لـمـ تـطـقـ وـلـمـ تـقوـ عـلـيـهـ ، فـادـفـعـهـ لـنـاـ "

(١)-البخاري، صحيح البخاري، ج٤، ص١١، كتاب الخمر، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفة قلوبهم، مرجع سابق.
-مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص١٧١٩، كتاب السلام، باب جواز إرداد المرأة الأجنبية إذا أعيت في الطريق، حديث رقم ٨١٨٢، مرجع سابق.

(٢)-أبو داود، سنن أبي داود، ج٣، ص٤٤٤، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأراضين، حديث رقم ٣٠٦٢، مرجع سابق.
-الحاكم، المستدرك، ج١، ص٤٠٤، كتاب الزكاة، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه.
-أبو عبيـدـ، الـأـمـوـالـ، صـ٣ـ٤ـ٨ـ، مـرـجـعـ سـابـقـ.

(٣)-أبو عبيـدـ، الـأـمـوـالـ، صـ٣ـ٤ـ٩ـ، مـرـجـعـ سـابـقـ. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج٦، ص٨ رجاله ثقات.

(٤)-ابن آدم، الخراج، ج٢٣، ص٧٤، مرجع سابق.

(٥)-ابن آدم، الخراج، ص٨٧، مرجع سابق.

-الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٩١، مرجع سابق.

(٦)-ربـيعـ الرـوـبـيـ، درـاسـاتـ وـبـحـوثـ فـيـ الـفـكـرـ الـاقـتصـاديـ الـإـسـلامـيـ، صـ١٥٨ـ، مـرـجـعـ سـابـقـ.

نقسمه بين المسلمين. فقال: لا أفعل والله شيئاً أقطعنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال عمر: والله لتفعلن، فأخذ منه ما عجز عن عمارته، فقسمه بين المسلمين"^(١).

إن تحديد مدة الإعمار بثلاث سنين، ورد ما لم يقو صاحبه على تعميره، يدلان على حرص عمر الشديد على الإعمار والتنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة بين الأفراد، حيث كانت الإمكانيات المتاحة للأفراد في ذلك الوقت محدودة، فائز عمر أن يوجه تخطيطه للأراضي المقطعة على أساس الاستفادة المثلث منها، بتوفير الإمكانيات لها، عن طريق قسمتها على الأفراد وحسب قدراتهم وطاقاتهم^(٢).

٤- الإقطاع بقصد توفير موارد للدولة الإسلامية: وقد حدث ذلك في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وفي عهد الأمويين والعباسيين. ففي عهد عثمان توسع في الإقطاع أكثر من غيره، حتى أنه أقطع قطاعاً من صوافي كسرى^(٣)، فيروي المقرizi: "أن أول من أقطع القطاع من الصوافي عثمان"^(٤). ويقول الماوردي: "ثم أن عثمان (رضي الله عنه) أقطعها لأنه رأى إقطاعها أوفر لغلتها من تعطيلها، وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق الفيء، فكان ذلك منه إقطاع إجارة، لا إقطاع تملك، فتوفرت غلتها حتى بلغت على ما قيل ٥٠،٠٠٠ درهماً. فكان منها صلاته وعطياته"^(٥).

أما في العصر الأموي، فقد توسيع الخلفاء في منح الإقطاعات مقابل مبلغ من المال -فيما عدا خلافة عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه)- فأقطعوا في السواد "٨٠٠٠" جريباً، وكذلك الحال في منطقتي البصرة والكونية، وقد كانت إقطاعات الخلفاء ضخمة بالقياس

(١)- ابن آدم، الخراج، ص ٨٩، مرجع سابق.

- وانظر: أبو عبد القاسم، ص ٣٦٨، مرجع سابق.

(٢)- ربيع الروبي، الملكة العامة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، ص ٢٣، ٢٢، مرجع سابق.

(٣)- الصوافي: هي كل أرض أصبحت إلى الإمام بأي طريق مشروع وللإمام الحق في التصرف بهذه الأرض لمصلحة الأمة. انظر:

- أبو يوسف، الخراج، ص ٦٣، مرجع سابق.

(٤)- المقرizi، الخطط، ج ١، ص ٩، مرجع سابق.

- وانظر: البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٥٩م، ص ٢٧٣.

(٥)- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٣، مرجع سابق.

إلى الخلافة الراشدة، فيذكر أن سليمان بن عبد الملك أقطع يزيد بن المهلب إقطاعاً واسعاً، شمل عدداً من الضياع والأنهار مقابل مبلغ من المال، كما أن مسلمة بن عبد الملك استولى على أرض واسعة في البطیحة، بشرط أن ينفق ثلاثة ملايين درهم لإصلاحات معينة في السواد^(١).

واستمر الحال حتى الدولة العباسية، بل عزز من زيادة الإقطاعيات رواج التجارة، الذي وفر رؤوس أموال ضخمة مكنت من استصلاح الأراضي أو شرائها، كنوع من المظهر الاجتماعي، ولتوسيع العباسيين في الإقطاع أحدثوا ديواناً خاصاً للضياع السلطانية، ودعموا تلك الضياع بتوفير مستلزماتها واستصلاح أراضيها، حتى أن فروع ديوان الضياع السلطانية كانت موزعة في جميع الولايات^(٢)، وقد أقطعوا بعض الناس الولاية مشترطين أن يؤدوا في مقابلها مبلغاً من المال إلى خزانة الدولة^(٣).

المطلب الثاني

سياسة الدولة في التخطيط الزراعي

شجع الإسلام الزراعة وحث عليها وأجزل لمن يقوم بها العطاء الدنيوي والآخرني، وفي صدد ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: * (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة)*^(٤)، ويقول أيضاً: * (من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها فإن أبى فليمسك أرضاً)*^(٥). إلى غير ذلك من النصوص.

إن الهدف الإستراتيجي لاهتمام الدولة الإسلامية بالزراعة، هو توفير الغذاء، واستصلاح الأراضي، وتأمين القدر الكافي من التمويل للتنمية الاقتصادية، وقد اتّخذ الخلفاء الراشدون وحكام المسلمين،

(١) - البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٩٢، مرجع سابق.
- وانظر: عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في الإسلام، مقال بمجلة المجمع

العلمي العراقي: بغداد، مجلد عشرين لعام ١٩٧٠م، ص ١٠.

(٢) - عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في الإسلام، ص ١٢، ١١، مرجع سابق.

(٣) - صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٤) - سبق تخيجه، ص ٦، من هذه الرسالة.

(٥) - البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٤١، كتاب الوكالة، باب أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسى بعضهم بعض في الزراعة والثمر، مرجع سابق.

عدها من السياسات الموصولة إلى تحقيق ذلك الهدف الهام وهي:

أولاً: حفر الأنهار وإقامة الحواجز والسدود: اهتم الخلفاء الراشدون بحفر الأنهار وإقامة الحواجز والسدود، ففي عهد عمر حفر نهر معقل جنوب العراق^(١)، وأنهاراً بناية البصرة^(٢)، وأمر أباً موسى الأشعري أن يحفر نهراً لأهل البصرة، كما أن بعض عقود الصلح في عهده تضمنت بناء القنطر على الأنهار، وإصلاح الطرق الزراعية^(٣)، ولم يقتصر دور عمر على تنمية الزراعة في العراق فقط، بل لقد شمل ذلك معظم الأماكن، ففي مصر مثلاً يذكر المقريزي^(٤)، أنه أمر عمرو بن العاص ببناء مقاييس جديد في حلوان، ساعد على توفير مبالغ مكنت عمرو من إقامة الجسور، وحفر الخلجان، وبناء القنطر، وتوفير ما تحتاجه الزراعة^(٥).

وكذلك فعل عثمان وعلي، فقد حفر عثمان (رضي الله عنه) نهر الأبله، وخليجاً سمي بخليج نائلة في أطراف المدينة. واهتم علي (كرم الله وجهه) بذلك، فقد كتب إلى عامل له: "إن رجلاً من أهل الذمة من عملك ذكرها نهراً في أرضهم قد عفا وادفن، وفيه لهم عمارة على المسلمين فانظر أنت وهم، ثم أعمر وأصلاح النهر"^(٦).

واستمر الاستصلاح الزراعي، وإحياء الموات، واتسع في عهدبني أمية، عن طريق إنشاء السدود، وحفر الترع والقنوات والأنهار. فقد شيد معاوية عدداً من السدود منها: سد معاوية؛ الذي كان تخطيطه وتصميمه على هيئة البركة لتنحيس المياه فيه، وسدوداً في العقيق بضاحية المدينة، وبنى سداً في الطائف، لازالت آثاره حتى اليوم، تبلغ مساحة ما تبقى منه في العصر الحاضر ٨٥ هـ. ويترافق ارتفاعه بين ٢٥، ٢٠، ١٠، ٥، ٨، ٥، ١٠، ٢٥ هـ. أقيم من الحجارة الجرانيتية فقط.

-مسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ١١٧٦، كتاب البيوع، باب كراء الأرض.

(١)، (٢)-البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٥٣، ٣٥٢، مرجع سابق. وانظر:

-محمد الرئيس، المرجع السابق، ص ٢٣٠ .

(٣)-البلاذري، المرجع السابق، ص ٣٥١ . وانظر:

-نجمان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، بيت الموصل للنشر والتوزيع: العراق، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص ٢٢٨ .

(٤)-المقرizi، الخطط، ج ١، ٨٥، مرجع سابق.

(٥)-نجمان ياسين، المرجع السابق، ص ٢٢٨ .

(٦)-اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، تاريخ اليعقوبي، دار صادر ودار

بيروت: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٧٩، ج ٢، ص ٢٠٣ .

وقد زاره أحد الخبراء "توتيشل" وأثبتت أنه صالح للعمل بإجراءات بسيطة، وشهد بدقة التخطيط وعبقريية المهندس الذي صممه ويعرف باسم سد العياد^(١). وكذلك فعل يزيد فحفر نهرًا سماه بإسمه، أما الوليد بن عبد الملك فقد عني بشق الطرق الزراعية، وتسهيل سبل المواصلات، بين المدن والأسواق، لتسهيل حركة الأفراد والدواب والمنتجات الزراعية، وقد بلغ الاهتمام بالزراعة ذروته في عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ). وفي العراق بالذات عندما كان خالد بن عبد الله القسري واليا عليها، فقد حفر الأنهار، وشق الترع، وأقام القنطر، وأصلاح الجسور، وحفر نهر الجامع، وأقام قنطرة دجلة، وأنشأ السدود لمنع مياه دجلة من الفيضانات، حتى بلغت غلال الأراضي في عهده "٢٠،٠٠٠،٠٠٠" درهما^(٢).

وبالمثل فعل الخلفاء العباسيون، فحفروا الأنهار وشقوا الترع والقنوات، وأقاموا السدود، وأدخلوا بعض السياسات الداعمة للتنمية الزراعية منها: تخفيض الضرائب (الخراج) على الفلاحين، لارتفاع مستوى الحاصلات الزراعية^(٣)، وتحويل أراضي الخراج إلى أراضي عشرية، يصرف فيها في تمويل التنمية الاقتصادية عموماً، وكان ذلك زمن المنصور^(٤)، واستبدال نظام المقاومة بنظام المساحة زمن المهدي عام ١٥٨هـ^(٥)، كما أوجدوا ديواناً خاصاً بالزراعة، يعرف بديوان الماء على غرار (وزارة الزراعة في العصر الحاضر)^(٦)، وجلبوا البذور والتقاوي والغرس والأشجار والبقول والخضروات والزهور، من سائر البلدان، لمراقبة الجانب الجمالي والذوق العام^(٧)، علاوة على تضامن الدولة مع الأفراد عند حدوث الكوارث أو الفيضانات، بتخفيض نسبة الخراج، وتقديم المساعدات المالية لهم^(٨).

(١)- عبد الله محمد السيف، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والججاز في العصر الأموي، بدون رقم طبعة، ١٤٠٣هـ، ص ٤٨ .
- وانظر: مجلة العرب، المجلد الأول لعام ١٣٨٩هـ، مقال عن الطائف، لمحمد سعيد حسين كمال، ص ٢١ .

(٢)- صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٨٩ .
- وانظر: توفيق البيوزبيكي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعراق، جامعة الموصل، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ص ٢٤٤ .

(٣)- نفس المراجعين السابقين ونفس الصفحات.

(٤)- الرئيس، المرجع السابق، ص ٣٨٩ .

(٥)- صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٨٩ .

(٦)- أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص ٢٣٩ .

- علي عبد الرسول، المرجع السابق، ص ٢٤٥ .

(٧)- اليعقوبي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٧٣ .

- توفيق البيوزبيكي، المرجع السابق، ص ٢٤٥ .

ثانياً: عدم فرض ضرائب على الزراعة والفلحة: بلغ من عنایة النظام الإسلامي واهتمامه بالزراعة، أن حكام المسلمين لم يتعرضوا للزراعة والفلحة بآية ضرائب. فأبو بكر (رضي الله عنه) عندما وجه خالدا إلى العراق، طلب منه أن لا يأخذ من المزارعين شيئاً من المال، بل يقر الذين لم يحاربوا منهم، ويكفل حمايتهم، وحماية أراضيهم. وكذلك فعل عمر عندما أمر حذيفة بن اليمان، وعثمان بن حنيف، أن يراعيا في كل أرض ما تتحمله، وألغى ضريبة الرطب والكرم^(١)، بل أن عمر عندما وجد بعد الفتح كثيراً من الأراضي، التي جلى عنها أهلها بقيت دون مالكين، قرر ضمها إلى بيت المال، وأنقطعها المسلمين، ليتعهدوها بالزراعة والغرس، وكانت تعرف باسم صوافي الشمار^(٢).

ثالثاً: وجود مبدأ التسليف الزراعي من بداية الدولة الإسلامية:

فقد أقرض الحاج بن يوسف الشقفي المزارعين مليوني درهماً لعمارة أراضهم. وحدث ذلك في عهد المأمور العباسي. وفي عهد عضد الدولة البويهي. إذ أمر في عام ٣٦٩هـ، أهل العقارات والضياع من تخرب وتهدم، وما هو في مقدور الأفراد القيام به بإعماره، فإن لم يستطع اقتراض من بيت المال، على أن تقوم الدولة بتلقي ما خرب في بغداد من ضياع وسدود وقنوات^(٣). وألمح في هذا الإجراء تحطيط مزدوج يجمع بين التوجيه والتصحيح.

رابعاً: أوجد الإسلام نظامي المساقاة والمزارعة: كأهم سياسات التنمية والاستثمار الزراعي.

إن السياسات والإجراءات العلمية والتنفيذية -السالفة الذكر- تتضامن فيما بينها وتنتكامل لتشكل خطة اقتصادية، عنيت بأمور الزراعة في دولة الإسلام، وهي فترات متفاوتة.

(١)- أبو يوسف، الخراج، ص ٤٠، مرجع سابق.

- وانظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٨، مرجع سابق.

(٢)- أبو يوسف، الخراج، ص ٦١، مرجع سابق.

- وانظر: صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٨١.

(٣)- مسكوني، علي بن أحمد بن محمد، تجارب الأمم، مطبعة شركة التمدن، بدون رقم طبعة، ١١٣٣هـ، ج ٢، ص ٤٠٥.

- وانظر: خولة الدجيلي، المرجع السابق، ص ١٥٧.

الفصل الثاني

نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط
وموقف الإسلام منها

المبحث الأول : إطار التخطيط في الاتحاد
السوفيتي وتقويمه .

المبحث الثاني : إطار التخطيط في بولندا
وتقويمه .

المبحث الثالث : موقف الإسلام من أسلوب
التخطيط الاشتراكي .

الفصل الثاني

نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط وموقف الإسلام منها

التخطيط في الاشتراكية دعامة هامة من دعائم النظام، بل هو أحد الخصائص الأساسية لهذا النظام، ويقوم الاقتصاد الاشتراكي على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، ويعتمد على أسلوب التخطيط الشامل، والدول الاشتراكية بكافة تطبيقاتها تتفق على أن التخطيط الشامل والمركزي، هو الأسلوب الأمثل لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي.

والتخطيط في الدولة الاشتراكية تخطيط صارم ومفصل، ويعتمد على التوزيع المركزي للموارد المتاحة، وفقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يضعها المخططون، وهو يشمل تخطيط الإنتاج والأجور والأسعار والاستثمارات والتجارة الخارجية، وكل المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى^(١).

ويقوم أسلوب التخطيط في الاشتراكية على ما يسمى بالعلم بالقوانين الاقتصادية، والتي منها: قانون العمل على تحسين الإنتاج الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وقانون التطور المتناسق؛ الذي يعمل على تناسب وسائل الإنتاج ومكوناته، وتناسب توزيع الدخل القومي بين الإنتاج والاستهلاك والتراكم؛ كما يعني هذا القانون عدم تخلف فرع من الفروع الاقتصادية داخل قطاع معين عن بقية الفروع^(٢).

إن القانونين السابقين فضلاً عن القوانين الأخرى، كقانون القيمة، وقانون التوزيع حسب العمل، وقانون تنمية وسائل الإنتاج، وقانون استمرارية النمو الاقتصادي، هي أساس التخطيط

- (١) New Encyclopaed, Britannica, Op.cit, v.4, P. 15 a

- وانظر: مورزوف، المرجع السابق، ص ٤ .

- لانج أوسكار، مقالات في التنمية والتخطيط، ترجمة: محمد صبحي الاتريبي، وابراهيم خليل، دار الكتاب العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٤ .

- وانظر: مورزوف، المرجع السابق، ص ١٠ .

الاشتراكي^(١)، كما يرى الاشتراكيون أن الاقتصاد لا يعد اشتراكياً إلا إذا اشتمل التخطيط الاقتصادي على تنظيم الحياة الاقتصادية في مجموعها، وهو ما لا يمكن تحقيقه -في نظرهم- عندما يترك تسيير دفة الاقتصاد وتحل قوى السوق، ومن هنا تبرز لديهم دواعي التخطيط الشامل والمركزي والملزم.

معنى ما تقدم أن أسلوب التخطيط الاشتراكي، يهدف إلى إحكام قبضته على الاقتصاد القومي، وتسييره بعيداً عن تلقائية قوى السوق، ووفقاً لما يراه القادة السياسيون في تلك البلاد؛ وهو ما يعني أيضاً أن ملامح التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية، يقضي بـأن يكون للدولة الدور الكلي في توجيه أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقرارها ووضفها موضع التنفيذ، معتمدة في ذلك على معطيات النظام نفسه، كالملكية العامة، وإلغاء مبدأ الحرية الاقتصادية، والتخطيط المركزي والشمولي.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة نموذجين أساسين عند ذكر التخطيط في بعده الاشتراكي، هما: الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، إذ أن هذا الاختيار يجمع بين مركزية التخطيط الشديدة، والتحرر من بعض القيود المركزية، وإعطاء حرية أكبر لقوى السوق، فضلاً عن كونه يشمل دولة متقدمة، وأخرى نامية وسيتم ذلك من خلال المباحث التالية:

(١) - ليونيف، ل.أ، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو بكر يوسف، مراجعه: ماهر عسل، دار الكاتب العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٣٢ .

المبحث الأول

إطار التخطيط في الاتحاد السوفيتي وتقويمه

يقوم هذا المبحث، بعرض الإطار العام لأسلوب التخطيط، والخطط الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي، منذ تطبيقه في الثلاثينيات من هذا القرن الميلادي حتى الوقت الحاضر، فضلاً عن التقويم العلمي لهذا الإطار وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مطالب. يتوجه الأول إلى تقديم عرض موجز عن الأوضاع الاقتصادية قبل اتباع أسلوب التخطيط، ويناقش الثاني أسلوب التخطيط والخطط الاقتصادية، في حين يتوجه الثالث إلى تقويم هذه التجربة.

المطلب الأول

الأوضاع الاقتصادية قبل اتباع أسلوب التخطيط

قبل اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين^(١): أولاهما: مرحلة ما قبل الثورة البلشفية عام (١٩١٧م)، التي كان فيها الاقتصاد الروسي يعتمد على الزراعة، والتي كانت متخلفة كثيراً، إذ كان يعمل بها أغلب السكان، كما كانت المقايضة، والاكتفاء الذاتي، واتباع الأساليب البدائية في الإنتاج، صفات سائدة في روسيا القيصرية^(٢)، ولم يكن للصناعة دور يذكر إلا في عهد "بيتر الأكبر" (١٧٢٥-١٦٨٢م)، ثم اتجهت معدلات التطور الاقتصادي إلى التحسن المستمر في منتصف القرن التاسع عشر، إلا أن سمة التخلف كانت هي الغالبة.

أما المرحلة الثانية فتنصب على الثورة البلشفية، قبل اتباع

(١)- تم الاعتماد على المراجع التالية في تحليل هذه المراحل:
-أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي (دراسة نظرية تحليلية)، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٩م، ص ٨٣ إلى ٨٨.
-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٢٨ إلى ص ٣٣٠، مرجع سابق.
-حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٢٧ إلى ص ١٣١، مرجع سابق.
- New Encylabaeed, Britannica, op.cit, V.17, P923-924

(٢)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٢٧، مرجع سابق. وانظر:
-صلاح نامي، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٢م، ص ١٨٩ وما بعدها.

أسلوب التخطيط الاقتصادي، فقد بدأ بتطبيق برنامج اقتصادي عرف ببرنامج "سبتمبر" ؛ الذي نادى بالرأسمالية الاحتكارية للدولة، ثم صدر في عام ١٩١٧م قانون تملك الدولة للأراضي الزراعية، ووضعها تحت تصرف اللجان الزراعية في مختلف الأقاليم، ثم امتد التأميم إلى القطاعات القائمة في الاقتصاد، فأممت البنوك في ٢٨ ديسمبر ١٩١٧م، وكان قد سبقها تأميم التجارة الخارجية في ٢٣ أبريل من نفس العام، وتكون مجلس الأعلى للاقتصاد القومي في ١٨ ديسمبر من نفس العام أيضاً، وقد وجد "لينين" أنه من الصعب تسليم العمال إدارة المصانع وتسييرها في تلك الفترة، فتركها في أيدي مالكيها على أن تتولى طبقة العاملين الرقابة، حتى تستطيع كسب الخبرة الازمة، والقدرة على إدارة تلك المصانع، إلا أن هذه السياسة لم تكن مجديّة إذ حدث تعارض بين العاملين والرأسماليين، أدى إلى انخفاض في الإنتاج الصناعي، الأمر الذي رتب لدخول الاقتصاد السوفيتي في المرحلة التالية.

وفي مرحلة الحرب الأهلية (نوفمبر ١٩١٨م، مارس ١٩٢١م) تم إلغاء الملكية الصناعية، والثمن والنقد والأسواق، وإقامة نظام جماعي يعتمد على مبدأ الاقتصاد العيني، مما أدى إلى التدهور وحدوث الأضطرابات في الجهاز الإنتاجي فانخفض الناتج الكلي، وبلغ من حدة هذه الازمة، أن بعض فروع الصناعات لم يستطعمواصلة العمل، فضلاً عن ذلك فقد حلت الدولة محل الأفراد في توزيع المنتجات، وأصبحت هي التي تصنع المنتجات، وبالتالي تسوقها، لعدم وجود ميزانية دورية للدولة، وضرورة الحصول على التمويل اللازم لسير المشروعات، ورغبة في تجريد النقود عن قيمتها الحقيقة، وحتى تستطيع إرساء مبدأ المبادلات العينية؛ التي تقوم فيه المصانع بتوزيع منتجاتها على الأفراد.

ثم تطور الأمر نحو الشيوعية بخطى أسرع، فلجأت الدولة إلى إدخال بعض السياسات الشيوعية مثل: سياسة العمل الإجباري، سياسة تحديد الأجر، والإتجاه نحو المساواة مما زاد الحالة سوءاً، وهجر العمال وخصوصاً الأكفاء منهم أعمالهم، مما اضطر الدولة في عام

١٩٢٠م، إلى إتباع أسلوب التعبئة الجبرية، هذه الاصناف أدت بطبيعة الحال إلى فشل هذه المرحلة والبحث عن غيرها.

بيد أن السياسات الاقتصادية المختلفة، التي طبقت في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩١٧م وما بعده، لم تجن الشمرة المتوقعة منها، وتبين أنه يستحيل تطبيق الاراء الشورية التي قال بها "كارل ماركس" دفعة واحدة، بل لا بد أن تكون هناك فترة تمهد لتطبيق رأسمالية الدولة، حتى يمكن تطبيق الاشتراكية بكل مضمونها.

ولذلك بدأ الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٢١م بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة؛ تمثلت في التراجع عن التأميم، وإعادة نظام الميراث، وإعادة طبقة صغار المالك، وإعادة النظام النقدي، وإعطاء حرية أكبر للأفراد في القيام بالمشروعات فأصبح "بنك الدولة" يتلقى ودائع الأفراد ويمنحهم القروض، وحصل الكثير من الأفراد على امتيازات معينة، لاستغلال المناجم وبعض مصادر الشروة الطبيعية، وأصبح المزارعون يسوقون محاصيلهم المختلفة بحرية تامة، مع تشجيعهم ومساعدتهم وتوفير التمويل اللازم لهم، وقد أدت الأوضاع السابقة، إلى انتعاش الزراعة والصناعة، وزيادة الصادرات، وبالتالي تحسن سعر "الروبل" في الأسواق الدولية. بيد أن مقارنة المتحقق من الأهداف بالمستهدف يبين أن السياسة الاقتصادية الجديدة لم تحقق أهدافها أيضاً.

المطلب الثاني

التخطيط والخطط الاقتصادية

في هذا المطلب سيتم التعرض بصفة أساسية إلى ثلاثة قضايا رئيسية، تختصر الأولى بالعرض التاريخي للتخطيط في الاتحاد السوفيتي، في حين توضح الثانية أسلوب التخطيط فيه، وتقوم الثالثة بتحليل الخطط الاقتصادية.

أولاً: عرض تاريفي للتخطيط في الاتهاد السوفيتي:

عندما استولى البلاشفة على الحكم في ٢٥ أكتوبر عام ١٩١٧م، لم يكن لديهم فكر واضح عن كيفية إدارة الاقتصاد القومي، إذ خلت كتابات "كارل ماركس" من أي شيء يحضر ذلك، فيما عدا أن المجتمع الاشتراكي سيدار وفقاً للمصلحة العامة، إلا أنه توقع أن ذلك سوف يخلق هيكل انتاجية تحل محل نظام السوق، وتلغى فيها النقود وحوافز الربح^(١).

ولكن من نتائج فترة شيوعية الحرب، أن سيطرت الدولة سيطرة تامة على الزراعة والصناعة، وبدأ التأميم بطريقة سريعة للملكيات بما فيها الأراضي، وأعلن أن كل المشاريع الخاصة والفردية ليست شرعية، وأن على الأفراد تسليم ناتج المزرعة للدولة مما أفقد النقود وبالتالي قيمتها. ونظرياً فإن فترة شيوعية الحرب، تعد شكلاً من أشكال التخطيط المركزي؛ إذ أن جميع الوحدات الانتاجية، فيما عدا المزارع كانت خاضعة لـ"وامر المجلس الأعلى للاقتصاد القومي" الذي أنشئ عام ١٩١٧م -كما أسلفنا- ولكن في مجال الحكم عليها لا تملك إلا أن نقول أنها بداية فاشلة للتخطيط، إذ نجمت بعض المشاكل التموينية، وأهدر الكثير من الموارد الاقتصادية وانتشرت المجاعات^(٢).

أما في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمها "لينين" فقد ركزت على تصنيع الاقتصاد القومي على نطاق ضيق، وتشكلت لدراسة هذا الغرض لجنة التخطيط القومي في عام ١٩٢١م، لنصح الحكومة ومساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ولكن ظل التخطيط ضعيفاً في تلك الفترة؛ إذ أن الاتحادات والمشاريع كانت تدير شؤونها وهي حرة في عقد الصفقات ومنع الائتمان؛ أي لم يكن هناك ملايين أكيدة للتخطيط في قطاع الدولة والقطاع الخاص أيضاً، وقد ظل ذلك الأمر حتى ديسمبر ١٩٢٥م، عندما أقر المؤتمر الرابع عشر للحزب

(١) - New, Encyclabadia, Britannica, Op.Cit, V.17, P. 923.
 (٢) - روصيف، جان، الاقتصاد المخطط، ترجمة: إحسان سركيس، وسهام الشريف، دمشق: بدون رقم طبعة، ١٩٦٦م، ص ١١.

الشيوعي قرارا بقلب البلاد من دولة زراعية متخلفة، إلى دولة صناعية. وقد عبر عن ذلك بالقول: " وأنه من المستحيل أن تحل المشكلات التي من أجلها قاتلت الشيوعية دون بناء جديد سريع للاقتصاد القومي"^(١). وهو يقصد إدخال التخطيط الشامل كأساس لذلك البناء، مع الاهتمام بالتصنيع الثقيل.

أما في العامين ١٩٢٦-١٩٢٧م، فقد تكونت مدرستان فكريتان اهتمتا بشئون التخطيط، الأولى: تاريخية تشكلت من مجموعة من المخططين الحذرين، يرون أن التخطيط يجب أن يقوم على الدراسات الواقعية للمجتمع، وعلى مدى ما يتتوفر له من إمكانيات وعلى احتياجاته الفعلية، أما الثانية فترى أنه لا بد من الإجراءات المتطرفة، لأنها ضرورية من وجهة نظرهم، لخلق مجتمع اشتراكي قادر على التصنيع والاعتماد على الذات، وأصدرت وبالتالي مسودات ذات أهداف مبالغ فيها للخطة الأولى، متصرورين أن الخطة هي كل شيء، وأن لها الأسبقية على كافة القرارات الاقتصادية، وقد انتصرت آراؤهم فيما يخص فكرة التخطيط^(٢).

وبالنسبة للخطط الاقتصادية الفعلية، فقد كان هناك عدد من الخطط الاقتصادية من أمثلتها الخطة الاقتصادية لتنشيط الصناعة عام ١٩١٧م، وخطة تطوير إقليم الأورال عام ١٩١٨م، تم بعد ذلك الاهتمام بالخطط القطاعية، مثل: خطة كهربة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢١م، والخطة الخاصة بالصناعة أيضا في عام ١٩٢٣م، والخطة الخاصة بالنقل في العام نفسه، والتي كانت تخميناتها أقل بكثير من الواقع، والخطة الزراعية عام ١٩٢٥م، وبالرغم من أن تلك الخطط لا تخرج عن كونها تجارب وسياسات مكتبية، إلا أنها ساهمت في إعطاء نوع من الخبرة في عمليات التخطيط من ناحية، وفي تطوير فنون البحوث

(١) عبد العزيز خير الدين، التخطيط القومي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدون ناشر أو رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٤.

(٢) - شامير، هنري، الاقتصاد المخطط، ترجمة سموحي فوق العادة، بدون دار نشر أو رقم طبعة أو تاريخ، ١٢، ص ١٣. *New Encyclopaedia Britannica*, Op.Cit, V.17, p923. a وانظر:

بدرجة خاصة من ناحية ثانية^(١).

والواقع أن جميع الخطط التي تم عرضها لا تتعدي كونها خططاً قطاعية، حتى بعد إنشاء "الجوسبلان"^(٢). وإصدار بعض الأرقام التي نشرت في عام ١٩٢٦م، فإنها لم تكن ملزمة لـأي من قطاع الدولة أو القطاع الخاص، وكان هدفها الكشف عن الاختناقات المختلفة في بعض قطاعات الاقتصاد القومي، ومحاولة حلها لرفع معدل نمو أداء الاقتصاد القومي؛ فهي خطط تختص بـالإنتاج والتخمين بما سيكون عليه، واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٢٧-١٩٢٩م عندما درست "الجوسبلان" الأرقام التي نشرت في عام ١٩٢٦م، وحولتها وبالتالي إلى خطة رسمية خمسية، لتطوير الاقتصاد القومي في تلك الفترة، إلى عام ١٩٢٨م، وبذلك دخل الاتحاد السوفيتي مرحلة أخرى من مراحل التخطيط الاقتصادي؛ وهي الانتقال من مرحلة التخطيط القطاعي، إلى مرحلة التخطيط الشامل لجميع القطاعات الاقتصادية^(٣).

مما سبق يتضح، أن التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وعقب الثورة البلشفية، لم يكن واضح الملامح مع أنه أحد أركان الاشتراكية، وإن وجدت بعض البدايات المختلفة للتخطيط فإنها خطط قطاعية، لا تصل إلى مستوى التخطيط الاقتصادي المركزي، الذي اتصف به الدول الاشتراكية فيما بعد.

ثانياً: أسلوب التخطيط في الاتحاد السوفيتي:

إن التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي، هو العامل الأساسى الذى يتحكم في النشاط الاقتصادي ككل، وقد مر التخطيط في

(١)-كير، كى، التخطيط الاقتصادي، ترجمة: جواد الحكيم، مطبعة المعارف: بغداد، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص ٢٠٦ . **وانظر:**
شامير هنري، ص ١٢٥ . مرجع سابق.

(٢)-الجوسبلان هي لجنة الدولة للتخطيط في الاتحاد السوفيتي، وهي الهيئة التخطيطية المركزية، التي تضطلع بمهمة تخطيط الاقتصاد الوطنى، وصياغة خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والرقابة على تنفيذها في عموم الدولة، وقد أنشئت عام ١٩٢١م .

-انظر: جماعة من الأساتذة السوفيت، موجز القاموس الاقتصادي، ترجمة: مصطفى الدباس، تحقيق بدر الدين السباعي، دار الجماهير: دمشق، بدون رقم طبعة، ١٩٧٢م، ص ١٠٢ .
تشيرييفيك، شفيركوف، المبادئ الأولية في التخطيط، دار التقدم: موسكو، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص ٣٢٦ .

(٣)-كير، كى، ص ٢٠٧ ، مرجع سابق. **وانظر:**
شامير، هنري، المرجع السابق، ص ١٣ .

الاتحاد السوفيتي بمراحل مختلفة -على ما ذكرنا سابقا- حتى عام ١٩٢٨، حيث أعدت "الجوسيبلان" خطة اقتصادية شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، بدأ تنفيذها في بداية عام ١٩٢٩ إذ يعد هذا التاريخ هو تاريخ أول خطة اقتصادية فعلية على طريق التخطيط الاشتراكي السوفيتي.

وقد استمد التخطيط في الاتحاد السوفيتي مضمونه وفلسفته من أصول النظرية الماركسية ولهذا استهدف تحقيق الأهداف التالية^(١):

- ١- الاهتمام بالصناعة عموماً، مع الاهتمام أساساً بالصناعات الثقيلة، كالطاقة الكهربائية والكيمائية والبترولية، وكذا صناعة المعدات والآلات.
- ٢- تطوير الاقتصاد القومي، بداخل فنون الإنتاج المتغيرة.
- ٣- إيجاد القدر الملائم من المدخرات، التي تضمن زيادة الاستثمارات، ومن ثم الإنتاج لرفع مستوى المعيشة ..
- ٤- التنمية المتوازنة لجميع القطاعات الاقتصادية.
- ٥- توفير القدر اللازم من السلع الأساسية، التي تهم الغالبية العظمى من السكان.
- ٦- خلق فائض اقتصادي لدى الدولة، تستطيع معه التغلب على التأثير السلبي في تنفيذ الخطط الاقتصادية من أي عامل من العوامل المفاجئة.

ثالثاً: الفطط الاقتصادية:

نفذ الاتحاد السوفيتي عدداً من الخطط الاقتصادية نستعرض ما توفر لدينا من معلومات اقتصادية عنها لنبين أهم الملامح والنتائج التي انطوت عليها.

- ١- **الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٩-١٩٣٤م):** ركزت هذه الخطة على دعم الاستقلال الاقتصادي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والارتفاع بمستويات المعيشة، والتركيز على الصناعات الثقيلة^(١)، وقد تم توزيع استثمارات هذه الخطة على فروع النشاط الاقتصادي كالتالي: ٦٢%

(١) - حمدي زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٣، مرجع سابق.

استثمارات ذات طابع اقتصادي، ٢٩٪ استثمارات التعليم والتدريب، ٢٪ استثمارات عسكرية، وقد بدأ الاهتمام واضحاً بالصناعة حيث أنّ اجمالي الاستثمارات المخصصة لها بلغت ٢٩ مليار روبل، بينما استثمارات السلع الاستهلاكية لم تتعذر ٣،٥ مليار روبل^(١).

ومن نتائج الخطة الاتجاه إلى الزراعة الجماعية، بدلاً من المزارع الفردية إذ بلغت نسبتها ٦٣٪ عام ١٩٣٢م الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وانتشار المجاعة مما حدا بالدولة إلى تصفية الملكيات الكبيرة من الأراضي الزراعية^(٢).

أما في الصناعة فقد ارتفع معدل نمو إنتاجها بنسبة ٢٠٪ سنوياً وتحقق هدف الخطة في الاتجاه نحو بناء الصناعات الثقيلة، وإن تم ذلك على حساب الصناعات الخفيفة، أما في قطاع الاستهلاك فقد فشلت الخطة في تحقيق أهدافها^(٣).

-الخطة الثانية: (١٩٣٧-١٩٣٣م): استهدفت هذه الخطة، استكمال ما بدأته الخطة الأولى في تدعيم الاستقلال، والقدرة الاقتصادية وزيادة إنتاجية العمل في القطاعين الزراعي والصناعي وتحسين نوعيته، فضلاً عن زيادة تنمية الصناعات الثقيلة، إذ ارتفع نصيب السلع الإنتاجية من الاستثمارات المخصصة، من ٢٩ مليار روبل في الخطة الأولى، إلى ٥٣ مليار روبل في الخطة الثانية، لكن الاهتمام بكل من قطاع النقل والمواصلات، والقطاع الزراعي كان قليلاً^(٤).

وكان من أهم نتائج هذه الخطة التوسيع في تصفية الملكيات الفردية، وإحلال المزارع الجماعية محلها، حتى بلغ مع نهاية الخطة، أنّ كان معظم القطاع الزراعي تحت اشراف وإدارة الدولة، كما حققت الصناعة تقدماً كبيراً، وخاصة الصناعات الثقيلة، مما اضطررّ الدولة أمام حاجتها إلى امكانيات أكبر لتمويل هذا القطاع من الأدخار الاجباري، والضغط على الاستهلاك، بهدف الاعتماد على الموارد الداخلية^(٥).

(١) - علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٢ ، مرجع سابق.

(٢) - حمديه زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٣ ، مرجع سابق.

(٤) - عبدالوهاب الأمين، النظم الاقتصادية، جامعة الكويت، كلية التجارة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٦م، ص ١٥٤ .

(٥) - حمديه زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٥، ١٣٤ .

وبذلك يمكن القول أن الخطة الأولى والثانية استطاعت نقل الاتحاد السوفيتي من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية. فبلغت نسبة الإنتاج الصناعي من المصانع التي أنشئت منذ عام ١٩٢٨ في عام ١٩٣٧ حوالي ٨٠٪ من الإنتاج الصناعي، وازدادت الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد والصلب أربعة أضعاف^(١).

-٣- الخطة الثالثة (١٩٣٩-١٩٤١م) : كان الهدف الرئيسي لهذه الخطة، هو تخفيف الضغط على الشعب، فاستهدفت زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ٥٢٪ ، وسلع الاستهلاك بنسبة ٧٢٪ مع الاستمرار في زيادة إنتاج الصناعات الثقيلة التي لم تتعذر نسبتها ١٣٪^(٢).

إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق ، حيث توقف تنفيذ هذه الخطة عام ١٩٤٠م ، واتجهت الدولة بكل إمكانياتها لتعبئة المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية^(٣) وقد أدى الحرب إلى ارتفاع الأسعار، وركود قطاع الاستهلاك، وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية، فضلاً عن دمار كبير في الجهاز الإنتاجي^(٤).

-٤- خطة الحرب الخمسية (١٩٤٥-١٩٤٩م) : ركزت هذه الخطة على تعبئة الموارد لمواجهة ظروف الحرب، فاستطاع الاقتصاد السوفيتي في فترة وجيزة التكيف مع هذه المرحلة، وقد كان الشكل السائد للتخطيط في تلك الفترة هو الخطط الحربية والاقتصادية الربع سنوية^(٥).

-٥- الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠م) : كان الهدف الأساسي لهذه الخطة، هو إعادة إعمار ما دمرته الحرب، إذ أن الاقتصاد السوفيتي إبانها أصيب بخسارة فادحة في الطرق والسكك الحديدية والمناجم وأنباب البترول والمنشآت، وقد كانت مهمتها الأساسية الوصول بالاقتصاد في نهاية الخطة، إلى نفس المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، عن طريق تحويل الجزء الأكبر من المصانع ذات الأغراض الحربية إلى أغراض السلم^(٦) وكان من نتائج هذه الخطة أن استطاع الاتحاد السوفيتي تحقيق معظم هذا الهدف عام ١٩٥٠م، بالإضافة إلى تحسين الإنتاج الزراعي نسبياً^(٧).

(١)-عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٥٥ .

(٢)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٤، مرجع سابق.

(٣)-حمديه زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٥، مرجع سابق.

(٤)-تشيريفيك، شفريكون، المرجع السابق، ص ٧٠ .

(٥)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٦، مرجع سابق.

(٦)-عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٥٦ .

٦- الخطة الخامسة (١٩٥١-١٩٥٥) : في بداية فترة هذه الخطة كان الاتحاد السوفيتي قد عوض الأضرار التي نجمت من الحرب، وطور اقتصاده تطويراً تجاوز به الأهداف المقررة في الخطة، وعزز من قدرته الصناعية، وتجاوز الإنتاج السوفيتي من الفحم إنتاج بريطانيا، واحتل المرتبة الثانية في العالم، وكان من أهم أهدافها أيضاً زيادة التقدم التكنولوجي، وزيادة إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية^(١).

ومن نتائج هذه الخطة أن زاد الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفيتي بنسبة ٨٥٪ ، في حين زاد إنتاج وسائل الإنتاج بنسبة ٩١٪ ، والإنتاج الزراعي بنسبة ٣٠٪ ، ونجحت الخطة في الارتفاع بالدخل القومي بنسبة ٦٨٪ ، والارتفاع بالأجور بنسبة ٣٩٪ ، وكان من أبرز نتائج هذه الخطة أن دخل الاتحاد السوفيتي في علاقات تجارية مع الكثير من الدول، أدت إلى زيادة حجم التبادل التجاري، بينه وبينها^(٢).

٧- الخطة السادسة (١٩٥٦-١٩٦٠م) : استهدفت هذه الخطة إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة مع الاهتمام بفرع الصناعة عموماً، والنهوض بالإنتاج الزراعي، ورفع المستوى الثقافي، وقد كانت هذه الخطة تستهدف تنمية الإنتاج الصناعي بنسبة ٦٥٪ ، وزيادة وسائل الإنتاج بنسبة ٧٠٪ وانتاج سلع الاستهلاك بنسبة ٦٠٪^(٣).

ولكن لم يمض عامان على بدء تنفيذها حتى أوقف العمل بها، وأعدت خطة أخرى تغطي سبع سنوات لعدد من الأسباب في مقدمتها، أن فترة خمس سنوات فترة قصيرة نسبياً لا تسمح باكتشاف نتائج الاستثمار بصورة دقيقة، فضلاً عن أن سبع سنوات تعمل على ضخامة معدلات الإنتاج، ناهيك عن التغييرات الجذرية التي شهدتها الاقتصاد السوفيتي في الهياكل الإدارية، وتتوفر قدر من اللامركزية^(٤).

وقد كان من نتائج هذه الخطة، زيادة تطور القطاع الصناعي

(١)- روميف، جان، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٢)- حمديه زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٦، مرجع سابق.

(٣)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٢٧، مرجع سابق.

معتمداً في ذلك على التقنية وأساليب الإنتاج المختلفة، وارتفاع الأجر والمرتبات للعمال وال فلاحين، مما عمل على رفع مستوى الاستهلاك الفردي، الأمر الذي عمل على زيادة الدخل القومي بنسبة ٦٠٪^(١).

- الخطة السابعة (١٩٥٩-١٩٦٥م) : كانت المهمة الأساسية لهذه الخطة، النهوض بجميع القطاعات والفرع الاقتصادية، عن طريق اعطاء الأولوية لتنمية وسائل الإنتاج، وتشييد أركان النظام خلال فترة تتراوح بين عشر إلى خمس عشرة سنة، ولذلك خصص لها من الاستثمارات ما وصل إلى "٣٠٠" مليار روبل، بقصد زيادة إنتاج الصناعي بنسبة ٨٨٪ خاصة من الصناعات الثقيلة، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية بنسبة تتراوح بين ٦٢٪ إلى ٦٥٪^(٢).

وقد حققت هذه الخطة ارتفاعاً في الأجر الإسمية، وزادت المعاشات والإعانات، وانخفضت أسعار المواد الغذائية، فارتفعت الدخول الحقيقة للعمل، وزاد توسيع القطاع الصناعي، وارتفاع إنتاج السلع الغذائية، إذ أنشئ لذلك الغرض ما يقرب من ١٦٠٠ مصنعاً، وحظيت الزراعة بإدخال الميكانيكا عليها مما عمل على رفع إنتاجية العامل وتقليل ساعات العمل^(٣).

إن أهم ما يميز الفترة الممتدة من ١٩٥٦-١٩٦٥م، والتي احتوت كلاً من الخطة السادسة والسبعين، هو التقدم في أهم ميادين العلم والتكنولوجيا، وبصفة خاصة في ميدان أبحاث الفضاء، واستخدام الطاقة الذرية، وبناء الآلات والمكائن والصواريخ، وتطوير الإلكترونيات، والصناعة الكيماوية^(٤).

- الخطة الثامنة (١٩٦٦-١٩٧٠م) : قرر المسؤولون عن شئون التخطيط العودة إلى الخطة الخمسية، وكان لهذه الخطة الخمسية أهمية خاصة، إذ توقع المخططون بعد هذه الخطة أن يكون الاتحاد السوفيتي متقدماً على الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من نتائجها زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠٪، والإنتاج الصناعي بنسبة ٥٠٪، والإنتاج الزراعي بنسبة ٢٥٪، والسكك الحديدية بنسبة ٢٣٪، ومتوسط الدخل الفردي بنسبة ٣٠٪، والاستثمارات بنسبة ٤٧٪^(٥).

(١) (٢) (٣)-حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٨، ١٣٩، مرجع سابق.

- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٢٨، مرجع سابق.

(٤)-تشيريفيك، شفirokوف، المرجع السابق، ص ٧.

(٥)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٤٠-٣٢٨، مرجع سابق.

١٠- الخطة التاسعة (١٩٧٥-١٩٧٦) : كان الهدف الأساسي لهذه الخطة، زيادة الدخل القومي خلالها بنسبة ٣٨٪ وتقترن الخطة، أن يتحقق ٨٠٪ من هذه الزيادة عن طريق زيادة إنتاجية العمل، وتحقيق زيادة معدل نمو السلع الاستهلاكية بنسبة ٤٨٪، وزيادة متوسط الأجر الشهري بنسبة ٢٢٪ حتى عام ١٩٧٥م، وقد كان من نتائج هذه الخطة زيادة نمو الصناعة، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية، وارتفاع أجور العمال ودخولهم الحقيقة^(١).

١١- الخطة العاشرة (١٩٨٠-١٩٨١) : ركزت هذه الخطة على رفع المستوى المادي والثقافي لعامة الشعب، وتأمين الوسائل الكافية بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ورفع كفاءة الإنتاج الاجتماعي على أساس التقدم العلمي، واستخدام القدرات الإنتاجية والعمالة استخداماً أمثل، فضلاً عن تحسين نوعية العمل^(٢).

ومن نتائج هذه الخطة أن توسيط القاعدة التقنية للزراعة، وببدأ الاتحاد السوفيتي بالبحث عن الموارد الطبيعية في سيبيريا، وازداد المتوسط الشهري لأجور العمال بمقدار ١٤٪ مرة بالمقارنة مع سنة ١٩٧٠م، وخلال أعوام هذه الخطة فقط ارتفعت أجور ٣١ مليون عاملًا ومستخدمًا^(٣).

١٢- الخطة الحادية عشرة (١٩٨٥-١٩٨٦) : تعد هذه الخطة مرحلة هامة لتحقيق التحولات الضرورية في الاقتصاد السوفيتي على أساس استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية عموماً، ومن أهم أهدافها ميكنة العمل، وإدخال المزيد من منجزات التقدم العلمي، وزيادة الدخل القومي خلال خمس سنوات بنسبة ١٨٪ إلى ٢٠٪ (بشرط أن يتم تحقيق ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من نموه عن طريق رفع إنتاجية العمل)، وزيادة إنتاج المنتجات الصناعية بنسبة ٢٦٪ إلى ٢٨٪، والمنتجات الزراعية بنسبة ١٢٪ إلى ١٤٪، ونمو الصناديق الاجتماعية للاستهلاك بنسبة ٢٠٪، وزيادة الأجر الشهري للعمال بنسبة ١٣٪ إلى ١٦٪، وقد استطاعت هذه الخطة تحقيق الكثير من أهدافها، فزاد متوسط الأجور الشهيرية، وتوسيع الإنتاج الصناعي، ولكنها أخفقت في زيادة معدل نمو الزراعة^(٤).

١٣- الخطة الخمسية الثانية عشرة (١٩٩٠-١٩٩٦) : استهدفت هذه الخطة النهوض بمستوى حياة الشعب الثقافية والمادية وإيجاد أفضل الظروف

(١)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٤٣٠، مرجع سابق.

(٢)(٣)(٤)-تشيريفيك، شفirokوف، المرجع السابق، ص ١٠٧، ٣٢٠.

للتطوير الشامل للفرد، وزيادة إنتاجية العمل، ونمو النشاط الاجتماعي، وزيادة التقدم العلمي والتكنولوجي، والتطوير динاميكي المتوازن للاقتصاد ككل، والنمو المناسب لجميع الفروع الاقتصادية^(١).

٤- خطة جورباتشوف للإصلاح الاقتصادي (البيرسترويكا) : منذ وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم في مارس ١٩٨٥م، أخذ في إدخال بعض الإصلاحات الشاملة في الاقتصاد والسياسة ضمنها كتابه "بيرسترويكا"؛ أو سياسة إعادة الهيكلة والبناء، والتي وضع لها عدداً من المفاهيم من أهمها، "أن البيرسترويكا هي القضاء الحازم على عمليات الركود وكسر عوامل الكبح وخلق عوامل مضمونة وفاعلة لتسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ومنحه قدرًا كبيراً من الدynamique"^(٢)، أو هي "تكثيف الاقتصاد السوفيتي في شتى الاتجاهات، وبعث مبادئ المركزية الديمقراطية، وتنميتها في إدارة الاقتصاد الوطني، واعتماد واسع لطائق الإدارة الاقتصادية، ورفض للاستثمار والتبسيير المكتبي في الإدارة، وتعظيم روح التجديد والهمة الاشتراكية"^(٣). معنى ما تقدم أن مفهوم البيرسترويكا ينصرف في الأساس، إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي، وبث الديمقراطية في تسخير الاقتصاد، بهدف تجنب كوارث وأزمات محققة.

هذا ويمكن إيضاح جوهر ذلك الإصلاح في عجلة شديدة، مع التركيز فقط على الجانب الاقتصادي في النواحي التالية:

أ- دوافع خطة الإصلاح: قدر جورباتشوف أسباب تفاقم الأزمة في الاتحاد السوفيتي في العناصر التالية:

١- الجمود الحاصل في النمو الاقتصادي، وانخفاض معدل نمو الدخل القومي في كثير من الخطط الاقتصادية الامر الذي أدى بالاقتصاد السوفيتي إلى حافة الركود الاقتصادي^(٤).

٢- اتساع الفجوة بينه وبين الدول الأخرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة في ناخالية الإنتاج، أو نوعية المنتجات، أو في التقدم الفني والعلمي^(٥).

٣- المبالغة في التصنيع الثقيل^(٦)، بما نشأ عنه اختلال واضح في

(١)-تشيرييفيك، شفيركوف، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢)(٣)- جورباتشوف، م.س، بيرسترويكا (التفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع)، دار الفارابي: بيروت، ترجمة: محمد أحمد شومان وآخرون، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م، ص ٤٤، ٤٣.

(٤)- لمزيد من التفصيل حول مفاهيم البيرسترويكا. انظر: المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٣.

(٥)(٦)، (٧)- المرجع نفسه، ص ٢٠.

بنية الاقتصاد السوفيتي بين قطاع الصناعة الاستهلاكية، وقطاع الصناعة الثقيلة والحربية، وبين الصناعة وبقية القطاعات الأخرى^(١).

٤- اتجاه الاقتصاد في فترات مختلفة، إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد، نظراً لتوفرها واحتلالها في أحيان أخرى، إذ يتوفّر بعضها بكميات هائلة كالفولاذ، ويعاني الاقتصاد من نقص شديد في البعض الآخر كالحبوب^(٢).

٥- التخلف الواضح في استخدام المنجزات العلمية^(٣).

٦- تفاقم مشكلتي السكن والغذاء، والخدمات الاجتماعية.

٧- تفشي كثير من مظاهر الفساد الإداري، كالرشوة والمحاباة والتبيّل والإطراء^(٤).

٨- سوء نظام الإدارة الاقتصادية^(٥).

هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى أوردها بعض منظري التنمية منها: الفجوة بين كفاءة الإنتاج ونوعية المنتجات، مع وجود البطالة في جزء كبير من دولاب الإنتاج، والتأخر الكبير في مستوى الكفاءة وإشباع الحاجات الاجتماعية كما وكيفاً^(٦).

بـ-أهداف خطة الإصلاح^(٧): تمثلت أهداف خطة الإصلاح في المجال الاقتصادي فيما يلي:

١- إنعاش الوضع الاقتصادي والتغلب على العوامل المعيقة لذلك.

٢- تغيير بنية الاقتصاد وتسريع التقدم العلمي التقني، وإعادة بناء نظام إدارة الاقتصاد بمجمله.

٣- تحويل المؤسسات إلى النظام الاقتصادي المستقل التام (الحساب الاقتصادي)، والتغيير الجذري للتخطيط، وإصلاح نظام الأسعار، وتطوير الأسس الديمقراطية للإدارة بكل الوسائل المتاحة.

٤- استخدام الحوافز والدوافع الاقتصادية كبدائل للأوامر الإدارية، ومشاركة العاملين في كافة الوحدات الإنتاجية في جزء من الارباح،

(١)- السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة: العدد ٩، أكتوبر ١٩٨٨م، تعقيب: محمد السيد سعيد، على مقال: إبراهيم سعد الدين، ص ٨٣.

(٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)- جورباتشوف، المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٣، ٣٢، ص ١١٨، ٤٦.

- تغييراً شاملاً في شتى المجالات والميادين.
- ٥- الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاتحاد السوفيتي على أساس استخدام منجزات العلم والتكنولوجيا، بتكييف العمليات الإنتاجية، وزيادة الكفاءة، والاهتمام بنوعية المنتجات، وتحسين الإدارة وتقليل استخدام المواد الخام والطاقة، وحل مشكلة الغذاء كقضية ذات أولوية خاصة، فضلاً عن إطلاق قدرات العاملين، وبعث الحماس في نفوسهم، وتوسيع المجال أمام مشاركتهم الفعلية في الإدارة^(١).
 - ٦- دراسة مدى إمكانية توفير الحريات السياسية، في إطار نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي الشامل، ومدى إمكانية تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد، والعلاقة بين التخطيط من ناحية، والسماح لقوى السوق من ناحية أخرى^(٢).
 - ٧- الالتزام التام بمبادئ (لكل حسب عمله) وإشباع الحاجات التي تغطيها الدخول النقدية، وصولاً إلى رفع إنتاجية العمل، عن طريق ربط الأجر الفردي بعائد العمل^(٣).
 - ٨- أن يصبح طلب المستهلك، هو العامل الرئيس لإنتاج المؤسسات، وأن تحاسب كل مؤسسة إنتاجية على أساس اقتصادي، حتى تتحمل نتائج نشاطها، وأن يكون لها الحق في اختيار المستهلك وتحديد السعر^(٤).
 - ٩- التغيير الجذري لمجمل عمل هيئات التخطيط والإدارة المركزية، بحيث يستند بدوره إلى معايير المحاسبة الاقتصادية لكي يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية، أي تصفية التناقض بين الوسائل والغايات، طالما أنه يستحيل إدارة الاقتصاد بأساليب مجافية لطبيعته^(٥).
 - ١٠- النشر الكامل للديمقراطية الاشتراكية، والمساهمة الفعالة من قبل الجماهير في حل جميع مسائل حياة المجتمع^(٦).
 - ١١- تنمية قوى الإنتاج وتحسينها^(٧).
 - ١٢- تصحيح علاقات الإنتاج في المجتمع السوفيتي^(٨)، وتوحيد مزايا

(١)- مصطفى كامل، قراءة في الخطاب السياسي السوفيتي، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ١٠٥، مرجع سابق.

(٢)- علي الدين هلال، مقدمة الملف الاقتصادي، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ٧٣، مرجع سابق.

(٣)- طه عبد العليم، مأزق الاشتراكية، وإعادة البناء بين النظرية والواقع في الاتحاد السوفيتي، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ٩٥، مرجع سابق.

(٤)(٥)(٦)- نفس المرجع والصفحة، وص ٩٦.

(٧)- فوزي منصور، تعقيب على مقال: طه عبد العليم، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ٩٩، مرجع سابق.

(٨)- طه عبد العليم، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ٩٦، مرجع سابق.

التخطيط بدرجة متنامية، مع العوامل التي تحفز السوق الاشتراكية، ضمن أهداف الاشتراكية، وقيام المشروعات بالدور الفعلي في اعداد خططها المختلفة^(١).

ج- بعض نتائج خطة الإصلاح: بالرغم من حداثة هذه التجربة وعدم امكانية التقويم العلمي السليم لها، إلا أنها حققت بعض النتائج نوردها فيما يلي:

- التقدم التدريجي للتحولات في سياسات الدخول والأسعار.
- الانتقال المتزايد للمؤسسات العامة إلى أساليب الاستغلال الإداري والحساب الاقتصادي (العرض والطلب)
- إصدار تشريعات الملكية الفردية، والقانون الجديد الخاص بالملكيات التعاونية.
- التقدم على طريق المزيد من ربط الأجر بالعائد.

المطلب الثالث

تقويم التجربة السوفيتية في التخطيط

رغم بعض الانجازات التي حققها التخطيط في الاتحاد السوفيتي، وخاصة منذ الخطة الرابعة، في مجال التسلح والصناعات الثقيلة، واستخدام التقنية الحديثة، إلا أن هناك الكثير من الانتقادات، التي يمكن أن توجه إليها نذكرها فيما يلي:

- ١- بالغت معظم الخطط الاقتصادية السوفيتية في الاهتمام بالصناعات الثقيلة، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال الاستثمارات التي كانت تضخ لتطوير تلك الصناعات ورفع معدلات نموها، بحيث لم تخل خطة من هذا الهدف، فقد بلغت جملة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة في الخطة الأولى "٢٩" مليار روبل، ارتفعت في الخطة الثانية إلى "٥٣٠" مليار روبل، في مقابل عدم الاهتمام بإنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية، التي لم يخصص لها سوى "٣,٥" مليار روبل خلال الخطة الأولى،

(١)- جورباتشوف، المرجع السابق، ص ١٢٧، ١٢٨.

وبالجملة فإنه بنهاية الخطة الخمسية الثالثة تم استثمار ٤٠٪ من موارد الاستثمار المحلي في الصناعة، حيث الصناعة الثقيلة منها بنسبة ٣٢٪، والباقي وقده ٨٪ للصناعات الخفيفة، الأمر الذي أدى إلى النقص الشديد في توفر سلع الاستهلاك الضرورية لمعظم السكان، وأوجد خللاً شديداً في الهيكل الإنتاجي.

-٢- بالرغم من كون الاتحاد السوفيتي صاحب أقدم تجربة تخطيطية في العصر الحديث، إلا أنه لم ينجح في إنجاز أهدافه بدقة، فتختلفت بعض الصناعات عن تحقيق أهدافها، بينما حققت بعض الصناعات أهدافاً أعلى مما هو مخطط لها، ولا سيما خلال الخطط الأولى، كما فشلت الخطط الزراعية في تحقيق أهدافها بنسبة كبيرة، وحدثت انحرافات كبيرة في أهداف الإنتاج، وخصوصاً في الخطة الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠) من عجز في بعض السلع إلى فائض في البعض الآخر.

فضلاً عن الانحراف في مستوى الأجر عما هو مخطط له، حيث قد حدّدت الخطة الرابعة مستوى الأجر السنوي بنحو "٦٠٠" روبل، ولكنه وصل إلى "٩٠٠" روبل بزيادة مقدارها ٣٥٪ عما هو مقرر^(١) ولذلك يقول أحد الاقتصاديين السوفييت المشهورين: "ما زلنا نفتقر إلى خطة اقتصادية جارية، ونفتقر إلى الضامن الضروري لإنجازها"^(٢).

-٣- يحتاج إعداد الخطة الاقتصادية وتحضيرها، إلى فئة معينة من المخططين والخبراء والمديرين، لدراسة المشروعات الاقتصادية في مجموعة، مما يعني أن أي خطأ من قبلهم يكون فادحاً لأنّه سيمس الاقتصاد في مجموعة، وقد لا يعلمون عن هذا الخطأ إلا بعد فترة طويلة، الأمر الذي يجعلهم يتهاونون في احتوايه خوفاً من نزول الضرر بهم، وبالتالي حدوث أضرار كبيرة تلحق بالاقتصاد القومي^(٣)؛ ويعني ذلك أن المسؤولين عن التخطيط يميلون إلى إبقاء القرارات التي اتخاذها غيرهم في الماضي، ولا يميلون إلى القيام بالتغييرات لأن الحياة بالنسبة لهم مأمونة في التزاماتهم بالقرارات التي اتخاذها غيرهم، وبالتالي يمكن القاء مسؤوليتها على الأشخاص الآخرين الذين قررواها^(٤). وفي ذلك يقول "خروتشوف": "ما زال لدينا عدد كبير من

(١) (٢)- أكشنفلدت، الفريد، النظم الاقتصادية عند التطبيق، ترجمة: شكران العبد، مراجعة: محمود فتحي عمر، بدون ناشر، الطبعة الثانية، ١٩٥٧م، ص ١٠٣.

(٣)- صلاح ناصف، النظم الاقتصادية المعاصرة، ص ٢٩٩، مرجع سابق.

(٤)- أكشنفلدت، الفريد، المرجع السابق، ص ٩٥.

هؤلاء الموظفين المنفذين، الذين يفضلون سلوك الطريق المأمون، ويميلون إلى الابتعاد عن كل ما هو جديد وتقديمي"^(١).

٤- من السلبيات الأساسية التي يمكن أن توجه لأسلوب التخطيط السوفيتي المركزية الشديدة في الإدارة الاقتصادية، والتي عملت بطبيعة الحال على تركيز الإنتاج والتصنيع في مشروعات قليلة العدد، وتقسيم الأيدي العاملة، وفقاً لخطة مركزية على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعة دون مراعاة لعنصر الكفاية، ومثل هذا التنظيم يفترض تمعن جميع العاملين بالتماثل من جهة والقدرة على تحقيق التوازن بين الأنشطة المتبادلة لمختلف المشروعات والأقاليم من جهة أخرى، وهذا ما أخفق المخططون في تحقيقه^(٢)، فالاقتصاد السوفيتي على حد تعبير بعض الاقتصاديين منظم كتنظيم الجيش، بمعنى أن السلطات العليا تصدر أوامرها بكل ما يتعلق بنشاط الإنتاج، وليس للمشرفيين عليه أي حرية في التصرف^(٣).

وهذا يدل دلالة واضحة على وجود المركزية والبيروقراطية المطلقة، من حيث التخطيط والتنفيذ وقد حدث أن زار "خروتشوف" مزرعة جماعية فوجد إنتاجها قد انخفض، فسئل عن ذلك: فكان الجواب إن هناك مئات الجرارات الزراعية، وألات الحصاد عاطلة عن العمل، لحاجتها إلى إصلاحات وقطع غيار بسيطة، ولكن الوقت ضاع في الكتابة وتلقي الردود من الجهات المسئولة^(٤). وفي صدد تعقيد البيروقراطية وكثرة المشكلات الناجمة عنها يقول "بريجنيف": "من الجلي أنه من أجل القضاء على هذه العيوب -عيوب البيروقراطية- لا يكفي الشروع بإعادة تنظيم الإدارة، بل ينبغي عمل طويل وعنيد سواء من قبل الإدارة، أو على الأخر من قبل المنظمات الاجتماعية، ومنظمات الحزب من أجل تشريف الشعب، ومن أجل استئصال فقدان المسئولية

(١) - اسكنيلدت، المرجع السابق، ص ٩٥ نقلًا عن خطاب خروتشوف للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في رابر ١٩٥٦.

(٢) - لانج، أوسكار، المرجع السابق، ص ٤١.

- ولأنظر: حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٢٢، مرجع سابق.

(٣) - دوهيم، روبيه، مدخل إلى الاقتصاد: ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات: باريس، بدون رقم أو تاريخ، ص ٢٤٢.

- ولأنظر: نوف، إليك، المشاكل الأساسية للتخطيط السوفيتي، ترجمة: مصطفى السعيد،

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة: مجموعة

مقالات مختارة في التنمية والتخطيط ١٩٦٩م، ص ٤٤٥.

(٤) - اسكنيلدت، الفريد، المرجع السابق، ص ١٢٦.

والبيروقراطية استئصالاً جازماً^(١).

ويعلق على هذا الوضع أحد الاقتصاديين السوفيتين "برجسيون" بقوله: "ما زالت أعمالنا التخطيطية إلى هذا الوقت -نهاية الخطة الرابعة عام ١٩٥٠- إحصائية بيروقراطية بقدر كبير، كما أنها منفصلة عن الممارسة الاقتصادية، وتفتقد إلى معرفة الحالة الفعلية في فروع الاقتصاد المختلفة"^(٢).

٥- لا يزال الاتحاد السوفيتي، وبرغم طول تجربته في مجال التخطيط الاقتصادي، يعاني الكثير من الصعوبات في جوهريات التخطيط، من ذلك عدم مراعاة تفضيلات المستهلكين، وكثرة الأصناف الرديئة من السلع المنتجة، مثل إنتاج الملابس ذات الحجم الواحد بلون واحد أو على نمط واحد، فضلاً عن التوزيع السيء لتلك السلع فتجد الوفرة النسبية في منطقة ما والندرة الشديدة في منطقة أخرى، ويتعذر أحياناً الحصول على قطع غيار للسلع المعمرة، ويتوقف الإنتاج بسبب النقص في بعض المواد الخام الضرورية، وعدم الاهتمام بأدوات الإنتاج من معدات وآلات، فتترك معطلة بالرغم من قيمتها وندرة نوعها^(٣). وفي ذلك يقول "خروتشوف": "لقد حان الوقت أن تطرح بجدية أكثر مهمة تحسين جودة جميع البضائع تحسيناً شديداً، فكثيراً ما ينفرد في المخازن التنوع الواسع، مع أن المستودعات تغص بما يسمى البضائع غير المطلوبة، مما هي هذه البضائع إنها منتجات رديئة الصنف ينفر منها المشتري"^(٤)، ويقول "كوسينجن": "ما يزال لدينا كثير من المسائل الحيوية في ميدان تحسين معيشة السوفيتين يجب أن تحل"^(٥).

٦- سيطرة الحزب الشيوعي وأعضائه وهيئات التخطيط المركزي، على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ووضع الخطط الاقتصادية المختلفة، لجميع قطاعات الاقتصاد القومي تأخذ -وكما هو معروف- صورة الإلزام، في شكل توانين يجب أن تطبق بكل مضامينها، باعتبار أن أعضاء هذا الحزب ومن على شاكلتهم هم أهل التفكير الرشيد لتحقيق

(١)- سعيد العالم، الشيوعية بعد خمسين عاماً من التجربة (أقوال وتصريحات لخروتشوف وكوسينجن وبريجنييف) مستخرجة من تقارير رسمية، دار الكتاب الجديد: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧١م، ص ٣٤، ٣٣.

(٢)- الكسنفلند، الفريد، المرجع السابق، نقلًا عن اقتصاد روسيا السوفيتية لسوارتز، ص ١٤٠، ١٠٧.

(٣)- سعيد العالم، المرجع السابق، ص ٣٤، ٣٣.

مصلحة المجتمع، حتى أن السلع المنتجة تعكس رغبات المخططين أكثر من رغبات المستهلكين، وهذه السيطرة لم يتمكن الحزب الشيوعي من تطبيقها، إلا عن طريق الإرهاب والقوة والكبت لحريات الأفراد، وهذا وسال على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة^(١)؛ فعملية التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي عملية صعبة ومعقدة ومتباكة، تحتاج إلى كثير من الوقت والجهد لإعداد الخطط التفصيلية لكافة القطاعات والفروع الاقتصادية، ويعرض وبالتالي إلى أخطاء ومشكلات كبيرة^(٢). منها انعدام الدافع (الحافز) على العمل، وإذا توفر هذا الحافز لدى أعضاء الحزب والهيئات المركزية، فإنه يكاد يكون معدوما لدى غالبية السكان^(٣).

-7- استخدام التخطيط في بداية الأمر أساليب جبرية، اعتمدت على تصفية الملكيات الزراعية، وإجبار الأفراد على الإنخراط في أعمال بعينها، مما يتعارض مع مفهوم الحرية في أبسط صورة، لذا نستطيع القول أن تطبيق التخطيط الاشتراكي بالغ وبصورة كبيرة، في القضاء على مبدأ الحرية، وعامل الفرد على أنه مجرد (ترس) في آلية يقوم بآداء وظائف معينة فقط، وهذا يتنافي مع أبسط صور الإنسانية، حيث أن ٩٠٪ من وسائل الإنتاج مملوكة بالكامل للدولة، ويتألفباقي من ملكيات تعاونية أو خاصة، في الحرف والتجارة الصغيرة والزراعة^(٤).

-8- الفشل الذريع للخطط الاقتصادية في تنمية القطاع الزراعي مقابل الإنتاج الصناعي، فقد زاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٢٣٠٪ ما بين ١٩٤٠-١٩٥٢ في حين أن جملة الإنتاج الزراعي لم تزد إلا بنسبة ١٠٪ في نفس الفترة، ويعود ذلك إلى إلغاء المزارع الخاصة، وإحلال المزارع الجماعية محلها؛ بما عمل على تضامن الفلاحين عدة سنوات على بطء الإنتاج فظهر النقص الحاد في الحاصلات الزراعية، والمنتجات الصناعية المعتمدة عليها، كالمنتوجات القطنية والصوف والسكر^(٥).

(١)-محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ٩٥ .

(٢)-اسنفلاند، الفريد، المرجع السابق، ص ١٠٢ .

(٣)-صلاح الدين الصيرفي، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٦١، ص ٨٧ .

(٤)-هالم، جورج، المرجع السابق، ص ٢٤٢ . وانظر:

-صلاح الصيرفي، المرجع السابق، ص ١٢٥ .

(٥)-اسنفلاند، الفريد، المرجع السابق، ص ١٢٥ .

٩- يتم توزيع كافة السلع والمواد الأولية المختلفة توزيعاً مركزياً؛ أي تنظيم توزيع الموارد الإنتاجية على الصناعات المختلفة، ويواجه المخطط السوفيتي مشكلة تنسيق ضخمة ، للتأكد من أن كل قطاع ووحدة إنتاجية ، قد تسللت الكمية الازمة لإنتمام عملها في الوقت المناسب، مما يعني ضرورة القيام بمتلاين القرارات التخطيطية المتضاربة والمتعارضة ، والتي يحدث عنها النقص الشديد في إنتاج بعض المنتجات، والزيادة الكبيرة في الإنتاج من منتجات أخرى^(١) .

١٠- نتج عن البيروقراطية والتعسفية في أسلوب التخطيط السوفيتي، كثير من الأخطاء المتمثلة في سوء توطين المشروعات، وما إنتاج كم هائل من بعض السلع، وحدوث العجز في البعض الآخر، وسوء تخصيص المواد الاقتصادية وتكدس المستودعات بالكثير من المنتجات الزائدة عن الحاجة أو التي لا تلبي رغبات الأفراد، إلا دليل كبير على ذلك. وفي صدد ذلك يقول "خروتشوف": "فالطلب على الأحذية مثلاً لا يلبي، مع أنه تكدس منها في الشبكة التجارية ما يزيد قيمته عن مليار ونصف مليار روبل"^(٢) ويقول أيضاً: "في السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٥٣-١٩٥٦م، أطلق في الهواء وأحرق في المشاعل في حقول البترول وفي الينابيع المكشوفة، زهاء ثلاثة مiliار متر مكعب من الغاز، وحتى تتصوروا تصوراً ملماساً ماذا يكلف سوء التدبير هذا، يكفي القول أن الغاز المضيع كان يمكن أن يكفي لمدة سنة لسد جميع حاجات مراكز صناعية ضخمة، كموسكو ولينينغراد، وكيف، ومينسك، ومانينيتزرسك ، مجتمعة، وكان يمكن أن يصنع من الغاز المضيع المرافق للبترول، زهاء مليون طن من المطاط الإصطناعي"^(٣) .

١١- من مقتضيات أسلوب التخطيط في الاتحاد السوفيتي، أن تخصص المواد والإمكانات يتم طبقاً للتوجيه الحكومي، ومن خلال الخطة المركزية ، وعن طريق تحديد الأسعار بقرار حكومي أيضاً، وهذا يجعل كميات الإنتاج لا تستقيم وأغراض التخطيط القومي، أو توازن ميزان المدفوعات، بما يضيف نوعاً آخر من الشدة والمركبة والرقابة

(١)- جوارتليني، جيمس. وستروب، وريتشارد، الاقتصاد الجزئي، ترجمة: محمد عبد الصبور، دار المربيخ للنشر: الرياض، بدون رقم طبعة أو تاريخ ، ص ٧٠٢ . وانظر: صلاح نامق، توزيع الثروة بين النظمتين الرأسمالي والاشتراكي، دار المعارف: القاهرة ، ١٩٦٧ ، بدون رقم طبعة ، ص ٨٠ .

(٢)- سعيد عالم، المرجع السابق، ص ٣٣ نقلاً عن تقرير خروتشوف المقدم للحزب عام ١٩٥٦، ص ١٢١ .

(٣)- المرجع نفسه، ص ٢٦، نقلاً عن تقرير خروتشوف المقدم للحزب عام ١٩٥٦، ص ٨٨ .

الحكومية، للتوافق بين التجارة الخارجية وأهداف التخطيط^(١).

١٢- إن الأفكار الإشتراكية في التخطيط، تستهدف تحقيق عدد من المزايا، أهمها السيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي، والمؤسسات المالية والدخول الشخصية، حتى يتمكن المخططون من تجنب الاقتصاد شرور التضخم وغيره، من عوائق التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، فضلاً عن أن تخطيطهم للاستثمار تخطيطاً دقيقاً، سيتمكنهم من تجنب الفقد والضياع وإهدار الموارد وسوء استغلالها؛ والذي يعد من أبرز العيوب الموجهة إلى نمط المشروعات الخاصة، هذا من الناحية النظرية، أما التطبيق الفعلي فثبتت عكس ذلك، فمثلاً نجد الاتحاد السوفيتي لم يتمكن من تحقيق هذه الميزات، فهناك استثمارات زائدة عن الطاقة الاستيعابية للمجتمع، فضلاً عن التضخم مع الزيادة غير المخططة في الأسعار والدخل^(٢)

١٣- التحiz الشديد للقيادات السياسية المتحكمة في الخطط الاقتصادية إعداداً وتنفيذاً في تحصيص المواد للأغراض العسكرية، رغبة منها في خلق قوة عسكرية هائلة لمواجهة الظروف المختلفة، وكان السعي وراء هذا التحiz يتطلب التضحية بالمنجزات الاقتصادية^(٣).

١٤- من أهم أهداف الإشتراكية عامة ونظام التخطيط المركزي خاصة، تحقيق التوزيع العادل للدخل، ولكن نتائج التطبيق أظهرت خلاف ذلك، فلا زالت الفروق في الدخل موجودة، بل قد يصل الفرق بين أعلى دخل وأقل دخل خمسين ضعفاً، مما أوجد في المجتمع شيئاً من متناقضين أحدهما طبقة ضئيلة جداً فاحشة الثراء، بينما القاعدة العريضة للمجتمع لا يتوفر لها إلا الحد الأدنى من ضروريات الحياة -حد الكفاف-، وبذلك لم يتم القضاء على الفوارق في الدخول، كما كان متوقعاً بل زادت حدة وعمقاً^(٤)؛ فالدخل الشخصي لا يوزع بالتساوي في الاتحاد

(١)- فاينر، جاكوب، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ترجمة: سني اللقاني، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٠٩.

(٢)-*New, Encylabaed, Britannica, OP. Cit. V.17, P. 925..* . وانظر: فاينر، جاكوب، ٢٠٩، المرجع السابق.

(٣)- أكشنفلدت، الفريد، المرجع السابق، ١٣٤.

(٤)- رفت العوضي، الفكر المعاصر ونظريه التوزيع: مجمع البحوث الإسلامية بالازهر: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧١م، ص ٢٧٨ . وانظر:

- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ٩٦.

السوفيتية، فيحصل الفنانون والعمال الذين أدخلوا وسائل إنتاج جديدة على أعلى الأجر، ويحصل العمال حديثي السن وغير المهرة على أدنى الأجر، فمثلاً في عام ١٩٥٦م كان متوسط الدخل الشهري للمستخدمين السوفيت حوالي ٨٠٠-٧٥٠ روبل في الشهر، في حين يحصل بعض العمال البارزين، على دخول شهرية تبدأ من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ روبل ويتقاضاً العمال حديثي السن ما بين ٣٥٠-٣٠٠ روبل شهرياً^(١).

-١٥- من أكثر الانتقادات قسوة وذات الطبيعة الجوهرية، تلك الموجهة إلى نظام الأسعار، كأداة فنية هامة لأسلوب التخطيط الاشتراكي، فبدلاً من التفاعل الحر لقوى العرض والطلب لتحديد الأثمان في الرأسمالية، يتولى جهاز التخطيط تحديد خطة شاملة للأثمان معتمدة على مبدأ الملكية العامة، وبالتالي تعرض المنتجات بواسطة أجهزة مختصة تمثل في النهاية المنظمات التي شاركت في عملية إنتاجها، فتحديد الأسعار -خطة الأسعار- يتم عرفيًا بالتشاور بين تلك المنظمات وجهاز التخطيط، وينسحب ذلك على كافة المنتجات، فأسعارها عرفية لا تعكس تفاعل قوى العرض والطلب، ولا تعكس رغبات الأفراد وتفضيلاتهم المختلفة، فتصادر كلاً من حرية المستهلك والعامل في اختيار العمل^(٢).

إن تحديد الأسعار يعمل على أن يضع المستهلكون قيوداً آلية على المنتجين، حتى لا يوجهوا الأسعار لمصلحتهم الخاصة، ويمارس كل منهما رقابة مباشرة على الأسعار لولا الرقابة السياسية على مثل تلك الأوضاع بالتحديد العرجي للأسعار والتي تواجه بنقد مؤداه، أن ذلك التحديد لن يكون منطقياً ولن يعبر بـأي حال من الأحوال عن رغبة الأفراد وسعادتهم، لأنَّه غير محكم لا بالمنتجين ولا بالمستهلكين، وبالتالي يفتقد ضمنياً الأساس الموضوعي لتحديد الأسعار في تلك الاقتصاديات^(٣)

وبالرغم من كثرة الانتقادات الموجهة إلى نظام الأسعار، إلا أن بعض الاقتصاديين الاشتراكيين دافعوا عن هذا النقد بصورة كبيرة

(١)-إسكندينافيا، الفريد، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢)-لوكن، ويليم، النظم الاقتصادية المقارنة، بدون رقم أو تاريخ ناشر، (اختربنا لك)، ص ١٠٤، ١٠٥-١٠٨.

نستعرضها باختصار، فقد قدموا بعض الحلول لتأييد وجهة نظرهم التي تنص على أنه في النظام الاشتراكي وحده، يمكن تحقيق التوازن وفي ما يلي نستعرض تلك الحلول والانتقادات عليها:

أ- الخطط الحسابية: لإتمام عمل هذه الطريقة، يفترض لجهاز التخطيط الحصول على البيانات الازمة، عن تفضيلات المستهلكين ورغباتهم، من خلال سلوكهم في الشراء في فترة زمنية معينة، أو ما يعرف بإحصائيات الطلب، والشروط التي تفرض بداول للسلع على أساس جداول الإمكانيات الإنتاجية لكل عامل إنتاجي، والكميات المتوفرة من العوامل الإنتاجية المختلفة، ويستخدم للحصول على قيم العوامل المستخدمة في كافة المعادلات، طريقة التجربة والخطأ، وتنقذ هذه الطريقة من ناحيتين، الأولى: إسحالة ثبات أذواق المستهلكين التي تتجاوز إحصائيات الطلب، والأساليب الفنية الدائمة للتغير الإنتاج، وتنوع عوامل الإنتاج، والثانية: إذا استخدمت طريقة التجربة والخطأ لتحديد القيم أساساً، فما هو مصير التخطيط الاقتصادي مما يعني إسحالة تطبيق هذا الحل^(١).

ب- الحلول التنافسية: يدافع بعض الاشتراكيين، عن خطة التسعير الجبري، بإمكانية خلق قاعدة من المنافسة للأسعار، يمكن أن تترك للتوجيه الإنتاج بصورة آلية وأما أن تستعمل بمعرفة هيئات التخطيط، لتوجيه كل من الأسعار والاستهلاك والإنتاج، لتنسق مع الموازنات النظرية في الاقتصاديات الرأسمالية، عن طريق خلق نوع من استقلالية المنشآت في بيع المنتجات، والحصول على عوامل الإنتاج الأخرى، فطلب الوحدات المختلفة على عوامل الإنتاج يحدث أسعاراً تنافسية، تستطيع معها كل منشأة معرفة ما تكلفة في عملية الإنتاج وتستطيع أن تنضم الأسعار مع التكاليف، ويكون الإنتاج بقدر حاجة المستهلكين، وبالتالي يصل الأسعار الاستهلاكية إلى التوازن. ويرد على هذا الحل بنقد مفاده: أن ذلك يتعارض مع الاستثمار الاشتراكي للتخطيط وتنسيق النشاط الاقتصادي، فإما أن تسير الوحدات الإنتاجية على خطة، وإما أن تسير وراء ما تعتبره الحاجات الاجتماعية، وإقامة وحدات إنتاجية مستقلة، هي من نوع (استهلاك

الشيء مع الحفاظ عليه)، فضلاً عن عدم إمكانية تحديد عوامل الإنتاج، على أساس تنافسي في الاشتراكية لملكية الدولة لها، وهنا تصبح تلك الأسعار التنافسية، وهي ظاهرية -بطبيعة الحال- عديمة الجدوى، لأن الطبيعة العرفية لإرشاد عوامل الإنتاج في النظام الاشتراكي، لا يمكن أن تتأثر بأي محاولة لخلق منافسة مصطنعة^(١).

جـ- الحلول المقيدة للاختيار: يدافع بعض الاشتراكيين عن التسعير الجبri من زاوية أخرى، هي إمكانية تحديد الأسعار في نظام اشتراكي، مع استبعاد الطريقة العرفية لأن حرية المستهلك في اختيار ما يحتاجه من سلع وخدمات، ما هي إلا خرافة في الرأسمالية، فجهل المستهلك وأثر الدعاية والإعلام عليه والاحتكارات، تحول دون قدرته على وضع رقابة على توجيه عوامل الإنتاج على أسس منطقية، فمثلاً بعض عناصر التكلفة من إيجارات وفوائد وإسراف في استخدام الموارد، قد لا يكون محسوباً بدقة في حسابات الأعمال من ناحية، وما يقع على المجتمع من أعباء في إنتاج السلع من ناحية أخرى -ظروف العمل والتلوث مثلاً-، ويخلص بالتالي إلى ضرورة توفر قدر معين من التسعير على أساس عرفي؛ والنقد الأساسي لهذا الحل هو أن نظام التسعير العرفي، يمارس تأثيراً كبيراً على حرية المستهلكين، وحرية اختيار العمل^(٢).

فضلاً عن الانتقادات السابقة لنظام الأسعار في الاشتراكية، يواجه أيضاً بعدد من الانتقادات نلخصها فيما يلي:

يقوم المخطط السوفيتي بوضع خطة عامة للاسعار، ولا يخضعها لقوى العرض والطلب، يحدد فيها أثمان التجزئة للسلع التي تباع للمستهلك النهائي، وأثمان البيع للمشروعات المختلفة، وتحديد أثمان المنتجات الزراعية التي تشتري بها الدولة من المزارع الجماعية، فضلاً عن تحديد أثمان عناصر الإنتاج، وقد نجم عن ذلك عدد من الأمور هي:

- التعبير الرديء للاسعار عن الندرة النسبية للمنتجات الاقتصادية من ناحية، ولعناصر الإنتاج من ناحية أخرى^(٣).

(١) - لوكر، المرجع السابق، ص ١١٤-١١٧-١١٩-١٢٥-١٢٨.

(٢) - أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي (دراسة نظرية تحليلية)، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٩، ص ٤٩٤-٤٩٥.

- غياب القاعدة الموضوعية التي تتشكل من خلالها الأسعار، لا بتعادها عن القيمة، واحتساب النفقات الاجتماعية الضرورية، التي بذلت في سبيل إنتاجها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها كوسيلة فعالة تمكن جهاز التخطيط من تقويم المشروعات المختلفة، أو الحكم على فاعلية استخدام الموارد الاقتصادية، فضلاً عن دورها الضئيل في توجيه الاقتصاد القومي، أو مقارنة النفقات التي بذلت في إنتاج السلع، وبالتالي يصعب على جهاز التخطيط معرفة ما إذا كان وجهاً من أوجه الاستثمار أفضل من غيره، أو إجراء فني معين أكثر فائدة للاقتصاد القومي من إجراء آخر، أو ما إذا كان من المصلحة التوسيع في إنتاج منتج معين أم لا^(١).

- يتمثل النقد الموجه إلى أسعار أموال (سلع) الإنتاج؛ في أن تحديدها يتم عند مستوى أقل من قيمتها الحقيقية، لأن تحديد قيمتها لا يتم بناءً على نفقات إنتاجها، فيحتسب الأجر مقابل الاستهلاك، وتستبعد نائدة رأس المال المستخدم، والريع للأراضي والمناجم والمحاجر، وهذا يعمل على بخس قيمة كل من رؤوس الأموال والمواد الأولية، الأمر الذي يعمل على إلغاء كل فائدة لتلك الائتمان، عند حساب فاعلية الاستثمار على مستوى المشروع، مما يعني عدم امكانية استخدامها كموجه لإدارة المشروع على المستوى الجزئي، أو أنها متفقة مع مصلحة الاقتصاد القومي، فقد يختار مشروع استخدام مادة أولية منخفضة الثمن بدلاً من مادة أخرى مرتفعة الثمن، في حين تكون القيمة الحقيقية للمادة المختارة، أعلى بكثير من قيمة تلك التي تركت لارتفاع ثمنها، ومن الجدير ذكره، أنه منذ بداية التخطيط السوفيتي في الثلاثينيات حتى منتصف الخمسينيات، لم تراجع تلك الائتمان سوى مرة واحدة عام ١٩٥٥م، ولم يجر حتى عقد السبعينيات مراجعة منطقية لها^(٢).

أما إثمان أموال (سلع) الاستهلاك، فتتصف بالجمود لفترات طويلة، وعدم التجاوب مع الظروف المتغيرة للإنتاج، أو البيع، أو أوضاع طلب المستهلكين على تلك السلع، أو ظهور سلع جديدة مماثلة في السوق،

(١) ،(٢) - أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، ص ٤٩٦، ٤٩٨، مرجع سابق.
- وانظر: سلطان أبو علي، وهناء خير الدين، الأسعار وتحصيص الموارد، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص ٤٣٦ .

وللقضاء على ذلك الجمود يجب توفر البيانات الصحيحة لجهاز التخطيط عن تطور المخزون من السلع المختلفة، لأنها تعكس العلاقة بين كل من العرض والطلب؛ فإذا اتجه المخزون إلى التناقص فيعني ذلك وجود عجز في العرض بالنسبة للطلب، ولا بد من رفع السعر وإذا حدث العكس خفض السعر^(١)؛ لأن ثبات مستوى الأسعار لفترة طويلة، يشكل عقبة أساسية أمام إنتاج أنواع جديدة من المنتجات، ربما تكون ذات جودة أعلى، تلبية لاحتياجات ورغبات المستهلكين، لأنها تستلزم نفقات إضافية في بداية إنتاجها، يصادرها تماماً مستوى الائتمان المحدد لمشتريها من السلع القديمة، وهذا يعوق المركز المالي للمشروع، ويحرم العاملين من تحقيق أي حواجز مادية، لذلك تجمد المشروعات من الدخول في إنتاج منتجات استهلاكية جديدة، بالرغم من كثرة الطلبات الملحة من هيئات التوزيع بالتجزئة المختلفة؛ وينتتج عن ذلك عدم توافق تلك السلع التي ينفق عليها الأفراد جزءاً من دخولهم مع رغباتهم، مما يعني انخفاض منفعتها النسبية لهم، ويظهر ذلك واضحاً أمام جهاز التخطيط من ناحيتين الأولى: ظهور فائض في المخزون من سلعة ما، والثانية: وجود سوق سوداء يتم التبادل فيها على أساس أسعار أعلى مما حدده السلطة المركزية، وهذا يعمل على إهدار الموارد الاقتصادية بإنتاج منتجات غير مرغوب فيها، ووجود طوابير كبيرة من المشترين للحصول على السلع الاستهلاكية الأساسية، والمضاربة على هذه السلع لاحتمال عدم توفرها مرة أخرى بأسعار تضخمية، مما ينعكس في انخفاض مستوى معيشة السكان.

وخلاصة القول إن إحلال تفضيلات المخططين محل تفضيلات الأفراد، يعمل على إهدار الموارد الاقتصادية والانخفاض الشديد في رفاهية الفرد في المتوسط، لعدم توافق السلع المنتجة مع رغباته، لرداة تلك المنتجات، ولعدم قدرة المخطط على التحديد الدقيق لاحتياجات الأفراد، لأن اختيار السلع المنتجة، وتحديد أسعارها، وتنصيص الموارد للإنتاج، تتم في إطار الأولويات الاجتماعية، التي تتبناها القيادة السياسية.

(١) - عادل حشيش، الاقتصاد الاشتراكي، مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٦٧ . وانظر:-
- أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، ص ٤٩٨، مرجع سابق.
- عبد الكريم كامل، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل: الموصل، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨، ص ١٧٤ .

١٦- كل أوجه النقد السابقة، التي نتجت عن سوء الإدارة الاقتصادية ، والتخبط ورثها مستوى المعيشة في الاتحاد السوفيتي -وبقية الدول الاشتراكية-، فالغذاء غير متوفّر ويكون من الحبوب والبطاطس الكرنب، ويحرم المواطن في أكثر الحالات من استهلاك اللحوم والخضروات ومنتجات الالبان لارتفاع أسعارها، والملابس بسيطة وردية النوع، ولا يمتلك أي شخص في روسيا سيارة أو غسالة أو آلة تنظيف أو ثلاجة كهربائية أو تليفونات إلا أعداداً قليلة، والإسكان غير متوفّر بالدرجة الكافية وفي ذلك يقول خروتشوف: " لا يزال عندنا نقص في المساكن ولا تزال مشكلة السكن حادة " ^(١) ، ويقول كوسينج: " إن خدمة السكان قد تحسنت قليلاً في الآونة الأخيرة لكن مستواها الراهن لا يمكن أن يرضينا مطلقاً " ^(٢) . ويزداد الوضع فداحة عند عقد مقارنة تلك المستويات مع الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٠)

مقارنة مستويات المعيشة بين الولايات المتحدة
واليونان السوفيتي عام ١٩٨٥

الصنف	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	نسبة الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة الامريكية
١- عدد السعرات الحرارية	٣٤٥٠	٣٣٢٨	٩٧ %
٢- إنتاج الحبوب (باوند للشخص)	١٩٦٠	١٤٠٥	٧١ %
٣- إنتاج اللحوم (باوند للشخص)	٢٣٦	١٣٠	٥٥ %
٤- عدد السيارات (لكل ألف شخص)	٥٣٨	٣٥	٧ %
٥- عدد الشلاجات (لكل ألف شخص)	٢٤٩	٢٦٨	٧٧ %
٦- عدد الهواتف (لكل ألف شخص)	٧٩١	٨٤	١١ %
٧- عدد الأطباء (لكل ألف شخص)	٢	٤	٢٠٠ %
٨- الوفيات من الأطفال (لكل ألف ولادة)	١١	٣٢	٢٩٤ %
٩- العمر المتوقع للحياة	٧٥	٦٩	٩٢ %

* Sorce: U.N. New World report, 1989. p. 37 .

(١) (٢)- سعيد العالم، المرجع السابق، ص ٢٠٣، نقلًا عن خروتشوف تقرير الحزب لعام ١٩٥٦م، ص ١٣٠، وكوسينج، برنامج الدولة، ص ١٧٠ .

١٧ - وأخيراً، ومن أهم الانتقادات للاشتراكية - عموماً - ونظام التخطيط فيها - خصوصاً -، كثرة ترقيع النظام الاقتصادي، التي تجري لترميم نظام الإدارة الاقتصادية، وتطعيمه ببعض الأدوات الرأسمالية، فمثلاً في الاتحاد السوفيتي - موضع الدراسة -، أجريت إصلاحات السياسة الاقتصادية الجديدة في العشرينات، ثم أصلاحات كل من "ليرمان" و "كوسينج"^(١) عام ١٩٦٥م، ثم ما فعله وما يفعله الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في العصر الحاضر، من تعديل كبير في نظام الإدارة الاقتصادية نظراً لكثرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - كما ذكرنا سابقاً - التي عانى ويعاني منها الاقتصاد السوفيتي، منذ بداية تطبيق النظام وأدواته المتسلطة، وهي ما تضمنها كتابه "البيروسترويكا"، فضلاً عما عانته وتعانى به معظم الدول الاشتراكية الأخرى من شرور الاشتراكية، الأمر الذي أدى إلى كثير من التغييرات فيها، منها وفي العصر الحاضر بيع الصين لقطاعها العام، وتخلٰي الحزب الشيوعي عن الحكم في بولندا في نهاية عام ١٩٨٩م، والوحدة الألمانية، وبعد معظم دول أوروبا الشرقية عن السير في ركب الاشتراكية، بل بعد الكبير لمجتمع الاشتراكية - الاتحاد السوفيتي - عن تطبيق معطياتها وإبدالها بأخرى من الأنظمة الحرة، فقد سمع المشروع السوفيتي بإقامة مؤسسات تجارية يملكونها بالكامل مستثمرون أجانب وضمن نقل الأرباح دون قيود أبداً في جذب المستثمرين الأجانب^(٢).

على أن من أشد الانتقادات عنفاً وضراوة للنظام الاشتراكي - عامة - ولعله خاصة تفتت كافة جمهورياته في نهاية عام ١٩٩١م، والاتجاه نحو نظام الاقتصاد الحر؛ وهو الأمر الذي جعل هذه الدولة - الاتحاد السوفيتي - في ذمة التاريخ.

(١) - تتمثل أهم إصلاحات ليرمان وكوسينج في إففاء السلطات التخطيطية من الرقابة المفرطة على المشاريع المحلية وإدخال نظام من الحواجز مبني على الأرباح وعلى منح المشروعات مزيداً من الحرية وقيام المشروعات بتطوير خطة كاملة تغطي إنتاجية العمل والأجور وتكليف الإنتاج والتراكم والاستثمارات الرأسمالية والآلات الجديدة. انظر:

- هال، جورج، النظم الاقتصادية، ص ١٥٣ - ١٥٤، مرجع سابق.

(٢) - جريدة الظهرة الصادرة في لندن السبت ٢٧/١٠/١٩٩٠م، ص ١٠.

المبحث الثاني

إطار التخطيط في يوغسلافيا وتقويمه

تعد يوغسلافيا نموذجاً فريداً في التطبيق عندما تذكر الدول الاشتراكية؛ إذ أنها دولة نامية، وتنتهج أسلوباً يختلف بعض الشيء عن ذلك المطبق في الاتحاد السوفيتي - مثلاً - لذلك ينظر إليها الاقتصاديون نظرة مختلفة، على أساس أن التنظيم الاقتصادي الموجود بها وإن غلبت عليه الصبغة الاشتراكية، إلا أنه ذو منح خاص؛ فهو يتحرر من بعض قيود التخطيط المركزي، ويعطي أهمية أكبر لقوى السوق، مما يجعل من دراسة تجربة يوغسلافيا التخطيطية إضافة متميزة للتخطيط الاشتراكي. وفيما يلي نوالي البحث في أسلوب وطبيعة التخطيط، والخطط الاقتصادية في يوغسلافيا، ومن ثم تقويمها، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

عرض لأسلوب التخطيط في يوغسلافيا

كانت يوغسلافيا تتبع بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً، أسلوب التخطيط الاشتراكي المطبق في الاتحاد السوفيتي؛ والذي يتضمن سيادة الملكية العامة، والإدارة الحكومية لقطاعي التجارة والصناعة، وسيطرة المزارع الجماعية على القطاع الزراعي، وقيام الحكومة بتحديد الأسعار، وعمليات الاستيراد والتصدير، وتحديد الأجر و وما شابه ذلك، مع تغلغل مبدأ التخطيط المركزي في كل ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي، إذ أنها تستخدم طريقة التخطيط المركزي الشامل، ومشاريع (خطط) السنوات الخمس كمشروع الخطة الاقتصادية الأولى في (١٩٤٧-١٩٥١م).

وبالرغم من ذلك، إلا أن يوغسلافيا قد بدأت في عام ١٩٥٠م، مرحلة جديدة؛ هي التخفيف من مركبة التخطيط، مع استمرار احتفاظ النظام اليوغسلافي ببعض المبادئ الماركسية، كالملكية العامة

(١) - كاظم العطار، المرجع السابق، ص ٥٨٠.

لوسائل الإنتاج، إلا أن الدولة خفت كثيراً من إدارتها المباشرة للاقتصاد، وألغت بالتالي اللجنة المركزية للتخطيط، واتبعت اللامركزية في إدارة الاقتصاد^(١).

فالدولة ترسم الخطط المختلفة للإنتاج والاستهلاك، وتعطي الأفراد بعض الحرية في تنفيذ تلك الخطط في مشاريع الدولة، حيث ينتخب العاملون لكل مشروع مجلساً يدعى المجلس الاجتماعي يتكون من ثلث عددهم، ينتخب مجلس إدارة للمشروع ومدير وبعضاً المساعدين، بينما الدولة لا تتدخل في سير الأعمال إنما تتركها لتلك المجالس المنتخبة، حتى أصبح يطلق على هذا النمط الجديد لامركزية التخطيط أو اشتراكية السوق^(٢).

وهكذا فإن أسلوب التخطيط الاقتصادي في يوغسلافيا، لا يستند على التخطيط المركزي الملزم المعتمد على الغاء قوى السوق، لأن مثل هذا التخطيط عاجز عن التنسيق بين الفروع الاقتصادية، فضلاً عن أهميته رغبات المستهلكين^(٣)، وقد استفاد اليوغسلاف من أخطاء انحرافات النظام السوفيتي، فحاولوا المزج بين الخطة والسوق، لإشباع المزيد من رغبات الأفراد، واحترام أرائهم توافقاً مع الطبيعة البشرية.

فالخطيط الاقتصادي في هذه الدولة؛ عبارة عن استراتيجية عامة تحاول عن طريق البيانات المتوفرة لها عن الواقع الاقتصادي للمجتمع، رسم الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية، وتحديد النسب المطلوبة لنمو فروعه الرئيسية، وبالتالي فإن الخطة تعتمد أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى (من القاعدة إلى القمة)، إذ أن الوحدات الإنتاجية، والمشاريع المختلفة، حررة في صياغة خططها الفردية المختلفة على هدى من الأهداف الكلية للخطة الاقتصادية كل، وتبعاً لظروفها المختلفة، ومستويات الأرباح المتوقعة، وحركة الأثمان، فهي التي توجه قرارات الإنتاج^(٤).

ولكن هذا لا يعني أن الاقتصاد اليوغسلافي، ابتعد كلية عن

(١) - عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٢م، ص ٣١٤ .

(٢) - هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٣ .

(٣) - Encyclopaed, Britannica, OP. Cit, V.17, P.923 a - New وانظر:

- هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٣ .

(٤) - هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٤ .

أسلوب التخطيط الاشتراكي، فالدولة هي التي تحدد معدل التراكم، ومعدل النمو المطلوب، وتحتفظ لنفسها بحق تملك تلك المشروعات الاقتصادية، حتى أن دور جهاز الشمن محدود نسبياً، فالأثمان تحدد وبحرية عن طريق قوى السوق، ولكن للدولة الحق في تحديدها، والرقابة عليها، والتأثير فيها؛ أي أن النظام له سيطرة كبيرة على الأثمان^(١).

وقد من الاقتصاديوغرافي بعد عام ١٩٥٠ بتطورات كبيرة سيرته نحو الإدارة الالامركية، وقد بدا ذلك واضحاً من طريقة التخطيط، والأسلوب الذي ينتهجه، نعم إن الدولة تحافظ بحقها في التأثير في كل شيء، لكن هذه التغييرات استهدفت تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، والتحرر من شرور النظام الاشتراكي، وفعلاً تم تحقيق هذا الهدف خاصة في قطاع الزراعة، إذ سمح لمن لا يرغب من المزارعين في العمل بالمزارع الجماعية، أن يتركها ويتجه إلى المزارع الخاصة فزادت المساحة التي يزرعها القطاع الخاص، من ٧٥٪ إلى ٩٠٪، ليصبح المزارع الجماعية حوالي ١٠٪، إلا أنها عادت فارتفعت إلى ١٥٪ عام ١٩٧٠^(٢).

على أن من الأسباب التي حدت بالمخزن اليوغرافي، إلى البعد عن تبني النموذج السوفيتي، في إدارة الاقتصاد بعد فترة وجيزة من تطبيقه، إضافة إلى الخلافات السياسية بين الدولتين، كثرة المشكلات التي ارتبطت بذلك الأسلوب التخططي، من قتل للحوافز لدى المؤسسات والعمال، ورفع تكلفة الإنتاج مع انخفاض إنتاجية العاملين، وانتشار البيروقراطية^(٣).

(١) - شامبر، هنري، المرجع السابق، ص ٨٦، ٨٩، ٩٣ . وانظر:

- كاظم العطار، المرجع السابق، ص ٥٦ .

- هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٤ .

- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٢٢ .

- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٢ .

(٢) - عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٦٨ . وانظر:

- دوهم، روجيه، المرجع السابق، ص ٢٤٥ .

- سيد أحمد البواب، تنفيذ خطط التنمية في يوغسلافيا، مذكرة معهد التخطيط القومي، الداخلية، رقم ٤٥، ١٩٧٠ .

لكن المخططيين اليوغسلاف، لم يقتنعوا بذلك تماماً، ولذلك فإن الحكومة لم تترك أسلوب الإدارة الذاتية للعمال بدون توجيه، فهي تحدد الإطار والشروط العامة التي تسير الإدارة الذاتية، لتنتمي مع الاستراتيجية العامة للخطة، مستخدمة في ذلك العديد من التدابير المختلفة من أهمها:

- ١- ترسم الدولة في خطط الكوميونات^(١)، وفي خطط الجمهوريات، والخطة الفيدرالية الأهداف العامة للخطة الاقتصادية، وتجبر مؤسسات الأعمال المختلفة، على أن تكون خططها متماشية ومتواقة معها، كما أن هيئات الكوميون عند تحضيرها للخطة تؤثر على أعمال المؤسسات، هذا فضلاً عن أن التحالف الاشتراكي في يوغسلافيا، يستخدم تنظيماته في صورة أسلوب توجيهي وتعليمي، وأن تحقيق التقدم والرفاهية مرتبط إلى حد كبير، بالتنمية وفقاً للخطة العامة^(٢).
- ٢- تحتوي الخطة الفيدرالية على سلسلة من القرارات، التي تجبر المؤسسات على الطريقة التي تستخدم بها أصولها المختلفة للمؤسسات، وتتضمن قروضها لدى البنك، وتشترك في اختيار مدرائها وعمالها، وتقدم النصائح فيما يتعلق بأجور العمال، وكل هذه الأمور تضمن سير المشروعات والمؤسسات المختلفة وفقاً للخطة^(٣).
- ٣- إن مؤسسات الأعمال المختلفة، لا تحصل على التمويل اللازم في شكل قروض، إلا من قبل البنك الفيدرالي، ويطبق بدوره كافة المعايير، التي تضمن سيرها وفقاً للخطة^(٤).
- ٤- استخدام نظام الأسعار كموجه للخطة الاقتصادية، وإيجاد التوازن اللازم بين جدول العرض وجدول الطلب، وإذا حدثت أيّة انحرافات له، عن الاتجاهات الأساسية للسياسة الاقتصادية، تدخلت الدولة عن طريق أدواتها المختلفة، كأن يكون هناك خطر على النسب الأساسية للخطة، أو يكون هناك ارتفاع في سلع الاستهلاك الأساسية نتيجة نقص الإنتاج أو احتكار الأسواق. وتقوم الحكومة اليوغسلافية باتباع عدد من الأدوات بالنسبة لأسعار المنتجات الصناعية، كأن تحدد السعر في حالة المنتجات الهامة، كالخبز، والدقيق، والسكر،

(١)- الكوميونات شكل من أشكال المزارع الجماعية يشابه الكلوخوزات في الاتحاد السوفيتي.

(٢)-(٤)-سيد أحمد البواب، المرجع السابق، ٢١٥.

والسجائر، والكهرباء، والمواصلات، وإيجارات المنازل، أو أن تضع حدًا لسعر بعض المنتجات، كالفحم والبترول، والنحاس، والألمنيوم، وبعض المنتجات الحديدية وغير الحديدية، وتبلغ قيمة المنتجات التي تخضع لذلك الحد الأعلى ٣٠٪ من قيمة الإنتاج الصناعي، أو أن ترافق السعر كوسيلة وقتية لمنع أي ارتفاع غير عادل للسعر، وتلعب ضريبة المبيعات دوراً كبيراً في تحديد ذلك^(١).

وكذلك الحال بالنسبة لأسعار المنتجات الزراعية، فإذاً أن تضمن الدولة السعر لبعض المحاصلات كالقمح والشعير، أو يكون هناك اتفاق على السعر بين الصناعة، وقطاع الزراعة الاشتراكي، وبين التعاونيات الزراعية وال فلاحين، أو أن يكون هناك سعر تعاقدي بالنسبة للمواد الخام الزراعية التي تتطلبها عملية التصنيع كالخضروات والفواكه المطلوبة للصناعات الغذائية، أو القطن لصناعات الملابس، والحبوب الزيتية لصناعة الزيت^(٢).

يتضح مما سبق أن أسلوب التخطيط اليوغسلافي، يتفوق على النموذج السوفيتي، في الاستفادة ببعض معطيات نظام السوق، واللامركزية في الإدارة الاقتصادية، ويستخدم العديد من الأساليب، التي تضمن سير مؤسسات الأعمال المختلفة، في ركاب الخطة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تتمتع الاقتصاد القومي اليوغسلافي، بدرجة من المرونة الضرورية، وخاصة في مجال الأسعار لإجراء التعديلات السريعة في الإنتاج، لمقابلة التغير في الانماط الاستهلاكية، وتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي.

المطلب الثاني

نماذج للخطط الاقتصادية في يوغسلافيا

بدأت المراحل الأولى للتخطيط في يوغسلافيا باقتقاء أثر

التخطيط السوفيتي، ولكن سرعان ما حاد عنه - كما ذكرنا - إلى أسلوب مختلف طبق معه الاقتصاد اليوغسلافي العديد من الخطط نستعرض بعضها

(١) ، (٢) - سيد الباب، المرجع السابق، ١٩٦٥، ص ٢١٥ .

كما لاتي:

- ١- الخطة الخمسية الأولى (١٩٤٧-١٩٥١م) : بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شرع الاقتصاد اليوغسلافي في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، على أساس من التطبيق السوفيتي لأسلوب التخطيط الاقتصادي، شأنه في ذلك شأن بقية دول الكتلة الشرقية، وقد حدد لها عدد من الأهداف أهمها^(١):
 - أ- منح الأولوية للصناعات الثقيلة.
 - ب- تغيير الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد زراعي متخلف، إلى اقتصاد متتطور يكون للصناعة دور رئيسي فيه.
 - ج- تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية من ميزانية الدولة مباشرة.
 - د- مراعاة التوازن الجغرافي في التنمية لمختلف المناطق.
 - هـ- تقدير الاستهلاك الخام بفضل الضرائب لتوجيه الموارد نحو مجالات الاستثمار المختلفة.
 - و- التركيز نسبياً على تنمية الجنوب المتخلف.

ويتبين مدى الاهتمام بتحقيق هذه الأهداف من اختلاف نصيب القطاعات من الاستثمار الكلي، فقد بلغ إجمالي نصيب قطاع الصناعات الثقيلة والتعدين والكهرباء ٤١٪ ، يليه قطاع النقل والمواصلات ٢٦٪ ، ثم التعليم والإسكان والخدمات العامة ٢٠٪ ، ثم الزراعة ٨٪، ونلحظ على توزيع الاستثمارات في هذه الخطة، أنه قريب من توزيع الاستثمارات في عدة خطط سوفيتية، إذ كانت الصناعة تحتل الأهمية الكبرى من جملة الاستثمارات الكلية، أما الزراعة فلم تكن تحظى بنصيب يذكر^(٢). وبالرغم من التسهيلات المركزية في تنفيذ الخطة، إلا أنها لم تحقق أهدافها وبيان ذلك من متابعتها وتقديم آثارها ونتائجها كل عام، مما عجل بإنهائها قبل انتهاء موعدها، كنتيجة لما سبق من

(١)- فاروق حسين، التخطيط الاقتصادي، مطبوعات كلية التجارة: جامعة الأزهر، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص ١٥٦ .

(٢)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٥٦ . وانظر:- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧١ .

ناحية، ولأن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ساءت كثيرا، الأمر الذي أدى إلى إيقافها عام ١٩٥٠م، وهو تاريخ تحول الاقتصاد اليوغسلافي نحو اللامركزية، فمنحت المشروعات المختلفة حق الإداره الذاتية للجوانب الاقتصادية، وأعطى دور لا بأس به لقوى السوق لربط تلك المشروعات، مع استمرار احتفاظ الدولة بملكية المشروعات^(١).

- الخطط السنوية (١٩٥٢-١٩٥٧م) : تعد هذه الفترة مرحلة انتقالية، من التخطيط بالأسلوب القريب من التخطيط السوفيتي، والتخطيط الذي تنتهجه يوغسلافيا في العصر الحاضر؛ وتعني به الإدارة اللامركزية للاقتصاد، وكان من أهم إجراءات هذا التحول إلغاء وضع خطة المشروعات المختلفة مركزيا، وترك الحرية لها في تحديد إنتاجها وأسعارها، والتصرف في أرباحها في ضوء الخطة العامة^(٢).

- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٥٧-١٩٦١م) : كان من أهم أهداف هذه الخطة، التحول من الاهتمام بالصناعات الثقيلة، إلى مراعاة التوازن في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، فاستهدفت تنمية سريعة للزراعة والصناعة الاستهلاكية، وزيادة الدخل الفردي، وتحسين مستويات المعيشة، مع استمرار إعطاء أفضلية للجنوب المتخلف، وخفض العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق المزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة خدمات الإسكان والتعليم والخدمات والمرافق العامة عموما^(٣).

وقدحققت هذه الخطة الكثير من أهدافها، كتحسين مستويات المعيشة، وخفض العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيض القيود المركزية في الإدارة، ويرجع ذلك إلى كفاءة أسلوب التخطيط المتبعة، وإلى تحسن العلاقات مع روسيا وبقية دول الكتلة الشرقية، وانخفاض الإنفاق العسكري، وزيادة المساعدات الخارجية والقروض الدولية، كما أدت التنمية الزراعية إلى وفرة الحالات الزراعية، ودعم ميزان المدفوعات^(٤).

- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦١-١٩٦٥م) : تركزت أهداف هذه الخطة في زيادة التعاون الدولي، وزيادة إنتاج المواد الخام الأساسية والسلع نصف المصنعة والطاقة، فضلا عن الانفتاح

(١)(٢)(٤)-فاروق حسين، المرجع السابق، ١٥٨-١٥٧م .

- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ١٧٢م .

الاقتصادي، وتحفيظ العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن هذه الخطة إنتهت بعد سنة واحدة من بدايتها^(١).

ويعود ذلك إلى الازمة الاقتصادية، التي مرت بها يوغسلافيا في عام ١٩٦١م، والتي عملت على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض معدل النمو الصناعي مما كان مستهدفاً في الخطة، فقد كان المستهدف زيادته بمعدل ١٣٪ ، في حين أنه لم يزد إلا بنسبة ٧٪ ، وذلك بالرغم من تركز الاستثمارات عليه،علاوة على انتشار التضخم، وارتفاع الأسعار خاصة السلع الزراعية، لقلة الاهتمام بها وتوجيه الاستثمار إليها من ناحية، ورداة الأحوال الجوية من ناحية أخرى^(٢).

إن الاتجاه العام الذي يميز الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٥م، هو التخفيف من القيود المركزية، وتدخل الحكومة في القضايا المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية، أو الرقابة على الأسعار^(٣). ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد اليوغسلافي في عام ١٩٦٥م، وقبل بدء تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٦-١٩٧٠م، عمل على إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية لتدعم اللامركزية، تمثلت في: نقل معظم المسؤوليات من الحكومة المركزية إلى الحكومة المحلية، ومحاولة زيادة كفاءة المشروعات، وخفض نفقات إنتاجها، وإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز أزمة ميزان المدفوعات، وخفض القيمة الخارجية للعملة بالتحفيز من الإجراءات الرقابية، ومنح المشروعات سلطات أوسع بالنسبة للسياسة السعرية، أي زيادة دور جهاز الشمن في تسيير الأمور الاقتصادية، وزيادة دور الشركات الأجنبية، عن طريق إشراكها في المشروعات التي يحتاجها الاقتصاد اليوغسلافي، على أن يمثل رأس المال الوطني ٥١٪ ويعاد استثمار ما لا يقل عن ٢٠٪ من الارباح الصافية، في مشروعات أخرى محلية^(٤).

٥- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٦-١٩٧٠م): استغرق إعداد هذه الخطة وقتاً طويلاً، فبدأ وضعها عام ١٩٦٢م، لتغطي الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠م، إلا أن الرغبة في زيادة دور الأسلوب اللامركزي في التخطيط، أخر إصدار هذه الخطة حتى عام ١٩٦٦م^(٥).

(١) (٢)-شامير، هنري، المرجع السابق، ص ٩١ . وانظر:

- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٥٨، ١٥٩ .

(٣) (٤)- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧٢ .

(٥)-فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٠ . وانظر:

-شامير، هنري، المرجع السابق، ص ٩١ .

وتهدف هذه الخطة إلى زيادة الدخول الفردية وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة نصيب المناطق المختلفة من الاستثمارات، وزيادة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية، فضلاً عن زيادة الاهتمام بدور البحوث العلمية والتعليم في الحياة الاقتصادية، ومن نتائج هذه الخطة زيادة الاستثمارات في القطاعات الخدمية، وزيادة تنمية المناطق المختلفة^(١).

غيرأن من أهم التطورات التي تستحق الذكر، هو تغيير نهج التخطيط كلية أثناء تنفيذ هذه الخطة، وبعد أن كان التخطيط في معظمه من القمة إلى القاعدة، أصبح العكس من القاعدة إلى القمة؛ أو بعبارة أدق تحول أسلوب التخطيط من الخطط المركزية التي تصدر من الجهاز المسئول عن أمور التخطيط، إلى جميع القطاعات والفرع والوحدات الإنتاجية، إلى زيادة الاهتمام أساساً بخطط المشروعات، ويقتصر دور السلطة المسئولة عن التخطيط على التنسيق بين تلك القرارات، فلم تعد الخطة مركزية وملزمة تصدر قراراتها من أعلى كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي^(٢).

هذا الوضع عمل بطبيعة الحال، على زيادة دور السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، التي تعمل في ضوء قوى السوق، وليس كما هو الحال في ظل التخطيط المركزي، من اتباع الأسلوب التحكمي المباشر، الأمر الذي أدى إلى بعد أسلوب التخطيط في يوغسلافيا، عن ذلك المطبق في الاتحاد السوفيتي، مع اشتراكها معه في عدم اخضاع الخدمات الأساسية، كالتعليم والنقل وتنمية المناطق المختلفة لقوى السوق كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي^(٣).

٦- التخطيط اليوغسلافي من عام ١٩٧٤ إلى الآن: بموجب الدستور الجديد لعام ١٩٧٤، وقانون التخطيط الاجتماعي الصادر عام ١٩٧٦م، بدأت يوغسلافيا التوسع في الأساليب المركزية في الإدارة الاقتصادية، فأُوجدت أسلوباً جديداً للتخطيط متوسط الأجل يبدأ من القاعدة إلى القمة، ووضع القانون مدة خمس سنوات للعقود بين الوحدات الإنتاجية، ملزمة من الناحية القانونية، لجميع الأمور

(١) (٢) - فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٠ .

(٣) - عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧١ وما بعدها .

المتعلقة بـ إنتاج وتوزيع الدخل والإعanات والضرائب، ووسع نطاق ومدى ميكانيزم السوق، فجعل الأسعار تتحدد بصورة آلية عن طريق التفاعل الحر لقوى العرض والطلب، مع مراقبة الدولة للاحnارات وتصحيتها، وتم تحديد تشكيل السياسة الاستثمارية بنسبة ٦٠٪ من الموارد الاستثمارية المتمثلة في الضرائب، وخاصة الضرائب على رأس المال، ومن نسبة الأرباح المخصصة للاستثمارات، ومن عملية خلق الائتمان التي يقوم بها البنك المركزي، وبنسبة ٣٪ من الناتج القومي، وما تبقى عن طريق الحكومات المحلية والمشروعات الاقتصادية^(١).

من التحليل السابق لتجربة التخطيط في الاقتصاديوغسلافي، يمكن القول: أن ذلك الأسلوب هو أسلوب لا مركزي، يكون للحكومات المحلية، والمشروعات الإنتاجية، دور كبير في وضع خططها الخاصة، وتتضمن خطة الدولة - وهي عادة خطة متوسطة الأجل - تحديد الأهداف العامة، معتمدة على قوى السوق في تنفيذ تلك الأهداف وتوجيه النشاط الاقتصادي، وهي بذلك تحترم تفضيلات المستهلكين، في ضوء ما تملنه مصلحتها الخاصة في تحقيق بعض الأرباح^(٢).

المطلب الثالث

تقدير التجربةيوغسلافية في التخطيط

يختلف التخطيط في يوغسلافيا من حيث المنهج والأدوات عن ذلك المتبعة في الاتحاد السوفيتي وغيره من دول الكتلة الاشتراكية ويتفوق عليه، فهو موافق للطبيعة البشرية من حيث احترام العاملين وحفزهم مادياً ومعنوياً وإشراكهم في إعداد الخطط الخاصة بمشروعاتهم، كما أنه يراعي مبدأ سيادة المستهلك، ويسعى إلى إشباع رغباته وحاجاته، ويعتمد على أسلوب التخطيط الالامركزي بعيداً عن الإلزام وأسلوب الجبر، الأمر الذي مكن الاقتصاديوغسلافي من تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي والسير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى حثيثة، وبعد أن كان معدل الدخل

(١) (٢)-عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ١٧٤ص، ١٧٥ص.

الفردي فيها عام ١٩٤٥ لا يتجاوز المائة دولار، أصبح في عام ١٩٨٨ "٢٥٢٠" دولاراً بحسب الأسعار الجارية وبعد أن كان ٧٥٪ من السكان يعتمدون على الزراعة قبل الحرب العالمية الثانية انخفضت هذه النسبة إلى ١٤٪ عام ١٩٨٨، وازداد دور الصناعة في الاقتصاد القومي من ٤٢٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٩٪ عام ١٩٨٨^(١)، وقبل عام ١٩٥٢ وفي ظل التخطيط المركزي كان الناتج المحلي متجمداً، وفيما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٠ نما بمعدل سنوي يقرب من ١٠٪، ومن ذلك الوقت حتى نهاية الثمانينيات ينمو الناتج المحلي بنسبة ٦٪ تقريباً، وزاد دور الملكية الفردية فأصبحت ٨٠٪ من الأراضي الزراعية مملوكة للأفراد، إلا أنه لا يسلم من بعض الانتقادات التي ترد عليه والتي أهمها^(٢):

- اتبع المخطط اليوغسلافي في بداية الأمر التركيز على الصناعات الثقيلة فقط، مما أفقد الاقتصاد صورته المتوازنة من ناحية، وجعل بنهايتها من ناحية أخرى، نظراً لعدم توفر الامكانيات الهائلة، التي يتطلبها مثل هذا النوع من الاستثمارات، لهذا هجر اليوغسلاف هذه الاستراتيجية فيما بعد، وعمدوا إلى إيجاد مزيد من التوازن في نمو مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تفشي البيروقراطية، وسوء الإدارة الاقتصادية في المرحلة الأولى؛ التي اقتفي فيها المخطط اليوغسلافي أثر التخطيط الروسي، فضلاً عن تفشي البطالة في نفس المرحلة^(٣).
- البقاء على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، في قطاع الصناعة والخدمات، مع تمكين العمال من إدارة المشاريع إدارة ذاتية في ضوء الخطط الاقتصادية، مما يعني بطريقة أو بأخرى تحكم الدولة وسيطرتها على الأفراد والأوضاع الاقتصادية، وتسييرها وفقاً لخطة اقتصادية مركزية أيضاً، عن طريق إلزام تلك المشروعات، بأن تكون أهدافها موافقة لتلك الأهداف، التي تراها الدولة ضمن المخطط العام للاقتصاد ككل.
- عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية في المراحل الأولى للتخطيط

(١) - تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، البنك الدولي، ترجمة: نادي الاهرام: القاهرة، ص ٢١١ ، مرجع سابق .

(٢) - جوارتني، جيمس، وستروب، ريتشارد، المرجع السابق، ص ٧١٨ .

اليوغسلافي، ولعل الأزمة الاقتصادية التي حذت عام ١٩٧١م، وعجلت بنهاية الخطة، كان أهم أسبابها، عدم توفر الحاصلات الزراعية، والارتفاع الكبير لأسعارها، الأمر الذي أدى إلى حدوث التضخم.

٥- السيطرة الاقتصادية الشاملة، التي ظلت تمارسها الدولة في قضايا التمويل والائتمان البنكي والضرائب، فضلاً عن السيطرة على مستويات الأسعار، فالمنتجات الصناعية يتم وضع حد أعلى لأسعار بعض المنتجات كالبترول والفحم والنحاس، أو تحديد أسعار بعض المنتجات كالخبز والدقيق والمواصلات والمساكن، أو أن تراقب أسعار المنتجات الأخرى، كما أن المنتجات الزراعية يتم تنظيمها، فتضمن الدولة أسعار بعض الحاصلات كالقمح والشعير، وتضع الاتفاقيات بين الصناعة والقطاع الاشتراكي، أو أن يكون هناك سعر عاقدي لبعض الموارد الخام الزراعية، التي تعد مدخلات أساسية للصناعة، وفي هذا تعطيل لالية السوق.^(١).

٦- رغم اهتمام بعض الخطط الاقتصادية بتنمية المناطق المختلفة، إلا أن يوغسلافياً لا زالت تتميز بالفوارق الكبيرة بين أقاليمها المختلفة، ويرجع ذلك إلى عدم مراعاة التوازن الجغرافي في استثمارات الخطط^(٢)، ولعل كثرة القلاقل السياسية، ومطالبة الكثير من الجمهوريات بالاستقلال في الأزمة السياسية، التي حذت بداية عام ١٩٩١م، والتي عصفت بالحكومة حتى قدمت استقالتها، نهايةً عن اندلاع الحرب الأهلية بين بعض الجمهوريات، في الرابع الأخير من العام نفسه خير دليل على ذلك.

(١)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٤ .
- وانظر: سيد أحمد البواب، المرجع السابق، ص ٢١، ١٩ .

(٢)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٤ .

المحدث الثالث

موقف الإسلام من أسلوب التخطيط الاشتراكي

يقف الإسلام موقفاً واضحاً من الاشتراكية، ومن أسلوب التخطيط فيها، على أن مجالنا هنا ليس التعرض لوجهة النظر الإسلامية في الاشتراكية كنظام اقتصادي، فذلك واضح و معروف كتب حوله العديد من الكتب، و تصدى له العديد من الكتاب المسلمين، ولكن مجالنا هنا هو إيضاح وجهة النظر الإسلامية في التخطيط الاشتراكي، كأداة اقتصادي لتسير الشؤون الاقتصادية، وهذا المبحث يتضمن ذلك من خلال النقاط التالية:

١- المنطلق الأساسي في نقد فكرة التخطيط الاشتراكي - من وجهة النظر الإسلامية - هو الدعامة التي يقوم عليها وهي الملكية العامة^(١)، و يعد هذا اختلافاً عقائدياً، إذ أن الإسلام لا يقر بتصفية الملكيات الخاصة أصلاً، وهو الأمر الذي باشر به النظام باشر بها النظام الاشتراكي تبرير فلسفته، وإرساء دعائم التخطيط الشامل من خلالها، وفي نفس الوقت فإن الإسلام لا يرفض الملكية العامة، إذ أن في الإسلام ملكية عامة تتعلق بأشياء بذاتها، وهناك مجال رحب واسع يخص الملكية الفردية.

والأسانيد الشرعية في هذا المجال لا تقع تحت حصر، منها ما يتعلق بالملكية الخاصة مثل: قوله تعالى: * (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها...لاية)*^(٢). و قوله تعالى: * (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن...لاية)*^(٣). و قوله تعالى: * (للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن...لاية)*^(٤). و قوله تعالى: * (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار...لاية)*^(٥). و قوله تعالى: * (أولم يروا أننا خلقنا لهم مما عملت أيديينا أنعاماً فهم لها مالكون)*^(٦). و قوله تعالى: * (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل و تدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال

(١) - عباس العقاد، احمد عبد الغفور عطار، الشيوعية والإسلام، دار الاندلس: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، ص ٨٩ . وانظر:-
 - صابر طعيمة، الفكر المادي في ميزان الإسلام، مكتبة المعارف: الرياض، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ، ص ٩١ .
 - لبيب سعيد، الشيوعية في موازين الإسلام، دار عكاظ: جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٤٥ .

(٢) - سورة التوبة، من الآية رقم ١٠٣ .

- سورة الانعام، من الآية رقم ١٥٢

- سورة النساء، من الآية رقم ٣٢ .

(٥) - سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٤ .

(٦) - سورة يس، الآية رقم ٧٦

الناس بالإثم وأنتم تعلمون)^(١). قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتكم.. إلاية)^(٢). قوله صلى الله عليه وسلم: *(كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه... الحديث)*^(٣). قوله صلى الله عليه وسلم: *(أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ودمه ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله)*^(٤). فكل الآيات والأحاديث السابقة يستفاد منها ثبوت الملكية الخاصة سواء كان ذلك المملوك عقاراً أو منقولاً، مع امكانية الانتفاع به والتصرف فيه حسب التعاليم الشرعية، لأن الإنسان مفظور على حب التملك، وحب المال لقوله تعالى: *(وإنه لحب الخير لشديد)*^(٥). وقوله صلى الله عليه وسلم: *(لو كان لابن آدم واديان من مال لا ينتهي واديا ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، وييترب الله على من تاب)*^(٦). وقوله تعالى: *(زين للناس حب الشهوات من النساء والبنيين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المتاب)*^(٧) (٨). وفي صدد الملكية العامة والتي هي أصل محترم في الإسلام يقول صلى الله عليه وسلم: *(المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار)*^(٩). فهذه الأشياء والتي تدل على مصادر الثروة المائية والطبيعية، ومصادر القوى المحركة تعتبر ملكية عامة في رأي معظم الفقهاء^(١٠).

٤- أولوية التخطيط الاشتراكي قضت بأن يكون للصناعة الإنتاجية

(١) - سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٨ .

(٢) - سورة النور، من الآية رقم ٢٧ .

(٣) - مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ١٩٨٦، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، مرجع سابق.

- أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥، ص ١٩٦، كتاب الادب، باب الغيبة، حدیث ٤٨٨٢، مرجع سابق.

- الترمذى، سنن الترمذى، ج ٢، ص ٢١٨، كتاب البر والصلة، باب ماجاء فى شفقة المسلم على المسلم، حديث رقم ١٩٩٢، مرجع سابق.
- (٤) - البخارى بحاشية السندي، ج ١، ص ١٣، كتاب الاعيام، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة...، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٢، ٥١، كتاب الائمه، باب الامر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله...، حديث رقم ٢٠، مرجع سابق.

(٦) - مسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٢٥، كتاب الزكاة، باب لوان لا بن آدم واديان لا يتغى
 (٧) - سورة العاديات، الآية رقم ٨ .

ثالثاً، حديث رقم ١٠٤٨، مرجع سابق.
- سورة آل عمران، الآية رقم ١٤ .

(٨) - انظر: عبد الله المصلح، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، لمزيد من الإيضاح.

(١٠) - انظر: عبد السلام العبادي، الملكية العامة في الشريعة الإسلامية، دار الاقصى: سبق تخرجه، ص ١٩، من هذه الرسالة.

عمان، الطبعة الاولى، ١٣٩٢هـ، لمزيد من الإيضاح.

الشقيقة مركز الصدارة ضمن سلم الأولويات المختلفة، وهذا يتنافى مع الأولويات التي يضعها الإسلام للإنتاج والتنمية وللتخطيط بصفة خاصة، إذ يجب أن تتوافق الخطط الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية على إشباع الضروريات أولاً، وهي كل ما يؤدي إلى حفظ الدين والبدن والعقل والمال والنسل حتى يستطيع الفرد النهوض بأعبائه تجاه خالقه ومجتمعه وأسرته، ولا بد من توجيه طاقة المجتمع وبناء خططه لإشباعها في البداية، وهذا يشمل المنتجات الغذائية الأساسية، ومياه الشرب النقية، والتعليم والتربيـة الدينـية، وإنتاج الملبوـسات الملائمة لحفظ الجسم، وتوزيع المساكن المناسبة، والخدمـات الصحـية، ومتطلـبات الأمـن والدـفاع، يليـ ذلك الحاجـيات؛ وهي الأشيـاء التي تـيسـر تحـمـل أعبـاء الحـيـاة وواجـباتـها، كـإـنـتـاجـ الـأـغـذـيـةـ شـبـهـ الـضـرـورـيـةـ وـإـنـتـاجـ الـمـلـابـسـ الـلاـزـمـةـ لـحـسـنـ الـمـظـهـرـ، وـالـمـساـكـنـ الـوـاسـعـةـ الـنـظـيفـةـ، وـوـسـائـلـ الـمـواـصـلـاتـ الـلـازـمـةـ، وـالـتـدـريـبـ وـالـتوـسـعـ فيـ التـعـلـيمـ وـالـبـحـثـ الـعـلـمـيـ يـليـ ذـلـكـ الـكـمـالـيـاتـ، الـتـيـ تـحـقـقـ لـلـمـجـتمـعـ الرـفـاهـيـ وـتـدـخـلـ الـبـهـجـةـ وـالـمـتـعـةـ عـلـىـ الـحـيـاةـ الـإـنـسـانـيـ فـيـ غـيرـ إـسـرـافـ، وـيـدـخـلـ فـيـ ذـلـكـ إـنشـاءـ الـحـدـائقـ الـعـامـةـ، وـمـصـانـعـ إـنـتـاجـ الـعـطـورـ وـلـعـ الـأـطـفـالـ وـنـحـوـ ذـلـكـ^(١).

٣- الظلم الشديد والقسوة التي مارسها الحكم، في بداية تنفيذ التخطيط، خاصة فيما يتعلق بتسخير العمال في روسيا، إذ أنه في عام ١٩٢٨ وفي بداية عهد التخطيط كان هناك ثلاثة ثلاتون ألف عامل سخرة، وعندما بدأ تنفيذ الخطة الأولى بدأ معاشرات العمل الجماعي الإجباري تمتليء بسرعة مذهلة، حتى أنه في عام ١٩٣٣، كان هناك ما يقرب من خمسة ملايين عامل، وبمرور الزمن واستمرار تطبيق الخطط الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى، بلغ العدد ما يقرب من خمسة عشر مليونا، وفي البداية اقتصر موضوع السخرة على من يعادى الحكومة ونظامها الاقتصادي، إلى أن أصبح الأمر عاديا بخوف الحكومة، من أن يصبح هؤلاء الأفراد خطرًا عليها بمرور الأيام، واحتياجها إلى أعداد لا يأس بها من العمال، لتنفيذ بعض المشروعات في مناطق نائية، لا يمكن أن يذهب إليها العامل باختياره^(٢).

(١) الشاطبي، المواقف، ج ٢، ص ٨، مرجع سابق. ولأنظر:

(٢) محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٤٤، مرجع سابق.

(٢) سفر الحوالى، العلمانية، دار مكة: مكة، الطبعة الأولى، بدون رقم طبعة ١٣٩٦هـ، ص ٩٦.

- ولأنظر: عبد المنعم النمر، إسلام لاشوعية، مكتبة غريب: القاهرة، بدون رقم =

ويقف الإسلام موقفا صريحا واضحا من تسخير الآفرا واستعبادهم وعدم إعطائهم حقوقهم كاملة، فظلم العمال أو تسخيرهم أو تشفيتهم بدون مقابل مرفوض، بقوله تعالى: * (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ١٠٠ الآية)^(١). وقوله تعالى: * (ولا تبخسوا الناس أشياءهم ١٠٠ الآية)^(٢). ولقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن رب العزة في الحديث القدسي: * (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)^(٣). وللحديث المتواتر على إعطاء العامل أجره قبل أن يجف عرقه، لقوله صلى الله عليه وسلم: * (اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)^(٤). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيمة رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرفا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره)^(٥). ويقول بعض الأئمة ومنهم ابن حزم: "العمل حرمة والحرمات قصاص، ومن حق العامل أن يقتصر بمثل عمله"^(٦). بل أن تسخير العمال وعدم إعطائهم أجورهم وافية، يعد من قبيل بيع الحر وأكل ثمنه على رأي كثير من العلماء^(٧).

ويneathي أسلوب السخرة والاستعباد بالضرورة على مصادرة حرية الأفراد واسترقاقهم، والنظر إلى الفرد على أنه مجرد ترس في آلية يقوم بوظيفة معينة، وحرمانه من أبسط الحقوق الطبيعية كحرية

- (١) - طبعة ١٣٩٦، ص ٩٦ .
 سورة الإسراء ، من الآية رقم ٧٠ .
 سورة الأعراف ، من الآية رقم ٨٥ .
 (٢) - الأحاديث القدسية ، دار الكتاب العربي: بيروت، بدون رقم طبعة ١٩٨٢م ، ص ٢٦٤ ،
 حدث رقم ٢٦٦ .
 (٣) - ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ٤ ، ص ١٩٩٤ ، كتاب المبر والصلة ، باب تحريم الظلم ،
 حدث رقم ٢٤٤٣ ، مرجع سابق . وقد جزم الألباني بصحته . انظر :
 - الألباني ، إرواء الغليل ، ج ٥ ، ص ٣٤٦ ، حدث رقم ١٤٩٨ ، مرجع سابق .
 (٤) - البخاري ، صحيح البخاري ، ج ٣ ، ص ٣٤٦ ، كتاب البيوع ، باب إثم من باع حرا ، مرجع سابق .
 - ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، ج ٥ ، ص ٨١٦ ، كتاب الرهون ، باب أجر الاجراء ، حدث
 رقم ٢١٥٠ ، مرجع سابق .
 (٥) - ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد ، المحلى ، المكتب التجاري للطباعة : بيروت ،
 بدون رقم طبعة أو تاريخ ، ج ٨ ، ص ١٩١ . وانظر :
 - مجلة المسلم المعاصر ، مقال : عماد الدين خليل (الرؤية الإسلامية للماركسية
 في ضوء مفهوم العدل الاجتماعي) العدد السابع ، ١٣٩٦هـ .
 (٦) - ابن حجر ، أحمد بن علي ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، دار الفكر : القاهرة ،
 بدون رقم طبعة أو تاريخ ، ج ٤ ، ص ٤١٧-٤١٨ . وانظر :
 - البهوي الخولي ، الإسلام لاشيوعية ولا رأسمالية ، بدون ناشر ، الطبعة الثانية ،
 بدون تاريخ ، ص ١٠٤ .

العمل، أو حرية التفكير، أو حرية العلم؛ إذ أن على الفرد في تلك الاقتصاديات أن يعمل، في مقابل الحصول على السكن والخدمات الدنيا، وحقه من الطعام والشراب فقط، لضمان بقائه حيًا يساهم في العمل والإنتاج، ويقف الإسلام موقفاً معارضًا لهذا الاتجاه؛ إذ أن للفرد حريات متنوعة في الإسلام وفي حدود معينة فله الحرية الفكرية والإفصاح عن رأيه الصحيح البناء، فضلاً عن حرية العمل والعلم.

وتبرز حرية التفكير في حث الإنسان، ودفعه للتأمل بقضايا الوجود، والتأمل فيما خلق الله سبحانه وتعالى كقوله سبحانه: * (أَفْلَم ينظُرُوا إِلَى السَّمَاوَاتِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا، وَزَيَّنَاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فَرُوجٍ) ^(١). قوله تعالى: *(فَلَيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ، خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ) ^(٢). قوله تعالى: *(فَلَيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ، أَنَا صَبَّنَ الْمَاءَ صَبَّاً، ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقَّاً) ^(٣). وأكثر من ذلك فقد ترك الإسلام الحرية للذين أنكروا الإيمان بالله، أو الذين اختلفوا معه في العقيدة فيقول تعالى: *(وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلِيؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلِيَكْفُرْ... الْآيَة) ^(٤). قوله تعالى: *(وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ... الْآيَة) ^(٥).

ونخلص مما سبق إلى أن أسلوب السخرة ومصادر الحريات، الذي استخدم في بداية تطبيق التخطيط الاقتصادي الاشتراكي، وخلال مراحله المختلفة، لا يقره الإسلام لما فيه من الهمجية والوحشية واستغلال جهود الناس بالباطل، وتحت دعوى تغيير الإنتاج، وتحقيق التنمية، أو أي دعوى كانت.

٤- فلسفة التنمية الاقتصادية في الدول الاشتراكية تقوم في الأساس على وضع خطة اقتصادية شاملة ومركبة وملزمة، معتمدة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج. والحقيقة غير ذلك، فتحقيق التنمية

(١)- سورة ق، الآية رقم ٦ .

(٢)- سورة الطارق، الآيات رقم ٦٥، ٦٦ .

(٣)- سورة عبس، الآيات ٢٤، ٢٥، ٢٦ .

(٤)- سورة الكهف، من الآية رقم ٢٩ .

(٥)- سورة العنكبوت، من الآية رقم ٤٦ .

(٦)- ابراهيم الطحاوي، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠٦ . وانظر:

- أنور الجندي، هزيمة الشيوعية في عالم الإسلام، دار الاعتماد: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٢٠، ١١٩ .

- صبحي عبد، السلطة والحرية في النظام الإسلامي (دراسة مقارنة) دار الفكر العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٢٥ وما بعدها.

الاقتصادية لا يدرك بمجرد وضع خطة اقتصادية فقط، ولا يدرك بالآلات والماكنات والمعدات والحسابات الإلكترونية ومعطيات التكنولوجيا الحديثة، إنها تتم في المقام الأول بالإرادة الذاتية للإنسان، فالإنسان هو الذي ينتج، وهو الذي يزيد الإنتاج كما ونوعاً، وهو الذي يقف عقبة في طريقه إذا حرم من دوافعه الإنسانية ومن الحوافز المختلفة، فضلاً عن أنه هو المستهلك والمنتج وقد سبق الإسلام إلى كل ذلك، فهو ينظر إلى الإنسان على أنه عنصر إنتاج وبناء يغرس فيه التعاليم الإسلامية الفاضلة وحب الناس^(١)، قوله تعالى: * (إنما المؤمنون إخوة...^(٢))، قوله تعالى: * (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض...^(٣))، قوله صلى الله عليه وسلم: * (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(٤)، قوله صلى الله عليه وسلم: (* المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه ببعض)^(٥)، إلى غير ذلك من النصوص.

-٥- إن الذي يقوم بخطيط الاقتصاد ورسم السياسة العامة فيه فئة قليلة من المجتمع، وعلى غير دراية كافية باحتياجاته بطريقة مباشرة، وفي هذا إلغاء لمبدأ المشاوراة الذي أقره الإسلام، والذي يقضي بمشاورة الأفراد في الأمور التي تمس مصالحهم بصفة خاصة، حتى تعبر الخطة عن الواقع وتعكس تصور المجتمع برمتها أو أغلب فئاته لقوله تعالى: * (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك فاعف عنهم واستغفروهم وشاورهم في الأمر...^(٦)). قوله تعالى: * (وامرهم شوري بينهم...^(٧)) .

-٦- في كثير من الأحيان، قد لا تؤدي الخطة الاقتصادية في

(١)- يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤٠٣ هـ، ص ٢٩١ . ولانظر:

- محمد البهبي، تهافت الفكر المادي التاريخي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص ٧٦ .

- محمد الغزالى، الإسلام في وجه الزحف الاحمر، دارالمثار الإسلامي: القاهرة، الطبعة السادسة، ١٣٩٦ هـ، ص ٦١ .

(٢)- سورة الحجرات، من الآية رقم ١٠ .

(٣)- سورة التوبه، من الآية رقم ٧١ .

(٤)- البخاري بحاشية السندي، ج ١، ص ١٢، كتاب الإيمان، باب أن من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٦، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، حديث رقم ٤٥، مرجع سابق.

(٥)- سبق تخريرجه، ص ٢٧٨ من هذه الرسالة.

(٦)- سورة آل عمران، من الآية رقم ١٥٩ .

(٧)- سورة الشورى، من الآية رقم ٣٨ .

المجتمعات الاشتراكية، إلى تحقيق أهدافها بالكامل ويترتب على ذلك ضياع الجهد والأموال، والاستخدام السيء للموارد الاقتصادية في المجتمع، وعدم استخدامها فيما خلقت له، والإسلام ينهى عن إضاعة المال، وسوء استغلال الموارد أو تبديدها لقوله تعالى: *(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً)*(١). وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: *(نهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)*^(٢).

وعليه فإن الإسلام يحث على أن يختار لاستثمار الأموال أفضل السبل والمسالك الاستثمارية، وأكثرها فائدة للمجتمع وبالشكل الذي يسد حاجات الأمة، لقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنَّه)*(٣)، والإتقان مطلوب في جميع الأعمال حتى في توجيه رأس المال الوجهة الصحيحة، لسد حاجات الفرد والدولة في نظر الإسلام.

- يعتمد تطبيق أسلوب التخطيط الاشتراكي، على التدخل المطلق للدولة في الشئون الاقتصادية، والإسلام يرفض ذلك، لأنَّه يرى أنَّ الحرية الاقتصادية هي الأصل، ولكنها حرية اقتصادية مقيدة، لا تؤدي إلى إهدار حقوق الآخرين، أو تمكُّن صاحب الحق من التعسف في استعمال حقه، وهي كذلك حرية اقتصادية مقيدة لأنَّها تجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع في إطار من الأخوة والتعاون، لقوله تعالى: *(إنما المؤمنون إخوة... الآية)*(٤)، قوله سبحانه: *(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض... الآية)*(٥)، قوله تعالى: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعذوان... الآية)*(٦)، قوله الرسول صلى الله عليه وسلم: *(المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيمة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيمة)*(٧). قوله صلى الله عليه وسلم: *(المؤمن للمؤمن

(١)- سورة الإسراء، الآية رقم ٧٧ .
(٢)- البخاري بحاشية السندي، ج ٤، ص ١٢٤، كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال، وفي ج ٢، ص ٥٩، كتاب الاستقرار، باب ما ينهى من إضاعة المال، مرجع سابق.

(٣)- سبق تخریجه، ص ٢٣٣ من هذه الرسالة .

(٤)- سورة الحجرات، من الآية رقم ١٠ .

(٥)- سورة التوبة، من الآية رقم ٧١ .

(٦)- سورة المائدة، من الآية رقم ٢ .

(٧)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٨٦، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذه =

كالبنيان يشد بعضه ببعض)*(١).

وتدل الآيات والآحاديث السابقة، على تكامل دور الفرد والدولة، في تحقيق مصالح المجتمع، بأن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه، ولا يبالغ في تقدير مصالحه الشخصية، الأمر الذي يؤدي إلى الأضرار بالمجتمع؛ فإذا تعارضت المصلحتان قدمت مصلحة المجتمع على المصلحة الخاصة عملا بالقاعدة الفقهية: "يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام"*(٢).

فإذا حدث عن الحرية تجاوزات معينة، جاز لولي الأمر أن يتدخل لإصلاح الخلل أو تعديله، اعتمادا على عدد من النصوص القرآنية، والآحاديث النبوية، والآثار، والقواعد الفقهية، في هذا المجال إمكانية التسعير، أو فرض ضرائب جديدة، عندما تحتاج الدولة الإسلامية إليها*(٣)، على ما سنفصله لاحقا.

- يتم تحديد أسعار السلع والخدمات، في الاقتصاديات الاشتراكية بقرارات إدارية، تصدر عن السلطة المركزية المسئولة عن أمور التخطيط، ومن المعلوم أن الإسلام يعارض ذلك كالحديث أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله لو سعرت فقل: * (إن الله هو القايب الباسط الرازق المسعر، وإنني لا أرجو أن ألقى الله، ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال)*(٤)، وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل فقال يا رسول الله سعر فقال: * (بل ادعوا الله) ثم جاء آخر فقال: يا رسول الله سعر فقال: (بل الله يخفى ويرفع)*(٥).

وقد علق الشافعي رحمة الله في الام على ذلك بقوله: "الناس مسلطون على أموالهم، ليس لأحد أن يأخذها، أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم، إلا في الموضع التي تلزمهم، وهذا ليس منها"*(٦). ويتفق

(١)- واحتقاره، حديث رقم ٢٥٦٤، مرجع سابق.

(٢)- سبق تخرجه، ص ٧٧٣ من هذه الرسالة.

(٣)- ابن نجم، الآشيه والنظائر، ج ٨٧، مرجع سابق.

(٤)- انظر: عبدالسلام العبادي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٨٤ وما بعدها، وما ٢٠١ وما بعدها. فتحي الدربياني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، ص ٢١٩ وما بعدها.

(٥)- سبق تخرجه، ص ٧٧٨ من هذه الرسالة.

(٦)- أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٧٣١، كتاب البيوع والإجراءات، باب في التسعير، حديث رقم ٣٤٥٠، مرجع سابق.

- الشوكاني، نيل الأوطار، باب النهي عن التسعير، ج ٥، ص ٢٤٨، مرجع سابق.

(٧)- المزني على هامش الام، ج ٨، ص ٩٢، مرجع سابق.

معه أيضا الإمام ابن حزم حيث يقول: " لا يجوز البيع على السرقة، ولا أن يغير أحدا بما يرقمه على سلطته لكن يسمى، ويبين الزيادة، التي يتطلب على قيمة ما يبيع ويقول: إن طابت نفسك بهذا وإنما فدعا".^(١) ويفصل الدمشقي-الشافعي-الحكم في التسعير بقوله: "يحرم التسعير عند أبي حنيفة والشافعي، وعن مالك أنه إذا خالف واحد من أهل السوق، بزيادة أو نقصان يقال له: إما أن تبيع بسعر أهل السوق، أو تنعزل عنهم، فإن سعر السلطان على الناس، فبائع الرجل متاعه وهو لا يريد بيعه بذلك كان مكرها، وقال أبو حنيفة: إكراه السلطان يمنع صحة البيع وإكراه غيره لا يمنع".^(٢)

ويرى الماوردي: "أنه لا يجوز أن يسعن على الناس الأقواء ولا غيرها في رخص أو غلاء، وأجاز مالك هذا التسعير في الغلاء فقط".^(٣) وعلل الشوكاني تحريم التسعير: " بأنه مظلمة والناس مسلطون على أموالهم، والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برضوخ الشمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الشمن، فإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضي مناف لقوله تعالى: * (إلا أن تكون تجارة عن تراضي منكم... الآية)*.^(٤)، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء، وروي عن مالك أنه يجوز للإمام التسعير".^(٥)

حاصل الأمر أن التسعير الجري بقرارات إدارية، كما هو حال الكثير من الدول الاشتراكية، لا يجوز في رأي عامة الفقهاء، وليس معنى هذا أنه ليس لولي الأمر التدخل في الأسعار بل أن له ذلك عند بعض الفقهاء، ولكن في حالات معينة وبشروط محددة هي:
 ١- الاحتكار: لما يحتاج إليه الناس لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: * (لا يحترق إلا خاطيء)*^(٦)، والمحترق هو الذي يعمد إلى شراء

(١)- ابن حزم، المحلبي، ج، ٩، ص، ١٥، مسألة رقم ١٥١٦، مرجع سابق.

(٢)- الدمشقي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، طبع على نفقة أمير دولة قطر، ١٤٠١هـ، عن بيطبعه عبد الله الأنصاري، ١٨٣.

(٣)- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٥٦، مرجع سابق.

(٤)- سورة النساء، من الآية رقم ٢٩.

(٥)- الشوكاني، نيل الأ渥ار، ج، ٥، ص، ٢٤٨، مرجع سابق.

(٦)- مسلم، صحيح مسلم، ج، ٣، ص، ١٢٢٨، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقواء، =

ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم، لرفع سعره عليهم، وهو ظالم للخلق المستربين، ولهذا كان لولي الأمر عند حدوث ضائقة ناتجة عن احتكار، أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل^(١).

بـ حاجـةـ النـاسـ إـلـىـ السـلـعـةـ: لأن ظهور الحاجة مظنة لاستغلال البائعين، فلا بد من الاحتياط لذلك عن طريق التسعير وفي ذلك يقول ابن تيمية: "لولي الأمر أن يكره الناس، على بيع ما عندهم بقيمة المثل، عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه، والناس في مخصلة أو حرب، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل. ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الغير، أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله، ولو امتنع من بيعه بأكثـرـ مـنـ سـعـرـهـ لمـ يـسـتـحـقـ إـلـاـ سـعـرـهـ"^(٢).

جـ حـالـةـ الحـصـرـ: يقول ابن تيمية: "وأبلغ من هذا أن يكون الناس قد التزموا، أن لا يبيع الطعام أو غيره، إلا أناس معروفون، لا تباع تلك السلع إلا لهم، ثم يبيعونها لهم، فلو باع غيرهم ذلك منع إما ظلماً لوظيفة تؤخذ من البائع، أو غير ظلم لما في ذلك من الفساد، فهنا يجب التسعير بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل، ولا يشترون أموال الناس، إلا بقيمة المثل بلا خلاف بين أحد من العلماء"^(٣).

دـ توـاطـئـ الـبـائـعـينـ: من الحالات التي جوز ابن تيمية فيها التسعير أيضاً، تواطئ البائعين وتأمرهم طمعاً في رفع أسعار السلع، وبالتالي حصولهم على الأرباح الفاحشة وفي هذا يقول: "ولهذا منع غير واحد من العلماء كأبي حنيفة وأصحابه، القسام الذين يقسمون العقار وغيره بما لا يجر أن يشركونا، فإنهما إذا اشتركوا والناس محتاجون إليهم أغلبهم عليهم الأجر، فمنع البائعين الذين تواطئوا على أن لا يبيعوا إلا بشمن قدره أولى، وكذلك منع المشترين إذا تواطئوا على أن يشركونا فيما يشربوا أحدهم، حتى يهضموا سلع الناس أولى"^(٤).

الحديث رقم ١٢٩، مرجع سابق.

(١) - ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٣، مرجع سابق. **وانظر:**

- محمد المبارك، آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، دار الفكر: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠، ص ١٠٩ .

- البشري الشوربيجي، التسعير في الإسلام، بدون ناشر أو رقم طبعة، ١٣٩٣هـ، ص ١٠٤ .

(٢)، (٣) - ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٣، مرجع سابق، مرجع سابق.

(٤) - المرجع نفسه، ص ٢٦ . **وانظر:**

- محمد المبارك، المرجع السابق، ص ١١٠ .

الفصل الثالث

نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط وموقف الإسلام منها

المبحث الأول: عرض تاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية وأسلوبه.

المبحث الثاني: إطار التخطيط في فرنسا وتقويمه.

المبحث الثالث: عرض تاريخي للتخطيط في الدول النامية وأسلوبه.

المبحث الرابع: إطار التخطيط في كوريا الجنوبية

وتقويمه.

المبحث الخامس: موقف الإسلام من أسلوب التخطيط الرأسمالي.

الفصل الثالث

نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط و موقف الإسلام منها

للتخطيط في الدول الرأسمالية أسلوب، يختلف عن ذلك الذي سبق التعرض له في الدول الاشتراكية، سواء أنظرنا إليه من حيث الأدوات أو الوسائل أو الغايات، فضلاً عن كون معظم دول العالم الثالث تطبق النظام الرأسمالي عامه وأسلوب التخطيط فيه بصفة خاصة، لتوافقه - إلى حد كبير - مع مراحل نموها، وطبيعة المشكلات التي تعترض سبيلها.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة تاريخ التخطيط وأسلوبه وبعثه تجاربه في الدول الرأسمالية عامه، سواء المتقدمة منها أو النامية، وتقويمها، ومن ثم إبراز موقف الإسلام من تلك التجارب. وقد وقع الاختيار على كل من فرنسا كدولة متقدمة، وكوريا الجنوبيه كدولة رأسمالية نامية، وسيتم معالجة وتحليل ما سبق من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول

عرض تاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية وأسلوبه

سنتحدث من خلال هذا المبحث عن نقطتين أساسيتين، تتعرض الأولى منها إلى العرض التاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية - المتقدمة عموماً، ثم نتحدث في النقطة الثانية عن أسلوب التخطيط المتبعة في تلك الدول.

المطلب الأول

عرض تاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية

أخذت معظم الدول الرأسمالية بأسلوب التخطيط للتنمية، تحت مسميات مختلفة، كنوع من عدم إظهار الولاء للاشتراكية، وأيا كانت المسميات فإن تلك البرامج أو المشروعات، ما هي في الأساس إلا منهج أو آخر من مناهج التخطيط وطريقه المختلفة، سواء كانت

للدولة أو لقطاع من القطاعات أو لإقليم من الأقاليم، فهي تخطيط للتنمية الاقتصادية، وتحسين لمعدلات نموها، ورفع لكفاءة الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد^(١).

ولم تبدأ الدول الرأسمالية في انتهاج التخطيط إلا بمجيء الأزمات والطوارئ، وقد تجلى ذلك في أزمة الكساد العالمي التي حدثت في الثلاثينيات (١٩٣٢-١٩٢٩)، مما حدا بالمسؤولين إلى الاستعاذه جزئياً عن أسلوب الحرية الاقتصادية، بأسلوب البرمجة الاقتصادية كأسلوب لإدارة الحياة الاقتصادية^(٢).

على أن أساس التخطيط الرأسمالي وجوهره، لم يبرز إلا من خلال الآراء التي تبناها "جون ماينارد كينز"، فيما يتصل بأن فكرة البطالة المزمنة، تنتج من الإفراط في الأدخار، مع تدني الكفاية الحدية لرأس المال، وتضاؤل فرص الاستثمار وهذا يعني بلوغ الدخل القومي مستوى توافرية دون مستوى التوظيف الكامل، مما جعله ينادي بتدخل الدولة في الحياة

(١) - كاظم العطار، المرجع السابق، ص ٦٦ .

(٢) - بتلهم، شارل، التخطيط والتنمية، ترجمة: اسماعيل صبرى عبد الله، دار المعارف: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م، ص ١٧ . وانظر:-
الفونس عزيز، البرمجة والتخطيط، مقال بمجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ١٩٧٠م، ص ٥ .

الاقتصادية لتصحيح هذه الأوضاع، فكان لا فكار كينز أو ركبير في اتباع بعض الدول أسلوب التخطيط الاقتصادي مثل (إيطاليا وبريطانيا) ^(١). وبالرغم من ذلك فإنه حتى الحرب العالمية الثانية، لم تكن هناك محاولات جادة لاتباع أسلوب التخطيط في الاقتصاديات الرأسمالية، فيما عدا إنجلترا وبمجرد انتهاء الحرب حدث تحول كبير في السياسات الاقتصادية، لبعض الدول الرأسمالية، تعطي للدولة حظاً أكبر في زيادة التدخل في الشؤون الاقتصادية، وخاصة في الدول التي دمرتها الحرب، كأسلوب أساس في إعادة ترميم الجهاز الإنتاجي في تلك الدول، حتى أن الولايات المتحدة، التي وقع على عاتقها ترميم الجهاز الإنتاجي، في دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية (وفقاً لمشروع مارشال) اشترطت أن تقوم الدول التي ستحصل على هذه المعونة، بإجراء تخطيط اقتصادي، يغطي جميع قطاعاتها الاقتصادية المختلفة ^(٢).

ولهذا اتجه الكثير من الدول الرأسمالية إلى اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي، فقد اتبعته بريطانيا في عام ١٩٤٥ في عهد حكومة العمال، واستمر الوضع على هذا الحال حتى عام ١٩٧٠ عندما عاد المحافظون إلى الحكم، كما أن فرنسا تبنت أسلوب التخطيط عام ١٩٤٧، أما النرويج فإنه يجري منذ عام ١٩٤٧ عمل خطط خاصة بالأجل المتوسط، وتمتلك اليابان جهازاً للتخطيط ومجلساً للأمور الاقتصادية منذ عام ١٩٥٣، ويشبه التخطيط في اليابان التخطيط الفرنسي - إلى حد ما -، كما تبنته إيطاليا عندما أصدرت خطة لتطوير الجنوب الإيطالي لأول مرة في عام ١٩٥٥، واتبعته بلجيكاً أيضاً في عام ١٩٥٩، وفي هولندا نجحت برامجها منذ الحرب العالمية، في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، فأعدت عام ١٩٦٣ خططاً خمسية، عن طريق مكتب التخطيط المركزي، وتمتلك بعض الدول المتقدمة في الوقت

(١) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٤، مرجع سابق. وانظر:
- محمد عجمية وأخرون، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٢) - New Encyclopaedia Britannica, OP.CIT, V 17, P 926
- وانظر للاستزادة: زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ٢٥، مرجع سابق.
- العطار، المرجع السابق، ص ٦٤.
- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٥، مرجع سابق.

الحاضر مشاريع معينة، يجري تطبيقها وتنفيذها كنداً منذ عام ١٩٦٤م، عندما أنشئ المجلس الاقتصادي، أما في المانيا الديموقراطية فترتفع إلى الان التطرق لفكرة التخطيط، وتستخدم أسلوب البرمجة القطاعية^(١).

المطلب الثاني

أسلوب التخطيط الرأسمالي

تعتمد اقتصاديات الدول الرأسمالية، على المشروع الخاص، في تسيير اقتصادها، ولذلك فإن تخطيطة يعتمد جزئياً على قوى السوق، ولا يعني ذلك ضالة الدور الاقتصادي للدولة؛ فهي تضطلع بعدد من المهام، خاصة في أوقات الأزمات والطوابع، مما يعني التقليل من الدور الذي يقوم به جهاز الأسعار جزئياً^(٢).

إن الرأسمالية المعاصرة لم تعد رأسالية حرية تماماً، فالدولة تتدخل بشكل واسع في توجيه النشاط الاقتصادي، فهي تنبع بين القرارات الخاصة وتنظيمها، ولا تؤثر في قوى السوق، فتحدد أسعار بيع بعض منتجاتها من قطاعها العام، وتحدد أسعار بعض السلع والخدمات، التي يتضمن فيها القطاع العام مع القطاع الخاص، على هدى من قوى السوق^(٣)، وأكثر من ذلك أن الدولة تقوم بالتأثير في نظام الأسعار ككل، عن طريق السياسات النقدية والمالية والضرебية، أما بقية الأسعار فتحدد بقرارات عدد كبير من البائعين والمشترين؛ أي عن طريق المجموع الكلي لتصرفات الأفراد، وهو أمر يشكل أساس التخطيط في الرأسمالية.

وتأسساً على ما سبق نستطيع تقسيم أسلوب التخطيط في الرأسمالية إلى نوعين:

أ- التخطيط الإنمائي: ويستهدف النهوض ببعض القطاعات الاقتصادية، كالزراعة أو الصناعة أو الخدمت، وترك بقية القطاعات بدون تخطيط.

New Encyclopaedia, Britannica, OP.CIT, V17, P.925.

- (١)

- وانظر: كير، كي، المرجع السابق، ص ٥٨-٥٩.

- هالم، جورج، المرجع السابق، ص ٣٠.

- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٥٤، ٥٥.

وقد انتهج كثير من الدول الرأسمالية أسلوباً لا يبعد كثير عنه؛ هو التخطيط التأسيري؛ الذي يعمل على وضع خطة اقتصادية شاملة لجميع القطاعات، ثم تصدر هذه الخطة إلى القطاعات المختلفة كل في مجال عمله، غير أنها لا تكون ملزمة، بل يكون التنفيذ اختيارياً، وتستخدم الدولة في سبيل بلوغ الخطة أهدافها عدداً من السياسات المباشرة، كمنع المساعدات المالية، وتقديم التسهيلات المختلفة، في مجال المشروعات التي توليهما الخطة أهمية خاصة، فضلاً عن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، وقد تلجأ الحكومة في الأحوال الضرورية، إلى استخدام أساليب مباشرة، كإصدار التوجيهات المباشرة للمنتجين مثلاً^(١)؛ أي أن هذا الأسلوب يشمل بعض أنواع التخطيط القطاعي والشامل، ولضمان نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط تستخدم حكومات الدول الرأسمالية ثلاثة سياسات هي^(٢):

- السياسة الاستثمارية : فإذا كان هدف المخطط زيادة معدل الاستثمار عن المعدل السائد، فإن الحكومة تستخدم وسائل غير مباشرة لتحقيق هذا الهدف، في مقدمتها تقدير الاستهلاك لرفع معدلات الادخار، أو تحقيق فائض في الميزانية العامة يستخدم كمدخلات، وقد لا تفي المدخلات المحلية سواءً كانت من القطاع العائلي أو الخاص أو الحكومي، سواءً كانت اختيارية أو إجبارية مما يضطر الدولة إلى الحصول على التمويل اللازم، من الدول الخارجية في شكل تسهيلات أو قروض.

- السياسة الضريبية : وذلك للتوجيه كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار وحماية المنتجات المحلية، حيث تتخذ كأداة للتأثير على الاستهلاك والادخار، لكونها تقتطع جزءاً من الدخول بما يقلل الاستهلاك ويزيد من الادخار (الإجباري)، وهي إن كانت غير مباشرة إلا أنها تنقص الاستهلاك الخاص في مجموعه، كما تعمل الضرائب المباشرة التصاعدية، إلى إضعاف قدرة بعض الطبقات على الادخار فتضيق المقدرة على الادخار الخاص، كما أن الضريبة النسبية تعمل

(١) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٤، ١١١، مرجع سابق. وانظر:
- عادل حشيش، الاقتصاد السياسي، ص ٣١٩، مرجع سابق.
- مبارك حمود، المرجع السابق، ص ١٤١.

على اضعاف استهلاك الطبقات الفقيرة، وتقليل نسبياً من ادخال الطبقات الغنية. وتمارس الضرائب أيضاً تأثيراً على الاستثمار، ويتمثل في استخدامها كأداة فنية لتعبئة الموارد المالية اللازمة، وضخها في أوجه الاستثمار المختلفة، بزيادة العبء الضريبي على قطاعات معينة للحد من الاستثمار فيها، أو تقديم الحوافز الضريبية للبعض الآخر منها، لتشجيع ذلك النوع من الاستثماران^(١)، فضلاً عن أن الضرائب تستخدم لحماية المنتجات المحلية، كأن يضع الجهاز الضريبي سياسة للضرائب الجمركية، من شأنها استبعاد منافسة المنتجات الأجنبية، برفع مظلة الحماية الجمركية على السلع الخارجية المماثلة لتلك المصنعة داخلياً، أو اتباع نظام حصر الاستيراد أو التراخيص، ومنع تصدير بعض المواد الخام والسلع الضرورية، اللازمة لتطوير الصناعة المحلية^(٢).

- سياسة زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي: وهي من أبرز مزايا التخطيط الرأسمالي، والتي لا تتوفر كثيراً في التخطيط الاشتراكي، لأن الدولة تستخدم سلطاتها، في نقل المواد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، ويعول عليها الكثير من الاقتصاديين كـ"آرثر لويس"، وتحقيقها كما يرى ليس بالامر اليسير، إذ لو توفرت هذه المرونة لما كان هناك حاجة في الأساس إلى اتباع نظام التراخيص أو ما عداه، ولما حدث عجز يذكر في بعض المواد والسلع، ويرى الأستاذ لويس لتوفير تلك المرونة، زيادة أسلوب التخطيط القطاعي، كتخطيط وتدريب العمل للحصول على قوة العمل اللازمة وزيادة المهارات المختلفة، وتخطيط الاجور، وتخطيط الصناعة مع التركيز على التوطن الصناعي، إلى غير ذلك من أنواع التخطيط القطاعي.

ب- التخطيط التصحيحي (العلاجي): ليس ما سبق هو الأسلوب الوحيد للتخطيط الرأسمالي؛ إذ أن هناك تخطيطاً تقويمياً يستخدم في تلك

(١)- عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٦م، ص ١٤٦ إلى ١٥٠ .

(٢)- للمزيد من التفصيل حول آثار الضرائب على النشاط الاقتصادي، انظر: رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية: القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٦٨م. - السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الاولى، بدون تاريخ.

(٣)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١١٢، مرجع سابق.

الاقتصاديات، هدفه محاولة الدولة تصحيح بعض الاتجاهات غير المرغوب فيها، والتي حدثت في الاقتصاد القومي، وتصحيح الاختلالات الناشئة عن الموجات التضخمية أو الانكماشية^(١).

إذا تعرض الاقتصاد -مثلاً- إلى أزمة كساد، تدخلت الدولة فوراً بوضع الخطط الملائمة لتجاوز تلك الأزمة، فتخطط لزيادة الاستهلاك العام والخاص، كما تخطط للتوسيع في الاستثمار العام والخاص، ويمكن العمل على زيادة الاستهلاك عن طريق النظر في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، وعن طريق فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول العالية، وتوجيه هذه الزيادات إلى أصحاب الدخول المنخفضة، في شكل إعانات أو إنفاق على الخدمات التعليمية أو الصحية، أو إعادة توزيع الدخل، بزيادة نصيب الأجرور في الدخل القومي؛ أي تحويل الدخول من الأفراد الذين يعتمدون على عوائد عناصر الإنتاج، أو ما يسمى بالتوزيع الوظائي، إلى الأشخاص الذين يعتمدون على أعمالهم، أو ما يسمى بالتوزيع الشخصي، أو بمنع التسهيلات الائتمانية لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة، وهذا التخطيط التقويمي يعمل على زيادة الاستهلاك النهائي^(٢).

أما زيادة الاستثمارات في وقت الكساد، فيمكن التخطيط لتجاوزها عن طريق خفض أسعار الفائدة، وتحفيض معدلات الضرائب، واتباع عدد من الأساليب التشجيعية والحوافز للمشروعات الخاصة، لقيامها بالدور المطلوب منها في تنفيذ الخطط التصحيحية، وزيادة الاستثمارات والمشروعات التي تقوم بها الدولة في المجال الاقتصادي، وبهذا تستطيع الدولة تجاوز حالة الكساد^(٣).

أما إذا تعرضت الدولة لازمة تضخم -مثلاً-، عالجت ذلك من خلال التخطيط بتقييد الأسباب والعوامل التي أدت إلى التضخم، حيث يوضع عدد من الخطط والحلول، في مقدمتها تخفيض الميل إلى الاستهلاك عن طريق فرض الضرائب على الاستهلاك، وزيادة المدخرات وخاصة

(١) - فلليتو، فينثرو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة: محمد إبراهيم، مراجعة: عبد الواحد جمال الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة: بدون رقم طبعة ١٩٦٣م، ١٨ص.

(٢) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٧، ١٠٧، ص ١٤٥، ١٤٥، مرجع سابق. ولانظر:

- مبارك حجير، ص ١٤٦، ١٤٦، مرجع سابق.

الاختيارية، وكذا تخفيض الإنفاق الحكومي على المشروعات المختلفة، وتضييق نطاقه بقتصره على الوجه الضروري، أو الحد من الاستثمارات الجديدة إلا وفقاً لأولويات وشروط معينة، وبذل تستطيع الدولة المساهمة بجزء كبير في حل مشكلة التضخم أيضاً^(١).

ولا يتوقف أثر هذا النوع من التخطيط على توجيه دفة النشاط الاقتصادي في حالي التضخم والكساد، وإنما يتعداه إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، من زراعة وصناعة وخدمات، ومحاولة علاج الاختلالات التي تظهر بها.

حاصل الأمر أن التخطيط الإنمائي، والتخطيط التصحيحي؛ يمثلان في الأساس صورة التخطيط الاقتصادي الذي تتبنّاه الدول الرأسمالية في العصر الحاضر، وعدم اعتمادها على مبدأ الحرية الاقتصادية في صورته التقليدية، أو الاعتقاد في التوازن التلقائي للأمور الاقتصادية عن طريق جهاز الشمن، فالآمور الاقتصادية لا بد وأن تخضع لأسلوب من أساليب التخطيط^(٢).

(١) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٨، مرجع سابق.

(٢) - حامد ربيع، الاقتصاد والمجتمع، وكالة المطبوعات: الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ص ١٦٢ . وانظر:

- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٥٦ .

- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ٥٩ .

المبحث الثاني

إطار التخطيط في فرنسا وتقويمه

بعد عرض بدايات التخطيط في الرأسمالية، عموماً والتعرف على أسلوب التخطيط الاقتصادي في تلك الدول، يستلزم الأمر دراسة تجارب فعلية لتطبيق الأسلوب الرأسمالي في التخطيط، وقد وقع اختيارنا على فرنسا لعدد من الأسباب في مقدمتها، أن أسلوب التخطيط الفرنسي يعد نموذجاً كافياً للتعرف بصورة دقيقة، على أسلوب التخطيط في الرأسمالية عموماً، نظراً لأن التخطيط الفرنسي، هو تخطيط تأشيري يلائم بصورة جيدة، تلك الدول التي تعتمد اقتصادياتها على المشروع الخاص، فضلاً عن أن كثيراً من الدول الرأسمالية وغيرها من الدول، خاصة تلك الناطقة بالفرنسية تحذو حذوها.

وستتم مناقشة ذلك من خلال مطبيين يحلل الأول الخطط الاقتصادية الفرنسية، بينما يتصدى الثاني إلى تقويم أسلوب التخطيط في فرنسا.

المطلب الأول

الخطط الاقتصادية في فرنسا

تمر الخطة الاقتصادية في فرنسا حتى اقرارها بثلاث مراحل فنية، تختتم الأولى بتفصيلية السنة التي تسبق عملية تحضير الخطة، ويشارك فيها لجنة التخطيط القومي (المفوضية العامة)، وقسم الدراسات الاقتصادية والمالية، فتعد وبالتالي الأهداف والتوقعات، وتحدد الشروط وظروف التطور الاقتصادي، ثم في مرحلة ثانية، تقوم اللجان المختصة بدراسة هذه الأهداف ضمن الإطار العام، الذي تحدده السياسة العامة والتأكد من سلامتها، وعدم تعارضها مع الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، معتمدة في ذلك على البيانات والمعلومات الاقتصادية التي تعبّر عن الواقع الاقتصادي كما هو، بينما يتم في مرحلة ثالثة كتابة الخطة كتابة نهائية، من قبل لجنة التوازن والمفوضية العامة للخطة، ثم تقوم الحكومة باعتمادها، ليتم بعد ذلك عرضها على الجمعية الوطنية، لتنظيم الاجراءات

اللازمة لتشريعها^(١).

هذه هي أهم خطوات إعداد الخطة الاقتصادية، وتكتمل الصورة باستعراض عدد من الخطط الاقتصادية التي طبقت في فرنسا، لتحليل أهدافها ونتائجها الأساسية، بقصد تقويم هذه الخطة من ناحية، وتجلية موقف الإسلام من التجارب الرأسمالية في التخطيط عاملاً من ناحية ثانية.

١- الخطة الاقتصادية الأولى (١٩٤٧-١٩٥٣م)^(٢): تعرف هذه الخطة (بخطة مونيه)، نسبة إلى الاقتصادي الذي وضع الأسس العامة للتخطيط الاقتصادي الفرنسي، وكانت أصلاً تغطي الفترة من عام ١٩٤٧-١٩٥٠م، ولكن في عام ١٩٤٨م، طلبت الولايات المتحدة من دول أوروبا الغربية (وفقاً لمشروع مارشال) وضع برنامج طويل الأجل للتنمية الاقتصادية فمدّت حتى عام ١٩٥٣م.

وقد حددت هذه الخطة أهدافها، ضمن برامج استثمارية طموحة، لبعض فروع النشاط الاقتصادي، هي: الفحم، والكهرباء، والحديد، والصلب، والإسمنت، والميكنة الزراعية، والنقل، فضلاً عن تطوير صناعة البناء، وزيادة الصناعات الإنتاجية، وتحقيق التوظيف الكامل من أجل إعادة تعمير ما دمرته الحرب.

وقد نجحت الخطة نسبياً في تحقيق بعض أهدافها، كنتيجة للدعم الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة من خلال (مشروع مارشال)؛ فهي خطة للتعويض تعتمد على الأساليب المباشرة في إدارة الاقتصاد القومي، والجدول التالي يوضح ذلك.

(١)- فاروق حسين، المرجع السابق، ٦٥ص.

(٢)- تم عرض الخطط الاقتصادية في فرنسا بالاعتماد على المراجع التالية:

- فاروق حسين، المرجع السابق، ٦٦ص.

- كي كير، المرجع السابق، ١٢١ص.

- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ٣٦٨ص، مرجع سابق.

Seminar on Development-Planing, V.3, Comparative Experiences, France, India Hungary, 1986, P.5.

- تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٨م

جدول رقم (٢١)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الاولى
في القطاعات الهامة بالأسعار الثابتة

القطاع	المتحقق عام ١٩٥٣	المستهدف عام ١٩٥٣	نسبة المتحقق إلى المستهدف
البترول	٢٢ مليون طن	١٨,٧ مليون طن	١١٧,٦ %
الصلب	١٠ مليون طن	١٢,٥ مليون طن	٨٠ %
الإسمنت	٨,٨ مليون طن	٨,٥ مليون طن	١٠٣,٥ %
الفحم	٥٥,١ مليون طن	٦٠ مليون طن	٩١,٨ %
الكهرباء	٤١,٣ كيلووات ساعة	٤٣ مليون كيلووات ساعة	٩٦ %
السماد الكيماوي	٣٧٣ ألف طن	٣٠٠ ألف طن	١٢٤,٣ %
المعاريث الميكانيكية	٣٣٠ ألف محراً	٣٠٠ ألف محراً	١١٠ %

* المصدر: علي لطفي التخطيط الاقتصادي، ص ٣٦٨، مرجع سابق.

- الخطة الثانية (١٩٥٤-١٩٥٧م): استفاد المخططون من تجربتهم خلال الخطة الاولى عند إعداد هذه الخطة، من حيث تحديد الطريقة المثلث لتوزيع الاستثمارات، واستخدام الأسلوب الفنية في التخطيط، وكيفية التغلب على المشاكل التي واكبت الخطة الاولى، وقد تم تحديد أهداف هذه الخطة كما يلي (١) :

- أ- تحسين مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي، باستخدام الأسلوب الحديثة (الميكنة الزراعية) في عمليات الإنتاج.
- ب- الارتقاء بمستوى البحوث العلمية، لاستمرار التطوير في المجالات التكنولوجية المختلفة.
- ج- مراعاة شمول القطاعات الاقتصادية قدر الإمكان.
- د- ترشيد الإنتاج تبعاً لبرامج طوبلة الأجل، حتى يمكن الاستفادة من انخفاض تكلفة الاستثمار، وبالتالي تكلفة المنتجات.
- هـ- زيادة حفز وتشجيع الصناعات التصديرية، وتحقيق حد التفاوت بين الأقاليم المختلفة

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٠، مرجع سابق.

وقد كانت نتائج هذه الخطة مرضية للغاية حيث فاق المحقق منها المستهدف في كثير من الجوانب، فقد زاد الإنتاج عام ١٩٥٧ بنسبة ٢٩٪، مما كان عليه في بداية الخطة، بينما كان المستهدف ٢٥٪، وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٤٥٪ بينما كان المستهدف بين ٢٥٪ و٣٠٪. وفي قطاع الإسكان تم بناء عدد أكبر مما هو مستهدف في الخطة حيث كان الهدف بناء "٤٠,٠٠٠" وحدة سكنية، بينما تم بناء "٢٧٠,٠٠٠" وحدة فعلاً، كما أن جملة الاستثمارات المستهدفة كانت "٦٨٢٢" مليار فرنك، بينما استثمر فعلاً "٧٣١٦" مليار فرنك، ولعل السبب في زيادة الاستثمارات التضخم الذي مني به الاقتصاد الفرنسي، الذي نتج عن نقص عرض اليد العاملة بالنسبة للطلب عليها، وزيادة الاستهلاك النهائي إلى ٣٩٪، بينما كان المستهدف ٢٩٪^(١)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الثانية
لبعض القطاعات الهامة بالأسعار الثابتة

القطاع	المتحقق عام ١٩٧٥	المستهدف عام ١٩٥٧	نسبة المتحقق إلى المستهدف
الفحم	٥٩,١	٦١ مليون طن	٩٦,٨٪
الكهرباء	١٩,٥	٥٥ مليار كيلو وات ساعة	٣٥,٥٪
البترول	٢٥	٣٠ مليون طن	٨٣,٣٪
الصلب	١٤,١	١٤ مليون طن	١٠٠,٧٪
الإسمنت	١٢٥	١٠,٨ مليون طن	١١٥,٧٪

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٠، مرجع سابق.

- الخطة الثالثة (١٩٥٨-١٩٦١م): حددت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة كما يلي^(٢):

- أ- رفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٢٠٪، عن طريق زيادة إنتاج الزراعة بنسبة ٢٧٪، والصناعة بنسبة ٣٥٪.
- ب- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

(١) (٢)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٠، ٣٧١م، مرجع سابق.

ج- توفير استثمارات الازمة لوقف الاقتصاد الفرنسي أمام المنافسة، التي سيوجدها تنفيذ اتفاقية السوق الأوربية المشتركة في يناير ١٩٦١.

- مراعاة التوازن والتناسق الجغرافي بين مختلف المناطق.
- زيادة الاستثمار الاجتماعي وبناء المدارس والمستشفيات والمساكن، وزيادة فرص العمل المتاحة.

وقد أثبتت تقارير متابعة الخطة أنها لم تحقق الأهداف المؤملة منها، ولتلافي هذا الموقف عمدت الحكومة، إلى إيجاد خطة بديلة للستين الأخيرتين ١٩٦٠-١٩٦١م، تهدف إلى زيادة الإنتاج الكلي بمعدل سنوي ٥,٥٪ ، وزيادة حجم الاستثمار بنسبة ٥,٥٪ عام ١٩٦٠م وبنسبة ٦,٥٪ خلال سنة ١٩٦١م، وزيادة الاستهلاك الفردي بنسبة ٣,٥٪ عام ١٩٦٠م، وبنسبة ٤,٨٪ عام ١٩٦١م^(١)، فضلاً عن اهتمامها الرئيسي بتشجيع استثمارات القطاع الخاص، عن طريق تسهيل عمليات الائتمان الموجهة للقطاع الخاص، وخفض أسعار الفائدة، وزيادة مصادر التمويل الذاتي، برفع الأسعار في بعض الصناعات، كالحديد والصلب، وتحسين نظام الاستهلاك، كل ذلك جعل الخطة البديلة تتلافي ما حدث وتحقق الكثير من أهدافها، والجدول التالي يوضح ذلك رقمياً^(٢).

الجدول رقم (٢٢)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الثالثة
لبعض القطاعات الهامة بالأسعار الثابتة

القطاع	المحقق عام ١٩٦١	المستهدف عام ١٩٦١	نسبة المحقق إلى المستهدف
الفحم	٥٦ مليون طن	٥٩ مليون طن	٩٥ %
البترول	٧٣ مليون طن	٧٥,٥ مليون طن	٩٦,٦ %
الكهرباء	٧٦ مليار كيلو وات/ ساعة	٤٣ مليار كيلو وات/ ساعة	١٧٦ %
الصلب	١٨ مليون طن	١٧,٥ مليون طن	١٠٢,٨ %
اللامونيوم	٢٤٠ ألف طن	٢٣٠ ألف طن	١٠٤,٣ %
الإسمنت	١٤,٦ مليون طن	١٤,٧ مليون طن	٩٩,٣ %

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٤، مرجع سابق.

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٢، مرجع سابق.

(٢)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٢٤، ١٢٣.

٤- الخطة الرابعة (١٩٦٥-١٩٦٢م)^(١): في هذه الخطة تم الاستغناء عن إعداد الخطة بواسطة لجنة التخطيط القومي، ثم عرضها على الجمعية الوطنية التشريعية لإقرارها، لأن هذه التجربة أثبتت قصورها نسبياً، إذ أن أي تغيير تراه الجمعية الوطنية على الهدف الأساسي للخطة (مثل زيادة معدل نمو الدخل القومي)، يقتضي التعديل الكامل للخطة، لأن ذلك يؤثر على كل المتغيرات التي تشمل الاقتصاد القومي في مجموعه، مثل المستوى العام للأسعار، والاستهلاك، والطلب الكلي، والعرض الكلي.

فأصبحت الخطة تعرض على السلطة التشريعية مرتين، في الأولى تعرض الخطوط العريضة للخطة متضمنة ثلاثة معدلات مقترحة للنمو، بعد دراستها من قبل تلك السلطة تقرر معدل النمو المقترن، ثم تعاد إلى لجنة التخطيط القومي لتعمل على الإعداد التفصيلي للخطة، لعرض مرة ثانية لإقرارها واعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

وقد كانت أهم أهداف الخطة الإبقاء على نفس معدل النمو السنوي في الخطة السابقة ٥,٥٪، وزيادة نسبة الصادرات لتلافي العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الاستثمار الشاب وتحقيق الأهداف الاجتماعية. والواقع أن هذه الخطة لم تحقق كل الأهداف الملقة عليها، غير أنها غيرت من طريقة إعداد الخطة لجعلها أكثر مرونة. والجدول التالي يوضح ذلك:

(١) - العطار، المرجع السابق، ص ٧٠ .
- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٦، مرجع سابق.
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٦٨ .

جدول رقم (٢٤)

الإنتاج المستهدف والمتحقق في عام ١٩٦٥ في القطاعات
الفرنسية الرئيسية بالمليار فرنك بأسعار الثابتة

القطاعات	الإنتاج عام ١٩٦٥	المستهدف عام ١٩٦٥	نسبة المحقق إلى المستهدف
الزراعة	٢٨	٤٥	% ٦٢,٢
الطاقة	٢٦	٣٢	% ٨١,٢٥
إنتاج المعادن	١٤	١٨	% ٧٧,٧
الصناعات الكيميائية	١٩	٢٤	% ٧٩
الصناعات التحويلية	١٠٢	٢٠٠	% ٥١
البناء والأشغال العامة	٣٧	٤٩	% ٧٥,٥
النقل والمواصلات	٢٤	٢٩	% ٨٢,٧
الإسكان	٩	١١	% ٨١,٨
خدمات أخرى	٥١	٦٤	% ٧٩,٧
المجموع	٣٨٠	٤٧٢	—

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٦، مرجع سابق.

- الخطة الخامسة (١٩٦٦-١٩٧٠م): تختلف هذه الخطة عن جميع الخطط السابقة، في أن مدتها خمس سنوات، بخلاف الخطط السابقة التي تراوحت مدها بين سبع سنوات (للخطة الأولى) وأربع سنوات (لما بعدها)، وقد حددت أهدافها كما يلي^(١):

أ- الاهتمام بالأهداف الاجتماعية، بإنشاء المدارس والمستشفيات، ووسائل الاتصالات والإسكان، والإعانات الاجتماعية، ومتوسط دخل المزارعين.

ب- رفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٥% سنويًا.

ج- تقريب التفاوت بين الأقاليم بمراعاة التوازن الجغرافي في الاستثمارات بينها.

د- خلق المنافسة بين القطاع الزراعي والصناعي، عن طريق السياسات

(١)- بواسنا، جان، المرجع السابق، ص ٢٤٥ . وانظر:

- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٦٩ .

الاثمانية واستخدام كافة الحوافز.

هـ- زيادة متوسط الدخل الحقيقي للعمال غير المهرة بنسبة ٢٠,٨ والمهرة بنسبة ٣,٣، والمشروعات الزراعية التي يمتلكها فرد واحد بنسبة ٣,٣، وللمزارعين بنسبة ٤,٨، واستخدام نظام المؤشرات التحذيرية لمراقبة الاقتصاد القومي، والتتأكد من أنه يعبر في اتجاهات اقتصادية سليمة أم لا ؟

والحقيقة أن الخطة باستحداث النظامين السابقين قد استطاعت القضاء جزئيا على حدة التفاوت في توزيع الدخل خلال سنين الخطة، واستطاعت مراقبة الاقتصاد القومي مراقبة فعالة وتجنيبه إلى حد كبير حالات التضخم أو الكساد، فتحقق الكثير من أهدافها.

٦- الخطة السادسة (١٩٧٥-١٩٧١م)؛ تتميز هذه الخطة عن جميع الخطط السابقة، باستدامها نموذج رياضي في الاعداد، يعرف باسم فيفي "FIFI"، ويعني أن تضم الخطة دراسة متراقبة لكل من التوازن العيني والتوازن المالي، وذلك على خلاف الخطط السابقة التي كانت تهتم بالتوازن العيني فقط؛ أي الكميات كإنتاج كذا ألف طن من الحديد والصلب، أو ١٠٠٠ كم من الطرق أو ما شابه ذلك^(١).

وقد تمكنت الخطة وبناء على النموذج السابق، من تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعين رئيسيين، كنتيجة أساسية للمنافسة التي تتعرض لها بعض المنتجات، من مثيلاتها في السوق الأوروبية، قطاعات محصنة^(٢) كالصناعات الغذائية، والبناء والتعمير، والخدمات من نقل ومواصلات وإسكان وتعليم، وقطاعات غير محصنة، واهتمت الخطة أساسا بالقطاعات غير المحصنة وكان من أهم أهدافها ما يلي:

أ- دراسة الأسواق الخارجية، وضغط المنافسة المختلفة، لإمكانية التنبؤ بوضع الأسعار الملائمة للمنافسة الخارجية.

ب- اتباع سياسة صناعية تستهدف تمكين الصناعات الفرنسية، من مواجهة المنافسة مع دول السوق الأوروبية المشتركة، وخلق الجو الملائم

(١)- كير، كي، المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٧٠ . وانظر:

- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٧١ .

- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ٧٣ .

(٢)- تعنى القطاعات المحصنة تلك القطاعات التي تحظى بحماية الدولة لها من منافسة السلع الأجنبية المماثلة لها.

لجميع المشروعات الصناعية، من جميع الجوانب المالية والقانونية، لوضع هذه الصناعات في موقف يمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية.

جـ- تدخل الدولة مباشرة في السياسة الصناعية لتحقيق تلك الأهداف، بإعطاء التمويل الملائم، والاعفاء من الرسوم والضرائب للصناعات التي تواجه منافسة، حتى تستطيع اختراق الأسواق الخارجية، وتجميع الصناعات الكبيرة، وضمنها حتى تصل إلى الحجم الذي يمكنها من مواجهة المنافسة.

وقد حققت هذه الخطة معظم أهدافها، وخاصة فيما يتعلق بالمنتج الصناعي المحلي مع غيره من منتجات السوق المشتركة، فاستطاعت تلك المنتجات الصمود أمام مشيلاتها، نظراً لتوفيرها بالجودة والتنوعية الملائمة التي ينشدتها المستهلك، الأمر الذي عمل على زيادة الصادرات بمتوسط نمو سنوي قدره ١١,٨٪ خلال فترة هذه الخطة^(١).

وفيما يخص التطورات بعد الخطة السادسة فقد ركزت الخطتان السابعة (١٩٨٠-٧٦) والثامنة (١٩٨٥-٨١)، على استمرار العمل بنموذج (FIFI) كأساس للتخطيط الفرنسي؛ والذي يقوم على إعداد الخطة، في إطار كل من التوازن المالي والعيني، واستخدام النماذج الرياضية، والبرمجة الخطية، وأن إعداد الخطة يقوم على التشاور، بين المشروعات الاقتصادية المختلفة والمسؤولين عن التخطيط، لضمان التنسيق بين مشروعاتهم الاستثمارية، وأهداف الخطة العامة، واستمر التركيز على أهداف الخطة السادسة، فضلاً عن زيادة دور وأهمية السياسة الصناعية، التي بدأ العمل بها منذ الخطة السابعة، ودعمها بكافة الوسائل، وإعطائها كافة المعلومات عن الأسواق الخارجية، لجعلها في وضع يمكنها من المنافسة، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وإعادة التوازن الجغرافي بين الأقاليم، وضرورة تشجيع الإبداع والمخترعين، وقد استطاعت هاتان الخطتان، تحقيق معظم أهدافها، التي سيتم استعراضها، ضمن النتائج العامة للتخطيط الفرنسي^(٢).

٧ـ الخطة التاسعة (١٩٨٩-١٩٨٤) : تركزت أهداف هذه الخطة على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمالة بالحصول على أفضل

(١)- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٥م، ص ١٩٠ .

Henri Guillaume, Development Planning in France,

Development Planning in the Arab World, Promis & Performence -

(29-28 Octobr 1986), V3, Comparative Experiences, P,P.3-12..

النتائج، فيما يتعلق بموضوع الوظائف، وذلك ضمن السوق الأوروبية المشتركة، وتخفيض معدل التضخم، ومحاولة إنهاء الفرق بين ارتفاع الأسعار في فرنسا وبين متوسط الارتفاع في دول السوق، ورفع معدل الاستثمار حتى نهاية فترة الخطة، والاهتمام بالتجارة الخارجية، ومحاولة استرداد التوازن بين الصادرات والواردات، خلال عامين منذ بداية الخطة^(١).

أهم نتائج تجربة التخطيط الفرنسي^(٢):

- ١- زيادة معدل الدخل الفردي بمعدل ٢،٨٪ من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٦، حيث وصل في عام ١٩٨٧م، إلى "١٠٧٣٠" دولاراً في العام.
- ٢- ارتفاع معدل نمو الزراعة من ٨٪ في الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٠م، إلى ٢،٨٪ في الفترة من ١٩٨٧-٨٠م بأسعار الثابتة.
- ٣- أدى الاهتمام بالصناعة وتطبيق السياسة الصناعية، منذ الخطة السادسة، إلى زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من "٤٠٥٢" مليون دولاراً عام ١٩٧٠م، إلى "١٢٤٤٣٦" مليون دولاراً بنهاء الخطة الثانية.
- ٤- حقق ميزان الحساب الجاري، في عام ١٩٨٦م فائضاً يقدر بمبلغ ٢٩٢٢ مليون دولاراً في مقابل عجز في عام ١٩٧٠م، بلغ "٢٠٤٥" مليون دولاراً.
- ٥- الاهتمام الواضح بالصحة والتنمية، فبعد أن كان ٨٣٠ فرداً يشرف على علاجهم طبيب عام ١٩٧٥م، انخفض هذا العدد إلى ٤٦٠ عام ١٩٨١م، وارتفع نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات من ٣٣٠٣ عام ١٩٧٥م، إلى ٣٣٥٨ عام ١٩٨٥م.
- ٦- الاهتمام بالتعليم خاصة في المرحلتين الثانوية والجامعية، على اعتبار عدم الاهتمام بالتعليم الابتدائي، فبعد أن كان التعليم الشتوي يشكل ٥٦٪ من مجموعة ذات عمر واحد عام ١٩٧٥م، ارتفع إلى ٩٦٪ عام ١٩٨٥م، كما ارتفع في التعليم الجامعي من ١٨٪ عام ١٩٧٥م، إلى ٣٠٪ عام ١٩٨٥م.

Henri Guillaume, ibid, p.p. 3-12

(١)- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩م، ص ٢٥٥، ص ٢٥٧، ص ٢٨٢، ص ٣١١، ص ٣١٣، مرجع سابق.

المطلب الثاني

تقويم التجربة الفرنسية في التخطيط

التجربة الفرنسية في التخطيط، تعد بحق تجربة رائدة، فقد حققت كثيرا من الأهداف، وتمشت وبالتالي مع طبيعة الإنسان الفطرية، والمجتمع الفرنسي الذي يقدس الحرية في شتى المجالات، وتم وبالتالي من خلالها الارتقاء بمستوى الاقتصاد القومي في مجموعه، إلا أنها لا تسلم من بعض الانتقادات ذكر منها ما يلي:

- التضخم الذي منيت به الخطة الثانية، نتيجة للنقص في فرص العمل وسوء تخططيه، والزيادة في الاستهلاك النهائي عما هو مخطط له، فبينما كان المخطط ٢٩٪، وصل المحقق إلى ٣٩٪ في نهاية سني الخطة.
- إخفاق الخطة الثالثة (١٩٦١-٥٨)، عن تحقيق معظم أهدافها خلال السنة الأولى منها، حيث أن معدل زيادة الإنتاج الكلي لم يتعد ٥٪، سنويا، وتفترض الخطة زيادته في نهايتها بنسبة ٢٧٪، عما كان في عام ١٩٥٦، فضلا عن ثبات الحجم الكلي للاستثمار خلال عام ١٩٥٩.
- اعتماد الخطط الاقتصادية في فرنسا، في بداية الأمر على الإلزام، من قبل الدولة على اتباع أهداف الخطة والتمشي بموجتها، وهذا يتعارض مع أبسط مبادئ النظام الرأسمالي عامة ومع أسلوب التخطيط فيه، الذي يعتمد على قوى السوق والتخطيط، وبعض الحوافز والمؤشرات، التي تحت أصحاب النشاطات الاقتصادية، على السير في ركاب الخطة.
- الجهد الضائع من جراء العمل المبذول في إعداد الخطة، والذي يذهب هدرا في أكثر الأحوال إذا رأت اللجنة الوطنية عدم إقرار بعض الأهداف، أو تغيير معدل الهدف الأساسي للخطط، وهو زيادة معدل نمو الدخل القومي، مما يضطر لجنة التخطيط إعادة إعداد الخطة مرة أخرى، بيد أن هذا الوضع أمكن تلافيه مع بداية الخطة الخامسة.
- إخفاق القطاع الزراعي، وقطاع الصناعات التحويلية، عن تحقيق ما هو مخطط لها في الخطة الرابعة، فبينما كان المخطط للزراعة ما قيمته ٤٥ مليون فرنك، لم تتحقق سوى ٢٨ مليونا، كما أخفقت الصناعات التحويلية إذ كان المخطط لها ٢٠٠ مليون فرنكا، لم تتحقق منها سوى

١٠٢ مليون فرنكا.

٦- بالرغم من أن الخطة السادسة، استحدثت سياسة معينة لتوسيع الدخول، بزيادة متوسط الدخل الحقيقي لفئات العمل المختلفة، إلا أنها لم تستطع تحقيق العدالة، في توزيع الدخل القومي ككل^(١).

٧- الوسائل غير المباشرة التي كانت تفرض على القطاع الخام المفرق، والتي أثبتت عدم جدواها باعتراف كثير من الخبراء والمسؤولين عن التخطيط، وفي هذا ما فيه من ضياع الأوقات والجهود والأموال، وتشبيط لعمل ذلك القطاع ودوره، في مجتمع تمثل الحرية الاقتصادية أحد دعائمه الأساسية.

٨- التضخم الذي صاحب جميع الخطط الاقتصادية، نظراً لأنها تحدد أهدافاً طموحة لرفع مستوى المعيشة والإنتاج بما يدفع الرأي العام، إلى تعجيل تحقق هذه الأهداف، الأمر الذي يعمل على زيادة مضاعفة الاستهلاك؛ أي أن تنمية الاقتصاد الفرنسي التي ساهمت فيها الخطط، قد مولت إلى حد بعيد عن طريق التضخم بواسطة اقطاعات خفية للقوة الشرائية، فضلاً عن تركيز كافة الخطط على زيادة الإنتاج المادي^(٢).

(١)- حامد دراز، وعلي عباس عياد، قراءات في الاشتراكية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٠م، ص ٦٥ . وانظر:
- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، ص ٥٥، مرجع سابق.
- صلاح الدين الصيرفي، المرجع السابق، ص ٨٧ .
- بواساتا، جان، المرجع السابق، ص ٢٦٠-٢٦١ . وانظر:
(٢)- هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٩١ .
- السيد عبد المولى، المرجع السابق، ص ٥٦ .

المبحث الثالث

عرض تاريخي للتخطيط في بعض الدول النامية وأسلوبه

يهدف هذا المبحث إلى التعرض بصفة أساسية إلى تاريخ أسلوب التخطيط للتنمية المتبع في الدول النامية، والظروف والملاييسات التي صاحبت ذلك الأسلوب مركزين على الدول النامية عموماً، والتي تنتهي الأسلوب الرأسمالي في التخطيط إلى حد كبير، على اعتبار أن أسلوب التخطيط الاشتراكي لا يختلف كثيراً عند التطبيق من دولة إلى أخرى نامية كانت أو متقدمة، وذلك من خلال مطلبين يعرض الأول تاريخ التخطيط في الدول النامية، ويحلل الثاني أسلوب التخطيط في تلك الدول.

المطلب الأول

عرض تاريخي للتخطيط في بعض الدول النامية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد حصول الكثير من الدول النامية على الاستقلال، وبزيادة النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، التي تبنت التخطيط الاقتصادي كمنهج لإدارة الاقتصاد القومي، وللمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، التي تعاني منها معظم الدول النامية، أصبح التخطيط الاقتصادي مقبولاً لدى الكثير من الدول النامية؛ على أساس أنه أحد الأسلوب الرئيسي لتدعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي، والتغلب على تلك المشاكل وعقبات التنمية، ولاحتاج برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلى عمل منظم ومستمر يحيط بكل الجهد المبذولة، ويدفعها لتحقيق هدف النمو الاقتصادي^(١).

وبناء عليه بدأ تجارب التخطيط المختلفة تنتشر في كثير من الدول النامية، وهي خطط تختلف من حيث الفترات التي تغطيها، من سنتين كما حدث في ساحل العاج ١٩٦٢-١٩٦٤م إلى ثلاث سنوات كما حدث

(١) - حمدي زهران، التنمية والتخطيط في مصر حتى عام ١٩٨٨م، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص ٩٦ . وانظر:-
- صقر أحمد صقر، مذكرة معهد التخطيط رقم ٣٠٠، ص ٨، مرجع سابق.

في النيجر وغينيا، إلى أربع سنوات كما حدث في السنغال. وكانت الصورة الشائعة في كثير من تلك الدول هي خمس سنوات، تمتد بصورة استثنائية إلى ست سنوات كما حدث في نيجيريا، أو سبع سنوات كما حدث في غانا في ١٩٦٣-١٩٧٠م وربما إلى عشر سنوات^(١).

وكما اختلفت الفترات الزمنية للخطة، اختلفت بدايات التخطيط في الدول النامية عموماً، فطبق في الشيلي عام ١٩٣٩م، وفي أورجواي عام ١٩٤٨م، وفي كولومبيا عام ١٩٥١م، وفي جواتيمالا عام ١٩٥٤م، كما طبق في الجزائر عام ١٩٦٣م، وفي مصر عام ١٩٦٠م، وفي تونس عام ١٩٦٢م، وفي موريتانيا عام ١٩٦٠م، وفي ملاوي عام ١٩٦٢م، وفي السعودية عام ١٩٧٠م^(٢).

المطلب الثاني

أسلوب التخطيط في الدول النامية

من الطبيعي أن تختلف أساليب التخطيط المتبعة في الدول النامية وتتعدد، وبالرغم من تعددها واختلافها، إلا أنه يمكن القول أن مسيرة التخطيط في تلك الدول مررت بثلاث مراحل أساسية تعدد مراحل تطورية في شكل التخطيط وأسلوبه المتبوع وهي:

أولاً : مرحلة التخطيط لمشروع فمشروع (المشروعات الاستثمارية المتفرقة) : تعد هذه المرحلة، هي البداية الأولى في اتباع أسلوب التخطيط، في الكثير من الدول النامية؛ ويقوم هذا الأسلوب على انتقاء الدولة عدداً محدوداً من المشروعات، وتوجيهه لاستثمارات الحكومية إليها، وتم هذه الطريقة في كل عام، على أن الرابطة بين المشروعات بعضها بعض قد تكون وقد لا تكون، كما أن هذه المشروعات، قد تكون من المشروعات صغيرة الحجم أو ذات الحجم الكبير^(٣).

وقد صاحب هذا الأسلوب التخططي مناقشات مكثفة، عن أفضل معايير الاستثمار الجزئية، في محاولة للمفاضلة بين أوجه الاستثمار المختلفة وقد تم خضت تلك المناقشات عن بعض المعايير الجزئية من أهمها^(٤):

(١) - كير، كي، المرجع السابق، ص ٦٨، ٦٩، ٧٠.

(٢) - ذكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٤، مرجع سابق. وانظر:

- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٦.

(٤) - فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٧.

- معيار نسب عوامل الإنتاج؛ الذي يبني على مبدأ الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة؛ والتي تقضي بتفضيل المشروعات الاستثمارية، التي تعتمد على استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد القومي أكثر من غيرها، فإذا توفر العمل الرخيص -مثلاً- في ضوء ندرة نسبية لرأس المال (وهذا هو حال الكثير من الدول النامية) كان على أسلوب التخطيط، ومن ثم السياسة الاستثمارية اختيار المشروعات ذات الكثافة العمالية.

- معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية، الذي يقوم على المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية بناء على مساهمة كل منها في زيادة الإنتاج على مستوى الاقتصاد القومي، وبالتالي اختيار المشروعات التي تساهم في زيادة الإنتاج أكثر من غيرها، مع أهميتها للاقتصاد القومي، وهذا المعيار يقوم على أساس المفاضلة بين المشروعات، باستخدام التكلفة والعائد.

غير أن هذا الأسلوب اصطدم بعدد من العقبات ولم يسلم من الكثير من الانتقادات أهمها^(١):

- أ- يفتقد هذا الأسلوب النظرية الشمولية للاقتصاد القومي في مجموعه.
- ب- لا يراعي هذا الأسلوب عملية التكامل الفني بين المشروعات؛ أي ضرورة احتياج أحد المشروعات لآخر من الناحية الفنية، ويقصد بالتكامل الفني -بصورة أدق- أن مشروعًا ما قد لا يكون مربحاً من الناحية الاجتماعية، ولكن إذا شمل التخطيط أيضًا مجموعة أخرى من المشروعات، يكون البرنامج أكثر فائدة للاقتصاد القومي في مجموعه.
- ج- يؤدي هذا الأسلوب في كثير من الأحيان، إلى إحداث نسب اختلال خطيرة في ميزان المدفوعات، أو في البنيان الاقتصادي والاجتماعي.
- د- افتقاره للتوازن القطاعي أيضًا، وعدم التأكد من سلامة هذا الأسلوب التخططي، في أن الموارد القومية والبشرية والمادية، والمدخلات المتاحة كافية للقيام بهذه المشروعات أم لا.

وعليه يرى كثير من الاقتصاديين رفض أسلوب تخطيط مشروع فمشروع كأسلوب تخططي، ويعولون على أن الدول النامية، إنما بدأت بهذا

(١)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٥، مرجع سابق. وانظر:
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٨.
- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٦.

الاسلوب في التخطيط، نظراً لعدم توفر مقومات التخطيط الأساسية، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي والإداري، فضلاً عن عدم توفر البيانات والاحصائيات، والمعلومات الازمة لعملية التخطيط، لحداثة أجهزة الإحصاء في تلك الدول من ناحية، ولتعارض الكثير من تلك البيانات، و اختلافها بشدة إن وجدت من ناحية أخرى^(١).

ثانياً: مرحلة التخطيط الجزئي (القطاعي): أمام المشكلات التي اعترضت سبيل تخطيط مشروع فمشروع، ولحداثة التجربة التخطيطية في الكثير من الدول النامية، لجأ إلى انتهاج أسلوب آخر يربط بين جميع المشروعات الاستثمارية، داخل قطاع معين أو إقليم معين. ويتضمن التخطيط الجزئي، درجة وعي أكبر وعمق أكثر في التجربة، وأسلوب تخططي أكثر تقدماً فيقوم جهاز التخطيط - بعد حصر الموارد الاقتصادية المتوفرة - بوضع برنامج اقتصادي معين للاستثمارات، يختص بقطاع اقتصادي كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات، أو لمنطقة أو إقليم معين، على هدى من الأولويات التي يقع على المسؤولين عن وضع السياسة الاقتصادية تحديدها سلفاً^(٢)، والتي من أهمها مدى إسهام المشروع في الدخل القومي، والنقد الأجنبي الذي يساهم في توفيره، واحتياجه من رؤوس الأموال والعملات الأجنبية، وربحية المشروع مقارنة بتكليفه، ومدى استخدام القطاع للمواد الخام المحلية، وحجم العمالة في المشروع، وفترة إنشاء المشروع^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن هذا أسلوب من أساليب التخطيط، لاقى قبولاً وترحيباً من كافة الدول النامية، ل المناسبة لظروفها ولا نخاض مستوى الإدارة والتنظيم في الكثير من تلك الدول، ناهيك عن كثرة التشكك الذي صادف كثيراً من تلك الدول، وخاصة تلك التي تخسي الاشتراكية، من أن في الأخذ بالتخطيط الشامل ترحيباً بالاشراكية وولاية لها^(٤).

(١) - ذكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٦١، مرجع سابق.

(٢) - المرجع السابق، نفس الصفحة. وانظر:

- سلطان أبو علي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه، ص ١٤، مرجع سابق.

- مختار بلوغ، التخطيط الاقتصادي، تهامة للنشر: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨، ص ٢٥.

(٣) - فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٤) - محمد عجمية وأخرون، المرجع السابق، ص ٢٦٨. وانظر:

- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٧.

غير أن نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط، يعتمد في الأساس على قوة القطاع العام، وقدرته بعد عملية تخطيط جزء منه على تنفيذ الخطة، وتحت القطاع الخاص على السير بموجب هذا التخطيط، لتحقيق الهدف منه؛ أي لا بد من تضافر القطاعين العام والخاص، على إنجاح هذا الأسلوب من التخطيط وإلاً مني بالفشل^(١).

وبالرغم من تفوق هذا الأسلوب عن سابقه، سواء من حيث حجم الاستثمارات، أو كفاءة أسلوب التخطيط، أو درجة الترابط التي يتواхما، إلا أنه يشتراك مع أسلوب مشروع فمشروع، في افتقاده للتوازن والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثاً: مرحلة التخطيط الشامل: تقوم هذه المرحلة على إعداد خطة اقتصادية، تشمل الاقتصاد القومي، برمته للقطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، مع التنسيق والربط بينهما، بما يتفق والآهداف الاستراتيجية للخطة^(٢).

وفي سبيل تحقيق ذلك، تنتهي السلطة الموكول إليها شؤون التخطيط، اتباع أسلوبين في التخطيط، يحصل الأول: في تقريراً للأهداف العامة لخطط الاقتصاد القومي في مجموعه، ثم يجري في مرحلة أخرى تقسيم تلك الأهداف على القطاعات المختلفة؛ أي التخطيط من أعلى إلى أسفل، أو من القمة إلى القاعدة، ويتميز هذا الأسلوب بمراعاة الصورة العامة للاقتصاد القومي كله، حيث أن المسؤولين عن أمور التخطيط يتوفرون لديهم من المعلومات والبيانات، ما يجعلهم على دراية بالظروف الاقتصادية^(٣).

وينصرف الثاني: وهو أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى (من القاعدة إلى القمة)، إلى وضع الخطة الاقتصادية على مستوى الوحدات الإنتاجية، حيث تبدأ كل وحدة إنتاجية بوضع الخطة الاقتصادية الخاصة بها، وبعد الانتهاء منها تجمع تلك الخطط، حتى تصل إلى القمة، فتتوضع خطة عامة مستفيدة من هذه الخطط، ولكن هذا الأسلوب غير واقعي لعدم توفر المعلومات الكافية، لدى الوحدات الإنتاجية

(١) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٧٥، مرجع سابق. وانظر:- عبد الحميد القاضي، ص ٣١١، مرجع سابق.

(٢) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٧، مرجع سابق.

(٣) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي: ص ١٠٣، مرجع سابق.

عن كافة الأمور الاقتصادية، ولا يأخذ الصورة الشمولية للاقتصاد القومي في مجموعه. ولتجنّب الاقتصاد القومي سلبيات أحد الأسلوبين لجأَت معظم الدول النامية، إلى الاستفادة من كلاً الأسلوبين، ولاعتماد عليهما عند إعداد الإطار العام للخطة الاقتصادية، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط، على دقة البيانات والإحصائيات المتوفرة، فضلاً عن توافر الكفاءات الإدارية والتنظيمية والفنية القائمة على إعداد الخطة، ومتابعتها وتقويم أثارها ونتائجها^(١).

على أنه من المفيد هنا أن نذكر أن طريقة إعداد الخطة وتنفيذها في كثير من الدول النامية، يختلف اختلافاً جذرياً، فبينما تعتمد بعض الدول على الأسلوب الامركزي في إعداد الخطة الاقتصادية، نجد البعض الآخر يعتمد على أن تكون الخطة مركزية، تحتوي قدرًا كبيرًا من التفاصيل الكمية والأهداف الأساسية، لتقديم الاقتصاد القومي، ومن البديهي أن هذا الأسلوب يستخدم كثيراً في الدول النامية، ذات القطاع العام القوي والفعال^(٢).

كما أن أساليب التنفيذ أيضًا تختلف في الدول النامية، من أساليب مباشرة تضعها الدولة في شكل أوامر وقوانين، كالتسخير الجبري، أو شرط الحصول على التراخيص الازمة عند القيام بالمشروعات، أو حصر الاستيراد، أو أساليب غير مباشرة تعتمد على الحفز والتشجيع والترغيب، مع استخدام بعض السياسات الاقتصادية غير المباشرة، والتأثير على المتغيرات الهامة المحركة لجهاز الثمن^(٣).

(١) - علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٤٧، مرجع سابق.
- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٤، مرجع سابق.
- ذكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٨، مرجع سابق.
- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٧.

(٢) - رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٣٠.

المبحث الرابع

إطار التخطيط في كوريا الجنوبية وتقويمه

بعد أن عرضنا تاريخ التخطيط، وأساليبه المختلفة في الدول النامية عموماً، ننتقل الآن إلى عرض تجربة دولة غير إسلامية في مجال التخطيط الاقتصادي، على اعتبار أن دراسة تجارب بعض الدول الإسلامية، والערבية وتقويمها، ستتم من خلال فصل مستقل^(١). وقد وقع الاختيار على كوريا الجنوبية، باعتبارها نموذجاً يمثل - إلى حد كبير - صورة التخطيط الرأسمالي في الدول النامية، وذلك من خلال المطلبيين التاليين:

المطلب الأول:

تجربة كوريا الجنوبية في التخطيط

أولاً: عرض تاريقي:

تضم كوريا الجنوبية إلى الدول النامية ذات الكثافة السكانية نسبياً، في حين تقل الموارد الاقتصادية المتوفرة بها^(٢)، وهي إحدى الدول المستعمرة التي حصلت على استقلالها من اليابان عام ١٩٤٥م، ومما زاد الأوضاع الاقتصادية فيها حدة بعد تقسيمها نشوب الحرب الكورية، التي عملت على إيجاد التخلف، في شتى مظاهر الحياة الاقتصادية^(٣). وقد كان أمام الدولة بعد انتهاء الحرب تحركاً ثقيلة ومنوعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولاحتواء ذلك خططت الدولة لتحقيق هدفين أساسيين هما: عدم انخفاض مستوى الاستهلاك، والحصول على أكبر قدر من المعونة لإعادة بناء الصناعة، وإعمار ما دمرته الحرب الكورية، وقد اعتمدت الدولة لتحقيق ذلك سياسة الإحلال محل الواردات في البداية، مع التركيز على الصناعات الاستهلاكية الأساسية، كالسلع الغذائية والسلع الوسيطة، وعززت ذلك باستخدام نظام متعدد لأسعار الصرف، وفرض الرسوم الجمركية العالية على السلع التي تمثل

(١) - سيتم ذلك من خلال الفصل الثالث من الباب الثالث.

(٢) - تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨م، ٣٠٧، ٢٥٥ص، مرجع سابق.

(٣) - عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ٢١٦-٢١٥ .

المنتجات المحلية، ورغم ذلك لم يحقق الاقتصاد الكوري في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٣-١٩٦٠ تقدماً يذكر، فمع التركيز على الصناعة لم يزد نصيبها من إجمالي الناتج القومي إلا بنسبة ضئيلة لا تتعدي ٧٪، كما أن متوسط الدخل الفردي منخفض؛ إذ لم يبلغ سوى تسعين دولاراً عام ١٩٦٠م^(١).

ومع هذه الظروف المتردية عمد المخطط الكوري إلى تغيير سياسة التصنيعية، بتبني سياسة التصنيع من أجل التصدير اعتماداً على قوة العمل ذات الوفرة النسبية، وبالفعل نجحت صناعتها لأنخفاض تكاليفها الإنتاجية^(٢).

كانيا: فقط الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

ركزت كوريا الجنوبية في تخطيطها على التصنيع من أجل التصدير، وأخذت بالتخطيط الشامل كجزء من الهدف العام، وهو التحويل بالتنمية الاقتصادية، أما الأسلوب فقد اعتمد على وضع الأهداف الكلية والقطاعية والاعتماد في تنفيذها على الجمع بين قوى السوق، وأدوات الميزانية السنوية، والتشاور مع القطاع الخاص وهو ما يذكرنا بأسلوب التخطيط الفرنسي، وبالفعل بدأ الاقتصاد الكوري منذ عام ١٩٦١م، بإعداد وتنفيذ الخطط الخمسية، وفيما يلي استعراض موجز لتلك الخطط ثم إيضاح أبرز النتائج التي انطوت عليها مجتمعة، ثم تقويم هذه التجربة.

أ- فقط الاقتصادية:

- الخطة الأولى (١٩٦١-١٩٦٦م) : ركزت هذه الخطة أهدافها على ما يلي:
 - الزيادة الكبيرة في الدخل القومي.
 - التركيز على الإنتاج المحلي وتوسيع الأسواق الداخلية.
 - الحصول على القروض لإقامة المشروعات الإنمائية.
 - الاستفادة من الأجور المنخفضة لمنافسة المنتجات الأجنبية.
 - الاتجاه نحو التصنيع الثقيل.

(١) (٢)- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٦ .

- الإشراف الحكومي المباشر على تطبيق الخطة الاقتصادية^(١).
- الخطة الثانية (١٩٦٦-١٩٧٢م): ركزت هذه الخطة أهدافها، على زيادة الدخل القومي، وزيادة دور الصناعات التصديرية، وزيادة الاستثمارات في الصناعات الكيماوية الثقيلة، بنسبة ٥٥٪ من جملة الاستثمارات المخططة للصناعة التحويلية، فضلاً عن ذلك فقد كانت هذه الخطة، عبارة عن برنامج أكثر تعقيداً للتنمية قام بوضعها مجموعة من الخبراء الكوريين، بالاشتراك مع بعض المتخصصين الأجانب^(٢).
- الخطة الثالثة (١٩٧٢-١٩٧٧م): ركزت هذه الخطة على الأهداف السابقة، بالإضافة إلى هدف رفع دخول وإنتاجية المجتمعات الريفية، والتركيز على الصناعات الثقيلة، التي تعتمد أساساً على العمالة الماهرة كصناعة الآلات والإلكترونيات، وبناء السفن، وزيادة نقل ملكية بعض الصناعات التصديرية إلى القطاع الخاص، الذي يعتمد على قوى السوق ودافع الربحية^(٣).
- الخطة الرابعة (١٩٧٧-١٩٨٢م): تمثل أهداف هذه الخطة في تدعيم الصناعات التصديرية، مع التركيز على صناعة الحديد والصلب، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة ٦٤٪، من جملة الاستثمارات المخصصة للصناعات التحويلية، لارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة الأفراد، مع الاهتمام بتنمية المناطق الريفية، وتحفيض الدين الخارجية^(٤) التي بلغت عام ١٩٧٠م "٢٠١٥" مليون دولار، تشكل ٢٢،٥٪ من الناتج القومي، وعام ١٩٨٦م "٣٤٣٠٤" مليون دولار، تشكل ما نسبته ٣٦،١٪ من الناتج القومي^(٥).
- وترى الخطة الخامسة (١٩٨٢-١٩٨٧م): على هذه الأهداف، مع الاهتمام بمنشآت الاستثمار الحكومي التي تستوعب ٤٥٪ من العمالة، وتشكل ٤٧٪ من مبيعات القطاع العام، وبلغ مجموع الاستثمارات فيها ١٧٪ من الاستثمارات المحلية، مع دعم القطاع الصناعي المملوک بالكامل لمؤسسات خاصة، مثل "تشابول"، "هونداي"، "سامسینج"، "شیکیوگ"، "دياود"، التي تساهم بما قيمته ٪٨ من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية، والتي تعمل في الخارج لحساب شركات متعددة الجنسيات، وقد

(١) (٢) (٤)- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢٢٠ . وانظر:- ديك كيو، عدى هان، التنمية الصناعية في مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية، رسالة دكتوراة، مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٧٩ وما بعدها.

(٥)- تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٨م، ص ٢٨٩، مرجع سابق.

بدا هذا الاتجاه منذ الخطة الخمسية الرابعة، ودعم أساسا في هذه الخطة فضلا عن تشجيع المدخرات المحطية^(١).

ثالثاً: نتائج الفطط الاقتصادية

كبداية عامة نستطيع القول، استنادا إلى بعض الإحصائيات المتوفرة، عن بعض المتغيرات الاقتصادية، أن الخطة الكورية حققت الكثير من أهدافها، وبالتالي استطاعت هذه الدولة تطوير مرحلة النمو فيها، من اقتصاد جامد متخلف يعاني ويلات الحرب، وشروع التقسيم بعد نهاية الحرب الكورية، إلى اقتصاد يعد في مصاف الدول النامية، ذات الدخل المتوسط في العصر الحاضر، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تدل على ذلك^(٢):

- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٩٠ دولارا عام ١٩٦٠، إلى ٢٣٧٠ دولارا عام ١٩٨٦.
- تحول الاقتصاد الكوري الذي كان أشبه ما يكون بالاقتصاد الزراعي بعد الاستقلال وال الحرب الكورية، إلى اقتصاد صناعي، يحوي قطاعا للتصدير يسجل متوسط زيادة سنوية، في حجم الصادرات بنسبة ٣٠٪ من الخطة الأولى، وحتى نهاية الخطة الرابعة.
- هبطت حصة الزراعة في تشكيل الناتج القومي من ٤٥٪ في بداية التخطيط، إلى ١٢٪ عام ١٩٨٦.
- ارتفعت مساحة القطاع الصناعي من ١٠٪ في بداية الخطة الأولى، إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٦.
- انخفضت نسبة المشغلين بالقطاع الزراعي من ٦٦٪ عام ١٩٦٠، إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٠.
- ارتفعت الأجور الحقيقة بمعدل سنوي ٧٪، من الخطة الأولى حتى الخطة الرابعة.
- ارتفعت نسبة المشغلين بالقطاع الصناعي من ٩٪ عام ١٩٦٠، إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٠.
- زيادة المدخرات المحطية بنسبة ٢٨٪ عام ١٩٨٥ و ٣٠٪ عام ١٩٨٦.

(١) عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٢) تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص ٢٥٥، ٣١١، ٣١٢، ٣١٥، مرجع سابق.

- وانظر: ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٣ وما بعدها.

- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٦.

وهو ما يتتيح لكوريا فرصة أكبر في تسديد ديونها، والاعتماد على رؤس الأموال المحظية.

- زاد الاهتمام بالرعاية الصحية والتغذية، فبعد أن كان ٢٧٠٠ فرداً يشرف على علاجهم طبيب عام ١٩٦٥م، انخفض هذا العدد إلى ١٣٩٠ فرداً عام ١٩٨١م، وارتفع الإمداد اليومي من السعرات الحرارية من ٢٢٥٥ عام ١٩٦٥م، إلى ٢٨٠٦ سرعاً عام ١٩٨٦م.

- زاد الاهتمام بالتعليم الثانوي والعلمي؛ إذ ارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية من مجموعة ذات عمر واحد من ٣٥٪ عام ١٩٦٥م، إلى ٩٤٪ عام ١٩٨٥م، وكذلك التعليم العالي من ٨٪ عام ١٩٦٥م، إلى ٣٢٪ عام ١٩٨٥م^(١).

المطلب الثاني

تقدير التجربة الكورية في التخطيط

استطاعت كوريا الجنوبية، تحقيق منجزات اقتصادية لا بأس بها، عن طريق المزج بين قوى السوق والتخطيط، في تسيير أمورها الاقتصادية، ولكن لا تخلو تلك التجربة من بعض أوجه القصور من أهمها ما يلي:

١- اعتماد الخطط الاقتصادية على التمويل الأجنبي بدرجة كبيرة منذ بداية التخطيط حتى الوقت الحاضر، إذ بلغت الديون الخارجية لكوريا الجنوبية حتى عام ١٩٨٦م مبلغ ٣٤٣٠٤ مليون دولاراً تلتهم ما يزيد عن ٣٦٪ من الناتج القومي الإجمالي^(٢).

٢- إقامة الصناعات البتروكيماوية والسيارات في النصف الأول من الستينات؛ وهي صناعات كانت سابقة لأوانها، ولم تكن قد استكملت نجاحها بعد^(٣).

٣- التحيز الكبير في توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الثقيلة خلال الخطة الخمسية الثالثة، نتيجة لكثرة الحوافز التي قدمتها الحكومة لهذا المجال، مما أدى إلى سوء تخصيص الموارد، وانخفاض الكفاية

(١) - تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص ٢٨٩، مرجع سابق.

(٢) - ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٥.

الإنتاجية للاستثمار^(١).

٤- التوسيع في الملكية العامة وفي الرقابة على وسائل الإنتاج، وخاصة في بداية الستينات، عند تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات، الأمر الذي عمل على تغيير الخطة الصناعية ككل، في بداية الخطة الخمسية الأولى، إلى التصنيع التصديرى من ناحية، وتوجه الدولة إلى نقل ملكية تلك الصناعات إلى القطاع الخاص من ناحية أخرى، حيث انخفضت مساهمة المشروعات الحكومية بصفة عامة، في جملة تكوين رأس المال الثابت، من ٢٤٪ عام ١٩٦٨، إلى ١٥٪ عام ١٩٧٨^(٢)، والقيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية، هدفها تعزيز نظام الأسعار، وتشجيع الصادرات^(٣).

٥- تركز الإنتاج في الصناعات القائمة على حساب الصناعات الجديدة، حيث ركزت استراتيجية التصنيع خلال الخطة الأولى على التوسيع في التصدير، من خلال رفع كفاءة الإنتاج في الصناعات القائمة^(٤).

٦- إهمال تنمية القطاع الزراعي نسبياً، حيث ارتفعت وارداتها من الحبوب من ٢٦٧٩٠٠ طن متري عام ١٩٧٠، إلى ٧٤٠٨٠٠ طن متري عام ١٩٨٠م، ولم تشكل الزراعة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٦م سوى ١٢٪^(٥).

(١) - ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٧٩ .

(٢) - عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٨ .

(٣) - ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٠ .

(٤) - تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص ٢٦٧-٢٨٧، مرجع سابق.

المبحث الخامس

موقف الإسلام من أسلوب التخطيط الرأسمالي

إن أسلوب التخطيط الرأسمالي -السابق عرضه- يعتمد في الأساس على المزج بين جرعات مخففة من التخطيط، وبين قوى السوق، لتوجيه النشاط الاقتصادي مع الإبقاء على خصائص النظام الأساسية؛ وهي الملكية الخاصة، والحرية الفردية، وحافز الربح، مما يؤدي وبالتالي إلى إرضاء الطبيعة البشرية للإنسان؛ إذ هو مفظور على حب التملك، وحب المال والحرية، فضلاً عن عدم تدخل الدولة بشكل كبير في الاقتصاد، وكما هو الحال في الدول الاشتراكية، الأمر الذي عكس وبالتالي صورة التخطيط المتبع في تلك الدول، في عدم الإلزام، أو الاستناد إلى قوة القانون، أو التوسيع في تصفية الملكيات الخاصة، فأخذ التخطيط في تلك الدول بعدين مختلفين، بعداً تأشيرياً يعتمد على الحواجز والأساليب غير المباشرة، وحيث القطاع الخاص بكلفة الوسائل، للتمشي مع الأهداف العامة للخطة، وبعداً تصحيحاً يعتمد على معالجة بعض الأخطاء، والمشاكل الحاصلة، في بعض القطاعات الاقتصادية بعد وقوعها.

ولا شك أن ذلك كله يقره الإسلام ويحث عليه. وبالرغم من كل تلك المزايا، ومع عدم تصدام جوهر التخطيط الرأسمالي مع الدين الإسلامي، إلا أن للإسلام موقفاً خاصاً من بعض أسلوب التخطيط في الرأسمالية نوالى البحث فيها فيما يلي:

- الهدف الأساسي لأسلوب التخطيط في الرأسمالية، هو الناحية المادية، أي أن همه الأكبر هو المادة التي تشبع الحاجات المادية، وبالتالي نجد المنتج الرأسمالي يسعى إلى تعظيم أرباحه، مهما كانت الطريقة التي أدت إلى ذلك، ومدى تنافتها مع النواحي الأخلاقية في الجوانب الاقتصادية، وكان حقيقة العالم تنحصر في ماديته، والإسلام يرى غير ذلك فمع إيمانه أن النشاط الاقتصادي عامه ينطوي على جوانب مادية، إلا أنه يحدد الإنتاج بدائرة الحلال، ويرفض ما عداه، كما ينظر إلى الأمر نظرة أخرى، تقوم على اعتبار أن المنتج المسلم لا ينظر إلى العوائد المادية وحدها، ولكنه ينظر أيضاً

إلى ثواب الله تعالى، كما أن التخطيط الإسلامي ينبع كل السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع، مهما كان العائد المادي منها، ويراعي احتياجات المجتمع ككل، ولا يُساند الشرعية الدالة على وجوب مراعاة الإنتاج والتجارة أحكام الإسلام موفورة في مطانها^(١).

- يعمل أسلوب التخطيط في الرأسمالية بالأسلوب الذي طبق به، إلى نشوء الاحتكارات، فالتحيط يكون لأصحاب المصلحة، أي أصحاب المشروعات الكبيرة، كما هو الحال في أسلوب التخطيط الفرنسي الذي يقوم على المشاورات بين المسؤولين في التخطيط، وبين القطاع الخاص المجتمع لاستطلاع أرائه وأفكاره، مما يعني بطريقة أو بأخرى ممارسة هذا القطاع لنوع معين من الضغوط الاحتكارية تستقل فيه هيئة معينة، أو عدد محدود من الهيئات بإنتاج سلعة معينة أو خدمة معينة ذات بدائل محدودة. بما تستطيع معه تحديد الأسعار والكميات المنتجة، دونما الإلتفات إلى ردود الفعل التي تحدثها المشروعات الأخرى، وهو في سبيل تحقيق هدفه يلجأ إلى إتلاف بعض سلعته عندما يكون طلبها غير مرن، لأن ذلك يعمل على زيادة الأسعار ومن ثم الإيرادات^(٢)، ويتجلى ذلك في المنتجات الزراعية بصورة واسعة (أمريكا في اتلاف الحبوب مثلاً). وفي ذلك يقول جل وعلا: * (والله لا يحب الفساد)*^(٣)، ومعلوم أن الاحتكار في الإسلام مننوع بشتى صوره وأشكاله لقوله (صلى الله عليه وسلم): * (لا يحتكر إلا خاطيء)*^(٤).

وبناء عليه فإن الاحتكارات القائمة، كلها نظم لا يقرها الإسلام عندما تتخذ كأدلة للتحكم في السعر والتحكم في العامل، أو اهدار تكافؤ الفرص، أو تعطيل الإنتاج وعدم الاهتمام بوجوده ونوعيته^(٥).

(١)- دبيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ١١٢م وما بعدها، مرجع سابق. وانظر:

- شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ٨٢م، مرجع سابق.

(٢)- موسى علقم، الاحتكار و موقف التشريع الإسلامي منه (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بمكة المكرمة، ١٤٠٣هـ، ١٤٢، ١٤٠م، ١٥٠.

(٣)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٠٥.

(٤)- سبق تحريره، ٢١٥م من هذه الرسالة.

(٥)- سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، الدار السعودية للنشر والتوزيع: جدة، الطبعة الرابعة، ١٩٦٩م، ٤٦م، ٤٧.

-٣- يتفرع عن المشكلة السابقة مشكلة أخرى، وهي تعطيل الكثير من الأيدي العاملة دونما ذنب، إلا بسبب احتكار صاحب المشروع الرأسمالي، ومحاولة تضخيم أرباحه، وتکديس ثروته، لذلك فإن أول شيء يقوم به عند محاولة خفض التكلفة، هو تسريع العديد من الأيدي العاملة، والإسلام ينهى عن ذلك لما فيه من ظلم للعاملين واستغلالهم من ناحية، وخطر تحفيظ بالمجتمع من جراء ذلك، وعلى رأسها تفشي البطالة، وانتشار السرقات والانحراف والجرائم، واتباع الهوى والشيطان من ناحية أخرى^(١).

فقد توعد سبحانه الظالمين المستغلين، يقول (صلى الله عليه وسلم): * (من كانت عنده مظلمة لا يخie من عرضه أو من شيء فليتحلle اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمه، وإن لم يكن له حسان أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه)*^(٢) إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تحرم الظلم وتحمّله والتي ذكرنا طرفا منها من قبل.

-٤- يسير تخطيط الإنتاج والتوزيع في المجتمعات الرأسمالية بصورة خاطئة، على حد رأي العالم الاقتصادي "هارولد لاسكي"، لأن السلع والخدمات الضرورية لحياة المجتمع لا يجري إنتاجها وتوزيعها في ضوء الحاجة الحقيقية للمجتمع، فيفضل إنتاج دور السينما -مثلاً- على بناء سكن أو مخبز، نظراً لأن الأولى ذات عائد مادي أكبر. وينفق المجتمع على صناعة السلاح، والمدمرات الحربية، والنووية، أكثر من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الهامة للسبب نفسه، وقد أدى ذلك إلى وجود فئة غير قليلة تعيش في بطالة طفيلية على المجتمع أي عالة عليه، ثم يقرر "لاسكي" أن ذلك عمل على إتلاف الموارد الطبيعية، وغض السلع، وتغير الجمهور للاستيلاء على مدخراته، كما أن الأجور التي يدفعونها لعمالهم ينتقل فيها سم هذه الأوضاع، فإذا عمالهم ينساقون إلى التخريب والإضراب، ولا تخفي خطورة ذلك وأثاره على المجتمع وكل ذلك ممنوع ومحرم في الإسلام، لأن الإنتاج فيه يتم وفقاً

(١)- سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، ص٤٧٥، مرجع سابق.

(٢)- البخاري، صحيح البخاري، ج٦، ص١٧٠، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند رجلٍ...، مرجع سابق.

- البخاري بحاشية السندي، ج٢، ص٦٧، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند رجلٍ...، مرجع سابق.

(٣)- ابراهيم الطحاوي، المرجع السابق، ج٢، ص٤٣.

لأولويات، تبدأ بالضروريات، فالحاجيات، فالتحسينيات^(١)، كما أن تبديد الموارد الطبيعية يأخذ الحكم نفسه لقوله تعالى: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين... الآية)^(٢). ويحث على حسن استخدام المال والثروة، بعد أن أغري وحفز بشتى الطرق والوسائل لتحصيلهما لقوله تعالى: * (فامشوافي مناكبها وكلوا من رزقه وإليه التشور)^(٣). وقوله أيضا: * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله... الآية)^(٤). وقوله (صلى الله عليه وسلم): * (تسعة ألعشار الرزق في طلب التجارة)^(٥). وكذلك الحال بالنسبة لغش السلع لقوله (صلى الله عليه وسلم): * (من غشنا فليس منا)^(٦)، كما أن التغريب بالعملاء ممنوع ومحرم لنهي الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن الكذب والخداع وبيع النجاش^(٧)، وعن كل بيع فيه غرر، وينسحب ذلك أيضا على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

- ٥- يعمل أسلوب التخطيط الرأسمالي على ضياع الكثير من الجهد وala موال، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وهذا ما حدث فعلا في التخطيط الفرنسي حتى الخطة الخامسة على ما وضحت سابقا، والرسول (صلى الله عليه وسلم): (نهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)^(٨)، وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تنهى عن التبذير والإسراف في الموارد كقوله تعالى: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين... الآية)^(٩). وقوله تعالى: * (ولا تصرفوا إنه لا يحب المسرفين)*^(١٠).

- (١)- دبيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص٦٥، مرجع سابق.
- ولانظر: محمد عفر، التنمية الاقتصادية في دول العالم الإسلامي، ص٤٤، مرجع سابق.
- (٢)- سورة الإسراء، من الآية رقم ٢٧.
- (٣)- سورة الملك، من الآية رقم ١٥.
- (٤)- سورة الجمعة من الآية رقم ١٠.
- (٥)- كنز العمال، ج٤، ص٣٠، وقال الزين العراقي في اتحاف المتقيين: ج٥، ص٤١٦، رجاله ثقات.
- (٦)- مسلم، صحيح مسلم، ج١، هـ٩٩، كتاب الأيمان، باب قوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا حديث رقم ١٠١ مرجع سابق.
- أبو داود، سنن أبي داود، ج٣، هـ٧٣٢، كتاب الإجارة، باب النهي عن الغش، حديث رقم ٣٤٥٢، مرجع سابق.
- (٧)- النجاش هو الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا ليشتريها بل ليغير بذلك غيره. انظر:
- الأمير الصناعي، محمد بن اسماعيل الكحلاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار التراث العربي: بيروت، الطبعة الرابعة، هـ١٣٧٩، ج٣، ص١٨٥.
- (٨)- سبق تحريره، ص٢١٣ من الرسالة.
- (٩)- سورة الإسراء، من الآية رقم ٢٧.
- (١٠)- سورة الأعراف، من الآية رقم ٣١.

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

الفصل الأول: مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة
المشكلات القائمة

الفصل الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية
وعلقتها بالخطيط.

الفصل الثالث: أساليب التمويل المتاحة
وعلقتها بالخطة.

الفصل الرابع: ملكية المرافق العامة
والموارد الطبيعية في الإسلام و موقفه
من تحضير الدولة وتأثير ذلك على الخطة.

الفصل الخامس: الاستهلاك والإنتاج في الإسلام
وأثرهما في الخطة.

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

يتوجه هذا الباب إلى البحث في التفاصيل المتعلقة بمحددات إطار خطة التنمية الاقتصادية، وتأثير الواقع الإسلامي المعاصر، والتوجيهات الاقتصادية والتنظيمية الإسلامية في إعداد الخطة فهو يعمل على توضيح تأثير مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة وأهداف التنمية الاقتصادية في أسلوب التخطيط ونماذجه المختلفة، ويحلل مصادر التمويل المتاحة للدول الإسلامية، ومدى تأثيرها في خططها التنموية، فضلاً عن ذلك فهو يهتم بدراسة الملكية العامة في الإسلام و موقفه من تدخل الدولة وبحث منهج كل من الاستهلاك والإنتاج في الإسلام وأثر كافة القضايا السابقة في منهجية إعداد الخطة الاقتصادية، وذلك من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول

**مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة
في الاقتصاديات الإسلامية وعلاقتها بالخطة**

**المبحث الأول : مرحلة النمو الاقتصادي في الدول
الإسلامية .**

**المبحث الثاني : طبيعة المشكلات القائمة في
الاقتصاديات
الإسلامية وعلاقتها بالخطة**

الفصل الأول

مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة في الدول الإسلامية

مررت الدول المتقدمة بالعديد من مراحل النمو الاقتصادي، حتى وصلت الان إلى مرحلة الاستهلاك الكبير، الامر الذي أدى إلى انحسار الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها تلك الدول، فقد خفت موجات الرواج أو الكساد أو غيرهما من التقلبات الاقتصادية المختلفة، فأصبحت من النوع الذي لا يعمد على تقويض البنيان الاقتصادي والاجتماعي، مما تضاءل معه نسبيا دور التخطيط، وإن بقيت الحاجة إليه عند طروء بعض المشكلات الاقتصادية. إذ لا يتعدى عادة شكله التصحيحي، إلا أن الوضع مختلف جدا بالنسبة للدول الإسلامية، فالهيكل الاقتصادي آحادية جامدة ومتخلفة، تقع علىها شتى مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري^(١)، الامر الذي يزيد من حاجة تلك الدول إلى التدخل، وإلى تخطيط التنمية الاقتصادية.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة مراحل النمو الاقتصادي لتلك الدول، والكشف عن المشكلات القائمة من البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وأثرها في شكل ونمودج التخطيط المتبعة. وذلك من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول

مرحلة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية

إن التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي لا تزال تمر بمراحل نمو متختلفة نسبيا؛ فهي تمر بما أسماه "روستو" مرحلة المجتمع التقليدي، أو التهيؤ للاقلاق، وذلك باستثناء بعض الدول النفطية الإسلامية، التي استطاعت تحقيق قدر لا يستهان به من مقومات التنمية وعنصرها الأساسية^(٢).

على أن مرجع التخلف في تلك الدول يكمن في عدة أسباب، على

(١) - للاستزادة انظر الباب التمهيدي، الفصل الثالث من هذه الرسالة.

(٢) - سعيد عبود، اقتصاديات الأقطار العربية، مطبعة القضاء: النجف، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م، ص ٢٣.

رأسها الترکة الثقيلة التي خلفها الاستعمار بعد تحرر معظم الدول منه، إذ ترك أوضاعاً اقتصادية واجتماعية يغلفها التخلف بشتى أشكاله وصوره، فعمل على إهدار طاقات تلك البلدان وتبييضها، فضلاً عن إشعاعه للفرقة والجهل والعزلة، أملاً منه في إبعاد العالم الإسلامي عن عوامل ومبنيات النمو الاقتصادي حتى عم التخلف^(١).

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل أن معظم الدول المتقدمة، قد مارست أنواعاً مختلفة من الاستعمار غير المباشر على تلك الدول من جديد، وفي غضون القرن الحالي، فعملت على تسخيره واستنزاف موارده، التي يتمتع بوفرة نسبية فيها بأسنان منخفضة جداً، ليجري تصنيعها في تلك الدول، ويصدر الفائض منها إلى تلك الدول مرة أخرى، ويباع بأسعار الأثمان، حتى أصبحت مجرد توابع محكومة بقيود التعامل المجنف والتكميل غير العادل فلم يتعد دورها المنتج للمواد الخام، والسوق الواسع لتصريف الفائض من الإنتاج، والموطن الرئيس لاستثمار رأس المال الفائز عن حاجة الاقتصاد المحلي^(٢)، وفي هذا ترك تعاليم الخالق جل وعلا في الأخوة والتعاون والتكافل الإسلامي، علاوة عن الإعراض عن تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم، والسلف الصالح عليهم رضوان الله في هذه الأمور.

وفي ظل هذه الأوضاع غير المواتية، انطلقت الكثير من الدول الإسلامية تمارس التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدة، فانتهت بها بأساليب مختلف مستعينة بالنماذج الوضعية، دونما الاعتماد على منهج الله تعالى في الإعمار والتنمية، الذي فيه الغنى والضمان عن تلك الأفكار الوضعية، مع إمكانية الاستفادة من التراث الحضاري المشترك فيما لا يتعارض مع ديننا الإسلامي الحنيف وقيمها النبيلة. فقد أخذت بعض الدول الإسلامية بالمنهج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية؛ الذي يركز على الصناعة الثقيلة، وأخذت أخرى بالمنهج

(١) - محمود الحصري، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م، ص ١٩ .
- وانظر: عبد الكريم صادق بركات، اقتصاديات الدول العربية، مكتبة مكاوي: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص ٧٠ .

(٢) - زكي شافعي مقدمة في العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢١٢ .
- وانظر: عطية سليمان مهدي، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف، مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١١٢٧، القاهرة، ١٣٧١، الجزء الثاني.

الرأسمالي الذي يبدأ بالصناعات الخفيفة إلى الوسيطة فالرأسمالية، متناسية في ذلك أنها دول إسلامية يجب على جهود التنمية المبذولة فيها أن تسير وفقاً لأولويات محددة، تبدأ بالضروريات فالحاجيات فالتحسينات^(١) وليس السير على ضوء مناهج مستوردة بعيدة كل البعد عن ظروفنا وقيمنا وعاداتنا وتقاليدنا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جهود التنمية في الكثير من الدول الإسلامية، قد مرت بمراحل مختلفة سواء من حيث الممارسات الإنمائية، أو الامكانيات المتوفرة، أو الأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الدور الملقي على عاتق الدولة في تحريك المجهود التنموي، ولقد كانت جهود التنمية الاقتصادية وخاصة في هذا القرن، تتوجه في الأساس إلى محاولة تخلص تلك المجتمعات من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كالنقص الواضح في خدمات رأس المال الاجتماعي، وكانت الدولة تقوم بالدور الأساسي في سد ذلك النقص عن طريق توفير التمويل اللازم، وترتيب تلك المشروعات في جداول زمنية بناء على توفر الامكانيات، يطلق عليها بطبيعة الحال برنامج عمل أو خطة اقتصادية، وهذا بالفعل ما حدث في الكثير من الدول الإسلامية، كالعراق في بداية القرن العشرين (١٩٢٧م)، وفي سوريا والمغرب ومصر والدول النفطية بعد الحرب العالمية، وأندونيسيا والباكستان ومالزيا والنيجر ونيجيريا، وغيرها من الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار في أوقات مختلفة بعد التحرر من ربنته.

واقتناعاً من معظم الدول الإسلامية، وبعد توفر الحد الأدنى من رأس المال الاجتماعي، وما جابهته من جراء تخصصها في الزراعة والإنتاج الأولي، رأت تحت ضغط الدعاية التي حظي بها التصنيع أن التنمية الصناعية تشكل جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحجر الزاوية فيها^(٢)، ولذلك دخلت الدول الإسلامية

(١) - الشاطبي، المواقف، ج ٢، ص ٨، مرجع سابق. **وانظر:**
- دين الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي، الإسلامى، الإسلامي، ٦٠، مرجع سابق.
- محمد غفران، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ٤٣٥، مرجع سابق.

(٢) - زكي شافعى، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٨٦، مرجع سابق.
- **وانظر:** عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ٣٣٩، مرجع سابق.

هذا المجال، فبدأت باعتماد سياسة الاحلال محل الواردات لإشباع الطلب الداخلي، با لاعتماد على ما يتوفّر من المواد الخام، وبعد أن وفرت لها الحكومات الشروط الازمة لها من الحماية الجمركية، أو التمويل اللازم، أو الحوافز والتشجيعات المختلفة (كالاعفاء من الضرائب)، وذلك بقصد التخلص من التبعية للعالم الخارجي، وتحقيق حدة البطالة المتفشية وخاصة في الزراعة، وتوفير قدر لا يأس به من القطع الأجنبي، وتقليل الاختلال في ميزان المدفوعات، وتوسيع القاعدة الصناعية، وتنويع الإنتاج وزيادة معدل الادخار ومن ثم الاستثمار.

كما انتقل الكثير من الدول الإسلامية إلى تطبيق سياسة التصنيع من أجل التصدير، أملأا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن هذه السياسة لم تحقق النجاح المأمول، بل عمقت من أواصر التبعية للخارج لأنها تعتمد على الدول المتقدمة في تشغيل المشروع وصيانته، كما أن إنتاجها موجه في الأساس إلى الأسواق الخارجية المثلية لها، فضلاً عن تعميقها لظاهرة ثنائية الاقتصاد القومي^(١).

وبناء على الفشل الذي لحق بالسياساتين السابقتين، رأت بعض الدول الإسلامية ضرورة الاتجاه نحو سياسة الاعتماد على الذات، مع الاستفادة قدر الامكان من سياسات التصنيع الأخرى، نظراً لما يتتوفر لهذه السياسة من مزايا في مقدمتها، أنها تسعى إلى إيجاد تنمية مستقلة لا تنمية تابعة وأنّه

(١) - على حافظ، مذكرات غير منشورة عن النمو الصناعي، ص ٢٩ .
- وانظر: محمد سعيد ناجي، سياسات التصنيع في الاقتصاد الإسلامي (رسالة ماجستير غير منشورة) مقدمة إلى كلية الشريعة جامعة أم القرى، شعبة الاقتصاد الإسلامي لعام ١٤٠٦م ، ص ٢٦٢-٢٦٠ .

لست يتمضض عنها إنتاج سلع وخدمات مصنوعة، بدلًا من التخصص في إنتاج وتجهيز المواد الأولية، لإقامة هيكل صناعي متراوط مع بقية أجزاء ومكونات الاقتصاد القومي الأخرى، فضلاً عن أنها تعتمد على الموارد الذاتية وتستغلها استغلالاً أمثل^(١).

واقتنياعاً من تلك الدول بأهمية هذه السياسة، وضفت الشروط الأساسية لنجاحها، كتوسيع نطاق السوق رأسياً وأفقياً، والعمل على تنمية رأس المال الاجتماعي من خلال قيام الدولة بدور هام فيه، والعمل على رفع إنتاجية العامل عن طريق التعليم والتدريب، وتخلص الموارد الاقتصادية للدول الإسلامية وتحريرها من السيطرة الأجنبية، واختيار المشروعات المناسبة^(٢)، لكن بالرغم من الجهد الساعية لإرساء دعائم سياسة الاعتماد على الذات إلا أنها لم تحقق الهدف المرجو منها، إذ كثيراً ما ادت إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية وتبذيرها^{(٣)(٤)}.

على أن كثيراً من الدول الإسلامية والعربية بوجه خاص، قد حاولت مجتمعة التخفيف من حدة تلك الأوضاع، فقامت كثير من الدول الإسلامية بتنمية الزراعة، ووضع السياسات والأساليب الكفيلة، بتطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته، ورفع مستوى العاملين فيه، ومن هذه السياسات برامج الإصلاح الزراعي، ومشروعات التوسيع الرأسي والأفقي، واستخدام المخربات الزراعية، وزيادة دور البحث، وتعزيز مصادر المياه. ولكنها اصطدمت بمشكلات المحاصيل الزراعية، وعمليات تسويقها في الخارج، وعدم توفر التمويل اللازم لها، مما حدا به أيضاً إلى التخلف، وما زاد الأمر حدة الأوضاع الاقتصادية في الأسواق الدولية، التي تدرج من الحماية، إلى الإحلال، إلى الاستغناء بالكامل، عن بعض المنتجات الزراعية^(٥).

(١) - علي حافظ، المرجع السابق، ص ٣٤-٣٦ .

- وانظر: محمد سعيد ناجي، المرجع السابق، ص ٢٧٥ وما بعدها.

(٢) - علي حافظ، المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٣) - محمد سعيد، ناجي، المرجع السابق، ص ٢٨٣ وما بعدها.

(٤) - لمزيد من التفصيل والإيضاح لوجهة النظر الإسلامية حول سياسات التصنيع وتطبيقاتها في الدول الإسلامية وانتقاداتها.

- وانظر: محمد سعيد ناجي، سياسات التصنيع في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق (باب الثاني الخام) بسياسات التصنيع الوضعية من ١٨٧ إلى ٣٠٥ .

(٥) - عبد الكريم برakan، المرجع السابق، ص ١١٧ .

ومن الجدير بالذكر أن أساليب التنمية الاقتصادية، التي قامت في معظم الدول الإسلامية، قامت وتقوم في الأساس على المبادرات الفردية، مما جعل الصناعات التي قامت مبتورة عن بقية فروع وقطاعات الاقتصاد القومي الآخر، وحرمتها بالتالي من الاستفادة من قوى الجذب الامامية والخلفية، التي يمارسها تكامل قطاع الصناعة مع القطاعات الأخرى؛ أي أن الاقتصاد افتقر إلى الشمولية والتوازنية^(١)

حاصل الأمر أن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي قامت في الأجزاء المختلفة من الدول الإسلامية، لم تساهم مساهمة فعالة في دفع عجلات النمو الاقتصادي؛ وهي الحقيقة المرة والوضع الراهن في معظم الدول الإسلامية، بل أن بعض الجهود المبذولة في هذا المجال، قد ساهمت في إضعاف وتبعية الهياكل الاقتصادية القائمة.

المبحث الثاني

طبيعة المشكلات القائمة في الاقتصاديات الإسلامية وعلاقتها بالخطة

استعرضنا في الفصل الثالث من الباب التمهيدي خصائص ومشكلات الدول الإسلامية، وذلك كمبرر لتجاهلها إلى التخطيط الاقتصادي، كأداة حتمية وضرورية للتخلص من هذه المشكلات، وهنا نحن بصد استعراض بعض هذه المشكلات لكن من زاوية أخرى تماماً؛ ونعني بها تحليل الجوانب الفنية لاهم المشكلات القطاعية تمهيداً لإبراز نوعية التخطيط المناسب لمواجهتها، وتبين ارتباط نوعية المشكلات القائمة بالأسلوب التخططيي المختار، مع كثرة المشكلات وتبنيتها من دولة إلى أخرى، إلا أننا سنلخصها في نوعين من المشكلات الهامة، التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بمرحلة النمو، باعتبار سائر المشكلات قد تم التعرض لها سابقاً، وذلك من خلال الفروع التالية:

(١) - محمود الحمصي، المرجع السابق، ص ٢٤.

الطلب الأول

مشكلات القطاع الزراعي

تعاني الزراعة في دول العالم الإسلامي من الكثير من المشكلات من أهمها ما يلي:

١- ارتفاع الكثافة السكانية الزراعية^(١)، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد من الزراعة، مع ثبات باقي المتغيرات، ويتربّع على ارتفاع هذه الكثافة انخفاض الإنتاجية الحدية للموارد الزراعية، مما يؤدي إلى خفض معدلات الأدخار، وانخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية، بما يفضي مرة أخرى إلى انخفاض الدخل الزراعي. وهذا في صورة حلقة مفرغة تتزايد بمرور الزمن، ويمكن تلقي هذه المشكلة بالتخفيط الزراعي، عن طريق التوسيع الأفقي للمساحة المزروعة، وزيادة دور الدولة في المجال الزراعي، عن طريق زيادة الرقعة الزراعية لتنواعم مع الأعداد المتزايدة من السكان^(٢).

٢- بدائية الأساليب الإنتاجية المستخدمة في الزراعة، فما زالت معظم الدول الإسلامية تستعين بالوسائل التي استعملت منذ آلاف السنين، كالمحاريث الزراعية البدائية، والاستعانة بحيوانات الجر، فضلاً عن أن رصيد معظمها من المعارف والتجارب الزراعية قليلة، لا تعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية^(٣)، وهذا يلقي على خطط التنمية مسؤولية زيادة دور البحوث الزراعية، وإدخال الميكنة الزراعية، وملاحقة التطورات في هذا المجال.

(١) العلاقة السكانية بالنسبة للأرض المزروعة تمر بثلاث مراحل طبقاً لمراحل النمو السكاني والرقعة الأرضية المزروعة، تقسم الأولى بوفرة الأرض الزراعية وانخفاض الكثافة السكانية بالنسبة للأراضي المزروعة، وهو ما يستطيع معه الفلاحون زيادة الرقعة الزراعية بجهوداتهم الفردية، أما المرحلة الثانية فتشتمس بارتفاع الكثافة السكانية للأراضي المزروعة، وعدم إمكان زيادة الرقعة المزروعة إلا إذا تضافرت الجهود الجماعية للمزارعين، وإذا ما تدخلت الحكومة تدخل مباشرةً عن طريق الاستصلاح، أو مشروعات الري والصرف وهذا حال معظم الدول الإسلامية، أما المرحلة الثالثة وهي التي تصبح فيها زيادة الرقعة المزروعة عملاً غير اقتصادي وتبدأ فيها الرقعة المزروعة في الانخفاض حيث يكثر إنشاء الطرق والمصانع والمباني، واليابان مثل بارز على ذلك.

- انظر: عثمان الخولي ومحمود شريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٢م، ص ٢٦٤ .

(٢) - عثمان الخولي، ومحمود شريف: المرجع السابق، ص ٢٦٤ .

(٣) - عبد الوهاب رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، وزارة الإعلام: العراق، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص ٧١ .

- وانظر: سعيد عبود، المرجع السابق، ص ٢٥ .

-٣- الندرة النسبية لرأس المال الزراعي، إذ تمثل ندرة رأس المال مشكلة عامة، تعاني منها القطاعات الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية، كنتيجة لضعف الطاقة الادخارية والاستثمارية في جميع قطاعات الاقتصاد. ويمكن معالجة هذه المشكلة بترشيد الاستهلاك والبعد عن التبذير؛ فـالإسلام يحث على ترشيد الاستهلاك، وينهى عن السرف والتصرف والانفاق البذخي. يقول تعالى: *(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين، وكان الشيطان لربه كفورا)*(١). ويقول صلى الله عليه وسلم: *(كروا واسربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده)* *(٢) إلى غير ذلك من النصوص. فضلاً عن إيجاد الفرص الاستثمارية الكافية ذات الربحية المعقولة، بإنتاج الحالات ذات الأهمية النسبية، واستخدام المضيقات والميكنة الزراعية*(٣).

-٤- ويرتبط بما تقدم عدم توفر خدمات رأس المال الاجتماعي، في صورة طرق وكباري وسدود وقنوات وترع، والتي هي من أهم المقومات الأساسية للزراعة، إذ أنها تتسم في معظم الدول الإسلامية بالتخلف، ولا تساعد على توفير الظروف الاقتصادية الملائمة لإقامة المشروعات الزراعية المختلفة، أو بلوغ تلك المشروعات المستوى الامثل في الإنتاج، ولا يخفى أن توفر مثل هذه المؤسسات يخلق الظروف الملائمة لاستغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة (التوسيع النجفي)، أو تكشف الاستفادة من المستغل منها بطريقة اقتصادية فعالة أو ما يعرف بالتوسيع الرأسي*(٤).

-٥- ضعف خدمات مراكز البحوث والتطوير الزراعي، وضالة الدراسات المعنية بالقطاع الزراعي ومشكلاته المختلفة، وقلة الاهتمام بالعملة الزراعية عن طريق التعليم والتدريب والتشييف الزراعي، وهو الأمر الذي يفسر توقف الزراعة في تلك الدول على استخدام الأساليب البدائية في الإنتاج، وعدم ملائمة التطورات المختلفة في

(١)- سورة الإسراء، الآية رقم ٢٧ .

(٢)- سبق تحريره، ص ٩٩ من هذه الرسالة.

(٣)- سالم النجفي، ومحمد القرشي، اقتصاديات التنمية، جامعة الموصل:الموصل، بدون رقم طبعة ، ١٩٨٨م، ص ١٤٥ .

(٤)- عبد الوهاب رشيد، المرجع السابق، ص ٧٦ .
- وانظر: سعيد عبود، المرجع السابق، ص ٢٥ .

المجال الزراعي من مكنته، ومخابط زراعية، وأنظمة ري، ودورات زراعية، ذات الأهمية البارزة في تطوير القطاع الزراعي.

٦- انتشار المزارع القزمية، نتيجة الاستمرار في تجزئة الأرض، وقلة الإمكانيات الاقتصادية للأفراد، عن إقامة مشروعات إنتاجية كبيرة، الأمر الذي يحرم القطاع الزراعي، من استخدام منتجات التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي، والتي تتطلب وحدات إنتاجية ذات أحجام اقتصادية ملائمة، الأمر الذي يزيد العبء على الدولة في الاقتصاديات الإسلامية، ويحتم عليها بذل الجهد وتوفير الإمكانيات في سبيل تلافي مثل هذه المشكلة^(١)

٧- عدم توفر المياه بالصورة الكافية واعتماد كثير من الدول الإسلامية على مياة الأمطار، ورغم أن بعض الدول الإسلامية كالملكة العربية السعودية، وبعض دول الخليج العربي استطاعت التغلب على هذه المشكلة بتحلية مياة البحر، إلا أن مشكلة نقص المياه تظل من أهم مشكلات الزراعة في دول العالم الإسلامي^(٢).

المطلب الثاني

مشكلات القطاع الصناعي

هناك الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تتضافر على القطاع الصناعي، في الكثير من الدول الإسلامية، فتعمل وبالتالي على زيادة تخلفه، ويزداد في مقدمة تلك المشكلات ما يلي^(٣):

١- تؤثر المشكلات الزراعية السابق الإشارة إليها تأثيراً سلبياً على القطاع الصناعي؛ إذ يشكل الضعف النسبي في الإنتاج الزراعي قيداً على نمو القطاع الصناعي، خاصة من زاوية قلة وعدم انتظام المدخلات الزراعية الالزامية للصناعة، ولا تخفي أهمية توفير المدخلات الزراعية في الإنتاج الصناعي، وخاصة في مجال توفير غذاء للعمال

(١)- عبد الوهاب حميد، المرجع السابق، ص ٧٧ .

(٢)- عبد الكريم برakan، المرجع السابق، ص ٥٦ .

(٣)- حول المشكلات الصناعية انظر:

- سعيد عبود، المرجع السابق، ص ٢٥ وما بعدها.

- التنمية الصناعية العربية، نشرة فنية يصدرها مركز التنمية الصناعية العربية عدد ١٨٥ لعام ١٩٧٦م، ص ١٨ وما بعدها.

- محمد سعيد ناجي، المرجع السابق، ص ٤١٣ وما بعدها.

الصناعيين؛ وهو ما يعمل على انخفاض إنتاجيتهم، وهذا يقتضي زيادة دور التخطيط في المجال الزراعي للمساهمة في نمو القطاع الصناعي.

-٢- معظم تجارب التنمية الصناعية التي تمت على مستوى العالم الإسلامي، لم يسبقها أو يصاحبها، مسح شامل للمواد الطبيعية والمالية، والتكنولوجية، والبشرية، مما أدى إلى وجود نقاط الضعف سواء فيما يتعلق بتوطين الصناعات التي تم إنشاؤها، أو فيما يختص بحصولها على المواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج، كما أن غياب الحصر الشامل للأساليب الفنية المتاحة أدى إلى استعانته تلك الدول بالטכנولوجيا الأجنبية، التي تروج لها الشركات دولية النشاط، دونما الاهتمام بالمتوفر من التكنولوجيا المحلية، أو محاولة تطويرها للتلائم واقع الدول الإسلامية وصناعاته، ليتسنى له تحقيق قدر من الاستقلال في هذا المجال.

-٣- افتقار معظم الدول الإسلامية إلى البنية الأساسية، كالطرق والمواصلات والقوى المحركة والسلع والخدمات الضرورية لتشغيل الصناعة، فمثلاً تقف مشكلة عدم وجود طرق ممهدة في معظم تلك الدول عائقاً أمام تطور الصناعة، وإمكانية نقل منتجاتها إلى المناطق الراهنة بالسكان، ولضخامة تكاليفها تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخطيط لاستكمالها.

-٤- مما يعيق السياسة الصناعية في معظم دول العالم الإسلامي، إقامة الوحدات الصناعية التي لا تشكل بطبعتها هيكل صناعياً متشابكاً ومنسجماً مع بعضه البعض، فلا يستفيد من الروابط الأمامية والخلفية التي تولدها الصناعة، ولا من الوفورات الخارجية، ولا يستطيع الحصول على المدخلات الازمة، وهذا يقتضي التنسيق، والتنسيق من أظهر العمليات التخطيطية.

-٥- من أهم معوقات التنمية الاقتصادية عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة، في الدول الإسلامية ضيق نطاق السوق المحلي؛ لأن انخفاض متوسط الدخل الفردي للغالبية العظمى من السكان، واتجاه الأسلوب الصناعي في بداية الأمر، إلى محاولة اشباع الطلب الداخلي مع التركيز على الكمليات التي تتمتع بطلب حرن من قبل أصحاب الدخول

العالية وهم فئة قليلة ، بل فضل الكثير منهم الاتجاه نحو الأسواق الخارجية ، للحصول على سلع ذات جودة ونوعية عالية من جهة ، ولاستيراد ما لم تتوفر به الصناعة المحلية من جهة أخرى كالسلع المعمرة مثلاً .

-٦- عدم توفر مقومات التصنيع في دول العالم الإسلامي كل على حده ، فبعض الدول تتتوفر فيها نسبياً بعض الموارد الطبيعية ، بينما ينقصها العمل ورأس المال ، والبعض الآخر يتتوفر لها رأس المال بشكل كبير كالدول النفطية الإسلامية ، وينقصها العمل والمهارات الفنية ، ومرجع ذلك إلى الإحجام عن الالتزام بآوامر الله تعالى ورسوله الكريم ، في شأن التعاون المخلص والتكافل والتآخي بين المسلمين^(١)

-٧- من العوامل الأساسية في تخلف الصناعة في الدول الإسلامية ، هجر المنهج الإسلامي ، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية النابع من القرآن والسنة ، والاستعاذه عنه بالمناهج الوضعية بعيدة عن قيمنا ومعتقداتنا وتقالييدنا ، والتي تعمل على زيادة السيطرة وتعزيز التبعية الاقتصادية لهذه الدول .

-٨- غياب الإحصائيات والبيانات والمعلومات عن واقع الاقتصاد القومي ، وتعارضها في غالبية الدول الإسلامية ، وذلك لحداثة أجهزة الإحصاء والتخطيط التي يقع عليها أساساً عبء توفير مثل تلك البيانات .

فضلاً عن ذلك تقع كثيرة من مشكلات التجارة الخارجية على الدول الإسلامية ، وتمثل بصفة أساسية في تذبذب أسعار المواد الأولية في السوق الدولية ، وما تذبذب أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات إلا مثل واضح على ذلك ، علاوة على القيود والعراقيل والحواجز الجمركية المفروضة في تلك الأسواق على دخول سلع الدول النامية عموماً إلى أسواقها ، وإحلال المنتجات الصناعية محل المنتجات الطبيعية^(٢) ، ناهيك عن عدم تكامل الدول الإسلامية المنتجة لمادة أولية واحدة فتدخل السوق الدولية متنافسة ، وهي في

(١)- سيأتي تفصيل ذلك عند الكلام عن التكامل الاقتصادي وتاثيره على الخطة ، في الفصل الخامس من الباب الثاني من هذه الرسالة .

(٢)- ذكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ٢١٢م ، مرجع سابق . وانظر :

- العشري حسين درويش ، التجارة الخارجية ، بدون رقم طبعة ، ١٩٧٨م ، ص ١٧٧-٢٠٦ .

أشد الحاجة إلى التكامل على غرار منظمة الأوبك والأوبك، والسوق الأوربية المشتركة، وغيرها لتحقيق شروط أفضل تعدل من تدهور معدل التبادل في غير صالح الدول الإسلامية، وتساعد على تخفيف العجز في موازين المدفوعات، وتساهم في الحد من تزايد المديونية الخارجية.

المطلب الثالث

أثر المشكلات على الخطة

إن التخطيط بمناهجه المختلفة يتأثر بنوعية تلك المشكلات، فيما يخص القطاع الزراعي فإن من المناسب بداية تطبيق منهج التخطيط القطاعي في الدول الإسلامية التي توسم بأنها زراعية، وتحسين نظام الري والصرف، وتوفير التقاوي الجيدة، والميكنة الزراعية بدلاً من الأساليب البدائية في الإنتاج، وتوفير رأس المال اللازم للزراعة، وخدمات رأس المال الاجتماعي الزراعي، في شكل طرق وسدود وترع وقنوات، للقضاء على مشكلة عدم توفر المياه، العنصر الأساسي للزراعة في معظم هذه الدول. مع التخطيط لإيجاد مراكز البحوث، التي تعنى بالمشكلات الزراعية، وتركز على تدريب الأيدي العاملة في الزراعة، لزيادة إنتاجيتها، فضلاً عن التخطيط لإيجاد مشروعات كبيرة في الزراعة لاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

وأخيراً يحتاج القطاع الزراعي؛ وهو المورد الأساسي لمعظم الدول الإسلامية - إلى إعمال نوع من التخطيط بعيد المدى، لتحقيق التكامل الزراعي بين بلدان العالم الإسلامي لتتوفر جميع مقوماته، من أرض قابلة للزراعة، وعمل ورأس مال وتنظيم، لستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي.

وفي قطاع الصناعة تتطلب مشكلاته إعمال العديد من نماذج التخطيط وأنواعه المختلفة، فلا بد من إعمال نوع من التخطيط المزدوج، يجعل الدولة تستفيد من المنتجات الهامة في الزراعة، لاستخدامها في الصناعة القائمة على ذلك، فضلاً عن التخطيط لتوفير المساحة الشاملة للمواد الطبيعية، والمالية والتكنولوجية والبشرية قبل

بدء عملية التصنيع، مع الاهتمام بخدمات رأس المال الاجتماعي، في شكل طرق ومواءلات وقوى محركة، بجانب التخطيط لرأس المال الاجتماعي الزراعي سالف الذكر.

وعلاوة على ذلك يحتاج القطاع الصناعي الإسلامي، إلى تخطيط تكاملی في المجال الصناعي بين دولة، لعدم قدرة أي دولة من دوله منفردة على التصنيع، وبالتالي تستطيع تلك الدول السير بخطا ثابتة في طريق التصنيع، والقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق، وتحقيق نوع من التكامل في وجه الاقتصاديات المتقدمة، وتطبيق أوامر الله تعالى في التعاون والتكميل.

أما فيما يختص بمشكلات التجارة، فلا بد من إيجاد نوع من التخطيط الذي يركز على تنمية الصادرات، وترشيد الواردات، أو ما يعرف بتخطيط التجارة، فيعمل التخطيط على تدعيم التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي، وعلى الاكتفاء بما هو ضروري من التجارة مع العالم الخارجي، كحل للخروج من التبعية التي تلف معظم الدول الإسلامية في عصرنا الحاضر.

هذا ولકثرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي يعج بها البيان الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول الإسلامية، فإنه لا بد من انتهاج أسلوب تخطيط التنمية، ويتحدد أسلوبه ونمودجه كما يلي:

- بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، التي لا تزال تعاني من البدائية، وانتشار العادات والتقاليد المعرقلة لعملية التنمية الاقتصادية، فإنه من المناسب لها أن يأخذ التخطيط الهيكلی في بعده الشمولي طويل الأجل، النموذج الأساسى فيها.

- تستطيع المجتمعات الإسلامية، التي قطعت قدرًا مقبولًا من مراحل التنمية، إعمال التخطيط الجزئي في القطاع الذي تتتوفر فيه الامكانيات (الميزة النسبية)، بالتركيز عليه وتنميته، والاستفادة منه في تمويل التنمية الاقتصادية.

٣- الدول النفطية الإسلامية تستطيع القيام بالتخطيط الشامل، عن طريق خطط تنمية متوسطة الأجل، في ضوء خطط طويلة الأجل تحدد فيها الأهداف العامة، وتستفيد من فوائضها البترولية في تمويل تلك المخططات، وهو ما تفعله اليوم معظم الدول النفطية الإسلامية مثل: السعودية، والكويت، وليبيا، والامارات العربية.

٤- ينجح في الدول الإسلامية تماماً إعمال نوعي التخطيط الرئيسي والتكميلي، بعمل خطة شاملة تركز على بعض المشروعات الهامة في إطار الأولويات، فإذا توفرت الإمكانيات الازمة للمشروعات الباقية نفذت، ويكون التخطيط التكميلي قد احتواها.

الفصل الثاني

أهداف التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالخطيط

تحتفل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية من ناحية ، وباختلاف مرحلة النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وقد تبين من خلال المبحث السابق أن معظم الدول المتقدمة قد وصلت إلى مراحل نمو اقتصادية عالية، توارت معها الكثير من المشكلات الهيكلية، التي تعوق تقدم الاقتصاد ، وتضاءل معها وبالتالي الدور الذي يجب أن تقوم به الدول في تطوير تلك الاقتصاديات، أما في ظل التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه معظم الدول الإسلامية ، والمتمثل في ضعف واحتلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، ومعاناته من الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فإنه يحتم نوعية من التخطيط تلقي على عاتق الدولة دورا هاما وحيويا في إنجاز الخطة ، إعدادا وتنفيذها ومتابعة.

ويهدف هذا الفصل إلى مناقشة أهداف التنمية الاقتصادية المتباينة، بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية ، وعلاقتها بنوعية وأسلوب التخطيط للتنمية ، وسيتم ذلك من خلال مبحثين، الأول يعرض تلك الأهداف وعلاقتها بالخطيط في محيط الدول المتقدمة ، والثاني يحل تلك الأهداف وعلاقتها بالخطيط في الدول الإسلامية .

المبحث الأول

أهداف التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالخطيط

في الدول المتقدمة

اختلفت أهداف التنمية الاقتصادية وتباينت خلال النصف الأول من القرن الحالي فقد ركزت في البداية على التصنيع بمناهجه ووسائله المختلفة، وكيفية مواجهة الحرب العالمية الأولى وترميم آثارها، ثم اهتمت بمعالجة الاختلالات التي سببتها أزمة الكساد العالمي، وفي مقدمتها قضية التوظيف الكامل، وتلى ذلك الاهتمام باعمار ما دمرته الحرب العالمية، وترميم الأجهزة الإنتاجية.

أما في النصف الثاني من هذا القرن فقد انصبت أهداف التنمية بهذه الدول على زيادة معدل نمو الدخل القومي، والتركيز على التصنيع، والبحوث، والتكنولوجيا، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، ومعالجة أسباب البطالة بصورةها وأشكالها المختلفة، لتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أما في الفترة الراهنة فتكمد تحصر في كيفية إيجاد الوسائل والسبل الكفيلة باستمرار ذلك التقدم، وزيادته خلال الزمن لرفع المستوى المعاشي للأفراد بصورة مستمرة، مع الاهتمام أساساً بالقضاء على الاختلالات والاضطرابات، التي قد تطرأ على مستوى الاقتصاد القومي، بإعمال السياسات الاقتصادية عموماً، وفي مقدمتها السياسات المالية والنقدية، وعموماً يمكن إيجاز أهم الأهداف الحالية من خلال المطلب التالي:

المطلب الأول

أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة

حققت الدول المتقدمة مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل أهدافها تختلف من فترة زمنية لأخرى. ويكشف هذا المطلب عن أهم تلك الأهداف من خلال النقاط التالية:

أولاً: الاهتمام بالبحوث العلمية والدراسات الاقتصادية:

تطور الاهتمام بالبحث العلمي تطوراً كبيراً في الدول المتقدمة، حتى غداً أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية، لاقتناع الحكومات بفائدة تشجيع ودعم البحوث العلمية، التي تلعب دوراً خطيراً في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي^(١).

وقد تولت الحكومات تنظيم عملية البحث العلمي في كثير من الاتجاهات منها: التنقيب الجيولوجي والطوبوغرافي، وتحسين الإنتاج الصناعي والزراعي، ووسائل النقل، وفي مجال الرعاية الصحية، وجمع الأرصاد الجوية والفلكلورية^(٢).

على أن تدخل الحكومة في تدعيم البحث العلمي والأجهزة المرتبطة به، قد زاد منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٨-١٩١٤م)، لاقتناع تلك الدول أن زيادة دور العلم والبحوث العلمية، عامل حاسم في تحقيق الانتصارات والنمو الاقتصادي، مما اضطر تلك الدول إلى إنشاء مؤسسات خاصة بالبحث العلمي، وتوفير التمويل اللازم لها^(٣).

إن كافة الدول المتقدمة تهتم بالبحث العلمي في شتى المجالات، حتى أنها تخصص له نسبة معينة من دخولها القومية، تتراوح بين ٣٪ في الولايات المتحدة، إلى ٢٥٪ في كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي، إلى ١٥٪ في فرنسا، وما ذلك إلا لأن البحث العلمي ركيزة التقدم في سائر المجالات^(٤).

ثانياً: تطوير الأساليب التكنولوجية وتجديدها:

يعني التجديد التكنولوجي "استخدام موارد جديدة، أو ظواهر طبيعية أخرى، أو تحسين طريقة استخدام ما هو مستعمل منها، مع توفر الرغبة في معرفة الطبيعة، والعزز على الخلق والإبداع"^(٥).

ولذلك فإن الاهتمام بالعامل التكنولوجي، ومحاولة تطويره وتجديده بصفة مستمرة، يعد هدفاً أساسياً للتنمية الاقتصادية؛ فهو محرك

(١) - ماييه، بيير، النمو الاقتصادي، ترجمة: جان كميد، منشورات اخترنااك، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٩٤.

(٢) - سياب، جاك وآخرون، العلم في خدمة الانماء، ترجمة انطوان خوري وعبد الرزاق الفار، مكتبة لبنان: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م، ص ١٣٥، ١٤٤، ص ١٤٥.

(٣) - (٤) - (٥) - سياب، جاك، المرجع السابق، ص ٣٦، ٤٢، ص ٣٦.

النمو الاقتصادي والمساعد على استمرار تقدمه في العصر الحاضر، وتولي تلك الدول بدون استثناء جل عنایتها وإمکانیاتها لتحقيق هذا الهدف، الذي أکسبها السيطرة على جزء كبير من العالم، يعرف اليوم بالدول النامية.

ثالثاً: تحقيق مستويات مرتفعة للعماة:

إن هدف العمالة الكاملة من الأهداف القومية، الذي وجهت له الدول المتقدمة جل اهتمامها.

ولذلك فإن حكومات الدول المتقدمة، قد استخدمت الكثير من الوسائل في معالجة البطالة، كان أهمها السياسات المالية والنقدية والضرебية، فخفضت الضرائب، وزادت مصروفات الحكومة، كما عملت على خفض معدل الفائدة، وتوسيع احتياطي المصارف، كوسيلة لزيادة المشروعات والمنافسة وروح التفاؤل لدى المستثمرين، في إنشاء المزيد من الصناعات، وبالتالي تشغيل المزيد من الأيدي العاملة^(١).

رابعاً: الضمان الاجتماعي والتوزيع العادل للدخل:

من الأهداف البارزة للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، هدف الضمان الاجتماعي، وتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً.

فيما يخص هدف الضمان الاجتماعي، وضعت الولايات المتحدة برنامجاً لرعاية الشيخوخة، تقدم من خلاله المعونات على المستحقين وكان ذلك عام ١٩٣٥م، كما أقرت كل من المانيا وبريطانيا صندوق المعاشات، والضمان الصحي في الفترة قبل الحرب الأولى^(٢).

ولتحقيق التوزيع العادل للدخل، أخذت معظم الدول المتقدمة، ينظام الضرائب التصاعدية على الدخول والضرائب على الشركات، ففي الولايات المتحدة - مثلاً - أخذت بنظام ضريبة الدخل الفردي من عام ١٩١٣م، بل لقد زاد دورها وارتفع نصيبها من ٥٪ في ذات العام، إلى ٨٪ عام ١٩٥٢م، وفي اليابان بلغ نصيب الضرائب على الدخل، ورأس

(١) - ماير، جيرالد، بولدوين، روبرت، التنمية الاقتصادية (نظريتها - تاريخها - سياساتها)، ترجمة يوسف صائغ، مراجعة: برهان دجاني، بدون ناشر أو رقم طبعة أو تاريخ، ج ٢، ص ٣١٠.

المال، ومؤسسات الاعمال ٤٣٪ في عام ١٩٣٤م، وتعد ضريبة الدخل من أهم مصادر الدخل في بريطانيا في الوقت الحالي^(١).

خامساً: الاهتمام بالقطاعات المهمة:

تعمل حكومات الدول المتقدمة على توجيه مزيد من الاهتمام إلى القطاعات التي كانت مهملاً في الماضي، للتركيز على القطاع الصناعي، وقد تركز الاهتمام على قطاع الزراعة.

في بريطانيا بدأ الاهتمام بالزراعة منذ عام ١٩٢١م، ثم تطور عام ١٩٢٨م، فوضعت الدولة قانوناً للتسليف الزراعي، وفي عام ١٩٣٠م وضعت برامج تسويق المحاصيل الزراعية، وفي العام الذي يليه تبنت الحكومة برنامجاً لدعم أسعار الحنطة، طور عام ١٩٣٨م ليشمل بقية الحبوب، وأخيراً جاء قانون الزراعة عام ١٩٤٧م، فوسع نظام الأسعار الزراعية المكفولة^(٢).

وفي الولايات المتحدة نظمت الدولة التسهيلات الائتمانية، والقروض الزراعية للمزارعين عام ١٩٢٠م، وفي عام ١٩٢٩م نظمت الحكومة مجلس الزراعة الاتحادي، لتشجيع التسويق الفعال، تلاه نظام المنح المباشرة، وضمان المحاصيل ودعم الأسعار^(٣).

وفي ألمانيا حددت مستويات الأجر في الزراعة، ونظمت جمعيات تسويقية، في محاولة للسيطرة على الأسواق، وفي عام ١٩٣٠م زاد دور الحماية الجمركية، ومنحت بعض السلع الدعم^(٤).

وهكذا بقية الدول الأوروبية. وتتولى السوق المشتركة في العصر الحاضر الاهتمام بالزراعة، وتنسيق السياسات الكفيلة بتطويرها، فيما بين الدول الأعضاء منذ إنشائها عام ١٩٥٨م.

(١)(٢)(٣)(٤) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٩.

سادساً: تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار (استقرار الأسعار):

استخدمت السياسات النقدية كسلاح رئيس في الحفاظ على استقرار الأسعار قبل عام ١٩٣٠، أما في العصر الحاضر فإن هذه السياسات، مع قدر لا بأس به من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تعمل في التأثير على مستويات العمالة والأسعار.

وقد ألمت كل من بريطانيا وفرنسا مصرفيهما المركزيين بعد الحرب العالمية الثانية، وبإضافة إلى سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفي، زاد المدى في استخدام السياسات المالية للتأثير على مستوى الأسعار، حتى في الولايات المتحدة، حيث أنشئ نظام مصرفي مركزي منذ عام ١٩١٣م، هدفه الأساسي الحفاظ على ظروف نقدية وتسليفية ملائمة للنشاط الاقتصادي، في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة^(١).

سابعاً: تحقيق تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية عن طريق تدخل الدولة:

برزت أهمية هذا الهدف التنموي في الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية أساساً، فقامت الحكومات بتأمين كثير من عناصر النشاط الاقتصادي، أملاً في الوصول إلى تخصيص أمثل للموارد. على أن التخصيص الأمثل للموارد بالتدخل الحكومي، بلغ مداه بعد الحرب العالمية، وخاصة في بريطانيا التي ألمت الكثير من القطاعات الهامة واتجهت فرنسا والولايات المتحدة نفس الاتجاه^(٢).

المطلب الثاني

علاقة أهداف التنمية بالتخطيط في الدول المتقدمة

انتهت الدول المتقدمة خططاً وسياسات اقتصادية متنوعة لتحقيق أهدافها، تتنوع بين التخطيط الشامل وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، وعلى الإنفاق في بعضها إلى ترك كافة الأمور

(١) (٢) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٤٥، ٣٣٥.

للمنافسة الفعالة، وجهاز الثمن. وفيما يلي نوالي البحث في تحليل تلك العلاقة، من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

أسلوب المنافسة الفعالة

يرى الاشتراكيون "كموريس دوب" و"أوسكار لانج" و"ليرنر" أن التخطيط الاشتراكي بما تضمنه من مركبة وشمول، هو أحد المواقف الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيقها، لأن تطبيق الاشتراكية حري بتحقيق وفورات القياس، والقضاء على الاحتكار، والمحافظة على معدل مقبول للتنمية وتعمل عن طريق التخطيط على تنسيق الجهد والسيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي والاستفادة من وفورات الحجم الكبير^(١).

وفي المقابل ترى مدرسة فكرية، أن تحقيق أهداف المجتمع لا يتأتى إلا باستخدام سياسة المنافسة الفعالة، ويترسم هذا الاتجاه كل من "روبنس" و"هايك"، فهم يؤمنون بما يذهب إليه الاشتراكيون من أن الاحتكار يؤخر التنمية، وينادون باتخاذ إجراءات شديدة وذلك مثل المطالبة بتجزئة المشروعات، والتخلص من النقابات العمالية، التي تمارس أوضاعاً احتكارية، ومنع العضوية المتبادلة في مجالس إدارات الشركات، ووضع قوانين تحد من تبادل الشركات أسهم بعضها وضمان مصالحهم بالسوية^(٢).

أما فيما يخص وفورات الحجم الكبير، التي تتلاشى مع تجزئة المشروعات، فإنهم يرون أن الاقتصاد لا يفقد أي مكاسب ضخمة، لأن النشاط الحر هو أفضل التنظيمات الاقتصادية الممكنة، لدعم التنمية

(١) - للتفصيل انظر:

- ص ٤ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٤٦-٤٤٧، ص ٤٥٠-٤٤٧.

الاقتصادية السريعة، وزيادة نموها مع توفر حد أدنى من الديمقراطية السياسية؛ إذ إنهم يوفران الحد الضروري لمرنة الموارد أحد مقومات التنمية، كما أنهم يؤمنون بضرورة تجنب الاقتصاد القومي، أخطار التقلبات الاقتصادية والتضخم، وتحقيق قدر معقول من العمالة الكاملة، وث المستثمرين على استثمار أموالهم في المجال الصحيح، واستخدام الموارد استخداماً صحيحاً، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرجوة^(١).

ويشدد أصحاب هذه المدرسة على أن مجرد المنافسة الفعالة، لا يكفي لتحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي، بل أن على الدولة دوراً آخر يتمثل فيما يلي^(٢):

أ- بذل الجهد لتحسين تنقلي الموارد الاقتصادية، واعطاء المعلومات الكافية اللازمة لأصحاب المشروعات الاقتصادية، حول الفرص الاستثمارية، مع زيادة دور التعليم والتدريب.

ب- هناك الكثير من المشروعات، وخاصة ذات الطبيعة الاجتماعية، لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، إما لتكاليفها الباهضة، وإما لربحيتها المتواضعة وهو الأهم، وهنا يقع على عاتق الدولة القيام بها، أو تقديم العون والتمويل اللازم للقطاع الخاص، ليتمكن من القيام بها.

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب هذه المدرسة، وهم قد دعوا إلى تخطيط التنمية بصورة أو بأخرى، يرفضون التخطيط المركزي لأسباب عديدة منها: رفضهم للاشتراكية أساساً، لأنها تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وهم دعاء حرية، ولأن التخطيط المركزي ملزم وشامل ويحتاج إلى بيرورقراطية دقيقة، فضلاً عن الشكوك المختلفة التي تشارح حول كفاءة هذا النوع من التخطيط، فمن الصعب اختيار الأفراد الأكفاء واستبعاد ما سواهم من الجهاز المركزي، وتتوفر حرية البحث أو المرونة في اتخاذ القرارات، أو تحاشي الفساد أو المحسوبية، أو ما عدتها من السلبيات التي توجه لأسلوب التخطيط المركزي^(٣).

(١)(٢)(٣)- ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٧٤ إلى ٤٥٠ .

الفرع الثاني

سياسة المنافسة الحركية

من بين الأسلوب المطروحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية السياسة التي قال بها كل من "مولتون" و"سليشر" و"رايت"، ويتجه أصحاب هذه المدرسة إلى تفكير مضاد للمدرستين السابقتين من ناحيتين. الأولى: رفضهم للتخطيط القائم على تجزئة المشروعات الضخمة، لأن ذلك الأمر يصحبها تضييئ بكميات عالية، تحتاجها التنمية الاقتصادية، ويفتقد العمال حقهم في المساومة، ذلك أن تحقيق المنافسة الفعالة، يعمل على وجود بعض المساوى في الاقتصاد منها: عدم الاستقرار الاقتصادي، وال فقد الاجتماعي، وضياع الموارد، وتأخير معدل التكنولوجيا، ويحلون بدليلا عن تلك التجزئة أسلوبا آخر؛ هو إيجاد قوانين تضاد التكثيل والاحتكار، وتنمية المشروعات الضخمة من القضاء على المشروعات الصغيرة، أو تمنع دخولها حقل الإنتاج، مع تقديم المعلومات الكافية، والمساعدة والمنح الحكومية للمشروعات الصغيرة، مبررين أراءهم هذه بأن المشروعات الضخمة تتماشى مع وجود درجة عالية من المنافسة، ولكنها منافسة تقترب بعملية التجديد والابتكار^(١).

والثانية: تشديدهم على الآثار السلبية في التنمية، التي يحدوها تدخل الحكومة في توزيع الدخل، أو تثبيت الطلب الإجمالي، فالضرائب التصاعدية على الدخل تعرقل جهود التنمية، وتشبه الحافز على الاستثمار وعلى الادخار أيضا، لذلك فهي تنادي بتطبيق سياسة معتدلة للضرائب، باعتبارها هي التي تعمل على التسريع بالتنمية الاقتصادية، وفيما يخص تثبيت الطلب الإجمالي، فإنهم يرون الاستعانة بالسياسات النقدية المرنة^(٢).

وفي شأن الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة، فهو يتدرج من تسهيل هجرة العامل وإعادة تدريبه، إلى وضع برامج حكومية معتدلة لتنمية الموارد الطبيعية، أو توفير مزيد من المعونة المالية، إلى وضع برامج لاستثمار الأموال في بعض الدول النامية.^(٣)

(١) (٢) (٣) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤ .

الفرع الثالث

الرأسمالية الموجهة

نادي مجموعة من الاقتصاديين أمثال "هانس" و"كينز" و"كلا راك" و"هرينس"، بسياسة اقتصادية تقع في الوسط، بين سياسة المنافسة الفعالة، والحل الاشتراكي، أو ما يمكن أن نسميه الحل الوسط بين حرية السوق والاقتصاد المدار مركزياً. وتبغى هذه السياسة فإن الأهداف الاقتصادية لا يستلزم تحقيقها سببياً النظام الرأسمالي القائم بنظام آخر، بل اصلاح هذا النظام من الداخل، عن طريق التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، مع استخدام كل من السياسات المالية والنقدية لتوجيه الاقتصاد، وضمان تكيفها مع التقلبات والأزمات^(١).

ويتفق أصحاب هذه المدرسة، مع أنصار المدرسة الحركية في عدم تجزئة المشروعات الاقتصادية، والنقابات العمالية؛ لأنها أساس التنمية الاقتصادية، ويجدون وجود سياسات ملائمة للقضاء على التكتل، ولكنهم يرون عكس ما يراه أصحاب المدرسة الحركية، من أن خلق المناخ الملائم لادخار ومن ثم الاستثمار، عن طريق العدالة في الضرائب التصاعدية أمر لا يكفي بمفرده، بل لا بد له من زيادة معدل الاستثمار المطلوب، لتحقيق العمالة وبالتالي التنمية السريعة^(٢).

ويركز أصحاب هذه المدرسة على الوفورات الخارجية، بصورة أكثر من المدرستين السابقتين، فعندما يرون أن البرامج التي تقوم بها الحكومة، لتوليد الطاقة الكهربائية، أو لحسن استخدام الموارد، أو لتحسين وسائل النقل وتوسيع المساعدات الحكومية للبحث العلمي، عوامل دافعة للنمو الاقتصادي^(٣).

وفي صدد دور الدولة في الحياة الاقتصادية لدى هذه المدرسة، نجد أعمق مما سبقها فعلى الحكومة وضع برامج للضمان الاجتماعي، وزيادة مصروفاتها بوجه عام؛ لأنهم يرون أن أفضل السبل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، هو ضمان الحكومة مستوى عالياً من الطلب

(١) - عبد الوهاب الأمين: المرجع السابق، ص ٥٩.

(٢) - ماير، جيراليد، روبرت، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٤، ٤٥٥.

الفعال، عن طريق تخطيط برامج إنفاق عام ضخمة وطويلة الأجل.

الفرع الرابع

الرأسمالية المخططة

من النماذج الأساسية التي تربط بين الأهداف الحالية للدول المتقدمة والنموذج التخططي، هذه السياسة التي قام بوضع أسسها كل من "بيفرج"، و"والترانكس" و"س.لندور" و"لويس" و"بي.دوشن"، وتتجه إلى زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وبأن عليها إذا أرادت تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، القيام بوضع خطط اقتصادية قومية تحدد كلاماً من معدل الاستثمار الخاص، والإنفاق العام، والحجم الكلي للاستهلاك، على ضوء ما تراه موافقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستقبلة، على أن تضع الدولة من الوسائل المعينة على بلوغ التخطيط غاياته ما تراه ملائماً^(١).

وليس معنى ذلك أن أصحاب هذه المدرسة يأخذون بالخطيط المركزي، وإنما لتعارض أفكارهم مع مدرسة الحل الاشتراكي، ولكنهم يرفضون الأخذ بمبدأ تملك الدولة لوسائل الإنتاج، ويحبذون تملك الدولة للمنافع العامة، والصناعات الأساسية، لأن هذه السياسة تعمل من ناحية، بالقضاء على الاحتياط، وتستمر الأساليب التافعة والناجعة للتخطيط من ناحية أخرى^(٢).

على أن إرساء دعائم التخطيط بصورة شاملة للقطاع العام، لا يعني الزام القطاع الخاص به، بل أنه يوجه للسير في ركاب الخطة، بمحفزات ووسائل غير مباشرة متوفرة في النظام ذاته، وهي السياسات المالية والنقدية، في توجيه استثماراته وفقاً للخطة الاقتصادية، وحيثما في استخدام التخطيط بصورة واسعة، هو أن الاقتصاديات القائمة على المشروع الخاص، لا تستطيع تحقيق معدلات سريعة للتنمية، مع ضرورة وجود الإنفاق الحكومي الضخم لتشجيع التنمية؛ والذي يتربّط على الحكومة أن تقوم بتنظيمه وكيف سيُنفق، مع تسليمهم بتواجد عدم الكفاءة مع التخطيط، ولكنهم يستدركون ذلك بالتجوّل إلى

(١) (٢) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٥، ص ٤٥٦.

أساليب التخطيط اللامركزي، والقيود غير المباشرة، إيماناً منهم بأن ذلك يتلاّئم مع مبدأ الحرية الاقتصادية، فهم يرون أن الرأسمالية المخططية فيها الحل لعيوب التخطيط المركزي، وعيوب الاقتصاد الحر^(١).

حاصل الامر أن التخطيط الاقتصادي الكلي والشامل والمركزي، هو الوسيلة الأساسية لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، في مجموعة الدول التي تبني النظام الاشتراكي كما هو معروف، على أن التخطيط التأثيري؛ الذي يعتمد على المؤشرات الاقتصادية حافزاً للتقدم، والتخطيط اللامركزي الذي يقوم فيه جهاز التخطيط باتخاذ بعض القرارات، ويترك للمشروعات القيام بالبعض الآخر، فيحدد الحجم الكلي للاستثمار، والاثمان التي تتم على أساسها المعاملة بين المشروعات، وتحديد سعر الفائدة، وتتخد المشروعات القرارات الخاصة بتحديد حجم ونوع الإنتاج الجاري، وتحديد اثمان بيع السلع للمستهلكين، والتوسيع في الطاقة الإنتاجية الجديدة، والتخطيط القطاعي لجزء من الاقتصاد القومي، كالزراعة، أو الصناعة، أو الخدمات، أو بعض فروعها باستخدام أسلوب البرامج الخطية. والتخطيط القومي؛ الذي يعمل على تخطيط القطاع العام وإلزامه بتنفيذ الخطة وتوجيه القطاع الخاص لها هي من ضروب تخطيط التنمية الاقتصادية؛ التي تساهم كثيراً في تحقيق أهداف التنمية واستمراريتها في تلك الدول، ولا تؤدي إلى تقويض دعائم ذلك النظام، ولعل أقرب المدارس التي نرى أنها تتفق وتتوافق مع مبدأ الحرية، هي الرأسمالية المخططية أولاً، ثم الموجهة ثانياً، علماً بأن هذه الأنواع التخطيطية تأخذ بها معظم الدول الرأسمالية في العصر الحاضر مع اختلاف في التطبيق^(٢).

(١) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٦.

(٢) - كير، كي، المرجع السابق، ص ٥٣ . ولانظر:

- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٩٩، مرجع سابق.

- سالم توفيق النجفي، ومحمد صالح القرشي، المرجع السابق، ص ٢٠٥ .

المبحث الثاني

أهداف التنمية وعلاقتها بالخطيط في الدول الإسلامية

استعرضنا فيما سبق أهداف التنمية الاقتصادية، وعلاقتها بالخطيط في الدول المتقدمة، واتضح لنا أن جل أهداف التنمية الاقتصادية في تلك الدول، تسعى للمحافظة على مستوى النمو الاقتصادي، وزيادته بصفة مستمرة، حتى أن الرابطة بين تلك الأهداف والخطيط، ليست ذات شأن لاستطاعة تلك الاقتصاديات، تخطيط نفسها حرصاً منها على معدلات النمو، مع أن الأساليب الشائعة في التخطيط في تلك الدول عدا الاشتراكية منها لا تعدو كونها تخطيطاً لا مركرياً، أو جزئياً، أو تأشيرياً، أو برمجة اقتصادية، أو سياسات مالية معينة.

ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، في الوقت الحاضر، علماً بأن تحديد تلك الأهداف على مستوى الدول الإسلامية، وفي الوقت الراهن، أمر لاتخفي صعوبته، لاختلاف تلك الأهداف وتعارضها، وعدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة عنها.

وبالرغم من اختلاف أهداف التنمية الاقتصادية، بين دولة وأخرى من الدول الإسلامية، تبعاً لمرحلة النمو الاقتصادي التي وصلت لها الدولة، ومستويات التنمية بها، إلا أن هناك بعض الأهداف الاستراتيجية العامة، التي توجه كل الدول الإسلامية جهودها في سبيل تحقيقها، ويهدف هذا المبحث إلى مناقشة وتحليل تلك الأهداف وعلاقتها بالخطيط من خلال المطابقين التاليين:

المطلب الأول

أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

باستقراء الواقع التنموي في العصر الحاضر للدول الإسلامية، نجد أن معظمها لا زال يعاني شتى ألوان التخلف والتجزئة والحرمان، فالهيكل الاقتصادي محطم، أحادي الإنتاج، وتحاول تلك الدول جاهدة وضع لبنات معينة على طريق النمو الاقتصادي، وتنهض في سبيل تحقيق ذلك باقرار عدد من الأهداف نستعرضها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

الانفكاك من إسار التخلف

وهو الهدف الاستراتيجي والأول للتنمية الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية، وذلك بالسعى إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرضية، فمن المعروف أن تلك الدول تعاني عموماً من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وأمام تلك المشكلات وذلك الهيكل المتدااعي من الخصائص سالفة الذكر، تنهض التنمية الاقتصادية بعبء نقل الاقتصاد المتخلف إلى حالة من التقدم الاقتصادي، تمكن أفراده أن يحصلوا على مستويات معيشية لائقة تضمن لهم حياة كريمة، فهدف العملية الإنتاجية إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الاجتماعية بأقصى درجة ممكنة^(١)، في إطار التعاليم الإسلامية بعدم الاسراف، أو التقتير أو اضاعة المال، أو عدم القيام بحقوقه، أو استثماره على الوجه المطلوب.

وبالرغم من كثرة الجهد التي بذلت في هذا المجال، إلا أن السمة الغالبة لاقتصاديات تلك الدول هي التخلف، ويزداد الوضع فداحة عند عقد المقارنة مع الدول التي قطعت شوطاً بعيداً على طريق النمو الاقتصادي، فالدول الإسلامية تحتاج إلى هيكل اقتصادي غير مختل، يستطيع تحمل التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الظروف المختلفة، والواقع الاقتصادي المعاصر.

على أن الإسلام لا يقر الأوضاع التي تجعل الدول الإسلامية ضعيفة مستغلة في مواجهة الدول المتقدمة، فله موقف واضح من عملية التنمية الاقتصادية ومكافحة التخلف، فهو يريد لنا كمسلمين أن نكون أقوياء، نستطيع الدفاع عن أنفسنا وديتنا، لأن تكون تحت رحمة تلك الدول كما هو الحال اليوم.

من أجل ذلك فهو يدعو دائماً إلى نقل المجتمع من حالات التخلف الاقتصادي، إلى رحاب التنمية الاقتصادية؛ فالله تعالى قد سخر الكون

(١) - مهدي سليمان عطية، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف مذكرة معهد التخطيط رقم ٦٤٧، ١١٢٧، ص ٦٤، مرجع سابق.

للبشر وذلله لهم، من أجل القيام بواجب الخلاة في عمارة الدين والدنيا، واستخدامه أفضل استخدام، لانتفاع بما فيه من موارد مقدرة بما يفي بحاجة الإنسان، مع بذل المزيد من الجهد وعدم الركون والتكاسل^(١)، وفي ذلك يقول تعالى: * (وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جمِيعاً منه... الآية)*^(٢)، وقوله تعالى: * (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمِرُكُمْ فِيهَا... الآية)*^(٣) وقوله صلى الله عليه وسلم: * (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف)... الحديث)*^(٤).

الفرع الثاني

إقامة البنية الأساسية للاقتصاد

تشمل البنية الأساسية، كل من المساجد والطرق، والسدود، والكباري، والقنوات، والمدارس، والمستشفيات، والمرافق العامة وما شابه ذلك. وهي إلى حد بعيد مختلفة في الكثير من الدول الإسلامية. لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية، هو إقامة تلك البنية الأساسية، الازمة لقيام عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فوجود شبكة واسعة من الطرق، وخطوط السكك الحديدية، من الأمور الحاسمة في تحقيق التقدم، وإقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة، لأنها تسهل عملية نقل الخدمات، والمواد الأولية الازمة للصناعة، وتسيير المنتجات زراعية أو صناعية، وتيسير عملية البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية، التي تختزليها الأرض، فضلاً عن نقل الأفراد^(٥).

كما أن توفر المدارس والمستشفيات، وتجهيزها على أفضل مستوى وفي حدود المكانيات المتاحة، يعمل على المساهمة الحقيقة في عملية التنمية الاجتماعية والبشرية، فبالعلم والمعرفة وزيادة دور وأهمية البحوث العلمية، ترقى وتتقدم الأئمـ، وتحقـ أهدافـها المختلفة، فضلاً عن أن توفر الخدمات الصحية الـازمة للعاملـين وغيرـهم،

(١) - محمد الشحات الجندي، قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقـ الإسلامي، دار النهـة العربية: القاهرة، ١٩٨٥م، بدون رقم طبـة، ص ٢٨٢.

(٢) - سورة الجــة، من الآية رقم ١٣.

(٣) - سورة هــود، من الآية رقم ٦١.

(٤) - سبق تــويجهـ، ص ٦٦ من هذه الرسـلة.

(٥) - العــشرـي درــويـشـ، التــنــميةـ الــاـقــتصــاديـ، ص ٨٠، مــرــجــعــ ســابــقــ.

تساهم في زيادة الإنتاجية؛ إذ أن قدرة العامل على الإنتاج تتأثر بحالته الصحية^(١).

إن إقامة الأبنية الأساسية من الأمور الحيوية للدول الإسلامية؛ إذ تهيئة السبيل لقيام كثير من المشروعات، التي تعد مثل تلك الخدمات شرطاً ضرورياً في قيامها، وتعمل على زيادة الإنتاجية. لذلك يجب على تلك الدول وحكوماتها، المساهمة بطريقة فاعلة في استكمال تلك الخدمات بها، رغم ارتفاع تكاليفها الاستثمارية، وانخفاض العائد المنتظر منها.

والإسلام يحث المسلمين على الاهتمام بالقوة لقوله تعالى: *وَأَعْدُوا لَهُم مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ١٠٠ الْآيَة*^(٢). غلظ القوة عام يشمل: القوة العسكرية والاقتصادية، وتكون أول مراحل القوة الاقتصادية، في إيجاد تلك الخدمات، ولهذا اهتم الخلفاء الراشدون ببرامج رأس المال الاجتماعي ذات الأهمية النسبية في تلك الأزمان، فأنشأوا القنوات، وحفروا الأبار، وشقوا الطرق للتيسير والتسهيل على الناس، وفي صدد ذلك يقول الماوردي: "عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها، وإصلاح شربهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم وبناء سورهم"^(٣).

الفرع الثالث

تنوع الهيكل الإنتاجي

تعتمد معظم الدول الإسلامية، على محصول واحد أو اثنين، في تأمين احتياجاتها من النقد الأجنبي، وتمويل نفقات التنمية الاقتصادية، فمثلاً كون النفط في عام ١٩٨٨م ٩٩٪ من صادرات ليبية، ٩٦٪ من صادرات الجزائر، ٩١٪ من صادرات عمان، ٩٠٪ من صادرات السعودية والكويت، ٨٨٪ من صادرات نيجيريا، أما صادرات المواد الخام فقد بلغت ٩٨٪ من صادرات بوركينا فاسو، ٩٦٪ من صادرات أوغندا، ٩٥٪ من صادرات الصومال، و٨٠٪ من صادرات السودان، و٧٠٪ من صادرات مالي^(٤).

(١)- العثري درويش، التنمية الاقتصادية، ص ٨٣، مرجع سابق.

(٢)- سورة الانفال من الآية رقم ٦٠.

(٣)- الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص ١٣٩، مرجع سابق.

(٤)- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ ٢٤٠-٢٤١، مرجع سابق.

وارتباط اقتصاديات معظم الدول الإسلامية بمحصول واحد، أومادة خام يجعلها تتأثر من ناحيتين: الأولى: هي التأثير بالتدخلات الشديدة في تعاملها مع العالم الخارجي، وسياسة خفض الأسعار، التي تمارسها الدول الإسلامية المنتجة لمواد أولية متماثلة، أملأ في الحصول على أسواق بالعالم الخارجي مما يضع تلك الدول في وضع تنافسي مع بعضها، والثانية: العوامل التي تحكم في إنتاج تلك المواد كالظروف الجوية -مثلاً- بالنسبة للحاصلات الزراعية، وقابلية المواد المعدنية للنفاذ، لذلك تأخذ التنمية الاقتصادية على عاتقها تنوع القاعدة الاقتصادية^(١).

ومما يزيد من أهمية والحاج هذا الهدف، أن معدل التبادل الدولي يتوجه للتحرك في غير صالح الدول الإسلامية، لكثره القيود المفروضة على تجارة الدول الإسلامية، ومثل ذلك: تحديد أمريكا حصتها من استيراد القطن، وتحديد حجم استهلاك البترول حالياً، وعدم وجود أي تنظيم بين الدول الإسلامية التي تنتج مادة أولية واحدة، وزيادة الطلب على هذه السلع بمعدلات بسيطة، لا تتناسب مع معدلات احتمال زيادة الإنتاج والتصدير بتلك الدول، فضلاً عن حلول السلع الصناعية محل السلع الطبيعية، كحلول الحرير الصناعي محل الحرير الطبيعي، والمطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي وهكذا^(٢).

وفي صدد ذلك نجد أن الإسلام يشجع كل القطاعات الاقتصادية على حد سواء^(٣).

- (١) - علي حافظ، التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٦٧ . وانظر:
- محمد صادق، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، عام ٢٠٠٠م، المنظمة العربية للعلوم الإنسانية، الإدارية، عمان، ١٩٨٠م، برقم ٢٤٠، ص ٢٦ .
- (٢) - محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، الكسندر، روبرت، التخطيط والتنمية الاقتصادية الدولية، ٢١٢ص، مرجع سابق.
- وانظر: الكسندر، روبرت، التخطيط والتنمية الاقتصادية ترجمة: عمرقباني، دار الكرنك: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٤م، ص ٢٤ .
- (٣) - لاستعراض جوانب السند الشرعي لحق الإسلام على الزراعة والصناعة والتجارة.
انظر: ص ٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.

إن تنمية الزراعة والصناعة والتجارة، وفقاً لتعاليم الإسلام السابق الإشارة إليها، يعمل على تحقيق ذلك الهدف، وتنويع الإنتاج، وبالتالي خروج الدول الإسلامية، من مشكلة الاقتصاد الواحد، والتبعية الاقتصادية القائمة على السيطرة والاستغلال في شتى المجالات، والقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة، فدولة الإسلام وكما هو معروف دولة إنتاج وتنمية.

وأخيراً فإن اقتصاديات الدول الإسلامية تعاني من ثقل الديون الخارجية، واحتلال ميزان المدفوعات، والبطالة والتبعية، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وترزح تحت وطأة التقلبات الاقتصادية، التي يتفاوت مدتها في حقيقة الأمر، بين خلل عارض، إلى أزمة مطبقة، تزيد من شدة التخلف، الذي تعشه معظم تلك الدول.

وأمام هذه الحقائق الأساسية، تتوجه التنمية بكلفة طاقاتها وجهودها إلى محاولة علاج تلك الاختلالات المتكررة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والإسلام يحرص على ذلك فهو يسعى إلى تجنب أفراده مثل تلك الأوضاع، لأنَّه إنما جاء في الأساس لرفع الحرج، وفي صدد ذلك يقول تعالى:*(وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)*^(١). ويقول سبحانه:*(يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لآية)*^(٢).

(١)- سورة الأنبياء، الآية رقم ١٠٧ .

(٢)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٥ .

وقوله تعالى:*(ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليعظركم ولبيتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون)*^(١). ويقول ابن القيم: "إن الشريعة مبناتها وأساسها على الحكم، ومصالح العباد، في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن دخلت فيها بالتأويل"^(٢).

المطلب الثاني

علاقة أهداف التنمية الاقتصادية بالخطيط في الدول الإسلامية

تحدثنا فيما سبق عن الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، واتضح لنا أن تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها، إلا من خلال عمل منظم مستمر، يكون للدولة دور هام فيه، وفي توجيه دفة النشاط الاقتصادي إلى تحقيق تلك الأهداف.

هذا و يعد التخطيط للتنمية الاقتصادية، أحد المجالات الاقتصادية الربحة، التي تستطيع الدولة من خلالها ممارسة دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق النفع العام، فأساس وجود التخطيط الإسلامي، هو تحقيق المصالح ودرء المفاسد؛ لأنّه يعمل على التوجيه الوعي، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع، بغية تحقيق أهداف التنمية، فضلاً عن تلك التغيرات الجوهرية التي يزمع المجتمع القيام بها، والتي لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التخطيط^(٣).

وبناءً على ما سبق تبرز أهمية تخطيط التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، والذي عليه تنسيق الجهود، ووضع المجتمع في صورة توازنية، بصورة أكثر الحاجة لآسباب التالية:

(١)- سورة المائدة، من الآية رقم ٦ .

(٢)- ابن القيم، أعلام المؤugin عن رب العالمين، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٣، ص ١٤ .

(٣)- مهدي سليمان، المرجع السابق، ص ١٨٠ .

أ- لابد من توجيهه مشروعات التنمية الاقتصادية إلى المجالات التي تشكل أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع، مع اختلاف تلك الأهمية بين مجتمع وآخر، وهذا يستدعي تدخل الدولة من خلال التخطيط، لتبعد الموارد الازمة لتحديد وتنفيذ تلك المشروعات، ذات الأهمية الكبرى في عملية التنمية^(١).

ب- إن القضاء على التخلف، والفقر، والفاقة، وتحسين معدلات النمو في تلك الدول، يحتاج إلى وقت طويل نسبياً، للقيام بالمشروعات الاقتصادية الازمة، تتزايد معه أهمية التخطيط طويل الأجل، مع ما يتخلله من خطط متوسطة وقصيرة الأجل، فالتحفيز الهيكلي لتطوير مستويات المعيشة يحتاج تنفيذه لفترة زمنية طويلة نسبياً، كالتعليم، والإسكان، وسائر خدمات رأس المال الاجتماعي، فضلاً عن أن معدل النمو لا يقتصر على القوى الظاهر مستمرة وبعيدة المدى^(٢).

ج- التخطيط من الطرق التي تعمل على الاستفادة من المنجزات التكنولوجية القائمة، في القضاء على المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، وإقامة قاعدة تكنولوجية تنبئ من المجتمع وتوجه إليه، ناهيك عن دخول المجالات البحثية والالكترونية وما عدتها والتعاون في توزيع تلك التكنولوجيا فيما بين الدول الإسلامية^(٣).

د- إن عدم وجود خطة اقتصادية يعيق عملية الاستثمار في الدول

(١) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ٢٢٦، مرجع سابق.

(٢) مهدي سليمان، المرجع السابق، ص ١٨٥ .

(٣) مجید مسعود، المرجع السابق، ص ٤٦، وانظر:

- حسن صعب، المقاربة المستقبلية للإنماء العربي، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص ٢٥٥ .

الإسلامية، عن التوجه إلى القطاعات المنتجة لافتقارها للتخطيط السليم، وعلى رأسها الصناعة مما يجعلها تتوجه إلى قطاعات اقتصادية هشة، لا تصدّم أمام التقلبات المختلفة، كتجارة العقار وتصدير المواد الأولية.

هـ عمليات التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، لا يمكن استحداثها بواسطة عمليات ترميم جزئية، تنصب على بعض القطاعات الاقتصادية، بل لا بد وأن تكون التنمية ذات طابع شامل، تتناول كافة القطاعات الاقتصادية، ضمن أهداف وغايات محددة لفترة ممتدة من الزمن، وبالتالي فهي تتطلب استخدام أساليب تخطيطية أكثر تطوراً وتعقيداً من تلك الأساليب البسيطة، المعتمدة على الميزانيات والبرامج الخطيئة، أو إعداد خطة لتلافي مشكلة ما في قطاع ما أو بفرع داخله^(١).

وإذا كانت الدول المتقدمة، قد استطاعت تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، بطرق وأساليب عده من ضمنها تخطيط التنمية، فإن الأمر مختلف جداً بالنسبة للدول الإسلامية، إذ يتعاظم الدور الذي يقع على الدولة في تلك المجتمعات، ويتعاظم معه دور التخطيط

للتنمية، فالدول الإسلامية كما سبق القول تعاني من عدد من الخصائص المشتركة فيما بينها، وتطبع في تحقيق أهداف مشتركة عامة أيضاً، ولا يمكن لها أن تخلص من تلك المشكلات، وبالتالي تحقق تلك الأهداف، إلا من خلال التخطيط الطويل الأجل، فمثلاً عملية نقل المجتمع من حالة التخلف، إلى حالة التقدم، أو تنوع الاقتصاد القومي، أو اكتشاف موارد طبيعية، أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو غيرها من الأهداف التي تتوجه التنمية إلى تحقيقها لا يمكن أن تتحقق عرضاً، بل لا بد لها من عمل مستمر بأخذ صورة تخطيط طويل الأجل، تخلله بطبيعة الحال أنواع أخرى من التخطيط متوسط وقصير الأجل^(٢).

(١) - محمود الحمصي، المرجع السابق، ص ٢٤٠ .
- منظمة المؤتمر الإسلامي، دور الإحصاء في تخطيط التنمية (أوراق عمل مختارة من الاجتماع الثاني لرؤساء أجهزة الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي)، مركز الابحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: أنقرة، ص ٣٥٤ .

(٢) - مهدي سليمان عطيه، المرجع السابق، ص ١٨٥ .

وبالرغم من تعدد تلك الأهداف وتنوعها، بما يستلزم استخدام تخطيط التنمية الاقتصادية بنماذج وأساليب عدة، إلا أن طبيعة تلك الأهداف تملئ نوعية معينة من التخطيط تحكمها الظروف والواقع الاقتصادي المعاصر، ومرحلة النمو الراهنة.

فمثلاً بالنسبة لهدف الانفكاك من إسار التخلف، يحتاج إلى إعمال التخطيط الهيكلي في صورة خطة طويلة الأجل يكون هو هدفها الاستراتيجي، ويجزء تحقيق ذلك الهدف مرحلياً على عدد من الخطط المتوسطة الأجل، وهو الأمر الذي نلحظه من استقراء الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية.

أما هدف إقامة البنية الأساسية للاقتصاد، فإنه يتطلب زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وإعمال أساليب عدة من التخطيط، بالتركيز على استكمال خدمات رأس المال الاجتماعي في الزراعة أو لدعم ذلك القطاع؛ الذي تعتمد معظم الدول الإسلامية عليه، ثم الانطلاق نحو استكماله في القطاعات الأخرى، كما ويمكن الأخذ بشمولية التخطيط لتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي في كافة القطاعات، فقد ذكر الماوردي ما يفيد بأن إقامة خدمات رأس المال الاجتماعي على الدولة.

أما هدف تنوع الهيكل الإنتاجي ف يتم من خلال التخطيط لكافية القطاعات الاقتصادية، وتجزئه تلك الخطط إلى خطط جزئية؛ تعمل على الاستفادة الكاملة من كل مورد من الموارد الاقتصادية ذات الأهمية النسبية، وفي كافة القطاعات الاقتصادية من زراعة أو صناعة أو خدمات إعتماداً على حث الإسلام المتواصل على التنمية المتوازنة، والاستغلال الأمثل للموارد، بما يتطلبه ذلك من تخطيط القوى العاملة وتوفير التدريب اللازم لها، باعتبارها تعمل على تمويل خطط التنمية الاقتصادية، ومعلوم أن الإنسان هو هدف التنمية وصانعها في المنهج الإسلامي، وعليه يقع العبء الأكبر في تحقيق العمارة بمعناها الواسع، مع اختلاف في طبيعة تنوع الهيكل الإنتاجي بين الدول الإسلامية؛ فالدول النفطية لن يتأتى لها تحقيق هذا الهدف، إلا من خلال التركيز على استغلال مواردها الطبيعية غير النفطية، فضلاً عن تصنيع الموارد النفطية. كما أن الحال في دول إسلامية أخرى استخرجية كدول

المغرب العربي - وبعض الدول الإفريقية - يتطلب أن تكون استراتيجية التخطيط لتحقيق التنويع، تخدم تصنيع الشروات المعدنية، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدول الإسلامية الأخرى الزراعية، التي يجب أن تكون استراتيجية التخطيط فيها تخدم هدف التنويع من خلال تنمية الزراعة، وإقامة الصناعات المرتبطة بها.

كما أن تخفيف عبء الدين الخارجي، والاختلال الدائم في ميزان المدفوعات، والميزان التجاري، يتطلب إعمال نوع من التخطيط يعرف بالخطيط التكامل بين الدول الإسلامية؛ لأن تتكامل تلك الدول في بناء خططها للقضاء على ما يعرف بالسيف السلط أو الديون الخارجية، والعجز الدائم في ميزان المدفوعات، وأن يأخذ التخطيط التكاملي بعدين هامين يبدأ الأول بالتنسيق بين الخطط الإقليمية كدخل طبيعي للثاني؛ وهو التنسيق بين كافة الخطط الاقتصادية في الدول الإسلامية. وتعاليم الإسلام التي تحث على التعاون والتكميل لا تقع تحت حصر.

وبما أن الدول الإسلامية تحتاج إلى التخطيط كما سبق وأن بينا فإن عليها أن تتجنب ما يتعارض مع الإسلام، فالخطيط الإسلامي يجب أن يقوم على العدل والمساعدة، وعدم مصادرة حريات الناس، وتحقيق الكرامة الإنسانية لجميع الأفراد، وعلى الدولة أن تقوم بدور هام في تنسيق الأنشطة الاقتصادية، وإيجاد التمويل اللازم لها من بيت المال (خزينة الدولة)، فتدخل الدولة المتسلط المستغل أمر لا يقبله الإسلام ولا يقره أبداً.

على أننا نرى أن التخطيط الإسلامي، لا يتخذ شكلًا من الأشكال المعروفة للتخطيط دون سواه، فـما التخطيط إلا وسيلة وأسلوب عمل لتحقيق هدف معين؛ فـالأسلوب في حد ذاته لا غبار عليه إذا لم يقترن بأوضاع تخالف الإسلام، فلا حجر أن يكون التخطيط الإسلامي نابعاً من هيئة مركزية تدرس الأوضاع الاقتصادية المختلفة، لتضع الصورة المثلثة لتحقيق الأهداف، بشرط عدم اعتماد المركزية على الملكية العامة لوسائل الإنتاج - كما هو حال الدول الاشتراكية -؛ وأن تستطلع آراء

أصحاب المشروعات الاقتصادية وعامة الشعب، وتتوفر لهم كافة البيانات والمعلومات، والفرص الاستثمارية المتفقة مع الشريعة، والتي تعكس الحاجة الحقيقية لعامة المجتمع، وفي ذلك يقول تعالى: * (وشاورهم في الأمر ۱۰۰ لایة) ^(١) ويقول سبحانه: * (وأمرهم شوري بينهم ۱۰۰ لایة) ^(٢)، وهكذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يخطط لأصحابه بأخذ آرائهم، وسيرته العطرة، وغزواته المباركة خير دليل على ذلك.

وصفة القول إن الأهداف الاستراتيجية الكبرى، الملقة على عاتق التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، ترتبط ارتباطاً كبيراً بالخطيط وتحتاج إلى إعمال الكثير من نماذجه وفنياته، إذ لا بد من استخدام التخطيط في بعده الشمولي الذي يمس الاقتصاد القومي بالكامل، وعبر الأجيال التخطيطية المتعارف عليها طويلاً الأجل (منظوري) يحدد الغايات والأهداف العامة للاقتصاد القومي، والاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ويضع الحلول العملية ل كيفية حل المشكلات، التي تعيق نموها، وتحل مشكلاتها، وتحقيق أهدافها، وتتحقق ذلك من خلال تطبيق خطط متوسطة الأجل، تراوح مدتها بين ٣ إلى ٧ سنوات، إلى تطبيق قصيراً الأجل أو سنوي يقسم أهداف الخطة المتوسطة، إلى أهداف يتم تنفيذها كل عام ^(٣). مالم يطرأ على الخطة الزمنية ظروف طارئة تمنع التقيد بتلك المدة كظروف الحرب والكوارث.

إن أهداف نقل المجتمع من حالة التخلف، إلى حالة التقدم، أو بناء خدمات رأس المال الاجتماعي أو تنويع الهيكل الإنتاجي. وهي عادة أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية يجب أن لا ترتبط بخطة ما (وهي عادة متوسطة الأجل) بل تمتد إلى أكثر من خطة يركز في كل منها على تحقيق جزءاً من ذلك الهدف، مع إزالة التعارض بين الأهداف، وتحقيق التناقض التام بينها، ويستخدم في ذلك الأوزان النسبية لكل هدف، والذي يجب أن تلعب الأولويات الإسلامية دوراً كبيراً في تحديد تلك الأوزان ^(٤)، مع مراعاة أن تكون جميع أجزاء ومكونات الخطة الاقتصادية

(١) - سورة آل عمران، من الآية رقم ١٥٩ .

(٢) - سورة الشورى، من الآية رقم ٣٨ .

(٣) - عبد الفتاح قنديل، المرجع السابق، ص ٢٦٦ وما بعدها ، ٢٣٩ .

متناسقة ومتطابقة ، على مستوى الأهداف والوسائل والسياسات المرسومة ، لتحقيق أهدافها ، وتجنب أي تعارض قد ينشأ بين الأهداف ، أو بين الأهداف والوسائل ، لأن ذلك عنصر أساسي في ضمان النجاح عند التنفيذ . ويمكن التأكد من هذا التناسق ، باستخدام بعض الطرق والنماذج الفنية ، ومنها على سبيل المثال الموازين التخطيطية ، وطريقة المدخلات والمخرجات ... الخ.

فضلاً عن ذلك فإن الخطة في احتواها لتلك الأهداف ، يجب أن تكون محكمة لا تتجاوز إمكانيات وظروف الاقتصاد القومي ، وتهدف إلى تحقيق أمثلية معينة ، هي أقصى ما يمكن من فوائد ، وأدنى مستوى من التكاليف والتضحيات ، وال استخدام الأمثل والرشيد لما هو متاح من إمكانيات ، ووسائل وعلم وخبرة خلال فترة الخطة^(١) ، لتحقيق الخير والمصلحة لعموم المواطنين ، والتسهيل عليهم ، وهو الهدف من التخطيط الإسلامي ، كما سنفصل لاحقاً^(٢) .

(١) - مختار بلول ، المرجع السابق ، ص ٥٨
 (٢) - حول النموذج التخططي الإسلامي وتفصيله انظر: إضافة لما ذكر في باب الثالث من هذه الرسالة .